الجمهورية العربية السورية

جامعة حماة – كلية الآداب

قسم اللغة العربية

السنة الرابعة

مقرَّر

دراسات نحوية ولغوية معاصرة

إعداد

الدكتور محمد عبدو فلفل

العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١

الدراسـات النحــويــة
واللــغــويــة العربية المعــاصــرة

تـــمـــهـــيـــد .

يقول الدكتور عبد الإله نبهان إن اللغة كانت وما زالت ميدانًا للبحث في أصلها ونشأتها وتطورها وقواعدها ومفرداتها، والبحوثُ اللغوية تتــلَّون بلون ثقافة كل باحث على حِـدَة، وتصطبغ بثقافة كل جيل، ذلك أن الباحثين في اللغة في كل عصر يستفيدون من نمو المعارف في العلوم الأخرى، فالباحث في اللغات القديمة مثلاً يمدُّ الباحثَ اللغوي بتصوراتٍ، ما كان له أن يدركها لولا تطور تلك البحوث، كما يــمــــدُّه تطورُ علم النفس وعلم الاجتماع وعلم النفس اللغوي، والدراسات الأدبية بمعلوماتٍ وتصورات تغني بحثه، وتسوّغُ ظهورَه، وكلّما زاد الباحث اللغوي ثقافةً، وتوسَّع اطلاعًا تعَمقّت معرفته باللغة وأوضاعها أكثر، لذا كان البحث في اللغة مستمرًا على مدى القرون في كل الأمم قديمًا وحديثًا.

ولم يخرج المعنيون بالعربية عن هذه السُّنة لا في القديم، ولا في الحديث، لذلك كانت معاودة النظر في أمر اللغة؛ أصواتِها ومعجمِها وصرفِها ونحوِها، ودلالاتِها ديــْـدَنَ المعنيين بها، وقد استجدَّتْ في بداية القرن العشرين معطياتٌ محلية، وأخرى أجنبية وافدة كان لها بالغ الأثر في إعادة النظر في اللغة العربية على اختلاف مستوياتها الصوتية والمعجمية والصرفية والنحوية والدلالية، وقد تجلى ذلك بالعديد من الدراسات التي تناولت اللغة العربية بدرس تطبيقي جزئي أو كلي شامل لمختلف أبواب اللغة العربية على ما سنلاحظ في قابل حديثنا هذا، كما تناولت مناهجَ أئمة العربية في دراستهم لها بالوصف والتحليل والنقد.

ومن المستجدات المحلية انتشارُ التعليم الحكومي العام واستشعارُ صعوبة تعليم وتعلُّــم العربية في ضوء الموروث عن السلف من قواعد النحو والصرف، فتداعى المعنيون إلى تيسير هذه القواعد، وتخليصها ممَّا يعوق اكتسابها، وفي مقدمة ذلك ما تراءى للمعنيين من أثر سلبي لهيمنة الفكر المنطقي وتبعاته على التفكير النحوي، ومن مظاهر هذه الهيمنة **نظرية العامل** التي تكَوِّن الهيكل العظمي للنحو العربي، وفي المقدمة أيضًا **القياسُ المنطقي**، و**الإفراطُ في تعليل ظواهر اللغة** العربية حتى غدا بيانُ العلل غرضًا بحد ذاته، تُـفـْـرَدُ له المصنفات المستقلة .

أما العامل الخارجي الذي كان له إسهام في تنشيط الدرس اللغوي العربي الحديث، فيتمثل باطلاع الدارسين العرب المبتعثين إلى الخارج لدراسة علوم اللغة الحديثة على ما أَخَذَ يشيع في الغرب من مناهجَ وأصولٍ جديدة في دراسة اللغات

الإنسانية عامة، وهو ما يعرف بعلم اللغة العام أو الألسنية أو اللسانيات، أو غير ذلك من المصطلحات، وقد نص هذا العلمُ لدى مؤسسه اللغوي السويسري فردينان دي سوسير (ت ١٩١٣) على أصل جديد في دراسة الظاهرة اللغوية، **وهـــو: دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها دراسة علمية موضوعية**، أي ألا تدرس اللغة في المقام الأول بدوافع دينية أو تعليمية، أو قومية أو استعمارية، كالذي كان وراء نشوء الدرس النحوي عند العرب مثلًا كما لاحظنا لدى دراستنا لدواعي نشأة علوم العربية، وألا تدرس اللغة لأغراض استعمارية، كالذي كان وراء توسع الغرب في الدرس اللهجي للغة العربية، وفي التوسع في الدرس اللغوي العام درسًا تاريخيًا مقارنًا، أسفر عن تصنيف اللغات في أُسَـــر، أو فصائل، يشك البعض في قيام تصنيفها هذا على أسس موضوعية علمية مقنعة وكافية. وهذا هو السبب الحقيقي -كما سنلاحظ- لتخلي سوسير عن الدرس اللغوي التاريخي المقارن الذي خرج سوسير نفسُه من عباءته، ولعل هذا هو السبب الحقيقي أيضًا لحرصه على أن يؤكد -كما لاحظنا- مبدأ **دراسة اللغة دراسة علمية في ذاتها ولذاتها**.

ووجاهةُ الاعتراض على أن تكون دراسة اللغة محكومةً بدافع من الدوافع السابقة الذكر الدينية أو القومية أو التعليمية هو أن منهج دراسة أية ظاهرة كثيرًا ما يتأثر بالأهداف التي تُـقـام هذه الدراسة من أجلها، إضافة إلى أن الباحث في مثل هذه الحالة قد يكون كمَنْ لديه نتائجُ، حدَّدها سلفاً، ويريد التوصُّل إليها في دراسته.

وقد اطلع دارسو اللغة العربية على علم اللغة العام أو اللسانيات في الغرب ابتداء بالدرس اللغوي التاريخي والمقارن، ومرورًا بالوصفية البنيوية التي أرسى أسسها دي سوسير، والتحويلية التوليدية التي أرسى أسسها تشومسكي، ولسانيات النص والمنهج الوظيفي و المنهج التداولي، إلى غير ذلك من المناهج اللسانية التي كان لاطلاع اللغويين العرب المحدثين عليها دور بارز في تنشيط الدرس اللغوي العربي، وفي الدرس النقدي والبلاغي في العصر الحديث، وهو ما سنحاول أن نقف على جوانب منه في محاضراتنا القادمة، التي سنُـطِـلّ من خلالها إطلالةً عجلى على بعض الدراسات اللغوية والنحوية العربية الحديثة، وذلك في ضوء العاملَـيـــــنِ المؤثـــِّرين في هذه الدراسات، **العامل المحلي** الذي أفضى إلى درس لغوي نحوي يغلب عليه الطابَع العربي، **والعامل الخارجي** الوافد الذي أفضى إلى درس لغوي نحوي يغلب عليه الطابَع الغربي الحديث، على أن ذلك لا ينفي وجود مـــَنْ جمع بين التأثر بالعاملين المحلي والتراثي العربي من جهة، والوافد اللساني الغربي الحديث من جهة ثانية كالذي نجده عند تمام حسان، وعبد الرحمن الحاج صالح، و محمد حماسة عبد اللطيف. وها نحن نستهل محاضراتنا بملامح من الدرس النحوي الحديث العربي الطابع.

الدراسات النحوية الحديثة العربية الطابع

شُغِلَ المعنيون بعلوم العربية منذ وقتٍ مبكرٍ بتيسير النحو، ومن معالم ذلك حرصهم على المصنفات النحوية التعليمية التي تقوم على الإيجاز والاقتضاب في تقديم المعلومة النحوية، ومن هذا القبيل **كتاب (مقدمة في النحو) المنسوب إلى خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر البصري (١٨٠هـ)**. وقد سـوَّغ مصنفُ هذا الكتاب في المقدمة عمله فيه، فقال: (لما رأيتُ النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل وكثرة العلل وأغفلوا ما يَحتاج إليه المتعلمُ المتبلِّغ في النحو من المختصر ... الذي يخف على المبتدئ حفظُـه ويعمَل في عقله، ويحيط في فهمه، أمعنت النظرَ والفكرَ في كتاب أؤلفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغنيَ بها المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق)[١].

ولهذا الغرض التعليمي درج النحاة على تصنيف كتب نحوية تعليمية تيسِّر النحو على الشُّـداة والناشئة، لذا ألف ابن السراج (٣١٦هـ) **" الموجز في النحو"**، كما ألف ابن جني (٣٩٧هـ) **" اللُّـمَـع في العربية"**. ولا يخفى علينا حرص ابن هشام (٧٦١هـ) على تقديمه المصنَّفَ النحويَّ التعليمي كـ**(قطر الندى وبل الصدى)** وغيره من المصنفات التي تقصد في المقام الأول إلى تيسير المعلومة النحوية على الناشئة، وذلك بغرض تيسير النحو، وتقريبه من نفوس طالبيه، إضافة إلى كتبه النحوية المعمقة والموسَّعة، كمغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

على أن أبرز المحاولات في تيسير النحو وتشذيبه في التراث العربي محاولة **ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)** المتمثلة بكتابه **(الرد على النحاة)** الذي كان ملهِماً لكثير من الدراسات النحوية العربية الحديثة، لذا نجد من الضروري أن نقدم لدراستنا نماذجَ من تلك الدراسات بإطلالةٍ على كتاب ابن مضاء هذا لنقفَ على أبرز المرتكزات التي بنى عليها ردَّه على النحاة، والتي كان لها أثر بارز كما قلنا في تحديد مسار كثير من الدراسات التي عنيت في العصر الحديث بنقد النحو العربي أو تجديده أو تيسيره على ما سيتضح تِباعًا في مواضعه من هذه المحاضرات.

[١] – خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، ط وزارة الثقافة، ١٩٦١، ص ٣٣-٣٤.

ابـن مــضاء والـــرد على النحاة

ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ) من أتباع المذهب الظاهري في الفقه، وهو مذهب يعمل في تفسير النصوص القرآنية بما يدل عليه ظاهرها مُـعْــرِضًا عن التأويل والتعليل، أي أنه مذهب نقلي لا عقلي في تفسير القرآن الكريم. وقد تجلَّى أثرُ اعتناق ابن مضاء لهذا المذهب الفقهي في أن أقام كتابه (**الرد على النحاة**) على الأصول التالية: **أولاً: إلغاء نظرية العامل، ثانياً: إلغاء العلل الثواني و الثوالث، ثالثاً: إلغــاء القياس، رابعاً: إلغـاء التمارين غير العملية**، وفيما يلي عرض موجـــــز لهذه الأصول ومناقشتها.

أولا: إلغاء نظرية العامل.

إلغاء نظرية العامل في النحو العربي من القضايا التي دعا ابن مضاء إليها، وذلك حرصٌ منه على إصلاح النحو وتيسير تعليمه وتعلُّــمه، وقبل الحكم على مشروعية دعوة ابن مضاء هذه لا بد من معرفة مفهوم هذه النظرية، وأصولها ودواعي وجودها في النحو العربي، وما ترتَّـــب على وجودها فيه من آثارٍ سلبية، حملت بعضهم على الدعوة إلى إلغائها، وهو ما سنوجز الحديث عنه في الفقر التالية.

مــفهـــوم نظـــرية العامل.

نظرية العامل هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي، ومفادها أن ما نراه من علاماتٍ إعرابية متغيرة بين الرفع والنصب والجر والجزم أعمالٌ لابدَّ لها من عوامل قامت بها، وأن الكلمات التي أتت على آخرها هذه الحركات معمولاتٌ لهذه العوامل، مما أفضى بالقائلين بهذه النظرية إلى أن أقاموها على ثلاثة أركان متلازمة الوجود، هي **العامل** الذي رفع أو نصب أو جرَّ أو جزم، و**العمل**، وهو الرفع أو النصب أو الجرُّ أو الجزم، و**المعمول**، وهو الكلمة التي أتى على آخرها هذا العمل.

أصـــــول نظريـــــــة العامـــل.

وقبل مناقشة دعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل في النحو العربي يحسن أن ننظر في أصولها ومعالم ظهورها لدى أئمة العربية، فنبادر إلى القول: **إن هذه النظرية ذات أصول فلسفية عقلية من جهة، و أصول دينية من جهة ثانية، و أصول تعليمية من جهة ثالثة**. فالمنطلق في أصول هذه النظرية هو تفسير العلامات الإعرابية الموجودة في أواخر الكلم، والمتغيرة بتغير الوظائف النحوية للكلمات التي جاءت في أواخرها. فالعلامة موجودٌ لا بد له من موجِد، وهو ما سعت هذه النظرية إلى بيانه، فانتهت إلى أن العلامة الإعرابية عملٌ أوجده عاملٌ، فكان البحث عنه هو محور هذه النظرية التي عُرفت بنظرية

العامل. والراجح في تأصيل هذه النظرية ما يراه البعض[١] من أنها امتداد لما تقرر في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادثٍ مُحدِثًا، ولكل موجود موجِدًا، فلا يصح في الذهن مخلوقٌ بغير خالق، ولا مصنوع بغير صانع، والمعنيون بنظرية العامل في النحو منساقون في عملهم مع هذا المنهج العقدي الذي قام عليه علم الكلام في الثقافة العربية الإسلامية، وهو علمٌ لا يخفى على المعني به ما يقوم عليه من معالم التفكير العقلي و الفلسفي، وذلك بغض النظر عن أصول هذه المعالم أو مصادرها.

على أن الجدير بالذكر أن علة العلامة الإعرابية، أي عاملها، تنضوي تحت ما يعرف **بعلة الفاعلية عند أرسطو الذي وضح أن العلل أربع**[٢] ، وأهمها فيما نحن فيه ما يعرف **بعلة الفاعلية**، فالمباحث الفلسفية منذ القدم نظرت في علل وجود الأشياء، وتوسلت بوسائل متباينة في البحث عنها. والبحثُ عن علة وجود ظاهرة الإعراب في أواخر الكلم في العربية هو جوهر نظرية العامل، فهي تعكس مظهرًا من مظاهر بحث الإنسان عن علل الظواهر التي تستوقفه، ونظرية العامل بأصولها الفلسفية والكلامية هذه هي التي تفسر للنحاة الإعرابَ والحركات المنبئة عنه في اللغة العربية، ولهذه الأصول الفلسفية المنطقية لنظرية العامل في النحو العربي قيل **إن العامل في هذا النحو قرينُ القياس ونتيجة البحث عن العلة.**

ولنظرية العامل **أيضا دواعٍ تعليمية**، تتمثل أصلًا بحرص معـــلِّـــم اللغة على تقديم هيكلية معينة للنحو العربي، تقوم على أبوابٍ أساسية، أسُّها نظرية العامل، وتتمثل هذه الأبواب بالمرفوعات و المنصوبات والمجرورات، مع تقديم تعليل لهذا المرفوع أو المنصوب، أو المجرور، لذا وُجِـــد لديهم، على ما سنرى بعد قليل، ما يُعْـــرَفُ بالعلل الأُوَل أو العلل التعليمية، فالفاعل مثلًا مرفوع لأنه فاعل والمفعول منصوب لأنه مفعول، وهكذا.

تلازمية العلاقة بين أركان نظرية العامل وتبعاتُـــها.

والجدير بالذكر أن العلاقة بين أركان نظرية العامل الثلاثة ؛ العامل والمعمول والعمل علاقةٌ تلازمية، فوجود أحدها يوجب وجود صاحبيه وجودًا ظاهرًا أو مقدرًا، مما أفضى إلى ما يسمى بالإعرابين التقديري والمحلي، وإلى غيرهما من معالم

---

١ – انظر: النزعة العقلية في الدرس النحوي عند العرب، أدهم محمد علي حموية، رسالة دكتوراه، في كلية الآداب بجامعة البعث، ص٢٤٩–٢٧٦.

٢ – هذه العلل هي علة الفاعلية، وهي جواب لمن يسأل عن (مَنْ) أي عمَّن أوجد الشيء، وعلة الماهية، وهي جواب عن السؤال عن المادة التي صنع منها الشيء، والعلة الصورية، وهي التي تجيب عن السؤال بـ(كيف) أي عن الهيئة أو الصورة التي صنع عليها الشيء المصنوع، والعلة الغائية، وهي التي تجيب عن(لِمَ) أي عن الغاية من صنع المصنوع. فالنجار مثلا بالنسبة إلى الطاولة هو العلة الفاعلية، لأنه علة وجودها، لأنه هو من صنعها، والخشب هو علتها الماهية، لأنها منه صنعت، والكيفية التي عليها الطاولة هي علتها الصورية، وهي الصورة أو الهيئة التي صنعت عليها لتحقق الغاية من صنعها، كالطعام أو الكتابة، وهي العلة الغائية التي صنعت لأجلها الطاولة .

التأويل المتمثلة في الأغلب بالقول بزيادة ما هو موجود حينًا، وتقدير غير الموجود حينًا آخر وتقدير تقديم المتأخر في اللفظ، أو تأخير المتقدم، وغير ذلك من مظاهر التأويل والتعليل اللذين أثقلا كاهل متعلم النحو ومعلمه، مما حـــدا بالبعض منذ وقتٍ مبكر إلى الحثِّ على إلغاء نظرية العامل، وهو ما نجده عند ابن مضاء القرطبي في كتابه **(الرد على النحاة)** حيث يـــقـــــول: **(قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني عنه النحويُّ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: [ضرب زيدٌ عمرًا] أن الرفع الذي في زيد ، والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه " ضربَ " ... وهذا بيِّنُ الفساد، وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه[١] بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره)**[٢].

ونفى ابن مضاء أن يكون الغرض من نظرية العامل تيسير النحو وتسهيل تعلمه، لأن هذا زعم لا تؤيده المعطيات ، فهي لا تسهل شيئًا سوى حطِّ الكلام عن رتبة البلاغة، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وقد أيده في ذلك الكثير من المحدثين كعباس حسن و إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، وتمام حسان ومحمد حماسة عبد اللطيف على ما قد نمرُّ به في القادم من حديثنا هذا .

الدعوة إلى التخلي عن هذه التلازمية .

دعا علي أبو المكارم إلى التخلي عن هذه التلازمية في العلاقة بين أركان نظرية العامل الثلاثة لما تفضي إليه من افتعال تقدير ما ليس في ظاهر الكلام، وفي هذا السياق يقول: " يجب إلغاء ما يراه النحاة من وجوب الحذف في بعض المواضع...إذْ عدمُ النطق بالمحذوف دليلٌ على أن تقديره نحويًّا مخالف للظاهرة اللغوية". ويقول أيضًا: " يجب استبعاد هذا الشطر من الظاهرة النحوية بكل ما يتناوله من حذفٍ جائز عند النحاة أو واجب، وسواء أكان المقدَّر عاملًا، أو معمولًا، أو هما معًا"[٣].

---

[١] – انظر الخصائص ١/ ١٠٩-١١٠(باب في مقاييس العربية). والجدير بالذكر أن المتكلم هو العامل الحقيقي الذي يرفع الكلم وينصبه و يجره ويجزمه، و ذلك بوحي من القاعدة القارَّة في عقل الأمة الجماعي، ونحن نقف على معالم لهذا القول قبل ابن جني وبعده كالذي نجده عند أبي القاسم الزجاجي(٣٣٧هـ) في (الإيضاح في علل النحو)، وعند الرضي (٦٨٦هـ) في (شرح الكافية في النحو) ولكن أقوال هؤلاء كانت صرخةً في واد، إذ لم يكن لها أثر في تخلي النحو العربي عن نظرية العامل حتى في مصنفات أصحاب هذه الآراء.

[٢] – ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح . الدكتور شوقي ضيف، القاهرة، ط٢، دار المعارف، ص٧٦.

[٣] – الحذف والتقدير في النحو العربي، ص٣٥٣.

مآخذ على نظرية العامل.

ولكن نظرية العامل التي لم نقف لها على ملامح حقيقية قبل سيبويه (١٨٠هـ)[١] لم تبق على هذا النحو من البساطة في التكوين والهدف من وجودها، فالمعنيُّ بالنحو العربي يشعر أن هذه النظرية استبدَّت بالنحو، فبسطت أجنحتها على الدرس النحوي حتى غدت كأنها هي الأصلُ والغايةُ بعد أن كانت وسيلةً لتفسير ظاهرة الإعراب، وسبيلًا لتعليم العربية. فقد عقَّــدَ النحاة هذه النظرية بما أقاموها عليه أو بما افترضوه لها من الأصول و الأحكام، وهو تعقيدٌ لا تخفى تبعاته في النحو العربي على الدارس المنصف لأثر هذه النظرية في هذا النحو[٢]، مما حمل بعضهم على الدعوة إلى إلغائها كالذي لاحظناه عند ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة، وهي دعوة لها ما يسوغها، وفيما يلي نماذج لبعض أحكام نظرية العامل لديهم، ولبعض تبعاتها السلبية في النحو العربي.

١ -تلازم العلاقة بين أركان النظرية الثلاثة. نظر النحاة إلى نظرية العامل في علاقة العامل بمعموله كما يُنْــظَــرُ إلى علاقة العلة بالمعلول لدى الفلاسفة، فالعلة سابقة أبدًا للمعلول، لأنها سبب وجوده، ووجودها هي قاضٍ بالضرورة بوجوده، ولهذا كانت العلاقة بين أركان نظرية العامل الثلاثة (العامل، المعمول، العمل) علاقةً تلازمية، فوجود أحدها يوجب بالضرورة وجود صاحبيه ظاهرًا أ ومقدرًا، مما أفضى إلى ما يسمى بالإعرابين التقديري والمحلي، وإلى غير ذلك مما يحمل على تكلف التأويلات البعيدة الغريبة وعلى القول بزيادة ما هو موجود حينًا، وعلى تقدير ما ليس موجودًا حينًا آخر، مما أوجد أبوابًا في النحو، ما كانت لتوجد لولا القول بنظرية العامل، ومن هذا القبيل **باب التنازع** نحو(رأيت وساعدني زيد) **وباب الاشتغال** نحو(زيدًا أكرمته). ففي الأول وهو التنازع يوجِبُ الوفاءُ لأصول نظرية العامل أن نقدر معمولًا ليس موجوداً في ظاهر التركيب، الذي وجد فيه عاملان هما (رأيت) و(ساعدني) ولم يأت إلا معمول واحد، وهو زيد، وهو معمول

---

[١] – تظهر نظرية العامل بوضوح في كتاب سيبويه، ونلاحظ إشارته إلى هذه النظرية في مستهل كتابه، في باب (مجاري أواخر الكلم في العربية) حيث فرَّق بين الكلم المبني و الكلم المعرب في اللغة العربية فقال: (هي تجري على ثمانية مجارٍ؛ على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرِّق بين ما يَدْخُـلُـه ضربٌ من هذه الأربعة لما يُــحْدث فيه العامل، وليس شيء منه إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل.....). فهذا نص صريح من سيبويه على أن علامات الكلم المعرب في العربية إنما جُـلِبتْ بعاملٍ أوجدها، لذا تتغير هذه العلامات بتغير ما يوجِدها من العوامل، وذلك بخلاف علامات البناء، فهي غير مجلوبة بفعل العامل، لذا تراها ملازمةً لأواخر الكلم المبني بناءً لازمًا مع اختلاف ما قبلها من عواملَ ظاهرة أو مقدرة.

[٢] – للتوسع فيما أفضت إليه نظرية العامل من سلبيات على النحو العربي انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، القاهرة، ط١، دار غريب،٢٠٠١، ص١٥٩-١٨٩ . وعباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة، ط٢، دار المعارف بمصر،١٩٧١، ص١٩٦-٢١٧.

لأحدهما، فهو في الظاهر إما مفعول لـ(رأيت) وإما فاعل لـ(ساعدني)، أما معمول ثانيهما فلا بد من تقديره في التحليل الإعرابي وفاءً لأصول نظرية العامل. أما في الاشتغال فلدينا في مثالنا السابق فعل، وهو(أكرمته) استوفى مفعوله، وهو الضمير، وبقي مفعولٌ، أي معمولٌ آخر في الظاهر، وهو(زيدا) بلا عامل، ولا بد من تقدير عامل له، والحل هو أن نقدر العامل في (زيدا) تقديرا، فنزعم أن التقدير هو : **أكرمت زيداً أكرمته !**

٢-شمول مزعوم وحتمية مفتعلة. يبدو أن التسليم بتلازمية العلاقة بين أركان نظرية العامل يقوم على قول أصحاب هذه النظرية بحتمية خضوع كل ما جاءت به المدونة اللغوية العربية من شعرٍ ونثر وقرآن وغيرها لمتطلبات نظريتهم هذه، وقد تجلَّى ذلك بحرصٍ محموم لدى النحاة على تحليل كل نصوص هذه المدونة تحليلًا نحويًا إعرابيًا يستجيب لمتطلبات نظرية العامل، وكأنها – وما من نظرية كذلك– النظريةُ المثالية القادرة على استيعاب كل ما جاءت به هذه المدونة اللغوية، وهذا ما ليس بمتاحٍ لأية نظريةٍ ندبت نفسها لدراسة الظاهرة اللغوية، فالشذوذ عن القواعد، والتأبِّي على الضبط والتقنين المطلقَـــيْـــنِ من السمات المميزة للظاهرة اللغوية، وفي ذلك يقول أستاذنا محمد الأنطاكي رحمه الله: (**هذه النظرية سيطرت سيطرةً تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه، فأفادت النحو العربي في مواطن، كما كانت عبئًا ثقيلًا عليه في مواطن أخرى، ذلك أن المؤمنين بها أَبَوا إلا أن يُخْضِعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ، ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادةً جامدة، يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة، بل هي كالكائنات الحية تمامًا تولد، ثم تنمو، ثم تموت، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر، ومنطلقها الخاص، ونزواتها التي لا يمكن تفسيرها أو تعليلها، وكل هذا يجعل من عملية تفسير لغةٍ ما بنظرية واحدة عملًا غير مجدٍ، إن لم نقل: إنه عمل لا يدل على تفكير سليم**)[١].

ولِـمَا ذكره الأستاذ الأنطاكي غدا التحليل الإعرابي على أيدي النحاة في أحيانٍ غير قليلة غايةً لا وسيلةً لتعلُّم العربية أو تعليمها، وفهم معاني تراكيبها، ولولا خشية الإطالة لأوضحنا ذلك بالتفصيل والدليل، لذا نكتفي بالإحالة إلى حيث كان ذلك من قبل[٢].

٣- **توسيع شقة الخلاف في النحو**. نظرية العامل من العوامل الأساسية لتأجيج نار الخلاف في النحو العربي، فقد كان مما اختلفوا فيه تحديد عوامل بعض المعمولات، ومن هذا القبيل **اختلافهم في عامل الرفع في كل من المبتدأ والخبر**، فقد زعم الكوفيون أنهما مترافعان، فكل منهما يرفع الآخر، أما البصريون، فرأوا أن العامل في المبتدأ عامل معنوي، وهو الابتداء، واختلفوا في العامل في الخبر، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه هو الابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه الابتداء و المبتدأ معًا. وذهب فريق آخر إلى أن العامل في الخبر هو المبتدأ وحده، وأما المبتدأ نفسه فعامله الابتداء كما أوضحنا من قبل .

---

[١] – محمد الأنطاكي، المحيط، ٣/ ٦٦.

[٢] – انظر: مبحث "الإعراب من الوجهة الوظيفية " في كتاب " أضواء على المشكلة اللغوية العربية" للدكتور محمد عبدو فلفل.

ومن هذا القبيل **اختلافهم في ناصب المفعول** به كـ" ضرب زيدٌ عمرًا " فقد ذهب بعضهم إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معًا، ورأى آخرون أنه الفاعل فقط، ومذهب ثالث يرى أن العامل في المفعول به هو معنى المفعولية، و أن العامل في الفاعل هو معنى الفاعلية، أما البصريون فرأوا أن الفعل وحده هو العامل في كلٍّ من الفاعل والمفعول به . ولهذين المثالين نظائر غير قليلة اختلف النحاة في تحديد العامل فيها، مما يؤيد ويوضح أن نظرية العامل كانت عاملًا مثيرًا للخلافات العقيمة في النحو العربي، ومما يزيد ذلك توضيحًا أن النحاة فيما اختلفوا فيه كان لكلٍّ منهم فيما قَـبِـلَ، وفيما رفض من الحجج والأدلة ما لا يخفى من الافتعال والتكلف وعدم الاتفاق مع طبيعة الظاهرة اللغوية.

٤-**العامل في الحال هو العامل في صاحبها**. وقد ترتب على ذلك منع بعض النحاة لما هو مسموع عن العرب، فقد منع بعضهم أن تتقدم الحال على صاحبها، إذا كان هذا الصاحب مجرورًا بالحرف نحو: (مرَّ زيدٌ ضاحكةً بهند) لا لأن ذلك غير مسموع، بل لأنه يخالف أصلًا من أصول نظرية العامل لديهم، مفاد ذلك أن **العامل في الحال يجب أن يكون هو العامل في صاحبها**، فالعامل مثلًا في الحال وصاحبها (زيد) و(ضاحكًا) هو الفعل (جاء) في قولنا: (جاء زيدٌ ضاحكًا) أما في: (مرَّ زيدٌ بهندٍ ضاحكةً) فالعامل في الحال (ضاحكةً) هو الفعل (مرَّ) في حين أن العامل في صاحب الحال- وهو هند- هو حرف الجر، ولما اختل هذا الشرط مع المجرور بالحرف، لأن الجار هو العامل فيه وليس الفعل الذي قبله وجب عند هؤلاء تعويضًا عن اختلال هذا الضابط ألَّا تتقدم الحال على صاحبها، لذا يقال: (مرَّ زيد بهند ضاحكةً) ولا يقال: (مرَّ زيد ضاحكةً بهند) مع أن تقدم الحال على صاحبها على هذا النحو مسموع عن العرب[١]، لذلك أجازه بعض النحاة .

٥-**ما له الصدارة لا يعمل ما بعده فيما قبله**. وقد أفضى هذا الأصل بالنحاة إلى افتعال تقدير ما ليس في الواقع، وهو ما نلاحظه في إعراب بعضهم لنحو: (**وما كنَّا عن ذلك من الغافلين**)، فبعض الذين يقولون بموصولية (ال) لا يعلّقون شبه الجملة (عن ذلك) باسم الفاعل (غافل) بل بفعل محذوف تقديره (نغفل) لأن تعليق شبه الجملة (عن ذلك) باسم الفاعل (غافل) فيه إخلال بأصلٍ من أصول نظرية العامل، **و هو أن ما له الصدارة لا يعمل ما بعده فيما قبله**، و(ال) الموصولة عندهم مما له الصدارة، ولو علّقنا (عن ذلك) باسم الفاعل (غافل) لأعملنا ما بعد ما له الصدارة، وهو (ال) بما قبله، وهو شبه الجملة (عن ذلك) وهذا ما لا تسمح به أصول نظرية العامل، مع أنه هو الذي يخدم المعنى المراد التعبير عنه.

ومن هذا القبيل عند بعضهم عدم جواز إعمال ما بعد الفاء الواقعة في جواب (أمَّا) فيما قبلها، وذلك نحو: "أمّا اليوم فأنا مسافر". فيرى بعضهم أن اليوم متعلق بما في (أمّا) من معنى الفعل وليس بـ(مسافر) وذلك لأن الفاء لها الصدارة، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولذلك منع بعضهم أن يقال: "أمّا زيدًا فأنا أكرم" لأن ما فيه معنى الفعل، وهو (أمّا) عامل

---

[١] – **ومن ذلك قول الشاعر:**

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً إليَّ حبيبًا إنني لصديقُ.

فقد تقدم الحال (هيمان صاديًا) على صاحبه المجرور بالحرف، وهو ياء المتكلم في (إليَّ).

ضعيف، يقوى على العمل في شبه الجملة دون غيرها. وهذا في الظاهر على الأقل مخالف لقوله تعالى: ﴿فأمّا اليتيمَ فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهرْ﴾.

٦-ما له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله. فلما كانت أسماء الشرط مما له الصدارة امتنع أن يعمل فيها ما قبلها، فإذا اعترض النحاةَ تركيبٌ من قبيل" **إنَّ من يدرسْ ينجح**" لم يقولوا بأن اسم (إنّ) هو (منْ) الشرطية الظاهرة، لأنها مما له الصدارة، لذا افتعلوا تقدير اسم (إن) هنا ضميرَ الشأن المحذوف، والتقدير عندهم: " إنَّه من يدرسْ ينجحْ "، وعلى ذلك حملوا، كما هو مشهور، قولَ الأخطل:

إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يومًا يلقَ بها جآذرًا وظباءَ

فالتقدير عندهم هو: إنه من يدخل الكنيسة، فاسم (إنَّ) ضمير الشأن، وكأن المعنى إن الشأن أو الأمر، وأما الخبر فهو مجموع التركيب الشرطي: (من يدخل الكنيسة يوما يلق بها جآذرا..).

نظرية العامل في الميزان.

وبعد فهذه نماذج من التبعات السلبية لأصول نظرية العامل في النحو العربي، مما يعني أن قصورًا ما في هذه النظرية، **وهذا ما حمل صاحب كتاب" النحو الوافي" وهو النحويُّ التقليديُّ المعروف عباس حسن على جعلها ذات صلةٍ وثيقة بما تراءى له من مشاكل النحو العربي**، لذا تراه يستهل حديثه عن العامل بقوله: (و مما له اتصال وثيق بالمشكلات السالفة مشكلة أخرى واضحة الأثر في تعقيد النحو العربي، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة، فليس خطرها مقصورًا على المسائل النحوية البحتة، بل تجاوزها.. إلى التحكم الضارِّ في فنون القول الأدبي الرائع، وأعني بها مشكلة العامل)[١]. و يختم عباس حسن حديثه عن هذه المشكلة بقوله: (فيا ليت ما كان بالأمس مباحًا يصبح اليوم محظورًا، إذن لسهل النحو، واستراح النحاة وغيرهم من سلطان العامل القاسي، واختفى كثير من المسائل القاعدية التي لا خير فيها، بل التي لها ضرر محقق)[٢].

وبعد أن يستعرض عباس حسن نماذج من الأساليب العربية التي حظرها النحاة استجابةً لما رأوه أصولًا لنظرية العامل يقول: (لعل فيما أوردناه من الأمثلة ما ينهض دليلًا على أن العامل قد تجاوز اختصاصه حين أخرجه النحاة من دائرته المحمودة إلى التحكم في الألفاظ والتراكيب؛ ذلك التحكم الذي هو داعية للدهش، بل السخط، وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة وتعسيرها على المتعلمين والراغبين فيها والناطقين بها، ولا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من أمثال تلك المسائل التي قدمناها نماذج وصورًا موضحة، لم نقصد إلى تصيدها، ولم نرد بها الحصر، أو ما يشبهه، فنظائرها كثيرات، تتجاوز إلى المئات، لا مبالغة في هذا، ولا تزيد ، فلا عجب أن كان علم النحو وهو النافع الجليل بسببها معيبًا، ومن أجلها

[١] – عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص١٩٦-٢١٧.

[٢] – المصدر نفسه، ص٢١٧.

قاصرًا عن إتمام الإفادة المرجوة ، والنفع الأكمل، لا مناص من تطهيره منها، إن أردنا له إصلاحًا وللغتنا تيسيرا)[١].

و لهذه المثالب وغيرها كثُر المناوئون لنظرية العامل هذه، و لا سيما المعنيين بالدرس النحوي العربي الحديث، كإبراهيم مصطفى على ما سنرى، وفي هذا الصدد **يقول الأستاذ محمد الأنطاكي**: (لقد أحسَّ الناس منذ القديم بما في هذه النظرية من تعنُّت واستبداد، وبما تجرُّه على النحو العربي من الضرر الفادح، فأعلنوا الثورة عليها مطالبين بإلغائها، وتخليص النحو من شرورها، وكان على رأس هؤلاء في الماضي ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة، أما في العصر الحاضر فيكاد أغلب النحاة المعاصرين أن يكونوا من أعدائها المتحمسين)[٢].

والجدير بالذكر أنه على ما لهذه النظرية من السلبيات ما تزال عمليًا – على الأقل – تمتلك الصدارة في تعليمنا للنحو العربي، وما ذلك لمثاليتها، بل لأنها النظرية الأقدر على هيكلة النحو العربي هيكلةً كليةً تيسّر تقديمه للمتعلم تقديمًا كليًّا، ويبدو أنها على الصعيد التعليمي خاصةً أقل سوءًا من بدائلها، وهذا ما يفسر حضورها اللافت حتى الآن في الدرس النحوي العربي رغم ما تعرضت له من هزات، قصدت إلى نسفها والاستغناء عنها! ومما يؤيد ذلك أن بعض أكثر الدارسين انتقادًا لهذه النظرية ما يزال متمسكًا بها، وهو ما نلاحظه لدى عباس حسن[٣]، على ما لاحظناه من شديد نقده لهذه النظرية، كما أن بعض أكثر المعجبين بها ، وأشد المدافعين عنها، يقـــرُّ[٤] بما نسبه إليه عباس حسن من منعها لبعض الأساليب العربية المسموعة.

ثانياً: إلغاء العلل الثواني و الثوالث .

دعا ابن مضاء إلى إلغاء التعليل النحوي ما لم يكن مجديًا في تعلُّـــم العربية، فيُـــكْـــتَـــفَى بالقول بأن الفاعل مرفوع

---

[١] – المصدر نفسه، ص٢١٤-٢١٥.

[٢] – محمد الأنطاكي، المحيط، ٣/ ٦٦-٦٧.

[٣] – يقول عباس حسن في معرض بيان العامل الحقيقي المسؤول عن العلامة الإعرابية: (لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلم ، أو هو المعنوي، أو هو اللفظ ظاهرًا، أو مقدرًا، أو محذوفًا ، فذلك أمر سطحي بحت، وربما اقتضانا الإنصاف، وحبُّ التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه؛ المعنوي و اللفظي، وننصرف عن العامل بمعنى المتكلم ، ذلك أن العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة والناشئ فيها أن يراه ويسمعه إن كان حسيا، ويدركه إن كان معنويا، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة.....فوجود هذا العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدها، وكأن هذا العامل أمارة قاطعة على المطلوب، ورائدٌ لا يضلل....والأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو أخذ بالأيسر عملًا وتطبيقًا وإفادة بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به، ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات ويغيرها، ويداور بينها إنما هو المتكلم، ما في ذلك شبهة، ولكن لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة في النسيان أو التناسي، والضرر لا أثر له). ص٢٠٠-٢٠١

[٤] – يقول بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن في: "موازنة بين نظرية العامل و نظرية تضافر القرائن" ص٧٤ عن نظرية العامل: (هي الأفضل في دراسة النحو وتدريسه مع مراجعة أصولها التي ذكرها بعض النحويين وفي اللغة الفصيحة ما يخالفها).

لأنه فاعل، وأن المفعول منصوب لأنه مفعول، وهكذا فقط، وهو ما يُـعْـرَفُ بالعلل الأوَل أو العلل التعليمية لأنها علل تساعد على تعلم القواعد النحوية، ولا جدوى كما يرى ابن مضاء من العلل الثواني و الثوالث المتمثلة بالإجابة عن السؤال: لِمَ رُفع الفاعل ونصب المفعول؟ ولِمَ لمْ يحصل العكس؟ و في ذلك يقول: (مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني و الثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن [زيد] من قولنا : [قام زيد] لِمَ رُفِعَ ؟ فيقال لأنه فاعل، فيقول: ولِمَ رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال: كذا نطقت به العرب.... ولو أجبتَ السائلَ بأن تقول له : للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال : فلِـمَ لمْ تُعْكَسْ القضية بنصب الفاعل، ورفع المفعول؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل، فلا يكون للفعل إلا فاعل واحد، و المفعولات كثيرة، فأعطي الأثقلُ- وهو الرفعُ- للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثـــــــرَ في كلامهم ما يستخِـفـِّـــون، فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرَّنا جهلُه، إذْ صحَّ عندنا رفعُ الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتِـــــر الذي يوقِع العلمَ)[١].

دعوة مشروعة، وحذرة.

والجدير بالذكر أن دعوة ابن مضاء هذه إلى إلغاء العلل الثواني و الثوالث دعوة مشروعة، وحذرة. **أما كونها مشروعة** فلأنها ردُّ فعل طبيعي تجاه استبداد الحرص على تعليل كل ظواهر اللغة العربية بتفكير النحاة، مما حملهم على الافتعال والتكلف، وإعداد المصنفات المستقلة بالتعليل النحوي منذ وقت مبكر، ومن هذا القبيل **الإيضاح في علل النحو** لأبي القاسم الزجاجي(٣٣٧هـ) و(**العلل في النحو**) لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق(٣٨١هـ) و(**اللباب في علل البناء والإعراب**) لأبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري(٦١٦هـ) إلى غير ذلك من المطولات النحوية واللغوية التي لم تستعمل مصطلح التعليل أو العلة في عنواناتها، ولكنها حرصت على البحث عن العلة اللغوية والنحوية حرصًا شديدًا، وهو ما نراه مثلًا في (**الكتاب**) لسيبويه (١٨٠هـ) و(**أسرار العربية**) لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) و كل ذلك يشي بمبالغة النحاة و اعتسافهم في تعليل ما هم فيه، مما حمل نحويًا **كأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ) على أن يأخذ عليهم ذلك في "منهج السالك" قائلًا**: (النحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون موضع التعليل أحكاما نحوية مستندة إلى السماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرًا ما نُطالِع أوراقًا في تعليل الحكم الواحد، ومعارضاتِ ومناقشاتِ، وردَّ بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحات على زعمهم في الحروف، وخصوصًا ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك، وما يحصل في أيدينا شيءٌ من العلم).

أما الحذر في دعوة ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثواني و الثوالث، و الإبقاء على العلل الأُوَل أو ما يعرف بالعلل التعليمية ، فمردُّه لأسباب تعليمية، وعلمية. أما التعليمية فمفادها أن نعلل لمتعلِّـــم العربية أن الفاعل مرفوع لأنه فاعل، وأن

[١] – ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص،١٣٠-١٣١.

المفعول منصوب لأنه مفعول، وأن المضاف إليه مجرور لأنه مضاف إليه، وذلك لأن هذه الأمور كلها ثبت نقلها بالتواتر في المدونة اللغوية العربية ممثلةً بالقرآن الكريم، والحديث النبوي، وبكلام العرب شعره ونثره.

أما الأسباب العلمية فمفادها أن إبقاء ابن مضاء على العلل الأول لم يُـغْـلِـقْ باب التعليل تمامًا في دراسة اللغة، وهذا يتفق وأصولَ البحث العلمي عامةً واللغوي خاصة، فمن حق الباحث وواجبه الحرص على تفسير وتعليل المادة التي يدرسها، لذا عُـدَّ ما دعت إليه المدرسة اللغوية الوصفية كما سنرى في علم اللغة الحديث من الإعراض عن التعليل في دراسة الظواهر اللغوية قصوراً منهجيًا، استدركـتْـه عليها مدارسُ لغوية أخرى، فمن حقّ الدارس وواجبه كما قلنا في كل الميادين أن يعمل على تفسير ظواهر المادة التي يدرسها تفسيراً يتفق وهذه المادة وظيفةً وطبيعةً وأداءً. علمًا أن تعليل كل شيء في اللغة ضربٌ من المحال، وهو ما نبه عليه فردينان دي سوسير، فقال: أن نتصوَّر لغة، كلُّ شيء فيها مُعَلَّل ضَرْبٌ من المحال. أما ديفيد جستس فيرى أن في حالات التغير اللغوي كلها عاملا يسمى (الله أعلم). وأما أندريه مارتينيه: فيقول ليس متاحًا لنا دون شك أن نكتشف كل حلقات سببية التغيرات اللغوية. وأما فندريس فيقول: (كل نظام صرفي فيه مواضع نقص، لا تخلو منها أية لغة، ولو كانت من أشد اللغات تثقيفًا، ففي كل قاعدة من قواعدها شواذ، لا يبررها منطق). ولعل هذا ما حمل جان جاك لوسركل على القول بأن في اللغة شيئًا يتجاوز البحثَ العلمي .

ثالثاً :إلغـــاء القياس .

طالبَ ابن مضاء بإلغاء القياس، ومراده بذلك القياس الاستدلالي ، وتناوَلَ أمثلةً منه ليبين خَـطَـلَـــه، أي فساده، ومن هذا القبيل عنده تعليل النحاة لإعراب الفعل المضارع، لأن الإعراب أصل عندهم في الأسماء وفرع في الأفعال، وهم يذهبون إلى أن المضارع إنما أعرب لقياسه على الاسم، فالإعراب كما قلنا أصل في الأسماء، والفعل فرع في ذلك على الاسم، وهي فرعية يأخذها الفعل لعلتين: الأولى أنه يكون شائعًا، فيتخصص مثل الأسماء، فإن كلمة رجل تصلح لجميع الرجال، فإذا قلت الرجل اختص الاسم بعد أن كان شائعًا، وهذا نفسه نراه في الفعل المضارع، فإن كلمة (يذهب) تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلنا سوف يذهب اختص الفعل بالمستقبل بعد أن كان شائعًا. والعلة الثانية هي لام الابتداء إذ تدخل على المضارع كما تدخل على الاسم، فتقول: إن زيدًا ليقوم، كما تقول: إن زيدًا لقائم، وهاتان العلتان تتيحان للمضارع أن يأخذ حكم الاسم في الإعراب، وهذا كله مردود من وجهة نظر ابن مضاء، ففيه إغراقٌ في التفسير، وبعدٌ في التأويل، فَـلِـــــمَ يكون الإعراب أصلًا في الاسم وفرعًا في الفعل المضارع؟! ولِـــمَ لا يكون أصلًا في كليهما، فلكل منهما أحوالٌ متعددة، لا تعرف إلا بالإعراب، والمضارع يبنى فقط إذا اتصلت به نون النسوة أو إحدى نوني التوكيد.

المراد بإلغاء القياس.

والجدير بالذكر أن ما يريده ابن مضاء من إلغائه للقياس إنما هو إلغاء **القياس الاستدلالي كما قلنا، أي الذي يكون أصلًا من أصول الاستدلال عند النحاة على القواعد والأحكام**، لا القياس الاستقرائي، أي القياس بمعنى القاعدة، ولا قياس

المتكلم، لأن قياس المتكلم كما درسنا في السنة الماضية ضرورة عملية لممارسة المتكلم للغة، وارتجال كلمات وتراكيب جديدة قياسًا على ما في ذاكرته من فصيح كلام العرب، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب كما يقول **أبو عثمان المازني** الذي أوضح مقولته هذه، **فقال**: (ألا ترى أنك لم تسمع أنت، ولا غيرك اسمَ كل فاعل، ولا مفعول، وإنما سمعت بعضها، فقست عليه غيرَه). ونحن أيضًا قد نحتاج إلى تسمية ما يجدُّ في حياتنا من مسميات لها أسماء أجنبية، أو نحتاج إلى الاشتقاق من الكلمات المعرَّبة، فنلجأ إلى القياس اتباعًا للعرب في تعريب الدخيل، ومحاكاةً لطرقهم في التعريب، ومن هذا القبيل في أيامنا مثلا الاشتقاق من الكلمات الدخيلة المعربة، كالتكنجة، أي اعتماد معطيات التكنولوجيا الحديثة في عملٍ ما، والأتمتة، أي جعل عمل ما أوتوماتيكيًا، والتلفزة أي معالجة موضوع ما معالجةً تلفزيونية. فمن هذه المعربات نصوغ مشتقاتٍ وفق الأصول، في اسم الفاعل مثلا، فنقول: مُتَــكْــنِج، ومُــؤَتْمِت، ومُتَلْفِز.

أما القياس أصلًا من أصول الاستدلال عند النحاة فهو الذي يرفضه ابن مضاء، لأن في هذا الأصل كما درسنا في العام الماضي ما يسمح للنحاة بأن يقولوا بجواز الظاهرة ومنعها، وذلك لخصوصية العلة الجامعة التي تسوغ إعطاء المقيس حكمَ المقيس عليه، مما قد يفضي إلى أن يخطِّىء النحاةُ بعضُهم بعضًا بموجب القياس نفسه، وهو ما يعرف لدى الدكتور علي أبي المكارم كما سنلاحظ فيما بعد بتعارض الأقيسة، وذلك بأن يكون للأمر الواحد أكثر من قياس، فيختلف النحاة في الحكم أو القاعدة. ومن هذا القبيل مثلًا إجازة الكوفيين تقدُّم التمييز على عامله الفعلِ المتصرِّفِ، ومنع البصريين ذلك التقدُّم، في نحو قول الشاعر:

أتهجرُ سلمى بالفراقِ حبيبَها وما كانَ نفسًا بالفراقِ تطيبُ

فاسم (كان) عند الكوفيين هو ضمير الشأن، وأما (نفساً) فتمييز منصوب، وعامله هو الفعل المتصرف (تطيب)، وبذا استدلوا على جواز تقدم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلًا متصرِّفًا. لذا من الجائز عندهم أن يقال: عرقًا تصبب زيدٌ، وذلك قياسٌ على تقدم الحال، أو المفعول على عاملهما عندما يكون فعلا متصرفًا، فيقال: عمرًا أكرم زيدٌ، وراكضًا جاء زيد. أما البصريون فمنعوا بالقياس أيضًا ما أجازه الكوفيون من تقديم للتمييز على عامله ولو كان فعلًا متصرفًا، وذلك قياس منهم للتمييز في هذه الحالة على الفاعل الذي لا يجوز عندهم أن يتقدم على فعله، ذلك أن التمييز(عرقًا) في قولنا: (عرقًا تصبب زيد) هو الفاعلُ الحقيقي، لأن المعنى الأصلي والعميق هو: تصبب عرقُ زيدٍ، وإذا كان الأمر كذلك امتنع تقديم التمييز على عامله في هذه الحالة، ولو كان فعلًا متصرِّفًا، لأنه في الحقيقة هو الفاعل لذلك الفعل، والفاعل لا يجوز أن يتقدم على فعله . وبذلك يتضح أنه بالقياس نفسه يجيز بعض النحاة ما يمنعه بعضهم الأخر، مما كان له بالغ الأثر في تأجيج نار الخلاف بين النحاة، فانعكس ذلك اضطرابًا وبلبلةً في قواعد اللغة وأحكامها، ولهذا منع بعضهم اعتماد القياس المنطقي أصلًا من أصول الاستدلال على القواعد والأحكام في النحو العربي.

رابعًا: إلغاء التمارين غير العملية .

دعا ابن مضاء إلى إلغاء التمارين غير العميلة، أي التي لم يأت لها نظائر في كلام العرب، ومن ذلك عنده قول النحوي: ابنِ من البيع على مثال (فُعْلٍ) فيقول قائل : **بُـــــوعٌ** أصله: بُيْعٌ، فيُبْدَل من الياء واوٌ لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل، كما قالت العرب: مُوقِن، ومُوسِر، وأصلها: مُيْـــقِـــــن ، ومُيْـــسِـــر. ومن الممكن أن يعتمد في ذلك على قياس آخر، فيقال(بِيعٌ) بكسر الباء، والمحافظة على الياء وذلك لأن الياء سكنت وضُمَّ ما قبلها، فقلبت الضمة كسرةً قياسًا على بِيض، وعِـــــين، في جمع(بيضاء، و عَـيْـناء) والأصل: بُيْضٌ، وعُيْنٌ. ويرد ابن مضاء حجة كل من القولين، ويبين أن هذه التمارين شغلت النحاة والنحو بوجوه وعلل، لا حاجة لنا بها سوى التمرين فيما لا فائدة فيه، لأنها تقوم على ما ليس مسموعًا عن العرب الذين لم يصوغوا (بُوْعٌ ، أو بِيْعٌ). والذي نميل إليه هو أن دعوة ابن مضاء إلى إلغاء التمارين غير العملية أي التي لم تأت في المدونة اللغوية العربية دعوة وجيهة لأن مهمة الباحث اللغوي هي دراسة وتحليل وتعليل ما هو موجود في الواقع اللغوي، لا ما هو مفترض فيه افتراضًا.

مراجعـــــات نحـــوية حـــديثـة

كان لرد ابن مضاء على النحاة وفق هذه الأسس التي عرضناها و ناقشناها بالغ الأثر فيما أثير من دراسات نحوية معاصرة حرصت على إعادة النظر في اللغة والنحو لأغراض علمية وتعليمية، وهذه المحاولات، بدأت مع **كتاب(التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية) لرفاعة الطهطاوي** الذي ارتبطت كما يقول الدكتور محمود فهمي حجازي حركة التجديد في عرض النحو العربي في شكل حديث بكتابه هذا الذي ألفه على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو، فقد أُعْجِب الطهطاوي في أثناء إقامته في فرنسا بمنهج الفرنسيين في عرض النحو، فخرج في كتابه هذا على طريقة معاصريه في الشروح والهوامش والتعليقات والتقريرات، فجاء كتاب الطهطاوي بسيط العبارة سهل العرض، ليس له متن و شرح، بل له نص واحد، يقرأ، فيفهم كما يقول الدكتور حجازي الذي يرى أن كتاب **(التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية)** كان بدايةً لكتب تعليم النحو العربي الحديثة.

ومن هذا القبيل جهود **حفني ناصف وزملائه في كتاب (قواعد اللغة العربية)**، ثم جهود **علي الجارم ومصطفى أمين في كتاب(النحو الواضح)**، ثم كانت محاولة **إبراهيم مصطفى في كتابه(إحياء النحو)**، وهي كما سنلاحظ طرح جريء و جديد في إصلاح النحو العربي، لأنه دعا كما سنرى إلى إلغاء نظرية العامل مع عدم اطلاعه على كتاب ابن مضاء الذي صدر بتحقيق الدكتور شوقي ضيف عام ١٩٤٧، فكان ما في ردِّ ابن مضاء من الأصول التي سبق أن عرضناها مرتكزًا لجهود الدكتور شوقي ضيف في إصلاح النحو وتجديده، وهو ما نقف عليه عنده في (مدخل إلى كتاب الرد على النحاة) وفي كتبه (تجديد النحو) و(تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا، مع نهج تجديده) و(تيسيرات لغوية).

ومن الدراسات النحوية النقدية الحديثة ذات الوجهتين النظرية و التطبيقية جهود الدكتور مهدي المخزومي المتمثلة بكتابٍ ذي جزأين؛ **أولهما: (في النحو العربي؛ نقد وتوجيه) وثانيهما:(في النحو العربي؛ قواعد وتطبيق)**. ومن أعلام الدرس النحوي العربي المعاصر الدكتور علي أبو المكارم الذي رفد المكتبة العربية بالعديد من الدراسات، ومنها فيما نحن فيه: **(تقويم التفكير النحوي) و(أصول التفكير النحوي) و(تعليم النحو العربي؛ عرض وتحليل) و(الحذف والتقدير في النحو العربي)**. ولا شك في أننا لو استرسلنا في سرد جهود المحدثين في الدراسات النحوية واللغوية المعاصرة لطالت القائمة، لذا اقتصرنا على ذكر بعض هذه الجهود ، وسنحاول فيما يلي الوقوف على نماذج من هذه الدراسات .

إبـراهيـم مصطـفى و(إحيـاء النحـو)

إبراهيم مصطفى نحوي مصري(١٨٨٨-١٩٦٢م) كان عضو المجمع اللغوي القاهري، صنَّف كتابًا في تيسير النحو وإصلاحه، سمَّاه (**إحياء النحو**) وقد أثار هذا الكتاب لدى صدوره ضجةً مدويةً في سماء الدرس النحوي العربي الحديث، بل يمكن القول بشيءٍ من الاطمئنان: إن الكتاب لقي من الاهتمام أكثر مما تستحقه الطروح و الآراء التي جاء بها أو قام عليها، و ربما كان لجرأة مقولاته وخطورتها، و لتقديم طه حسين لهذا الكتاب دور فيما أثير حوله من نقاش وجدل، ذلك أن طه حسين أشاد في تقديمه هذا بـ(إحياء النحو) وصاحبه، فوصفه بأنه واسع العلم و غزيره، وعارفٌ بالأصول اللغوية، وفَـقِـهٌ بدقائق النحو ودخائله إلى غير ذلك من التقريظات التي لا يخفى تأثُّـــرها بما بين الرجلين من صداقة قديمة، ومن اتفاق على ضرورة إعادة النظر في النحو العربي.

أهداف إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو).

بيَّن إبراهيم مصطفى أهدافه من كتابه (إحياء النحو) فحددها في ثلاثة أهداف، وهي: **١**- تغيير منهج البحث النحوي.**٢**- رفع إصْرِ النحو عن متعلميه، **٣**- وضع أصول نحوية ميسرة، تقرِّب النحو إلى متعلميه، وفي ذلك يقول: (كان سبيل النحو موحشًا شاقًّا، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضًا، ويزيدني من الناس بعدًا، ومن التقلب في هذه الدنيا حرمانًا، ولكنَّ أملاً كان يحدو بي في هذه السبيل الموحشة؛ أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصرَ هذا النحو، وأبدلهم منه أصولًا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها)[١].

مرتكزات إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو).

يرتكز إبراهيم مصطفى في إصلاحه للنحو وفي تيسيره له على مرتكزاتٍ عامة وأساسية فيما هو فيه، وأبرز هذه المرتكزات ما يلي:

١- **جعل المعنى هو الفيصل وبيت القصيد في دراسة النحو**. فقد رأى أن النحاة أخطؤوا إلى العربية من وجهين؛ **أولهما: أنهم** ضيقوا مباحثهم، فحرمونا الوقوفَ على كثير من أسرار العربية وجماليات أسلوبها، **و ثانيهما: أنهم** رسموا للنحو طريقًا لفظية، فاهتموا ببيان الأحوال الإعرابية المختلفة للفظ من رفع ونصب وجر، من غير فطنة لما يتبع ذلك من أثر في تغير المعاني، فكان أن جعل إبراهيم مصطفى المعنى رائده في اتخاذه أي موقف أو حكم، وهو ما يتضح بجلاء لقارئ كتابه هذا . وفي ذلك يقول: (**الفكرة التي شرحناها تيسِّـــرُ النحو وتقرِّبه إلى الطالب...ثم تضع القواعد على**

[١] -إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ط مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩، ص أ

أساس مستقرٍّ من الصلة بين الإعراب والمعنى)[١] .

٢- **رفضه كثرة التعليلات والخلافات** الجدلية التي لا تخدم توضيح المعاني وبيان الفروق التي تميز بعض المعاني عن بعض.

٣- **التخلي عن نظرية العامل**. من أهداف إبراهيم مصطفى الرئيسة في كتابه" إحياء النحو" إسقاط نظرية العامل، وذلك لما تركته من تبعات سلبية على تعلُّـــم النحو وتعليمه، ولأنها معلم من معالم عناية النحاة بالجانب الشكلي اللفظي للعربية، ولو كان ذلك على حساب العناية بمعاني التراكيب، وبيان الفروق الدقيقة فيما بينها، يقول إبراهيم مصطفى: (**تخليصُ النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خيرٌ كثير، وغايةٌ تُـقْـــصَد، ومطلبٌ يُسْعى إليه، ورشادٌ يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعد ما انحرف عنها آمادا، وكاد يصد الناسَ عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة الأداء، ومزية التصوير. لم أزل أضمر لنظرية العامل بقيةً من بحث، تجمع أطرافها، وتنظم أجزاءها، وتحيط بنواحيها؛ ولكنه كما تجمع آثار العاهل الظالم لتعد في زاويتها من متحف تاريخي**)[٢].

أهم اجتهادات إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو).

لإبراهيم مصطفى اجتهاداتٌ كثيرة في كتابه هذا، وذلك أمر طبيعي من كتاب يُـعَـــدُّ ثورةً أو نقدًا حادًّا في ميدان الدرس النحوي العربي الحديث، فمن يرفض مقولاتِ سابقيه عليه أن يقدم بدائل عنها، لهذا كثرت اجتهادات إبراهيم مصطفى النظرية والعملية في إحيائه النحو العربي، ومن ذلك إنكاره القول بالنعت السببي، وجعله إياه من باب المجاورة في اللغة العربية، ومن هذه الاجتهادات إعادة النظر في باب الممنوع من الصرف، والعلل أو الأحكام التي قام عليها، ومن هذا القبيل أيضا رأي إبراهيم مصطفى في وظيفة العلامة الإعرابية، وفي وظيفة التنوين. وسنتوقف فيما يلي بشيء من التفصيل عند بعض هذه القضايا .

أولًا: وظيفة العلامة الإعرابية عند إبراهيم مصطفى.

يبدو أن للعلامة الإعرابية دورًا ليس حاسمًا في تحديد المعنى عند إبراهيم مصطفى، فهو لم ينكر ما لها من دور في بيان المعنى النحوي للمفردة ، ولكنه دور ضئيل أو على الأقل هو دور لا يتناسب وإفراط عناية النحاة بهذه العلامة، فعلى إقرار الرجل بدورها في بيان المعنى يقول: (**أما علامات الإعراب فقلَّ أن ترى لاختلافها أثرًا في تصوير المعنى، وقلَّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب، أو ترفع، ولو أن حركات الإعراب كانت دوالَّ على شيء في الكلام، وكان لها أثر في تصوير المعنى.... لما كان الإعرابُ موضعَ هذا الخلاف بين النحاة**)[٣]. وهذا لا يعني أن إبراهيم مصطفى لا يرى للعلامة الإعرابية

---

[١] – المصدر نفسه ص١٩٥.

[٢] – المصدر نفسه ص١٩٥.

[٣] – المصدر نفسه، ص هـ – و.

أيَّ دور في تحديد المعنى، بل يعني اعتقاده بضآلة هذا الدور، يؤيد ذلك قوله: (من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني، وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات، ويحرصوا عليها كلَّ الحرصِ، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا)[١]. لذا أوجب الرجل البحث عن الدور الدلالي للعلامة الإعرابية، فقال: (وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوالُّ على معانٍ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ولا بأس أن أبادر إليك بتقرير ما رأيته في ذلك جملة....فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة يُراد أن يُسْنَـدَ إليها، ويُتَحَدَّث عنها....وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارةٌ إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة، أو بغير أداة كما في " كتابُ محمدٍ" و" كتابٌ لمحمدٍ". ولا تخرج الضمة أو الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلا أن يكون ذلك في بناء، أو في نوع من الإتباع. وأما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالةً على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة)[٢]. ويؤكد إبراهيم مصطفى شمول نظريته هذه في دلالات العلامات الإعرابية واطرادها، فيقول: (وقد تتبعتُ أبواب النحو بابًا بابا، واعتبرتها بهذا الأصل القريب اليسير، فصحَّ أمرها واطرد فيها حكمُه)[٣]. والذي يمكن أن نعلق به على مفهوم إبراهيم مصطفى لوظيفة العلامة الإعرابية في اللغة العربية أمران:

الأول عدم جدَّة هذه الأصول كلَّ الجدَّة: فالملاحظ حرص إبراهيم مصطفى على استلهام آراء القدماء فيما انتهى إليه من اجتهادات ومقترحات وانتقادات، بل هو يحرص على بيان ذلك، لذا تراه يبين أن آراءه في وظيفة العلامة الإعرابية في اللغة العربية اعتمد فيها على ما قاله من قبل في هذا الصدد **أبو القاسم الزجاجي(٣٣٧هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النحو)**. يقول عن رأي الزجاجي في وظيفة العلامة الإعرابية: **(هذا الرأي كالأصل لما ذهبنا إليه، وقد بيَّنه الزجاجي في كتابٍ له يسمى" إيضاح علل الإعراب")**[٤]. وقد علّق الدكتور مازن المبارك على كلام صاحب الإحياء هذا فقال: (لعلنا نستطيع اليوم أن نقول بعد أن عرفنا كتاب **" الإيضاح في علل النحو " للزجاجي"** إنه لو وقع هذا الكتابُ لصاحب الإحياء لوجد فيه الأصل كلَّ الأصل لما يقول، إذْ ليس في " إحياء النحو " من حيث المبدأ شيءٌ جديد يزيد على ما جاء به الزجاجي، على أن صاحب إحياء النحو أفرد الكتابَ للفكرة، وأعقبها بتطبيقات عملية على أبواب معينة من النحو)[٥]. ولا يخفى ما في كلام الدكتور المبارك من إشارة إلى انتقائية إبراهيم مصطفى في تطبيق ما رآه من وظائف لعلامات الإعراب في مختلف أبواب النحو العربي، فهذا الرأي لا يمكن تطبيقه باطراد و إطلاق على كل هذه الأبواب، مما حمل إبراهيم مصطفى على الافتعال

---

[١] – المصدر نفسه،ص٤٨ .

[٢] – المصدر السابق، ص ٤٩ – ٥٠ . وانظر: (هـ – ز)

[٣] – المصدر السابق، ص (ز)

[٤] – المصدر السابق، ص ٥٢ .

[٥] – مازن المبارك، نحو وعي لغوي، بيروت، ط مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩، ص٧٨.

والتكلف و مجانبة الصواب في معالجته لما لا تشمله نظريته السابقة في دلالة العلامات الإعرابية، وهو ما سيتضح في حديثنا التالي عن ثاني الأمرين اللذين نعلق بهما على هذه النظرية في وظائف علامات الإعراب في اللغة العربية.

الأمر الثاني عدم اطّراد هذه الأصول: مفاد ذلك أن أصول نظرية إبراهيم مصطفى هذه لا تطرد على هذا النحو من الإطلاق الذي يريده لها، فالمنادى المفرد العلم علامته الضمة، وهو غير متحدَّث عنه، أي غير مسند إليه، واسم (إنَّ) وأخواتها منصوب، وهو متحـــدَّث عنه، أي مسند إليه، مما يعني أن الفتحة قد تكون علمًا للإسناد، وأن الدلالة على ذلك ليست وقفاً على الرفع، ومن ذلك أن خبر المبتدأ مرفوع، وهو مسند أي متحدَّثٌ به لا متحدَّث عنه، والمضارع مرفوع، وهو فعل لا يتحدث عنه، أي لا يسند إليه، وهو ما لم يتعرض له صاحب الإحياء بدعوى أن نظريته في الإعراب في هذا الكتاب مقصورةٌ على إعراب الأسماء فقط. وفيما يلي نناقش معالجة إبراهيم مصطفى لبعض ما لم ينصع لنظريته في الدور الدلالي للعلامة الإعرابية.

ثانيًا: اسم إن منصوب مع أنه متحدَّث عنه.

زعم إبراهيم مصطفى أن النحاة أخطؤوا في فهم هذا الباب وفي تدوينه، فقد زعم أن اسم (إنَّ) أصله الرفع، ونصبُه غالب جائزٌ لا واجب، وهو ما لم يقدّم عليه ما يقنع به من الأدلة، وما لم يقل به أحد من النحاة فيما وقفنا عليه. ومن معالم تهافت حجج مصطفى وافتعالها في هذا الباب حمله نصب الاسم بعد الأحرف المشبهة بالفعل على التوهم، وقد وافقه في ذلك الدكتور مهدي المخزومي، فقال: إن إبراهيم مصطفى حمل نصب الاسم بعد (إنَّ) على التوهم، وذلك أنهم توهموا أن حقه النصب حين لاحظوا أن اسمها إذا كان ضميرًا جِيء به ضمير نصب، لأن (إنَّ) أداة، ومن أسلوب العرب أن الأداة إذا دخلت على الضمير مال حسُّهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما، فيستبدلوا بضمير الرفع ضمير النصب، لأن ضمير الرفع لا يوصَل إلا بالفعل، ولأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم، وهم أحب استعمالاً له من المنفصل)[١].

و لا يخفى ما في تعليلات إبراهيم مصطفى لنصب اسم (إنَّ) من ضعف وافتعال وتكلف، وغاية هذا الافتعال والتكلف تتجلى بأن يحمل ظاهرةً مقيسة مطردة فصيحة في كلام العرب، واجبة عند النحاة عامة، وهي نصب اسم (إن) على مبدأ لا يُعَوِّل عليه جمهور الدارسين قديمًا وحديثًا إلا في تفسير أو تعليل بعض ما شذ أو خرج على الأصول من الكلام، وهو ما يعرف لديهم بالغلط، أو التوهم أو القياس الخاطئ[٢]. وهذا يفسر وصف محمد حماسة عبد اللطيف صنيع إبراهيم مصطفى في نصب اسم إن بأنه (تكلف تكلفًا فيه غير قليل من العنت والمشقة)[٣]، ويضيف حماسة قائلًا: (هل لا يمكن القول

---

[١] – انظر: إحياء النحو، ص(هـ – ز، ٦٤ – ٧١) و(في النحو العربي نقد وتوجيه) ص٨٦ – ٨٧ للدكتور مهدي المخزومي.

[٢] – انظر لذلك: محمد عبدو فلفل، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديمًا و حديثًا [في] مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٥٩، ص ١٣٩.

[٣] – محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص٣٢٥.

بأن العرب جاءت بضمير النصب بعد (إن) وأخواتها لأن الظاهر بعدها منصوب؟ ولكن محاولة الاطراد تدفع إلى التجهيل والتخطيء ومجاوزة التجمل)[١].

ثالثًا: تركيب لا النافية للجنس جملة غير إسنادية عند إبراهيم مصطفى.

مما يستوقف المرء في نظرية إبراهيم مصطفى في معاني العلامة الإعرابية حديثه عمَّا يعرف بلا النافية للجنس واسمها، فمن المعروف أن تركيب (لا) هذه مع اسمها وخبرها مما أصله مبتدأ وخبر جملة اسمية، سواء أُصُرِّح فيها بالخبر، أم لم يُصَرَّح، وذلك لقيام التركيب على فكرة الإسناد الأصلي، ولتوافر ركني الإسناد فيه، أما إبراهيم مصطفى فيرى أن تركيب لا النافية للجنس مع دلالته على معنى تام يحسن السكوت عليه ليس تركيبًا إسناديًا، لأنه ليس فيه متحدَّثٌ عنه أي مسند إليه، ولا متحدَّثٌ به أي مسند، مما يفضي بإبراهيم مصطفى إلى القول بالجملة غير الإسنادية قَصَد إلى ذلك أم لم يقصد. قال إبراهيم مصطفى عن اسم لا النافية للجنس: (يبدو أولَ الأمر أنه متحدَّث عنه، وأنه صدْرُ جملة اسمية تامة، والمتأملُ يرى غيرَ هذا، فإنه ليس بعده من خبرٍ، ولا شيء يُتَحَدَّثُ به ....تقول : لا ضيرَ، لا فوتَ ...و لا بأسَ، فيتمُّ الكلام، ويقدر النحاة الخبر محذوفًا : أي موجود، أو حاصل؛ وهو لغوٌ، لا يزيد تقديرُه في المعنى شيئًا، وما يذكر بعد هذا الاسم من الظروف ليس خبرًا، لأنه يحذف ويتم الكلام من دونه، تقول: لا ريب، ولا ريب في هذا القول)[٢]، و(إذاً فالاسم بعد "لا" في هذا الاستعمال ليس بمتحدَّث عنه، وحقه من الحركات الفتحة، ولا شيء فيه من الإشكال، والذي عوَّص الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأً وخبرًا، أو فعلًا وفاعلًا، ولم يعرفوا الجملة الناقصة، ويرونها في النداء مثل "يا محمد" ...فيقدرون: أدعو محمدًا ...ولا وجه لهذا التقدير، ولا هو مع المعنى.....)[٣]. والذي يمكن أن يُعلَّق به على هذا الكلام أمران:

الأول: هو أنه لا صحة لزعم إبراهيم مصطفى أن اسم (لا) غير متحدَّث عنه، فعلى كثرة حذف خبرها عندما يكون كونًا عامًا، يتعذر في بعض الأحيان حذفه دلاليًا، ومن هذا القبيل قولنا: لا طالب في الصف، فاسم (لا) مخبر عنه بانتفاء وجوده وجودًا مقيّدًا بالصف، مما يعني أنه لا يستغنى عن الخبر في هذه الحال، كما يعني أن اسم (لا) مخبر عنه أي مسند إليه، بل ربما أفضى حذف الخبر إلى نقيض ما يريده المتكلم، وهذا واضح في قول الشاعر:

أيا شاعرًا لا شاعرَ اليوم **مثلُه** جريرٌ ولكن في كليبٍ تواضُعُ

فلو حذفنا الخبر(مثله) واكتفينا بـ(لا شاعر اليوم) لا انقلب المدح ذمًّا، مما يؤكد أن اسم (لا) لا يجوز حذف خبره أحيانًا، كما يؤكد أن اسمها مخبر عنه، وأننا أمام جملة ذات علاقة إسنادية تامة.

---

[١] – **المصدر نفسه، ص٣٢٥.**

[٢] – **إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ،ص١٤٠-١٤١.**

[٣] – **المصدر نفسه، ص١٤٢.**

الأمر الثاني: أن إقرار إبراهيم مصطفى بأننا مع (لا) النافية للجنس أمام جملة تامة المعنى مع تأكيده أن اسمها غير مخبَر عنه أفضى به إلى القول بالجملة غير الإسنادية، أو الجملة الوحيدة الركن ممهدًا بذلك الطريق إلى القائلين بهذه المقولة ممن جاء بعده كعبد الرحمن أيوب، ومحمد حماسة عبد اللطيف، وغيرهما على ما سنرى فيما سيأتي من هذه المحاضرات، ويبدو أن دفاعه عن نظريته هذه أفضى به أيضًا إلى القول بالجملة الوحيدة الركن على ما سيتضح في تناولنا التالي لمعالجته لرفع الخبر مع أنه ليس متحدَّثًا عنه، بل متحدثًا به.

رابعًا: المبتدأ والخبر جملةٌ وحيدة الركن عند إبراهيم مصطفى.

رَفْعُ الخبر في الجملة الاسمية مما يقف في وجه نظرية إبراهيم مصطفى في وظيفة العلامة الإعرابية القاضية بأن الرفع علم الإسناد وأن المرفوع متحدَّثٌ عنه، فخبر المبتدأ مرفوع مع أنه متحدث به، لا متحدث عنه، لذا ما كان من إبراهيم مصطفى إلا أن لوى عنق الحقيقة لتستقيم له نظريته، فزعم مستندًا إلى أدلة واهية لا سند له فيها أن الخبر تابعٌ من توابع المبتدأ على نحو يشعر بقوله بالجملة الوحيدة الركن. يقول في معرض حديثه عن التوابع في العربية: (يجب أن نزيد هنا تابعًا، هو من أهم الأقسام السابقة كلها، وأولاها أن يذكر في باب التوابع، وهو الخبر، وذلك أنهم إذا أرادوا أن يدلوا على أن الكلمة هي عين الأولى، وأنها صفة متحققة لها أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب، وفي التذكير والتأنيث، ونعتمد في ذلك على كلام المتقدمين من النحاة، فقد قال سيبويه: " إن الخبر إنما رُفع من حيث كان من المبتدأ هو هو". وقال نحاة الكوفة : إن الخبر إذا خالف المبتدأ ولم يكن وصفًا له، وإنما كان بيانًا لمكانه أو زمانه لم يُرْفَعْ، ونُصِب، ويسمونه النصبَ على الخلاف، تقول: زيدٌ أمامك، فإذا لم يكن بيانًا للمكان، بل كان وصفًا للأول فهو مرفوع.... فالخبر في هذا الباب تابع مرفوع كغيره من التوابع)[١].

خامسًا: التنوين علم التنكير عند إبراهيم مصطفى.

من القضايا الأساسية التي ندب إبراهيم مصطفى نفسه إليها في كتابه إحياء النحو بيان أن للتنوين في العربية معنى نحويًا، وهو الدلالة على أن الاسم المنون نكرة، فالتنوين في النكرة مقابل ومعاقب عند إبراهيم مصطفى لـلام التعريف في الاسم، ويوضح الرجل نظريته في الدلالة النحوية للتنوين في اللغة العربية، فيقول: (درستُ التنوين على أنه مُنبِئٌ عن معنى في الكلام، فصحَّ لي الحكم واستقام، وبدَّلْتُ قواعد ما لا ينصرف، ووضعت للباب أصولًا أيسرَ، وأنفذَ في العربية مما رسم النحاة للباب، ولا أؤجل عنك هذه الأصول أيضًا: ١- إن التنوين علم التنكير.٢- لك في كل عَلَمٍ ألا تنونه إذا كان فيه حظ من التنكير. ٣- لا تُحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظٌ من التعريف)[٢]. وقد لوحظ على نظرية إبراهيم مصطفى هذه في وظيفة التنوين القصور والضعف، مما أحوجه إلى التكلف والافتعال في إرغام ما لم تشمله نظريته من أبواب النحو

---

[١] - المصدر نفسه ،ص١٢٧-١٢٨.

[٢] - المصدر نفسه ، ص(ز-ح)

على الانضواء تحت لوائها، وهذا ما نعمل على توضيحه في النقطتين التاليتين:

أولاً: تنوين التعويض: مفاد ذلك أن للتنوين وظائف أخرى في العربية لا يمكن تجاهلها، وفي مقدمة ذلك التعويض عن عناصر لغوية محذوفة، وهو ما يعرف بتنوين التعويض، أي التنوين الذي يُعوَّض به عن حرف، أو عن جملة محذوفة، و يشار به إليها، كقولنا: **زرت زيدًا و حينـئـــــذٍ فرحت كثيرًا**، فالتنوين في(إذِن) تعويض عن جملة محذوفة، فالبنية العميقة للتركيب السابق هي : زرت زيدًا وحين إذْ زرته فرحت كثيرًا . ولكن اللغة كما هو واضح حذفت جملة (زرته) وعوضت عنها بتنوين(إذْ) المبنية على السكون أصلًا.

ثانيًا: تنوين الاسم العلم: مفاد ذلك أن الأسماء الأعلام من المعارف، وهي معربة منونة ما لم تكن مبنية أو ممنوعة من الصرف، ولَّما وَجَدَ إبراهيم مصطفى أن تنوين الاسم العلم سيكون عقبة أمامه، تَـحُـــوْلُ دون اطراد نظريته التي تزعم أن التنوين في العربية دائمًا دليل على تنكير الاسم المنون اضطرَّ كما يقول أحد الدارسين إلى تخريج العلَم تخريجًا غير مقبول، فسوَّى بينه وبين اسم الجنس في عدم تحديد مدلوله، أو تعريفه، فقال: (إنما صار الاسم العلم أصلُه التعريف، لأنه الاسم الذي يقصد به المسمِّي شخصًا لتبيينه ذلك الاسم من سائر الشخوص، كرجل سمَّى ابنه زيدا أو غيره ليعرف باسمه من غيره، وهذا أصله، ثم سُـــمِّيَ غيره بمثل ما سمي به، فرادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة، وكل شخص منها سمي به لاختصاصه ثم صار بالمشاركة عامًّا، فأشبه أسماء الأنواع كرجل وفرس ونحوه، مما هو لجماعة، كل واحد منها له ذلك الاسم، فإن أورده المتكلم قاصدًا إلى واحد، عنده أن المخاطب يعرفه فهو معرفة، و إن أورده على أنه واحد من جماعة، لا يعرفه المخاطب، فهو نكرة)[١]. ثم انتهى إبراهيم مصطفى إلى القول: (الأصل في العلم ألا ينون، و لك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير، وأردت الإشارة إليه)[٢].

ولا يخفى ما في كلام صاحب الإحياء من ليٍّ لعنق الحقيقة والواقع اللغويين لكي يسلم له زعمه أن التنوين في العربية دليل تنكير الاسم المنون، ولكن الاسم العلم خذله في زعمه هذا، فالاسم العلم معرفةٌ دائمًا، و هو لا يستحق أن يكون علمًا إلا إذا دلَّ على شخص محدد بين المتكلم والسامع، فليس من الصواب تسوية إبراهيم مصطفى بين اسم العلم واسم الجنس في الدلالة على العموم، وليس صحيحًا زعمه أن لنا في كل علم ألا ننونه، و أنه يجوز أن نلحق العلم التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير كما يزعم، وذلك للسببين التاليين:

١-أن المدونة اللغوية العربية توجب تنوين الاسم العلم ما لم يكن مبنيًا أو ممنوعًا من الصرف، لذلك اختلف النحاة كما

[١] – **المصدر نفسه ، ص ١٧٧ .**

[٢] – **المصدر نفسه ، ص١٧٩ .**

نعرف في جواز عدم صرف الاسم المصروف للضرورة، و لو كان علَمًا.

٢-أن الاسم العلم في العربية منوَّن مع دلالته على شخصٍ محدد بعينه، أي مع كونه معرفة، فنحن نعرف المقصود بـ(محمد) (ﷺ) في قوله تعالى: ﴿ ما كان محمدٌ أبا أحد من رجالكم﴾، كما نعرف المراد بـ(عادٍ)و(هودٍ) و(نوح) في قوله تعالى: ﴿وإلى عادٍ أخاهم هودا﴾، وفي قوله تعالى: ﴿و نادى نوحٌ ربَّه﴾. فـ(محمدٌ، وعادٌ، وهودٌ، ونوحٌ) كلها أعلام، وجاءت منونة، ومع ذلك لم يلاحظ فيها أية شبهة من التنكير، بل كلها معارف محددة المعنى، مما يؤكد خَطَل قَصْرِ إبراهيم مصطفى وظيفةَ التنوين في العربية على التنكير كما يدل على تكلف الرجل تكلفًا شديدًا لتسلم له هذه القاعدة، ومع ذلك جاءت مخالفةً لما عليه عُرف النحاة، ولما جاءت به المدونة اللغوية العربية، وفي مقدمتها القرآن الكريم[١].

وبعد فليس في مقدورنا في هذه العجالة أن نُـقَـدِّم صورةً وافيةً لما قدمه إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"، وخير ما ننهي به حديثنا عن صنيعه في هذا الكتاب قولُ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: (إن الأمر كله لا يعدو أن يكون فرضًا للأصول التي يُرادُ لها أن تنتظم العربية كلها، ووسماً لما لا يطابقها بالشذوذ، وإذا كان أسلافنا رحمهم الله قد فعلوا هذا في الأمثلة اليسيرة ،فإن المرحوم إبراهيم مصطفى قد فعل هذا في أبواب كاملة في العربية كباب المثنى واسم لا النافية للجنس، وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن من الأيسر و الأوفق أن نتبع ما قاله النحاة القدماء)[٢]. ومع وجاهة مقولة حماسة هذه يمكن القول، بغض النظر عن مدى اختلافنا أو اتفاقنا مع إبراهيم مصطفى في" إحياء النحو"، إن هذا الكتاب عملٌ رائد بالنسبة إلى الزمن الذي ظهر فيه، وإنه يمتاز بالجرأة في مراجعة الدرس النحوي، ولعل هذا يفسر بعضًا من الضجة التي أثارها الكتاب وصاحبه في الدرس النحوي العربي الحديث .

جهـود شـوقي ضيـف في الـدرس النـحـوي

بدأت جهود الدكتور شوقي ضيف في إصلاح النحو مع تحقيقه لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي عام ١٩٤٧، فقد قدَّم لهذا الكتاب بمدخل طويل، رسم فيه منهجًا جديدًا لتيسير النحو للناشئة والدارسين، وقد استند في منهجه هذا على ثلاثة أسس استقاها من منهج ابن مضاء في رده على النحاة، وقد دعم منهجه ببعض النماذج التي تفصح عن تيسير النحو. ومما حفز شوقي ضيف على ذلك أن وزارة المعارف، أي وزارة التربية، في ذلك الحين شكلت لجنة علمية لتيسير النحو العربي، وقدمت هذه اللجنة تقريرًا بهذا الخصوص، و درس مجمع اللغة العربية القاهري مقترحات هذا

[١] – انظر: عوض المرسي جهاوي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، القاهرة – الرياض، ط١، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢، ص٩١-٩٣.

[٢] – العلامة الإعرابية بين القديم والحديث،٣٢٧.

التقرير، وأقرَّ بعضها، غير أن الكتب التي أُلِّفت بناءً على هذه المقترحات لم تلق النجاح المأمول كما يرى المعنيون، مما حفز الدكتور ضيف على سعيه الدؤوب إلى تيسير النحو، فبدأ ذلك كما قلنا بما وضعه في تقديمه لكتاب الرد على النحاة، حيث قدم نماذج مما يراه تجديدًا للنحو العربي، ثم تابع ذلك من بعد، فأخذ يعمِّق ما قدمه في هذا المدخل إلى أن قدَّم عام ١٩٧٧إلى مجمع اللغة العربية القاهري مشروعًا لتيسير النحو على أساس ما عرضه في مدخل الرد على النحاة، وأقرَّ المجمع معظم ما جاء في مشروع الدكتور ضيف، ثم أصدر عام ١٩٨٢ كتابه (تجديد النحو) الذي قدَّم فيه مشروعه الكامل لتصنيف النحو تصنيفًا جديدًا. فما الأسس التي اعتمدها شوقي في تجديده وتيسيره للنحو ؟ هذا ما سنحاول بيانه في الفقرة التالية.

الأسس المعتمدة في تجديد شوقي ضيف للنحو.

بيَّن الدكتور شوقي ضيف في مستهل كتابه (تجديد النحو) الأسس التي يعتمدها في تصنيفه الجديد للنحو أو في تجديده له، فقال: كنت قد وضعت بين يدي تحقيقي لكتاب الرد على النحاة مدخلًا طويلًا، اقترحت فيه تصنيفًا جديدًا للنحو، يذلل صعوباته، أقمته على ثلاثة أسس، أخذت بها جميعًا في تأليفي لهذا الكتاب الذي أقمته على الأسس الستة التالية:

الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو، وتمثل ذلك بإضافة أبواب ضرورية لمتعلم اللغة العربية، كما تمثل بحذف بعض الأبواب النحوية. وفيما يلي إيجاز القول في هذين الإجراءين:

أ-**إضافة أبواب ضرورية لمتعلم اللغة العربية**: ومن معالم ذلك أن أدخل شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو) مبحثًا في نطق الكلمة، ودقة التلفظ بحروفها، اقتبسه من علم التجويد، إضافة إلى مباحث صرفية ضرورية لتصوُّرِ أبنية الفعل وأقسامه وتصاريفه، وأنواع الحروف، وأقسام الاسم المتنوعة تنوعًا واسعاً، وهو ما بسط القول فيه عمليًا في القسمين الأول والثاني من كتابه المذكور، فقد تحدث في القسم الأول (نطق الكلمة و أقسام الفعل، وتصاريفه وأنواع الحروف) عن أقسام الكلمة الثلاثة؛ الاسم والفعل والحرف، وعن مخارج الحروف وصفاتها، وأقسامها، من صوامت وصوائت، ومدٍّ ولين، إلى غير ذلك من المباحث المتعلقة بالإدغام والإبدال وهمزتي الوصل والقطع، ولام التعريف الشمسية والقمرية، وتصريف الفعل من حيث الدلالة على الزمن؛ الماضي والمضارع والأمر، ومن حيث اللزوم والتعدي، والتجرُّد والزيادة، والصحة والاعتلال، والجمود والتصرف، والبناء والإعراب، وإسناده بمختلف أنواعه إلى الضمائر، وتوكيده بالنون.

٢-**حذفُ بعض الأبواب النحوية**: تمثلت إعادة تنسيق النحو عند شوقي ضيف أيضًا بحذف بعض أبواب النحو، أو بالاكتفاء بالتمثيل لبعض ما درج النحاة على جعله بابًا مستقلًا من أبواب النحو، والحكمة من حذف شوقي ضيف لبعض أبواب النحو كما يرى هي الاستغناء عن طائفة من هذه الأبواب، وذلك بردِّ أمثلتها إلى أبواب أخرى، حتى لا يتشتت فكر دارس النحو في كثرة الأبواب التي توهن قوى الدارس العقلية، **لذا حذف الدكتور ضيف بموجب ذلك ثمانية عشر بابًا فرعيًا**، وفي ذلك يقول: (تحدثت عن المرفوعات بادئًا بباب المبتدأ والخبر، وعادةً يفرِّع منه النحاة باب كان وأخواتها، وباب " ما و لا، و لات" العاملات عمل ليس، وباب كاد وأخواتها، وباب ظن وأخواتها، وباب أعْلَمَ وأخواتها، وقد حذفت

هذه الأبواب الخمسة من الكتاب دون أن أحذف أمثلتها، فقد رددتها إلى أبواب أخرى).

مسوغات حذفه باب الأفعال الناقصة: أوضح شوقي ضيف مثلًا مسوغات حذفه لباب كان وأخواتها، بجعل هذه الأفعال من الأفعال اللازمة التامة، وجعل المرفوع بعدها فاعلًا، لا اسمًا، وجعل المنصوب حالًا لا خبرًا، فقال: (أول هذه الأبواب الخمسة المحذوفة باب كان وأخواتها، ومعروف أن مدرسة النحو البصرية تعرب كان وأخواتها أفعالا ماضية ناقصة، لا يليها فاعل، تعرب المرفوع بعدها مثل" كان زيد مسافرًا" اسمًا لها لا فاعلًا.... وتلاه الاسم الذي كان خبرًا في جملة" زيد مسافر" منصوبًا... وقالوا إنه خبر... وواضح أنَّ كان وأخواتها تُعَدُّ بهذا الإعراب خللًا كبيرًا دخل على الجملة الفعلية، فإن الفعل فيها وحدها دون أفعال العربية جميعًا ناقص لا فاعلَ له.... والخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية، فإن الفعل عندها في باب كان وأخواتها فعل لازم.... والمرفوع في مثل " كان زيد مسافرًا " فاعل مرفوع، والاسم المنصوب في المثال المذكور وأمثاله حال) وأسقط شوقي ضيف ما يمكن أن يُعْتَرَض به على مذهبه القاضي بجعل الأفعال الناقصة تامة، وذلك على النحو التالي:

أ-**الحال طارئة لا دائمة**. قال: (قد يُعْتَرَض على إعراب المنصوب بعد كان وأخواتها حالًا بأنه يكون أحيانًا ثابتًا مثل: كان الله غفورًا رحيمًا" والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة مثل " جاء محمد ضاحكًا "، ويجاب عن ذلك بأن الحال قد تأتي ثابتة في مثل: " **هذا ثوبك صوفًا** "، وفي القرآن الكريم أمثلة مختلفة لحال ثابتة مثل: ﴿**و هو الذي أنزل عليك الكتاب مفصلا**﴾ .

ب-**الحال نكرة لا معرفة** . من الاعتراضات المحتملة على شوقي ضيف في مذهبه هذا، فعمل على إسقاطها، أن المنصوب في باب كان وأخواتها قد يكون معرفة نحو: " **كان المسافر محمدا** "، و الأصل في الحال أن تكون نكرة، فأجاب بأن الحال قد تكون أيضًا معرفة نحو" **جاء زيدٌ وحدَه** " أي : وحيدًا، و" صنع ذلك جُهدَه " أي: جاهدًا.

ج-**الحال مشتقة لا جامدة**. أورد شوقي ضيف على نفسه فيما هو فيه اعتراضًا ثالثًا محتملًا، مفاده أن المنصوب في باب كان وأخواتها كثيرًا ما يكون اسمًا جامدًا نحو: " **كان زيدٌ جبلًا** " أي : صامدًا، والغالب في الحال أن تكون اسمًا مشتقًا، وأسقط هذا الاعتراض بأن الحال قد تأتي اسمًا جامدًا، فيقال: **كرَّ زيدٌ أسدًا في المعركة**، أي: شجاعًا .

وبعد فهذا نموذج من الأبواب النحوية التي حذفها شوقي ضيف في معرض تجديده للنحو بإعادة تنسيق أبوابه، بالحذف تارة، وبإضافة أبواب جديدة تارة أخرى، كما لاحظنا .

الأساس الثاني: **إلغاء الإعرابين المحلي والتقديري**. استضاء شوقي ضيف في هذا الأساس بجوانب من آراء ابن مضاء القرطبي، وبمقترحات لجنة وزارة المعارف السالفة الذكر ١٩٣٨، و بقرارات للمجمع اللغوي القاهري. ويقضي ذلك إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في إعراب الجمل والأسماء المقصورة والمنقوصة، والمضافة إلى ياء المتكلم، والمبنية، فرأى في هذه الحالات أن يقتصر في الإعراب بذكر المعنى النحوي للعنصر اللغوي المعرب، **كأن يقال في إعراب " برَّأ القاضي سلمى" : القاضي فاعل، وسلمى مفعول به، وأن يقال مثلًا في إعراب الجملة فقط : هي خبر، أو صفة، أو حال، أو جواب**

الشرط، وذلك من غير البحث عن المحل الإعرابي أو تحديده.

وغيرُ خافٍ أن هذا تطبيق عملي من الدكتور ضيف للتخفف من تبعات نظرية العامل، وذلك لأن عدم الحرص على بيان المحل الإعرابي للعنصر المعرب يعني إهمال المعرِب لنظرية العامل القاضية، كما لاحظنا، بتلازم العلاقة بين أركانها الثلاثة، أي أنه لا بد لكل عامل من عمل و معمول، فإن لم يكن في الظاهر ففي المحل. وفي دعوة شوقي ضيف للتخفف من الإعرابين التقديري و المحلي إخلال عملي بأصول نظرية العامل والعمل على التخفف من سلبياتها، وهو ما يشي به حديث شوقي ضيف عن تحكم نظرية العامل في توجيه سيبويه لنحو قولنا: " قام ومضى المحمدون". قال ضيف: (وهنا تصل نظرية الفعل العامل الذروة، إذ يرفض سيبويه هذا التعبير، ويحتم إعمال الفعل الثاني في كلمة "المحمدون" لقربه، ويضمر في الأول بحيث يقال: قاموا ومضى المحمدون، حتى لا يكون الفاعل الواحد فاعلا لفعلين، فيجتمع بذلك مؤثِّران على أثر واحد، وكأنما العوامل النحوية تدخل في المؤثرات الحقيقية، وهو بُعْدٌ في تصوُّر خطر العامل النحوي، وقد جرَّه كما جر النحاة بعده إلى أن يرفضوا الصورة الأولى التي جاءت فعلًا عن العرب، ويضعوا مكانها هذه الصورة المقترحة)[١].

ومما يتضح فيه موقف شوقي ضيف من نظرية العامل أكثر رغبتُه في الامتثال لدعوة ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، قال: (أكبر الظن أننا حين نطبق على أبواب النحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل نستطيع أن نصنف النحو تصنيفًا جديدًا يحقق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيرًا محققًا)[٢]. والجدير بالذكر فيما نحن فيه أن شوقي ضيف عمل بمبدأ، مفاده ألا تعرب كلمة، لا يجدي إعرابها في صحة النطق بها، وهو ما سيتضح فيما يلي؛ في الأساس الثالث من الأسس التي أقام عليها كتابه تجديد النحو.

الأساس الثالث: اعتماد مبدأ الإعراب الوظيفي. ينطلق شوقي ضيف في هذا الأساس من مقولة، مفادها أن التحليل الإعرابي للكلم في النحو العربي وسيلة، لا غاية، أي أن له وظيفةً يجب أن يؤديها، فإن افتقدت هذه الوظيفة من الإعراب وجب عند شوقي الإعراض عنه، **لأن وظيفة الإعراب عنده المساعدة على نطق الكلمة أو التركيب نطقًا صحيحًا، فإن لم يصحح هذا الإعراب نطقًا فلا حاجة بالكلمة إليه**. لذا دعا خلافًا لما هو جارٍ إلى عدم إعراب الأحرف المشبهة بالفعل المخففة نحو: (أنْ، و إنْ، وكأنْ) وعدم إعراب (لا سيما) وما بعدها الذي يجوز فيه النصب والرفع والجر، نحو: " أحب العلم، ولا سيما النحو"، كما دعا إلى الإعراض عن إعراب بعض أدوات الاستثناء كـ(سوى) نحو: "جاء الطلاب سوى زيد" وعن إعراب كم الاستفهامية والخبرية، وأدوات الشرط الاسمية نحو: " من يدرسْ ينجحْ، ومتى تدرسْ تنجحْ " لأن إعراب هذه العناصر اللغوية لا دور له في صحة النطق بها.

---

[١] – المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط . دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٨، ص٦٦.

[٢] – الرد على النحاة، مدخل شوقي ضيف، ٦٧، وانظر : ص٤٩ وما بعدها من هذا المدخل حيث يؤكد ضيف ضرورة التخلص من نظرية العامل.

وما يلاحظه المرء، وهو في صدد الحديث عن الإعراب الوظيفي عند شوقي ضيف، هو أن قصره لوظيفة التحليل الإعرابي على صحة النطق بالكلمة لا يعبر بدقة عن وظيفة الإعراب، فللإعراب وظيفة تعليمية تواصلية أهم وأدق من مساعدته في صحة نطق العنصر المعرَب، وهي توضيح المعاني النحوية الجزئية للمفردات من فاعلية ومفعولية وحالية وغيرها، وتوضيح المعاني أو الأفكار الكلية للتراكيب، ولكن التحليل الإعرابي، لأسباب لا مجال لعرضها في هذه العجالة، قد لا يكون له دور في توضيح المعنى، مع أن الأئمة جزموا بأن وظيفة العلامة الإعرابية في لغتنا إنما هي الإبانة عن المعاني النحوية، وهو جزم مطلق لا تؤيده النظرة الوظيفية إلى العلامة الإعرابية في اللغة العربية، فالراجح أن دلالة الإعراب بهذا المفهوم على المعاني النحوية حقيقة لا يماري فيها المرء، ولكن هذه الحقيقة مقيدة، وليست مطلقة، فالعلامة الإعرابية ليست القرينة الأساسية الوحيدة في بيان هذه المعاني، ذلك أن الإعراب قد يختلف والمعنى واحد، وهو ما نص عليه **ابن عصفور في** قوله: (فإن قيل : لم صار المُتَعَجَّب من وصفه على طريقة ما أفعله! مفعولًا، وعلى طريقة أفعلْ به! فاعلًا مع أن المعنى عندهم واحد، وإنما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟ فالجواب أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب، والمعنى متفق، نحو " ما زيدٌ قائمًا " في اللغة الحجازية، و" ما زيدٌ قائمٌ" في اللغة التميمية)[١]. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه في العربية كما وضح ابن عصفور ، قولنا: أحب قراءة الأدب لا سيما الشعر، فمعنى العبارة واحد، ومع ذلك جاءت اللغة برفع الاسم الذي بعد(ما) في هذا التركيب- وهو الشعر هنا- وخفضه ونصبه. ومن ذلك قولنا في باب التركيب الاستثنائي : جاء القوم حاشا زيدًا، وحاشا زيدٍ، بالجر والنصب. ومن ذلك أيضًا قولنا: ما شاهدتك منذ يومين، وما شاهدتك منذ يومان، ومنه قولنا: ما جاء الطلاب إلا زيدٌ، وإلا زيدًا، بنصب المستثنى ورفعه والمعنى واحد. ومنه إعمال (لا) النافية للجنس في نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) في المتعاطفَين، وإهمالها، و إهمالها مع أحدهما دون نظيره، إلى غير ذلك مما يمكن أن نقف عليه في المدونة اللغوية العربية التي جاءت به وقد تعددت علاماته الإعرابية والمعنى فيه واحد، مما يوضح أن العلامة الإعرابية أو التحليل الإعرابي لها أو للتركيب لا يساهم دائمًا في الكشف عن المعنى، وهو الوظيفة الأساسية للعلامة الإعرابية، فالتحليل الإعرابي، والعلامة الإعرابية إن لم يكن لهما هذا الدور في إعراب المفردة أو التركيب وجب عند من يقول بالإعراب الوظيفي التخلي عن التحليل الإعرابي للتركيب، أو الكشف عن العلامة الإعرابية للكلمة المعربة، ولذلك دعا غير واحد من المحدثين إلى عدم إتعاب معلمي اللغة العربية ومتعلميها بإعراب تراكيب مسكوكة في اللغة العربية، لا تجدي أعاريب النحاة لها في توضيح معناها، ومن هذا القبيل عندهم تركيبا التعجب (ما أفعله! وأفعل به!) وتراكيب المدح والذم مع (نعم ، وبئس) و(حبذا، و لا حبذا)، فهذه التراكيب يرى البعض أن الحكمة كلَّها في الاقتصار على فهم معانيها العامة دونما تكلف إعراب عناصرها، لأن إعرابها ببساطة لا يجدي في توضيح معانيها، بل ربما أفسد على

[١]- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص٢/ ٤٠٢.

المتعلم وضوحها في ذهنه . ولولا خشية الإطالة لأطنبنا أكثر في ذكر تراكيب أخرى لا يجدي إعرابها في فهم معناها لذلك هي في عداد ما لا يعرب عند القائلين بمبدأ الإعراب الوظيفي.

الأساس الرابع: إعادة النظر في بعض التعريفات. فقد وضع شوقي ضيف، كما يقول، تعريفاتٍ وضوابط دقيقة لأبواب المفعول المطلق والمفعول معه والحال، تجمع صور التعبير في كل منها جمعًا وافيًا. وفي هذا السياق يذكر شوقي ضيف التعريف السابق للباب النحوي، ثم يبين قصور هذا التعريف، ثم يذكر تعريفه هو لهذا الباب، ثم يبين شموله واستيفاءه، يقول في تعريف المفعول المطلق مثلًا: **عرَّفه ابن هشام في أوضح المسالك بقوله " اسم يؤكد عامله أو يبيِّن نوعه، أو عدده، وليس خبرًا، و لا حالًا "** ثم يعلق شوقي ضيف على هذا التعريف مبينًا قصوره، فيقول: (جَمْعُ الخبر والحال معه [يريد مع المفعول المطلق] يؤكد أن دلالته كانت مضطربة على الأقل في ذهن بعض النحاة، لأن لكل من الخبر والحال دلالة تخالف دلالة المفعول المطلق مخالفةً جوهرية). ثم يقدم شوقي ضيف تعريفًا بديلًا لتعريف ابن هشام للمفعول المطلق، فيقول: **(أوضح وأدق من تعريفه أن يقال: المفعول المطلق اسم منصوب، يؤكد عامله، أو يصفه، أو يبينه ضربًا من التبيين،** وتدخل في كلمة " يبينه ضربا من التبيين جميعُ الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق، إذْ يبيِّنُ مرادفه، وما يشير إليه، وعدده وآلته، وكلًّا وبعضًا المعبرتين عن جميعه، أو شطرٍ منه، وكأن شوقي ضيف في كلامه ذا يدعو إلى التخلي عما يعرف بنائب المفعول المطلق، وهي دعوة لا تخلو من الوجاهة والصواب. ولكن اللافت في تعريف شوقي ضيف للمفعول المطلق استعماله لمصطلح العامل مع أنه كما لاحظنا ممن أيدوا ابن مضاء في دعوته إلى التخلي عن نظرية العامل. و على هذا المنوال يتناول شوقي ضيف ما ينتقده من تعريف النحاة للباب النحوي كالحال والمفعول معه مقدمًا ما يراه من تعريفات أوفى وأدق.

الأساس الخامس: حذف زوائد في أبواب النحو تُـــعْـــرَضُ فيه دون حاجة، **وهي تارة تتصل بشروط تقدم في الباب،** وتغني عنها الأمثلة، وتارة تتصل بأحكامٍ تحشد في الباب، وتغني عنها أيضا أمثلته وصيغه، **وتارة تتمثل بصيغ شاذة، يُـــزَجُّ بها في الباب زجّـــاً**.... وكل هذه المتسلِّقات والأعشاب التي ملأت كتب النحو، يجب تخليصه منها. و لذلك حذف شوقي ضيف شروط اشتقاق اسم التفضيل، وأفعل التعجب، مكتفيًا بالتمثيل لهذين البابين، وكذلك فعل بقواعد وأحكام اشتقاق اسم الآلة، وشروط النسبة إلى الاسم، وشروط تصغيره، وفي باب المبتدأ والخبر حَـذَفَ الأحوال التي يتحتم فيها تقدم المبتدأ على الخبر، والحالات التي يتحتم فيها تقدم الخبر على المبتدأ، وذلك لأنه سيعرض لها في باب خاص بالتقديم والتأخير، وهو من الأبواب الجديدة التي أضافها شوقي ضيف إلى النحو العربي، وكذلك حذف من باب المبتدأ والخبر حالات وأحكام حذف أحدهما وذكره، لأنه سيعرض ذلك في باب جديد كسره للحديث عن قضية الحذف والذكر في النحو العربي كما سنرى لدى الحديث عن سادس الأسس المعتمدة لديه في تجديد النحو، كما حذف الشروط الواجب توافرها لنصب المضارع بـ(إذن، و حتى) الناصبتين مكتفيًا في ذلك بالأمثلة لحالة نصبه بهما.

الأساس السادس: **إضافة أبواب جديدة ضرورية**، وهي إضافات فرعية، لكي تتمكن القواعد النحوية كما يرى شوقي ضيف من تمثيل اللغة العربية تمثيلًا دقيقًا. ومن هذا القبيل ما أضافه في القسم الأول من كتابه من قواعد ضرورية لخدمة النطق السليم بكلم العربية وحروفها، **ومن ذلك كما لاحظنا من قبل الحديث عن أصوات اللغة العربية؛ صفاتها ومخارجها،** و عن همزتي الوصل والقطع، و عن لامي التعريف الشمسية والقمرية، و عن بعض التبدلات الصوتية كالإبدال والإدغام، ومن الأبواب التي يرى ضيف أنها أبواب نحوية جديدة أبوابٌ ختمَ بها كتابه (تجديد النحو) وهي أبواب تتناول عناصر الجملة العربية عامةً من حيث التقديم والتأخير، والحذف والذكر يضاف إلى ذلك بابٌ تناولَ فيه أنواع الجملة العربية، **و رأى أنَّ في العربية؛ جملة اسمية، و جملة فعلية، وجملة مستقلة كالجملة الاستئنافية، والجملة الاعتراضية، والجملة الخاضعة لجملة أخرى**، ومن هذا القبيل عنده الجملة الخبرية نحو جملة (يكتب) في قولنا: زيد يكتب وظيفته، والجملة الواقعة حالًا، نحو (يركض) في جملة " جاء زيد يركض" و جملة الصلة والنعت، وغيرها من الجمل التي تكون طرفًا في بناء جملة أخرى، بغض النظر عما إذا كان لها محل من الإعراب في مفهوم النحاة أم لم يكن، كجملتي جواب القسم، و صلة الموصول.

تـعليقـات على جهـود شـوقي ضيـف

وفي ختام هذه الإطلالة العجلى على جهود الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو العربي يحسن أن نبيِّن ما يلي:

أولًا: أن جهوده المتمثلة في كتابه (تجديد النحو)خاصةً تدخل **في عداد النحو التعليمي** الذي يهدف إلى تيسير تعليم النحو العربي للناشئة، ولذلك ليس لهذه المحاولة قوة الدرس النحوي العلمي الذي يرمي إلى استقصاء الظواهر اللغوية والعمل على وصفها وتحليلها وتعليلها والكشف عن آلية عملها؛ ما اطرد منها وما لم يطرد.

ثانيًا: أننا لا يجوز أن نفهم من إضافة شوقي ضيف بعض أبواب النحو أن هذا الذي ذكره في هذه الأبواب المنسوبة إلى الجدة لم يعرض له أئمة العربية من قبل، بل المراد أنهم عرضوا لها في غير كتب النحو، أو في كتب النحو غير التعليمية ككتاب سيبويه، فالحديث مثلًا في القسم الأول من (تجديد النحو) عن أصوات اللغة العربية صفاتٍ ومخارجَ مما دُرِسَ كثيرًا في كتب الصرف خاصة وفي كتب النحو التي جمعت بين النحو والصرف ككتاب سيبويه، فضلًا عن استفاضة علم التجويد في هذا الباب. وكذلك حديث شوقي ضيف عن حذف عناصر الجملة العربية، وتقديمها وتأخيرها، فهذه مباحث لا يخلو منها كتاب من كتب النحو، ولكن هذه الكتب غالبًا ما تتناول هذه الموضوعات تناولًا متناثرًا في مختلف أبوب النحو كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، والحال وغيرها، فَـعَـدَل شوقي ضيف عن ذلك، وخصَّ هذه الظاهرة بأبواب خاصة بها في نهاية كتابه المذكور، فتناولها تناولًا رفيقًا مُجْمِلًا، كما هو شأنه في تناول معظم أبواب النحو واللغة في هذا الكتاب .

ثالثًا: أن عدم تعليقنا على كل ما تقدَّم عرضه من جهود الرجل لا يعني بالضرورة التسليم بصحتها، بل يعني أننا معنيون في المقام الأول في هذا الموقف بعرض هذه الجهود والوقوف عليها دون سعي دائم إلى مناقشتها أو تقويمها، أو الحرص على ذكر كل ما في النفس تجاهها، لأننا في مرحلة تعليمية يغلب عليها الغرض التعليمي لا الغرض العلمي البحثي.

جهـود مهـدي المخزومـي في الدرس النحـوي

مهدي المخزومي من دارسي النحو المحدثين، وله من المصنفات في هذا الميدان **" الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ أعماله ومنهجه " و " مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" و" الدرس النحوي في بغداد "**. على أن ما يعنينا فيما نحن فيه هو جهود هذا الرجل وعنايته بتجديد النحو العربي، وقد أفرد لذلك كتابًا في جزأين، جعل أولهما لما لفت انتباهه من مثالب النحو والنحاة، فعمل فيه على تقويم ذلك ونقده وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي يراها، لذا سمَّى هذا الجزء من كتابه (**في النحو العربي؛ نقد وتوجيه**). أما الجزء الثاني، فطَّبق فيه عمليًا ما تراءى له من آراء في هذا النحو، لذا سمَّاه (**في النحو العربي؛ قواعد وتطبيق**).

معالم وظيفية وصفية عند المخزومي.

وقد عمل المخزومي على تخليص النحو العربي مما رآه معوقًا لتعليم النحو وتعلمه كما عمل في وضع القاعدة على مراعاة طبيعة اللغة، و وظيفتها الأساسية، وهي التعبير عن الأفكار والمعاني والأحاسيس والمشاعر، بعيدًا عن تسلط الفكر المنطقي الفلسفي، وتبعاته المتمثلة بالإغراق في تعليل كل الظواهر اللغوية، وبنظرية العامل التي استبدَّتْ بالنحو العربي كما لاحظنا، وقد أوجد الدكتور المخزومي بموجب هذه الرؤية لكثير من المشكلات النحوية، كما يقول مصطفى السقا، حلولًا سهلةً خالية من التعسُّف الذي ارتكبه النحاة في سبيل طرد نظرية العامل قياسًا على العوامل الطبيعية، فألزموا الناس قواعد، هي من نتاج النظر العقلي وحده.

تحرر المخزومي من التعصب المذهبي.

وقد عمل المخزومي في عمله هذا بعقلية متحررة من التعصب لمذهب نحوي دون غيره، أو لنحوي معين، وذلك بغض النظر عن زمانه ومكانه، فاستصفى، كما قيل، ما استجاب إلى منهجه في تيسير النحو مما أبدعته قرائح النحاة واللغويين من علماء البصرة والكوفة وبغداد والأندلس، مُعْرِضاً عن الآراء المتكلفة، والمذاهب المتعسفة، والتعليلات المنطقية والفلسفية الغامضة، **يضاف إلى ذلك العمق في البحث والوضوحُ في المنهج والسهولةُ في الترتيب، لذلك يرى مصطفى السقا**، صاحب هذا الكلام في صنيع المخزومي تطويرًا جديدًا وتوجيهاً حديثًا للدراسات النحوية، أو هو التطوير الحقيقي الذي يتمم ما بدأه ابن مضاء القرطبي في كتابه (**الرد على النحاة**) و إبراهيم مصطفى في كتابه(**إحياء النحو**)، وقد كان لهذين الرجلين أثر جليٌّ في جهود مهدي المخزومي في تطوير الدرس النحوي. وفيما يلي عرض موجز لأبرز مآخذ هذا الرجل على النحو العربي، ولأبرز المرتكزات التي اعتمدها في عمله هذا، ولنماذج من التجديدات النحوية التي دعا إليها.

أولًا: أبرز مآخذ المخزومي على النحاة .

أبرز ما أخذه المخزومي على النحاة مأخذان اثنان، يفضي أحدهما إلى الآخر، **أولهما هيمنة الفكر الفلسفي على تفكيرهم،** وقد تجلت معالم ذلك باستبداد نظرية العامل والحرص على التعليل بجل جهودهم في دراسة اللغة، **مما حَرَفهم – وهذا هو المأخذ الثاني– عن دراسة الموضوعات الأساسية التي يُنْتَظَرُ من النحوي أن يشغل نفسه بها،** وفي مقدمة ذلك الحرص على كل ما من شأنه تيسير القاعدة المحيطة بالواقع اللغوي، والتي تعين متعلم اللغة على التفكير في المعاني والأفكار والتعبير عنها، وعن الأحاسيس والمشاعر، بدقة ويسر، وفيما يلي تفصيل القول في هذين المأخذين الأساسيين اللذين أخذهما المخزومي على النحاة.

١–**استبداد الفكر الفلسفي بتفكير النحاة.** يرى المخزومي أن العلة الأساسية في النحو العربي، أن النحاة بعد الخليل وسيبويه (ترخَّصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللغة في شيء كالعامل والمعمول والناصب والجازم والجار وغيرها، مما مهَّد السبيل للفلسفة الكلامية ولمنطق اليونان، بما لهما من قياسات ومصطلحات وتوجيهات، أن ينفذا إلى هذا الدرس اللغوي، وتتم لهما السيطرة، ويكون لهما الغلبة عليه، من هنا أخذ النحو ينحرف عن طريقه، وبدأ يتحول شيئًا فشيئًا إلى درس ملفَّق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله، ودبَّ إلى هذا الدرس جُدْب أودى بحيويته وقدرته على تأدية وظيفته، وصار درسًا في الجدل، يَعْرِض فيه النحاة قدرتهم على التحليل العقلي، بما كانوا يفترضون من مشكلات، وما يقترحون لها من حلول، أما الجدوى من دراسة النحو، أو وظيفة النحو في الكلام، فأمر له المنزلة الثانية من عنايتهم واهتمامهم)[١].

وليس بإمكان المعايش للنحو العربي –كما هو عند جمهور النحاة– إلا أن يقر للمخزومي فيما ذهب إليه من خطورة استبداد الفكر الفلسفي بتفكير النحاة، وأجلى مظاهر هذه الخطورة تمثلت بعدم إعطاء النحاة موضوعات أساسية في اللغة والنحو ما تستحقه من عنايتهم مقارنة بما كان منهم تجاه العناية بالتعليل النحوي والوفاء لأصول نظرية العامل، و هو ما سيتضح في عرضنا لثاني مأخذي المخزومي على النحاة .

٢–**عدم إدراك النحاة لوظيفتهم الأساسية.** يذهب المخزومي إلى ما هو أبعد من ذلك عندما يصف النحاة بعدم الإدراك لطبيعة عملهم، أو للغرض الأساسي من عمل النحوي، وذلك بسبب انسياقهم وراء الفكر الفلسفي، وما جرَّهم إليه من إغفال لمعالجة الغرض من دراسة اللغة والنحو كما يتراءى للمخزومي الذي تجلى له جهل النحاة لوظيفة عملهم الأساسية بأمورٍ عدة، ومنها الأمران التاليان:

أ–**انسياقهم وراء الفكر الفلسفي،** وما جرّه ذلك على عملهم من ويلاتٍ على النحو، وفي ذلك يقول: (من أجل أنَّ طبقات

[١] – مهدي المخزومي، في النحو العربي؛ نقد وتوجيه، ص ١٤–١٥.

النحويين الذين جاؤوا بعد الخليل والفراء لم يدركوا موضوع دراستهم، ولا عرفوا حدود تخصصهم فاتهم كثير من الأصول التي هي من صلب موضوع الدراسة، ولم يلتفتوا إلى أهميتها، وإلى عمق الصلة بينها وبينه، واقتصروا على ما شُغِلوا به من فكرة العمل والعامل، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض، كتأثير الحرف في الاسم والفعل، وتأثير الفعل في الاسم، وتأثير الاسم في الاسم، ولا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلا من جوانب الدرس النحوي الحق الذي *استأثر به دارسون آخرون سموا بعلماء المعاني*، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى الأمام، وقدَّموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يستفاد منها)[١].

ب-تقصيرهم في درس الجملة. من معالم التقصير في النحو الناجمة لدى المخزومي عن خطأ النحاة في المهمة الأساسية للعاملين في الدرس النحوي ما يلاحظه دارس النحو العربي من قصور وغموض في دراسة الجملة العربية حتى عصر ابن هشام (٧٦١هـ). فمع أن الجملة كما يقول المخزومي: (هي الوحدة الكلامية الصغرى، و أن لها أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم كان حظها من عناية النحاة قليلًا، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يُعْنَوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلا حين يعرضون للخبر الجملة، والنعت الجملة.... ولا أعرف أحدًا من النحاة عُنِيَ بالجملة وأنواعها و أقسامها قبل ابن هشام في مغني اللبيب)[٢]. ويُرْجِعُ المخزومي ما يراه من قصور في دراسة الجملة عند النحاة إلى هيمنة نظرية العامل على تفكيرهم، فيقول: (لعل لذلك سببًا هو أنهم إنما عُنُوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة أثر العامل، ولذلك كان البحث في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وإلى معرب ومبني... وإذْ قَصَرَ النحاة اهتمامهم على الكلمات بوصفها معمولات، وعلى آثار العوامل فيها، كانوا يتخبطون في تناول هذه الدراسة بالبحث، فلم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث، بحيث تضم إليها دراسة الجملة، وأحوالها المختلفة، ودراسة الأساليب التي لا غنى عنها في دراسة أية لغة، كأسلوب الاستفهام وأسلوب النفي..)[٣].

مغالاة المخزومي. وإذا كان المرء يتفهم في ضوء ما يعرفه من استبداد الفكر الفلسفي بالنحو العربي قسوة أحكام المخزومي على النحاة بجهلهم لوظيفة الدرس النحوي فإنه يرى أنهم لم يكونوا على هذه الدرجة من عدم الإدراك لغايتهم من دراسة اللغة والنحو، والأقرب إلى الصواب القول بأن عنايتهم بالموضوعات الأساسية لهذه الدراسة كانت مُزاحَمَةً بعنايتهم الشديدة بالتعليل وبنظرية العامل، وهذه العناية كانت بالتأكيد على حساب العناية بالوظائف الأساسية للدرس اللغوي، كالعناية بالمعاني الفكرية والنفسية، وآلية عمل اللغة في التعبير عنها .

---

[١] – **المصدر نفسه، ص ٢٨-٢٩.**

[٢] – **المصدر نفسه، ص٣٣-٣٤.**

[٣] – **المصدر نفسه، ص٣٤.**

ثانيًا: مرتكزات منهج المخزومي في دراسة النحو.

لا شك أن لكل عمل علمي مرتكزاتٍ أو أصولاً يعتمد عليها، وينطلق منها في معالجة موضوعاته، لذا من الطبيعي أن يكون للمخزومي أصول ومرتكزات اعتمد عليها وانطلق منها في تيسيره وتجديده للنحو العربي، وفيما يلي إيجاز لأبرز هذه الأصول والمرتكزات:

١-**اعتماد المنهج الوصفي**. لَمَّا أدرك المخزومي ما جرَّته مغالاة النحاة في تعليل الأحكام والظواهر اللغوية من الضيم على الدرس النحوي كان من الطبيعي أن يتخفف من هذه المثالب في تيسيره وتطويره للنحو، فيدعو إلى منهج وصفي متخففًا من المعيارية، فيقول: (ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحوًا للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدةً أو يخطِّئ لهم أسلوبًا، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال)[١]. ولذلك أكد غير مرة أن منهجه في تجديد النحو وتيسيره يقوم على تخليص النحو من الأشياء التي علقت به، وليست من طبيعته، وفي مقدمة ذلك نظرية العامل، وتعليل الظواهر والقواعد والأحكام إلى غير ذلك من مظاهر التفكير الفلسفي التي ألغاها في مشروعه الإصلاحي هذا[٢].

والجدير بالذكر أن المرء لا يمكنه أن يوافق المخزومي فيما ذهب إليه من أنه **ليس من وظيفة النحوي ... أن يفرض على المتكلمين قاعدةً أو يخطِّئ لهم أسلوبًا**، ففي هذا الكلام تعميم مخلٌّ يقوم على تجاهل الفرق بين درس اللغة لأغراض علمية ودرسها لأغراض تعليمية. ففي درسها لأغراض علمية يغلب على دراسة اللغة جمع المدونة اللغوية واستقراؤها وتصنيفها ووصفها والكشف عن آليات عملها، وتفسير ما بها من الظواهر مع التخفف من النص على الخطأ والصواب في استعمال الناس للغة، وذلك بخلاف المطلوب من دراسة اللغة لغرض تعليم الناس، ففي هذه الحالة لا بد من حضور المعايير والضوابط التي تميز لمتعلم اللغة صحيح استعمالاتها من خاطئها. وغنيٌّ عن التأكيد أن الهدف التعليمي كان على مر العصور هدفًا أساسيًا من دراسة لغات البشر عامة.

٢-**تكامل دراسة مستويات الدرس اللغوي**. مفاد ذلك أن اللغة تؤدِّي وظيفتها بتكامل مختلف مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية العامة. وبناءً على ذلك يجب على متعلم النحو العربي ودارسه أن يكون مُلِمًّا من قبل بالنظامين الصوتي والصرفي للعربية حتى يستطيع تحصيل المعارف النحوية، لذلك مهَّد المخزومي لقواعده التطبيقية في النحو بدراسة عن أصوات العربية وعن الكلمة وأقسامها[٣].

٣-**تكامل علمي النحو والمعاني** . لَمَّا كان المعنى هو بيت القصيد في الدرس اللغوي عامة والدرس اللغوي التعليمي خاصة، ولَمَّا لاحظ المخزومي انصراف النحاة عن إيلاء هذه الوظيفة اللغوية ما يكفي من عنايتهم منصرفين إلى نظرية العامل

---

[١] – **المصدر نفسه، ص١٩.**

[٢] – **انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي؛ نقد وتوجيه، ص١٦، ٢٧، ٣٩، و في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص١٥.**

[٣] – **مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص٣ و ما بعدها.**

والتعليل، كان من الطبيعي أن يولي ما يسلِّط الضوءَ على آلية عمل اللغة في التعبير عن الأفكار والمعاني والأحاسيس والمشاعر الأولوية في تجديده وتيسيره للنحو، ولأن علم المعاني هو المعنيُّ بدراسة آليات تعبير اللغة عن المعاني الفكرية والنفسية كان من الطبيعي أن يكون علماء المعاني هم النحاة الحقيقيين في نظر المخزومي، كما كان من الطبيعي أن يقول بتكامل علمي النحو والمعاني في تطويره وتيسيره للنحو العربي، لذلك يقول في هذا السياق: (بالرغم من أن علماء العربية كانوا قد فرَّقوا بين اختصاص النحاة واختصاص أهل المعاني فإننا نرى الاختصاص واحدًا، والتفرقة بين صحة الكلام وفصاحته مبنية على اعتبارات عقلية محضة)[١].

ثالثًا: تطبيقات عملية من تجديد المخزومي للنحو وتيسيره .

نعرض فيما يلي معالم عملية تطبيقية أخذ بها المخزومي في تجديده وتيسيره للنحو، والجدير بالذكر أن أخذه بهذا الرأي أو ذاك لا يعني بالضرورة أنه أولُ من قال به، بل غالبًا ما يكون ذلك إحياءً لمذهبِ فريق أو نحوي سابق على ما سيتضح في عرضنا التالي لنماذج تطبيقية من تجديده وتيسيره للنحو.

١ -**التقسيم الرباعي للكلم في العربية**. المشهور أن أقسام الكلم في اللغة العربية ثلاثة، هي الاسم والفعل والحرف، علمًا أن نحويا أندلسيا يدعى ابن صابر قال بقسم رابع، لا يدخل ما يدل عليه في نظر هذا النحوي، لا في الأسماء، و لا في الأفعال، و هو اسم الفعل، لذا جعله قسمًا رابعًا مستقلًا من أقسام الكلم في العربية **سمَّاه الخالفة**. ولكن مقولة ابن صابر هذه لم يكن لها أثر يذكر في كتب النحاة، فظلت القسمة الثلاثية للكلم مسيطرةً في الدرس النحوي حتى العصر الحديث الذي اختلف فيه الباحثون في مسألة أقسام الكلام في العربية؛ فهم بين متمسك بهذه القسمة الثلاثية، وبين داعٍ إلى إعادة النظر فيها، فكانت هذه القسمة عند بعضهم رباعيةً حينًا، وخماسيةً حينًا ثانيًا، وسباعيةً حينًا ثالثًا كما سنرى في المحاضرات اللاحقة إن شاء الله، أما المخزومي فقال **بالقسمة الرباعية في أقسام الكلم، وهي الفعل و الاسم و الأداة، والكناية. و يقصد بالأدوات حروف المعاني، أي الحروف التي تدل على الاستفهام و النفي و التوكيد و الشرط و الاستثناء، و الوصل، أما القسم الرابع عنده فهو الكناية، و يريد بها الضمائر بمختلف أنواعها، و الأسماء الموصولة و أسماء الاستفهام و أسماء الشرط**[٢]**، و أما الاسم فالظاهر من حديث الرجل أنه يريد به أسماء الأجناس والأعلام ، والمصادر، والمشتقات الاسمية عامةً، وأسماء الجهات، وكل ما يدل على مسمى مما ليس باسم إشارة أو اسم موصول أو اسم استفهام أو اسم شرط، أو ضمير، وأما الفعل، فالظاهر أنه يريد به الأفعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر.**

٢- **التقسيم الرباعي للجمل في اللغة العربية**. من المسائل الخلافية في النحو العربي اختلافهم في أنواع الجمل في اللغة

---

[١] – مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه،ص٣٥.

[٢] – انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص٤٤، ٤٦.

العربية[١]، فالمشهور المتفق عليه لدى القدماء جملتان؛ هما الاسمية والفعلية، والمشهور المختلف فيه أيضا جملتان؛ هما الظرفية والشرطية وقد كانت هذه القضية مثار اختلافٍ لدى المحدثين الذين اختلفوا في أنواع الجملة في العربية لاختلافهم في مفهومها، أما المخزومي فقال بالتقسيم الرباعي للجملة العربية، **فلديه الجملة الفعلية والجملة الاسمية، والجملة الظرفية، والشرطية**، وإن اتفق المخزومي في الظاهر مع القدماء في المصطلحات المعبر بها عن أقسام الجمل في العربية، فقد خالفهم في تحديد المفهوم من بعض هذه الأقسام، وهو ما سيتضح فيما يلي.

أ-الجملة الفعلية عنده هي المكونة على الأقل من الفعل والفاعل، أو الفعل **ونائب الفاعل الذي سماه فاعلًا أيضًا**، وليس في ظاهر كلام المخزومي ما يخالف مفهوم الجملة الفعلية عند القدماء، ولكن الأمر ليس كذلك، فقد قال الرجل كما سنلاحظ بجواز تقدُّمِ الفاعل على الفعل، فدخل[٢] بذلك لديه في الجملة الفعلية **نحوُ(البدرُ طَلَعَ)** وهو في عداد الجملة الاسمية عند جمهور النحاة كما هو معروف.

ب-الجملة الشرطية. وهي الجملة المكونة من أداة الشرط، وجملة فعله، وجملة جوابه، واللافت أن المخزومي قال بهذه الجملة في كتابه " في النحو العربي، نقد وتوجيه "[٣]، فقد عرض لعناصر التركيب الشرطي الثلاثة؛ أداة الشرط، وجملة فعل الشرط، وجملة جواب الشرط، كما عرض لإعراب النحاة لجملتي الفعل والجواب، ثم علّق على ذلك قائلًا: (هذا فيما أرى من النظر العقلي المحض، و كان ينبغي أن يُعالَجَ الشرط على أنه جملة واحدة، لا جملتان، فليست جملة الشرط بجزأيها المتصورَيْن إلا جملة واحدة، تعبر عن فكرة تامة واحدة، وليست جملة الشرط بجزأيها إلا وحدة كلامية يُعَبَّرُ بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها... وإذا كان الأمر كذلك فمن فضول القول أن نطيل الكلام في بيان ما له محل من الإعراب منهما، أو ما ليس له محل، وإذن ليس هناك في الاعتبار اللغوي جملة اسمها جملة الشرط، وأخرى اسمها جملة الجواب أو الجزاء، وإنما هناك جملة واحدة هي جملة الشرط)[٤].

٣-جواز تقديم الفاعل على فعله . قال المخزومي بتقدُّم الفاعل على فعله إذا أريد الاهتمامُ به أكثر من الاهتمام بالفعل، قال: (معنى هذا أن كلًّا من قولنا: " طلع البدر" و" البدر طلع " جملة فعلية، أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس لنا فيه مع القدماء خلاف، وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند

---

١ – للمزيد من التفصيل في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى كتاب" معالم التفكير في الجملة عند سيبويه" للدكتور محمد عبدو فلفل.

٢ – مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص٨٦، والنحو العربي، نقد وتوجيه، ص٤٢-٤٤.

٣ – انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص٥٦-٥٨. و واللافت أن المخزومي لم يجعل الجملة الشرطية من أنواع الجمل فيما بعد في كتابه (في النحو العربي، قواعد وتطبيق) انظر: ص ٨٦ حيث قال : الجملة من حيث طبيعة المسند ثلاثة أنواع (١) الجملة الاسمية (٢) الجملة الفعلية (٣) الجملة الظرفية .

٤ – مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص٥٧-٥٨

إليه، و تقديم المسند إليه لا يغيِّرُ من طبيعة الجملة، لأنه إنما قُدِّمَ للاهتمام به)[١]. و الحقيقة أن النحاة جهدوا في تقديم ما يدعم زعمهم عدمَ جواز تقدم الفعل على الفاعل، ومن ذلك عند بعضهم أن أصول نظرية العامل لا تسمح بذلك، قال ابن يعيش: (إنما وجب تقديم خبر الفاعل – يعني الفعل– لأمر وراء كونه خبرًا، وهو كونه عاملًا، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وكونه عاملًا فيه سببٌ، أوجب تقديمه)[٢]. وقد علق المخزومي على تعليل ابن يعيش لعدم جواز تقدم الفاعل على فعله بأن ابن يعيش يقيس العامل في النحو على العلة في الفلسفة، فكما لا يعقل تقدُّم المعلول على علته، لأن المنطق يلزم بأن تكون العلة قبل المعلول بها، لأنه إنما وجد بها ، كذلك لا يجوز تقديم المعمول على العامل في النحو، لأن العامل علة لمعموله كما تقول أصولهم في نظرية العامل، والجدير بالذكر أنَّ المقعدين لبعض[٣] اللغات السامية كالأكادية و السريانية والعبرية يعدون الجملةَ التي تصَّدر فيها المسند إليه، والمسندُ جملة فعلية كـ(زيد ذهب) في عداد الجملة الفعلية، ولعل في ذلك ما يؤنس بقول من قال بجواز تقدم الفاعل على فعله في اللغة العربية.

ومن حسنات القول بجواز تقدم الفاعل على فعله كما يقول المخزومي أنه يجنبنا تكلف افتعال تقدير ما لا يُحْوِجُ المعنى إلى تقديره، فهو يغنينا عن تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا ، ففي " البدر طلع " يجب علينا كما هو معروف تقدير ضمير مستتر في(طلع) ليكون فاعلًا له، والقول بتقدم الفاعل يغني عن تكلف هذا التقدير، كما يغني عن تقدير فعل رافع للاسم المرفوع إذا ما وقع بعد ما يختص بالدخول على الجملة الفعلية عندهم كـ(إن) الشرطية في نحو: **" و إن أحد من المشركين استجارك فأجره "**، فنحن مضطرون أن نقدر فعلًا رافعًا لهذا المرفوع، فيكون التقدير: إن استجارك أحد من المشركين استجارك، والعربية و دارسوها كما يقول المخزومي بغنًى عن هذه العمليات الذهنية المعقدة التي لم توضح معنًى، ولا تفسر أسلوبًا، ولا شك أن القول بتقديم الفاعل على فعله يغني عن هذه التقديرات المتكلفة[٤].

٤-**الإعراب الوظيفي** . المراد بالإعراب الوظيفي عند المخزومي هو الإعراب الذي يُعْـنى فقط ببيان الوظيفة المعنوية للمفردة في الجملة، وللجملة في التركيب، وذلك من دون بيان العلامة الإعرابية، إن لم تكن ظاهرة كما هو الحال في إعراب الجملة الذي يقدم لنا المخزومي نموذجًا لتصوُّره لإعرابها، فيقول: (يكفي الدارس حين تعترضه جملة، كقولنا: " محمد أبوه فقيه " أن يقول في إعرابها: إن محمد : مسند إليه مبتدأ ، وإن عبارة " أبوه فقيه " حديث عن المسند إليه وإخبار عنه، وأن يقول في إعراب مثل قولنا: " نزل الضيف من على فرسه، وهو يتهلل فرحًا " إن عبارة "هو يتهلل فرحًا" جيء بها لتأدية

---

[١] – في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص٤٢ .

[٢] – ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٧٤.

[٣] – انظر: عدي حسين علي، نظام الجملة في اللغات السامية [في] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٩،ج٤/ ١٠٢٦،١٠٢٢–١٠٢٨.

[٤] – انظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص٤٢–٤٣ .

وظيفة لغوية خاصة هي بيان هيئة الضيف ساعة نزوله..)[١].

فواضح من هذه النماذج الإعرابية أن المطلوب من الإعراب عند المخزومي هو بيان الوظيفة التي يقوم بها العنصر المعرَب في تأدية المعنى، وذلك مع إهمال جليٍّ و مقصود للمحل الإعرابي، **لأن هدمَ فكرة العامل في النحو كما يقول[٢] مما يسعى إليه في تجديده للنحو وتيسيره له**، علمًا أن ذلك لا يعني أنه ليس للعلامة الإعرابية وظيفة دلالية عند المخزومي، فقد ذهب في ذلك إلى ما ذهب إليه من قبل إبراهيم مصطفى من أن الرفع علم للمسند إليه وتوابعه، وأن الخفض علم للمضاف إليه وتوابعه، أما النصب فحالة تعرض للكلمة عندما لا تكون مسندًا إليه، ولا مضافًا إليه. و فيما يلي نماذج من إعراب المفردات عنده .

أ- شاهدت الظبي راكضًا [٣].

شاهدت : فعل ماض، والتاء كناية عن فاعل. **الظبي**: مفعول به تعدى إليه فعلُ الفاعل، و هو منصوب لأنه ليس بمسندٍ إليه، ولا بمضافٍ إليه. **راكضًا**: حال تبين هيئة المفعول، وهي منصوبة أيضًا لأنها لم تدخل لا في إسناد ولا إضافة. وبذلك ننتهي من الحديث عن جهود الدكتور مهدي المخزومي في الدرس النحوي الحديث.

جهـود علي أبـو المكـارم[٤] في الدرس النحـوي

علي أبو المكارم واحد من أعلام الدرس النحوي الحديث البارزين، فقد أغنى المكتبة العربية بالعديد من المصنفات النحوية الجادة، ومنها **" الظواهر اللغوية في التراث النحوي" و"الحذف والتقدير في النحو العربي" و " مناهج البحث عند النحاة العرب" و" أصول التفكير النحوي" و " تقويم التفكير النحوي"** وغيرها من المصنفات النحوية الجادة التي تسوغ باقتدار أن يكون صاحبها محط أنظار المعنيين بالبحث النحوي الحديث عند العرب، ذلك أن أبو المكارم نحوي مجدد ذو تفكير حر أصيل، فهو لا يُعَدُّ، و لا يَعُدُّ نفسه من دارسي العربية و نحويِّيها المتأثرين بالدرس اللساني الحديث، كما أنه لا يُعَدُّ، ولا يَعُدُّ نفسه من النحاة التقليديين الذين يتعبدون بما قاله القدماء، وما ذلك إلا لأنه نظر في جهود السلف بعين الناقد والمحلل والمفاضِل والمختار والمجدد، فلا يُخْدَع بشيوع الرأي، و لا بمكانة صاحبه أو علو كعبه فيما هو فيه.

---

[١] – في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص٦٢

[٢] – انظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص٦٢.

[٣] – في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ٧٠.

[٤] – يجيز بعضهم التزام صورة واحدة في الاسم العلم، وهو ما يعرف بالحكاية، ولو كان من الأسماء الخمسة، وذلك لأمن اللبس في حال الترجمة إلى اللغات الأخرى .

وإذا كان أمر هذا الرجل على هذا النحو – وهو كذلك إن شاء الله– فلا تستغرب من أن يقول لك أيها القارئ: (أحسبُ أنني أستطيع أن أقرِّر بيقين لا تخالجه ذرة شك واحدة بعد رحلتي الطويلة مع النحو العربي–هذه الرحلة التي أوشكت أن تبلغ نصف قرن– أن هذا النحو في حاجة حقيقية إلى تأمل وتبصر، وإدراك صحيح يعي ما فيه من دُرَرٍ نفيسة دون أن يكتفي بما يشيع على سطحه من آراء ينقصها ما ينقص غالبًا الآراءَ الشائعة من تمحيص وتدقيق وتحقيق....إن ما يشيع من الآراء والأحكام والاتجاهات في النحو العربي ليس مبنيًا بالضرورة على أنها الأكثر صوابا، والأوفق رؤية والأعمق فهمًا في إدراك اللغة واستيعاب ظواهرها....هل يضيق صدرك لو قلت لك: إنَّ أكثر الآراء شيوعًا في النحو العربي توشك أن تكون أقلها نصيبا من الدقة؟ سأكتفي في التدليل على هذا بنماذج قليلة، لأنني لو رحت أتتبع مستقصيًا مسائل النحو العربي في إطار هذه الرؤية لطال الأمر .... وصار في تقديري كتابًا لا يدانيه حجمًا كتابٌ مما يقرأ الناس اليوم من دراسات عن نصوص النحو العربي)[١].

بهذه الروح الجادة الناقدة عالج أبو المكارم النحو العربي، سواء أكان ذلك في مناقشة التقسيمات والمفاهيم أو في مناقشة منهج النحاة عامة في درسهم لنحو اللغة العربية، ومن نافلة القول أنه ليس بوسع ما يتاح لنا في هذه المرحلة أن يقفنا على جهود هذا الرجل كلها، لذا سنكتفي بعرض نماذج من نظراته في المفاهيم والتقسيمات النحوية، كما سنقدم نموذجا من مآخذه على منهج النحاة عامة في درسهم لنحو اللغة العربية

نظرات في بعض المفاهيم والتقسيمات والقضايا.

نظر أبو المكارم في بعض المشهور من آراء النحاة، فتبيَّن له أن بعض تقسيماتهم، وتصنيفاتهم للكلم والتراكيب ليست صحيحة، لأنها لا تمثل واقع العربية بدقة، فأعاد النظر في بعض التقسيمات والمفاهيم، وهذه نماذج من ذلك:

١ –**ثنائية التذكير والتأنيث**: لم يقنع أبو المكارم بما وقف عليه لدى النحاة من تقسيم الأسماء من حيث الجنس إلى قسمين هما المذكر والمؤنث، لأن ذلك لا يعبر عن الواقع بدقة، لذا دعا إلى تقسيم رباعي للأسماء في هذا الباب، فقال: (التقسيم الثنائي للاسم إلى مذكر ومؤنث هو تقسيم مضطرب اضطرابًا شديدًا في التراث اللغوي، وفي البحث النحوي ... ولو كان التقسيم مبنيًا على أسس علمية مطردة لاضطر النحاة إلى القول بوجود أنماط أربعة، لا نمطين، فتضيف إلى ما هو مقرر من المذكر والمؤنث نوعًا ثالثًا يتمثل بالمحايد الذي لا سبيل إلى وصفه بالتذكير أو التأنيث كالجمادات وما شاكلها، ونوعًا رابعًا يتمثل بخنثى الكلمات، الأسماء تلك التي تجمع بشكل أو بآخر بين علامات ذكورة وعلامات أنوثة، فلا تستطيع أن تقول إنها من

[١] – علي أبو المكارم، التعليم والعربية؛ رؤية من قريب، القاهرة، ط١، دار غريب،٢٠٠٦،ص ١٦٨–١٦٩.

قبيل المذكر الخالص، أو من قبيل المؤنث الخالص دون أن تتجاوز الواقع، وتفترض ما ليس موجودًا)[١].

وما يؤخذ على كلام أبو المكارم في مأخذه هذا أنه قائم على عدم التفريق بين الواقعة في الوجود، وبين تصور الناس لها وتعبيرهم عن تصورهم هذا بلغتهم، ذلك أنَّ دارس اللغة ليس محكومًا دائمًا بطبيعة الواقعة في الوجود، بل بما يعبر به الناس في لغاتهم عن تصورهم لهذه الواقعة، فالشمس اسم مؤنث لغةً في العربية، والقمر مذكر، وليس بإمكان دارس العربية إلا أن يصنف أولهما في باب المؤنثات وثانيهما في باب المذكرات، وأن يوجب مراعاة تبعات هذا التذكير وذلك التأنيث في وضع الأحكام والقواعد مع أن طبيعة كل من القمر و الشمس لا تقبل الوصف بالتأنيث أو التذكير، وغني عن البيان أن أئمة العربية يدركون جيدًا أن كلاً من تأنيث الشمس وتذكير القمر و نحوهما مجاز يراعي معطى المدونة اللغوية المحتج بها، ولكنه لا يصف حقيقة كل من القمر والشمس في الواقع المادي الملموس، وصنيع أئمة العربية هذا يؤيده ما هو معروف في الدرس اللساني الحديث من أن العلاقة بين اللغة و الماهيات الخارجية ليست علاقة مطابقة، فمن مهام البحث اللغوي عامة والدلالي خاصة توضيح طبيعة العلاقات الدلالية في النظام اللغوي، لا توضيح خصائص الظواهر المادية أو المعنوية المدلول عليها باللغة، لأن البحث في اللغة ينطلق، أو ينبغي أن ينطلق من الواقع اللغوي[٢].

٢-**ثنائية المعرب والمبني** . يرى أبو المكارم أن تقسيم النحاة الكلم إلى معرب ومبني تقسيم غير دقيق، ويرى أن في العربية حالات لا يكون فيها الاسم لا معربًا ولا مبنيًا، فجعل ذلك في قسم ثالث، لأن (هناك - كما يقول- الواقع اللغوي الذي يقرر وجود قسم ثالث غير المعرب والمبني.....أدخلْ في هذا القسم إن شئتَ المضاف إلى ياء المتكلم، وما زعمه النحاة من الإعراب المحلي، والإعراب التقديري). وفي دعوة أبي المكارم إلى القول بوجود قسم ثالث من الأسماء لا مبني، و لا معرب، و في دعوته إلى الإعراض عن الإعرابين المحلي و التقديري ما يشي بأن الرجل لا يحفل بمتطلبات نظرية العامل في النحو، لأن القول بفكرتي الإعراب والبناء و بالإعرابين المحلي والتقديري من بواعثها الاستجابة لأصول نظرية العامل لِما فيهما من تفسير لظاهرة الإعراب، ولِما فيهما من حرص على البحث عن العمل النحوي مقدَّرًا في محل الجملة، وليس من التكلف القول بأن دعوة أبي المكارم إلى التخلي عن هذين الإعرابين يعني عدم التزامه أصول نظرية العامل.

٣-**ثنائية الجملة الاسمية والفعلية** . لم يرتضِ أبو المكارم ما يرتضيه جمهور النحاة من تقسيم الجمل في العربية إلى قسمين فقط؛ الاسمية والفعلية، لأنه -كما يقول- تقسيمٌ (ليس صحيحًا بحال في تحديد أنماط جميع الجمل، فهو تقسيم لم يستقرِ كل ما ورد، ولذلك كان من الطبيعي أن يحاول النحويون القائلون بهذا التقسيم- وهم الكثرة الغالبة- أن يحشروا باقي الأنواع

---

[١] - علي أبو المكارم، التعليم والعربية؛ رؤية من قريب، ص ١٧٠-١٧١ . وانظر: علي أبو المكارم، تقويم التفكير النحوي، ص ١٨٢حيث نبه المؤلف على قصور اعتماد النحاة على فكرة الجنس في القسمة الثنائية للاسم في هذا الصدد لعدم تمثيل هذه القسمة للواقع اللغوي وللحقيقة الواقعية، فدعا إلى تقسيم ثلاثي فقط هناك، فقال بالاسم المحايد إضافة إلى المذكر والمؤنث .

[٢] - انظر: مدخل إلى علم اللغة، ص١٤٣ . للدكتور محمود فهمي حجازي.

في إطار هذين النوعين، و أن يُغْفِلوا الخصائص الموضوعية لما يجمعونه في نوع واحد، لأن من الجمل ما لا يصدق عليه تعريف الاسمية، ولا تعريف الفعلية، فإطلاق أيٍّ منهما عليه ضربٌ من الخلط الذي يُسْلم إلى التضارب بين المصطلح العلمي ومدلولاته المتعددة)[١]. ولأن الأمر كذلك عند أبي المكارم دعا إلى القول بثلاثة أنواع أخرى من الجمل، اثنان معروفان من قبل، وهما الجملة الظرفية، والجملة الشرطية، والثالث قال به المحدثون من مثل أبي المكارم، وهو الجملة الوصفية، وقد فصَّلَ أبو المكارم القول في مسوغات الإقرار بهذه الأقسام الثلاثة في مصنف خاص، أسماه (**التراكيب الإسنادية: الجمل الظرفية- الوصفية- الشرطية**)، ولأن القول بالجملتين الظرفية والشرطية دعوة قال بها بعض السلف، ولأن القول أيضاً بالجملة الوصفية مما دعا إليه بعض المحدثين من دعاة التجديد في النحو العربي، بغض النظر عن اختلافهم في مفهوم هذه الجملة وفي الدواعي العلمية للقول بها، نرى من المناسب أن نكتفي فقط بتقديم نبذة عما قيل في أمر الجملة الوصفية عند القائلين بها.

الجملة الوصفية في اللغة العربية .

الجملة الوصفية في اللغة العربية نوع جديد من أنواع الجملة العربية إضافة إلى الأنواع الأربعة التي ذكرها القدماء، وهي كما قلنا قبل قليل الاسمية والفعلية، وهما متفقٌ عليهما، والظرفية والشرطية اللتان قال بهما بعض النحاة، والجدير بالذكر أن المحدثين القائلين بوجود شيء، اسمه الجملة الوصفية في اللغة العربية اختلفوا في المسوغات العلمية للقول بهذه الجملة كما اختلفوا في مفهومها، **فالجملة الوصفية** كما يقول الدكتور شعبان صلاح صاحب كتاب (الجملة الوصفية في النحو العربي) (هي: تلك التي تبتدئ بوصف، يقع مسنداً، بعده مسندٌ إليه مرفوعٌ، سواء كان الرفع على الفاعلية، وذلك بعد صفة الفاعل والمبالغة والصفة المشبهة، وصفة التفضيل، أو على النيابة عن الفاعل، وذلك بعد صفة المفعول بوجه خاص، ومن ذلك قولنا: قائمٌ محمدٌ، وناجحٌ المجتهدان، و أغدَّارٌ صديقك؟ و ما حسنٌ وجه فتاتك، و هل أشرفُ منك أحدٌ؟ و ما مذموم فعلُك)[٢]. هذا هو مفهوم الجملة الوصفية عند شعبان صلاح، وهو مفهوم مختلف عن مفهومها عند علي أبو المكارم، الذي خالف في مفهوم هذه الجملة كما خالف في مسوغات القول بها عند شعبان صلاح الذي سوَّغ القول بالجملة الوصفية بالمسوغين التاليين:

أ-وصفيَّة المسند في الجملة الوصفية: لاحظنا من قبل أن المسند في هذه الجملة صفات مشتقة، والصفة في العربية يجب أن تكون قسمًا مستقلًا من أقسام الكلم خلافًا لجعل النحاة لها في عداد الأسماء عامة، لأن الصفات لها من الخصائص المعنوية والمبنوية ما يميزها عن سائر الأسماء، وما يؤهلها لأن تكون قسمًا مستقلًا جنبًا إلى جنب مع الاسم والفعل و الأداة[٣]،

---

[١] – علي أبو المكارم، التعليم والعربية؛ رؤية من قريب، ص١٧٢ .

[٢] – شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص١٦٠

[٣] – المصدر نفسه، ص١٦٠ .

وسنلاحظ أن القول بالصفة قسمًا مستقلًا من أقسام الكلم في العربية هو في الأساس قول تمام حسان الذي دعا إلى تقسيم سباعي للكلم، وإن كان قد سبق إلى القول به قولًا غير مباشر، وبالتالي إلى القول بالجملة الوصفية تقريبًا إبراهيم السامرائي، وذلك حلًّا للاضطراب المصطلحي الذي يفضي إليه ما زعمه النحاة من أن (قائم) في (أقائمٌ زيدٌ) مبتدأ، وأن ما بعده فاعل سد مسد الخبر، وفي ذلك يقول السامرائي: (إن "أقائم الزيدان" ألْصَقُ بالجملة الفعلية منه بالجملة الاسمية، وعلى هذا يتعين أن الوصف المشتق يقابل الفعل، وأن ما بعده هو المسند إليه، أي الفاعل، وتوجيه القول في الوصف أنه اسم فاعل قام مقام الفعل، و يكتفى بهذا)[١].

ب-الاضطراب المفهومي والمصطلحي. مفاد ذلك أن جعل النحاة للتراكيب السابقة وأمثالها في عداد الجملة الاسمية يفضي إلى اضطراب في مفهوم الجملة، وفي مفهوم مصطلح "المسند إليه" في النحو العربي، وهو اضطراب قائم على التحكم أو الافتعال والتعسُّف، مما جعل إبراهيم السامرائي يرفض ما زعمه النحاة من أن (قائم) في: (أقائم زيد) مبتدأ، وأن ما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر، وفي ذلك يقول: (في مقالتهم هذه هدرٌ لأساس قويم يبنى عليه أسلوب بناء الجملة العربية، وذلك أن الجملة العربية إسنادية مؤلفة من المسند والمسند إليه فعلية كانت أم اسمية، وعلى هذا فإن (قائم) مسند، و(زيد) هو مسند إليه فلا يصح أن يكون (قائم) مبتدأً وهو مسند، وإن (قائم زيد) هو كقولنا: (زيد قائم)، ولا عبرة في الاعتماد على الاستفهام أو النفي، فلم يشترط ذلك الكوفيون مثلا)[٢].

والسامرائي محقٌّ في رفضه لمزاعم النحاة في هذه البابة لما تفضي إليه من اضطراب مفهومي ومصطلحي كما قلنا، توضيح ذلك أن جعل الوصف في هذه التراكيب مبتدأً، وجعل المرفوعات التي بعده من فاعل ونائب فاعل مسنداً إليه سدَّ مسدِّ الخبر، يفضي إلى أن تتكون الجملة من مسندين إليهما، لأن المعروف أن المبتدأ مما يسند إليه، علمًا أن الجملة تتكون من مسند ومسند إليه، ولا حل لهذا الإشكال فيما زعمه النحاة من أن المبتدأ في هذه الحالة مسندٌ، لا مسندٌ إليه، وذلك لما يفضي إليه هذا الزعم من اضطراب يقضي بأن يكون المبتدأ في العربية تارةً مسندًا، وتارةً مسندًا إليه، فنكون كمن يسلّم بأن الشيء نفسه يمكن أن يكون في حالتين مختلفتين مفهومًا وماهية، وذلك لما نعرفه من الخلاف النوعي بين مفهومي مكوني الجملة العربية؛ المسند والمسند إليه، ومن البديهي أن تغيير اسم الشيء لا يعني تغيير ماهيته، فالمبتدأ كما يقول الجرجاني لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولًا، و لا كان الخبر خبرًا لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأً لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبرًا لأنه مسند ومثبت به المعنى[٣]. هذان هما تقريبًا مسوغا القول بالجملة الوصفية عند شعبان صلاح ومن وافقه.

وقد خالف في ذلك -كما قلنا- علي أبو المكارم، فكان عنده للقول بالجملة الوصفية مسوغات أخرى، كما كان مفهومه

---

[١] – مباحث لغوية، إبراهيم السامرائي، ط مطبعة الآداب في النجف الأشرف، النجف، ١٩٧١، ص٤١-٤٢.

[٢] – مباحث لغوية، ص٤١.

[٣] – انظر: شعبان صلاح، الجملة الوصفية، ص١٦٠-١٦١.

لهذه الجملة مختلفًا بعض الشيء عن المفهوم الذي قدمناه، ونحن نُحْجِمُ عن عرض مسوغاته للقول بهذه الجملة، وعن عرض مفهومه لها، وذلك لإطنابه في الحديث عن ذينك الأمرين إطنابًا لا تسمح هذه العجالة بتوضيح ما نحن فيه مكتفين بالإحالة إلى حيث فصّل القول في هذه القضية[١].

٤-دعوته إلى إعادة النظر في مفهوم الجملة.

من المعروف أن تعريفات الجملة في علم اللغة تعددت كثيرًا حتى بلغت المئات عند بعضهم، ومن هذه التعريفات أنها ما يدل من اللغة على معنى مركب مستقل دلاليًا، أو مكتفٍ دلاليًا بنفسه عن غيره، وهو ما يفهم من كلام لجوزيف فندريس، وهو أيضًا ما عمل به أبو المكارم رافضًا أن يكون الاستقلال الدلالي للتركيب الجملي مشروطًا بوجود المسند والمسند إليه، وفي ذلك يقول أبو المكارم: (في الواقع اللغوي يمكن أن تحدث فائدة تامة من أحد هذين الركنين فحسب، ويمكن أن تحدث فائدة من كثير من الصيغ التي رفض النحاة استقلالها بالإفادة دون حتى حاجة إلى تقدير الركن الآخر أو الركنين معًا، فالجملة (تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعا، فهي عنصر مطاط، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة: تعال، و لا، و وا أسفاه، و صه، كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملًا يكتفي بنفسه)[٢]. وهذا الكلام واضح الدلالة على أن الجملة عند أبو المكارم هي المادة اللغوية الدالة على معنى مركب مستقل بنفسه، سواءٌ أكانت هذه المادة مكونة من المسند والمسند إليه أو من أحدهما، أو من دونهما، مما يعني أن الرجل يقول بالجملة الوحيدة الركن، وبالجملة غير الإسنادية، وفي ضوء هذا المفهوم للجملة دعا[٣] إلى إعادة النظر في مفهوم الجملة وتعريفها. والذي يمكن التعليق به على هذا المفهوم الذي ارتضاه أبو المكارم للجملة أمران:

أولهما: أن ما مثَّـــل به أبو المكارم للجملة الوحيدة الكلمة كـ(لا) و(صه) و(تعال) غير مقنع للتدليل على ما ذهب إليه سواء أكنا نقول بالجملة الوحيدة الركن، أو بالجملة غير الإسنادية أم لم نكن، ذلك أن المعبَّر عنه بهذه العناصر المفردة في ظاهر اللفظ معانٍ مركبة تقوم على علاقةٍ إسنادية ما صُرِّح بطرفي إسنادها أم لم يصرح، فعندما نقول:لا جوابا بالنفي عن سؤال "هل نجحت" مثلا يكون المعنى المركب المراد نفيه هو إسناد النجاح إليَّ، سواء أصرح به وهذا ممكن إذا قيل : لا لم أنجح، وذلك لمزيد من التأكيد والوضوح والبيان، أم لم يصرح به لكونه مفهومًا من السياق. وإذا كان الأمر كذلك فلابد من استحضار المنفيِّ في هذه الحالة ولو كان محذوفًا لا استجابةً لأصول نظرية العامل، بل استجابةً لأصول التواصل التداولي القاضي بأن النفي منصبٌّ لا محالة على منفي، وهو هنا العلاقة الإسنادية بين النجاح والناجح.

وأما ثاني الأمرين اللذين نُعَلِّق بهما على قول أبو المكارم بالجملة الوحيدة الكلمة أو غير الإسنادية، فهو: أنه قول نابع عن

---

[١] – انظر: علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية؛ الجمل: الظرفية– الوصفية– الشرطية، القاهرة، ط ١، مؤسسة المختار، ٢٠٠٧، ص ٨١– ١٣٨.

[٢] – الحذف والتقدير في النحو العربي، ص٣٥١، وانظر: اللغة لفندريس، ص١٠١.

[٣] – انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي، ص ٣٤٦،٣٥٠–٣٥٨.

نزوع نحو منهج وصفي يؤنس به حرصه في الأمثلة السابقة على الاكتفاء بما في ظاهر الكلام من غير حرصٍ على تقدير ما ليس في الظاهر، ويؤنس به أيضًا تدعيمه لمفهومه للجملة بكلام لجوزيف فندريس، وهو أحد تلامذة فر دينان دو سوسير مؤسِّس المنهج الوصفي في الدرس اللساني الحديث في الغرب، مما يشي بشيء من التباين[١] بين ذلك وبين انتقاد أبو المكارم نفسه لهذا المنهج، كما يناقض حطَّه المستمر من القدر العلمي للسانيين العرب الداعيين إلى المنهج الوصفي والعاملين به، وفي مقدمتهم كما سنرى عبد الرحمن أيوب، و تمام حسان.

٥-**دعوته إلى إعادة النظر في نظرية العامل**. دعا أبو المكارم إلى إعادة النظر في نظرية العامل، وذلك على نحو يجعلها لا تفضي إلى ما تفضي إليه من افتعالِ تقدير ما ليس في ظاهر الكلام استجابةً لأصول هذه النظرية، ويرى ضرورة الاكتفاء بظاهر الكلام وعدم تقدير ما ليس فيه، بدعوى الوفاء بتلازمية العلاقة بين أركان هذه النظرية؛ العامل والمعمول والعمل، لذا لاحظنا أنه نسف هذه التلازمية عندما قال " يجب إلغاء ما يراه النحاة من وجوب الحذف في بعض المواضع...إذْ عدمُ النطق بالمحذوف دليلٌ على أن تقديره نحويًا مخالف للظاهرة اللغوية". ويقول أيضًا: " يجب استبعاد هذا الشطر من الظاهرة النحوية بكل ما يتناوله من حذف جائز عند النحاة أو واجب، وسواء أكان المقدَّر عاملًا، أو معمولًا، أو هما معًا"[٢]. ويبدو أن هذه التلازمية المزعومة بين أركان نظرية العامل ناجمة في نظر أبو المكارم عن نقص في الاستقراء الذي أقام عليه نحاة العربية قواعدهم، لذا سنراه بعد قليل يجعل قول النحاة بنظرية العامل وحتمية العلاقة بين مختلف أركانها من مُخَلَّفات خلل منهجي يتمثل عنده بالتناول الجزئي وطرد الأحكام فيما لا يسمح هذا التناول بطرد الأحكام فيه.

مآخــذ أبي المكارم على منهج النحــاة .

تبيَّنَ لأبي المكارم من دراسته للنحو العربي أن في منهج النحاة قصورًا يتمثل بثلاثة أمور، **وهي**:

أولاً: الخلط بين مستويات الأداء اللغوي. ثانياً:التناول الجزئي وطرد الأحكام. ثالثاً: التأثير المنهجي لعلوم غير لغوية.

أولاً: الخلط بين مستويات الأداء اللغوي .

يريد أبو المكارم بذلك أن النحاة كثيرًا ما تعاملوا مع ما سمعوه من كلام العرب على أنه ممثل للعربية الفصحى المشتركة، علمًا أن الواقع يقرُّ بلغة فصحى مشتركة يُجْمِعُ العرب على التزام أصولها وقواعدها، كما يقرُّ بوجود لهجات قَـبَـلِـيَّـة خاصة، لكل منها من السمات ما يميزها عن غيرها من لهجات القبائل الأخرى كما يميزها عن العربية الفصحى المشتركة، ويرى أبو المكارم أن أئمة العربية خلطوا في تقعيدهم للعربية بين هذه المستويات الأدائية للغة، وأنه ترتَّب على هذا الخلط أثر عميق في البحوث اللغوية، تمثل ذلك باختلاف النحاة فيما وضعوه للعربية من قواعد، وذلك على مستوياتها المختلفة

[١] – **انظر: ص ٥-٦من "الحذف والتقدير في النحو العربي".**

[٢] – **الحذف والتقدير في النحو العربي، ص٣٥٣.**

الصوتية والمعجمية والصرفية والنحوية[١].

وقبل أن نعرض نماذج لما لاحظه أبو المكارم من معالم اضطراب القواعد النحوية الناتج في نظره عن خلط النحاة بين مستويات الأداء اللغوي نود الإشارة إلى أن مطالبة النحاة بأن يفصلوا لدى وضعهم القواعد بين اللهجي الخاص بقبيلة والمشترك بين العرب عامةً فيه شيء من التجني والتحامل على النحاة، ذلك أن طبيعة العلاقة بين اللغة المشتركة وسائر لهجاتها أو بين اللهجة والأخرى على درجة بالغة من التداخل والغموض والتعقيد، جعلت وتجعل من المتعذر على اللغوي، ولو كان من العصور الحديثة أن يبيِّن الحدود الفاصلة بين لهجة وأخرى، أو بينها وبين اللغة المشتركة، وهو ما سنوضحه أكثر لدى مناقشة موقف تمام حسان من هذه المسألة، أما الآن فسنكتفي بعرض نماذج تبين معالم لاضطراب القاعدة النحوية الناتج في نظر أبي المكارم عن خلط النحاة بين مستويات الأداء اللغوي، وذلك على النحو التالي:

١-جموع التكسير . يرى أبو المكارم أن ما يلاحظ في العربية من تعدد صيغ جمع الاسم الواحد جمعَ تكسير إنما يعود إلى تعدد لهجات القبائل العربية، فكل قبيلة كانت تجمع الاسم جمعًا مخالفًا لجمع غيرها له، فجاء أئمة العربية، فجمعوا هذه الجموع على أنها ممثلة للفصحى عامةً مع أنها قد تكون ممثلةً للهجة من لهجاتها دون غيرها. وينبه أبو المكارم على قضية مهمة في هذا الصدد، مفادها أن ما يطلق عليه جموع القلة و جموع الكثرة لا يرتبطان بالعدد كما يتصوره الصرفيون، بل هما من قبيل الاختلاف بين لهجتين شائعتين في جمع الصيغة الواحدة[٢]. والظاهر أن أبا المكارم و غيره ممن قالوا بهذا الرأي محقون فيما ذهبوا إليه، لأن العربية قد لا تأتي للاسم إلا بجمع واحد قد يكون مما جعله الصرفيون من جموع القلة، وقد يكون مما جعلوه من جموع الكثرة، يضاف إلى ذلك أن السماع قد يستعمل ما جعلوه من جموع الكثرة للدلالة على القليل، وقد يكون فيه العكس، مما دعا الصرفيين إلى الافتعال والتكلف في تسويغ ذلك ليستقيم لهم ما زعموه من أن جموع التكسير منها ما يدل على القلة، ومنها ما يدل على الكثرة، لذا يقول أستاذنا محمد الأنطاكي عن تقسيم جموع التكسير الدالة على القلة ونظيرتها الدالة على الكثرة : "الواقع أن هذا تقسيم تحكمي، إذ ليس لكل اسم في العربية جمعان: واحد للقلة، وآخر للكثرة، حتى يستعمل ذو القلة للقليل، وذو الكثرة للكثير. يُضافُ إلى ذلك أن أفصح النصوص الواصلة إلينا عن العرب لم نر فيها تفريقا بين جموع قلة وجموع كثرة".

٢-إعمال(ما) وإهمالها. يجيز البصريون أن تعمل(ما) النافية عمل (ليس) بشروط مخصوصة اعتمادًا على لهجة قريش، أما الكوفيون فأهملوها مراعاةً للهجة تميم، وفي ذلك ما فيه عند أبي المكارم من اضطراب في القاعدة النحوية، وهذا الاضطراب ناجم في نظره عن تعاملهم مع لغات مختلف القبائل على أنه ممثل للغة الفصحى[٣].

---

[١] – انظر: لما تقدم : علي أبو المكارم، تقويم التفكير النحوي، بيروت، ط دار الثقافة، ص١٥٧ – ١٩٠.

[٢] – انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٢.

[٣] – انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٤.

٣-المطابقة العددية بين الفعل و فاعله. الكثير المطرد في كلام العرب إفراد الفعل، ولو كان فاعله اسمًا ظاهرًا مثنىً أو جمعاً، فيقال مثلًا: جاء الطالب، وجاء الطالبان، وجاء الطلاب. ومن المعروف أن بعض القبائل كانت تطابق بين الفعل وفاعله من حيث العدد في هذه الحالة، وهو ما يعرف **بلغة أكلوني البراغيث**، فيقال: أكلا الولدان ، وأكلوا الأولاد، وأكلن النسوة. واللافت أن رأيَ غير قليلٍ من النحاة غير واضح في جواز القياس على هذه اللهجة، وأن غير قليل منهم صرحوا بعدم جواز ذلك إضافة إلى إجازته عند قوم آخرين، وذلك عند أبي مكارم معلمٌ آخر من معالم اضطراب قواعد النحاة الناجم عن تصورهم أية لهجة قبلية ممثلة للعربية المشتركة. فالمطابقة بين الفعل والفاعل فيما يعرف بلغة أكلوني البراغيث، لا يعدو أن يكون عند أبي المكارم وغيره مظهرًا لهجيًّا خاصًّا ببعض القبائل العربية، وهو ما كانت تعمل به العربية وأخواتها الساميات في مرحلة من مراحل تطورها اللغوي التاريخي على ما سيتضح لدى دراستنا لمعالم من الدرس اللغوي التاريخي المقارن في العصر الحديث.

ثانياً: التناول الجزئي وطرد الأحكام .

يريد أبو المكارم بذلك أن أصول النحاة لم تكن أحيانًا مبنيةً على استقراءٍ كافٍ، يُمَكِّنُ من وضع القاعدة، فإذا كان من المسلم به أن العلوم الإنسانية عامةً تقوم على الاستقراء الناقص، فإن من المسلم به أيضًا أن ذلك لا يعني قبول نقص الاستقراء. وقد نجم عن تعويل النحاة على الاستقراء غير الكافي لاستخلاص قواعد كلية عامة اضطرابٌ في قواعدهم. وقد وضَّح أبو المكارم مأخذه هذا على منهج النحاة، بمثالين؛ أولهما: ما يعرف عند النحاة بنظرية إعمال الحروف المختصة، وإهمال المشتركة منها، و ثانيهما: ما يعرف بنظرية العامل، وفيما يلي توضيح وجه استدلال أبي المكارم بهذين المثالين على ما هو فيه من الحكم على النحاة بعدم كفاية استقرائهم أحيانًا فيما بنوه من أحكام وأصول.

١-نظرية إعمال الأحرف المختصة وإهمال المشتركة .

لدى النحاة نظرية إعمال الأحرف المختصة، وإهمال الأحرف المشتركة، يريدون بذلك أن أحرف المعاني في العربية من نواصبَ وجوازمَ ونوافٍ ونواهٍ، وعواطفَ، إنما أعمل ما أعمل منها، فنصب أو جزم لاختصاصه بالدخول على قسم محدَّد من أقسام الكلم، كأن يدخل على الأسماء دون الأفعال، كحروف الجر والأحرف المشبهة بالفعل، أو يدخل على الفعل دون الاسم كحروف الجزم والنصب، أما ما أهمل من أحرف المعاني فإنما أهمل لأنه مشترك، فيدخل على الأسماء وعلى الأفعال، كحرفي الاستفهام (هل) والهمزة.

ويرى أبو المكارم أن هذه النظرية لا تستقيم، لأن النحاة اعتمدوا في وضعها على جزئيات أو حالات ليست كثيرةً في اللغة العربية، فقد انطوت العربية على ما لا ينصاع لنظريتهم هذه، فراحوا يتعللون متكلفين عللًا وتفسيراتٍ كثيرةً لعدم دخول بعض أحرف المعاني في هذه النظرية، مما أوجد القصور والافتعال والاضطراب في تفكيرهم النحوي، ولذلك كانت هذه النظرية موضع انتقاد شديد عند أبي المكارم، فقال: (الاختصاص علة ما يعمل من الحروف، هذه إحدى النظريات

التي توشك ألا تجد معارضًا لها أو متشككًا فيها في التراث النحوي، وبناءً على هذه النظرية أصدر النحاة حكمين عامين: أولهما أنه لا يعمل من الحروف إلا ما يختص، ومعنى هذا بالضرورة أن الحروف المشتركة لا تعمل....كيف استمدَّ النحاة مقومات هذه النظرية بأحكامها الكلية؟ لقد وضع النحاة في الاعتبار مجموعتين من الحروف، وأهملوا ما سواهما؛ مجموعة حروف الجزم، ثم مجموعة حروف الجر، وقد عملتْ حروفُ الجزم في الأفعال العمل الخاص بالأفعال، وهو الجزم، كذلك عملتْ حروفُ الجر في الأسماء العمل الخاص بالأسماء وهو الجر، إذن فقد عمل كل حرف في القبيل الذي يدخل عليه العملَ الخاص به، وإذن من الممكن أن يكون الاختصاص محور العمل، وهكذا وجدت هذه النظرية وتحددت أحكامها)[١].

ويستمر أبو المكارم في بيان فسادها لقيامها على نقص في الاستقراء، وعدم شمولها الكثير مما جاءت به العربية، فيقول: (لعلنا لسنا في حاجة لأن نقرر أن هذه النظرية بأحكامها العامة لا تصدق على غير هذه الجزئيات، مع أن المراد منها في البحث النحوي تفسير العمل في الحروف بأسرها، فإنها تتناقض تمامًا مع غير حروف الجر والجزم، ففي البحث النحوي حروف مشتركة بين الأسماء والأفعال، فكان حقها طبقًا لأحكام هذه النظرية ألا تعمل، ومع ذلك فإنها تعمل، ومن ذلك(ما، و لا، و إنْ) النافيات، و(حتى) و(كي) التعليليتين، وفي النحو أيضًا أحرف مختصة، فكان مفروضًا أن تعمل، ومع ذلك تهمل، ولا تعمل شيئًا، ومن ذلك ها التي للتنبيه، و(أل) المُعَرِّفة، وهما يختصان بالأسماء، و(قد) والسين وسوف، وأحرف المضارعة، وهي تختص بالأفعال)[٢]. ثم يخلص أبو المكارم من ذلك كله إلى قصور هذه النظرية، بل قل إلى فسادها، وذلك لأنها قائمة على نقص في استقراء معطيات اللغة العربية، فيقول: (إذن فإن الحكم الكلي في هذا المثال لم يتم التوصل إليه باستقراء كافة الجزئيات، وإنما بتناول بعض الجزئيات، وطرد ما يُسْـتَخْلَصُ منها من أحكام)[٣].

٢-نـــظـــــرية العـــامـــل .

يرى أبو المكارم[٤] أن ما يعرف بنظرية العامل في النحو العربي مظهر من مظاهر ما أسماه بالتناول الجزئي وطرد الأحكام فيما لا تنطبق عليه، أو فيما لا تشمله أو لا توضحه، فقد تصور النحاة تفسيرًا لما لاحظوه من تغير للعلامات الإعرابية في الكلم في اللغة العربية أن ثمة عاملا عَمِلَ هذا التغيُّرَ، وبمقتضى هذا التصور للعمل كما يقول أبو المكارم أصدر النحاة عددًا من الأحكام العامة، أهمُّها حتمية وجود أطراف نظرية العامل الثلاثة معًا، فكلُّ عامل لابد له من معمول يحمل أثر العمل فيه، وكل معمول لا بد له من عامل ترك تأثيره فيه، وكل حركة تتغير بالفعل أو بالقوة لا بد وراءها من عامل ومعمول معًا.

و ينص أبو المكارم على أن الواقع اللغوي لا يستجيب لمتطلبات هذه النظرية، فليست هذه الأحكام الشاملة كما يقول

---

[١] – علي أبو المكارم ـ تقويم التفكير النحوي، ص ١٩٣-١٩٤.

[٢] – المصدر نفسه، ص ١٩٤.

[٣] – المصدر نفسه، ص ١٩٤.

[٤] – انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٥-١٩٦

صادرةً عن التحليل الموضوعي للظاهرة اللغوية، ولم تضع في الاعتبار الجزئيات العديدة التي تتناولها، فإن تغير الحركات في أواخر الكلمات أو لزومها يرتبط بعدد من الظروف، على رأسها نوع الصيغة ووظيفتها وموقعها، ومن ثم فإن في الأبواب النحوية عديدًا من الصيغ التي ينبغي بمقتضى تلك الأحكام النحوية الشاملة أن تعمل، ومع ذلك ليس ثمة معمول لها، وهناك الكثير أيضًا من الصيغ التي تتغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغير، وهذا الموقف هو أهم الأسباب التي اضطرت النحاة إلى اصطناع التأويل جزءاً جوهرياً من منهجهم في التقنين والتفسير.

الاسترفاد، ودور القول بنظرية العامل.

ويرى أبو المكارم أن نظرية العامل لم يقل بها أصحابها نتيجة الاستقراء الكافي للمدونة اللغوية العربية، بل بفعل تأثرهم في دراسة العربية بعلوم فلسفية غريبة عن طبيعة اللغة، فـ(قواعد نظرية العامل التي أفضت إلى تلك الأحكام الكلية التي افترض النحاة وجودها لم يتم استخلاص الأحكام فيها من استقراء جزئياته، وإنما اصطنع النحاة ما قرروه من أحكام بواسطة التأثير المنهجي للمواد غير اللغوية، ثم أرادوا صبَّها على الواقع اللغوي، فافتعلوا عددًا من الأساليب التي تنتهي بهم إلى تصور نوع من التطابق بين أحكامهم الكلية وبين الظواهر اللغوية)[١]. يريد أبو المكارم أن توسَّلَ النحاة في دراسة اللغة العربية بمناهج علوم ذات طبيعة غريبة عن طبيعة الظاهرة اللغوية أفضى ببحثهم إلى الاضطراب المنهجي، وهو ثالث المآخذ الثلاثة التي يعيبها الرجل على منهج نحاة العربية، كما سيتضح في الفقرة التالية.

ثالثاً: التأثير المنهجي لعلوم غير لغوية (التداخل المنهجي).

يريد أبو المكارم بذلك أن النحاة توسَّلوا بمناهج، لم توضع في الأساس لدراسة الظاهرة اللغوية، ومن هذا القبيل المناهج المتبعة في علم أصول الفقه الإسلامي، وفي الفكر الفلسفي، والجدل وعلم الكلام. يقول أبو المكارم: (إن تحليل الفكر النحوي التقليدي بغية تحديد ما به من أخطاء منهجية تعبر عن حقيقة من أهمِّ حقائق هذا الفكر، وتكشف في الوقت نفسه عن خطأ من أبرز أخطائه، ونعني بذلك فقدان الوحدة فيه، تلك الوحدة التي تُعَدُّ ضرورةً لتحقيق الاتساق بين نتائج أي بحث علمي، فقد كان المنهج الذي اتبعه النحاة مزيجًا غريبًا من مناهج شتى، أو لنقل : إنه ركامٌ هائلٌ من الثقافات المختلفة التي لم يجمع بينها غيرُ عقول خصبة، وَعَتْ معارفَ عصورها، وتأثَّرتْ بالعديد من ألوانها..... فكان من أبرز أشكال هذا الانعكاس استخدام كل باحث نحوي لما يجيد من المناهج للتدليل على صحة ما يذهب إليه من اتجاهات، وما يقرره من آراء، دون اعتبار لمدى اتصالها باللغة، وعلاقتها بالتركيب.... ولعل هذا الخطأ بالذات أهمُّ الأخطاء المنهجية للفكر النحوي التقليدي، إذ فضلًا عن تلك الآثار التي خلفها بصورة مباشرة في اضطراب الأصول النحوية....فإنه قد ترك آثارًا

[١] – علي أبو المكارم، تقويم التفكير النحوي، ص ١٩٦.

عديدة في القواعد بشكل غير مباشر أيضًا)[١].

والحقيقة أننا لا نوافق أبا المكارم فيما أخذه على تأثر النحاة بعلوم عصورهم في دراسة نحو اللغة العربية، فإن ذلك هو الأمر الطبيعي في دراسة اللغات عامةً، فدارسو الظاهرة اللغوية يستفيدون على مرِّ العصور، مما يسودُ عصورَهم من مستجدات مختلف العلوم، وهذا ما يلاحظ بسهولة مثلًا على مناهج الدرس اللساني الحديث، فالعلوم على مر العصور تتبادل التأثر والتأثير في نتاج العاملين فيها، ولكن ذلك لا ينفي مسؤولية الباحث عن تبعات استعانته بمنهج هذا العلم أو ذاك في دراسته الظواهر التي يُعْنَى بها، وهو ما كان من تأثر علماء العربية في دراستها بالأصول الفلسفية وعلم الكلام تارةً، وبأصول الفقه تارةً أخرى. وفيما يلي نقدم ما يوضح الآثار السلبية لتأثر النحاة بمناهج هذه العلوم في دراسة نحو اللغة العربية كما تراءت لأبي المكارم:

١-**غموض القواعد و الأحكام** . يفسر أبو المكارم ما يلاحظ من اضطراب أو غموض في القواعد والأحكام بتأثر النحاة في تقسيم أحكامهم وتنويعها بتقسيم الفقهاء وتنويع أحكامهم، فلدى النحاة -كما يقول أبو المكارم- الحكم على الظاهرة بالوجوب أو الامتناع، والجواز والحسن والقبح، ويرى أن هذه الأقسام ليست شيئًا آخر غير أقسام الحكم الفقهي كما تَحدَّدَت عند علماء الأصول، ويرى أن هذه الأحكام توافق طبيعة العمل الفقهي، ولكنها لا توافق طبيعة البحث النحوي[٢].

ويبدو أن أبا المكارم على حق فيما ذهب إليه، فأحكام النحاة على بعض الظواهر لا يتضح منها للمتعلم أحيانًا ما إذا كانت الظاهرة جائزةً، أو غير جائزة. من ذلك مثلًا حكمهم على الظاهرة بمجرد القبح، فهذا الحكم لا يعني بالضرورة أن الظاهرة المستقبحة جائزةٌ أو غير جائزة ما لم تتوافر أدلة أخرى تبين ذلك، إذْ قد يكون لدى النحوي قبيح جائز وقبيح ممتنع. وقريبٌ من ذلك ما نجده لدى بعض النحاة من الحكم على بعض الظواهر بأنها جائزةٌ بقلّة، فهل يعني هذا الحكم أنها لا تجوز للمتكلم إلا إذا كان مضطرًّا إليها أو يعني أنها جائزة بإطلاق ؟ هذا ما لا يتضح من مجرد حكم النحوي على الظاهرة بالجواز بقلة. على أنَّ ما يحسن التنبه عليه أن طبيعة اللغة غير القابلة للاستقراء التام، أو للضبط والتقنين تجعل النحوي لا يمتلك دائمًا الأدلة التي تسمح له بالقول الفصل في المسائل اللغوية، مما يجعل المرء يتفهم وجود حالاتٍ ليس لها لدى النحوي الحكم الحاسم الحازم، أو الواضح وضوحًا يفي بمتطلبات الموقف اللغوي المعياري التعليمي.

٢- **تعارض الأقيسة الناتج عن تسلط الفكر الفلسفي**. يرى أبو المكارم أن تأثير البحوث الفلسفية والمنطقية في التراث النحوي أوضح ما يلقاه الدارس لهذا التراث. ولعل مَرَدَّ ذلك -كما يقول- إلى أن الخصائص الفكرية المنهجية المستمدة من الفلسفة والمنطق قد استمرت لها السيادة قرونًا عديدة دون أن تصاب بهزات تخلخل سيطرتها أو تحدُّ من أبعادها[٣]....

---

[١] - المصدر نفسه، ص ٢١٣.

[٢] - علي أبو المكارم، تقويم التفكير النحوي ، ص ٢٣٠.

[٣] - المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

فالأخذُ بالمنطق الصوري لم يَحُلْ بين القياسات النحوية والخطأ، بل على العكس من ذلك زاد اضطرابها حدةً، و زاد خطأها خطأً كما يرى أبو المكارم، وذلك لأن هذا المنطق يكتفي في قواعده بوجود جامعٍ ما، أي ما يعرف بالعلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، وهي العلة المسوغة لإعطاء الأول حكم الثاني، و لا شك أن استخلاصَ رابطٍ ما بين طرفي العملية القياسية؛ المقيس و المقيس عليه ممكنٌ وميسورٌ حتى بين الظواهر المتناقضة، إذْ يصح أن يكون الجامع بينهما هو التناقض بين معطيات كل منهما، فحتى حين اتخذ النحاة العلة جامعًا لم تنجهم من الاضطراب والخطأ، بل زادتهما وضاعفت آثارهما[١].

والراجح أن أبا المكارم على حق في تنبّهه وتنبيهه على الأثر السلبي لتوسل النحاة بالقياس الصوري في دراستهم للعربية وتفسير ظواهرها، ووضع قواعدها، وذلك -كما قال، وكما أشرنا سابقًا- لخصوصية العلة الجامعة بين المقيس و المقيس عليه، مما يفضي -كما لاحظنا- إلى تناقضِ واضطرابِ أحكام النحاة وقواعدهم.

وبعد فقد كانت هذه إطلالة على ملامح الدراسات النحوية النقدية عند أبي المكارم، و بها نختم عرضنا هذا لملامحَ من الدرس النحوي العربي الطابَع لدى المحدثين من اللغويين العرب، لننتقل فيما يلي إلى عرض موجز أيضًا لملامح من الدرس اللساني العربي في العصر الحديث .

[١] - علي أبو المكارم، تقويم التفكير النحوي، ص٢٣٦-٢٣٧.

أثر اللسانيات في الدرس اللغوي العربي الحديث

تمهيد

من اللافت حرص اللغويين العرب المحدثين على إعادة النظر في اللغة العربية، وفي النحو العربي، وذلك في ضوء ما وقفوا عليه من مناهج للدرس اللغوي الحديث في أوربا وأمريكا، وهو ما يعرف باللسانيات. وإذا كان من الصعب تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللساني الغربي إلى التفكير اللغوي العربي، فقد تعود هذه البدايات إلى الاتصال الفعلي بالحضارة الغربية التي برز أثرها واضحًا في كتابات **رفاعة الطهطاوي**، فقد وضع -كما لاحظنا من قبل- كتابًا تعليميًا في العربية، وسمه بـ**(التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية)** صنف فيه قواعد العربية متأثرًا في ذلك بطريقة تصنيف الفرنسيين لقواعد لغتهم، يضاف إلى ذلك دعوة الطهطاوي إلى إنشاء مجامع للغة العربية على غرار المجمع اللغوي الفرنسي، مما يعني أن الطهطاوي يمكن أن يكون أول العائدين من الجامعات الغربية والمحملين بأفكار غربية، والداعين إلى الإفادة منها في النهضة العربية المأمولة، ومنها الدرس اللغوي.

وفي هذا السياق تذكر جهود **جورجي زيدان** الذي أصدر كتابيه "الفلسفة اللغوية" و"اللغة العربية كائن حي"، وقد أفاد في هذين الكتابين مما كان متداولًا بين علماء اللغة الغربيين عن طبيعة اللغة ووظيفتها، وطرق تحليلها، معتمدًا في ذلك على ما كتبه المستشرقون الألمان خاصة. كما يذكر في هذا السياق ما كان للمستشرقين الذين استقدمتهم الجامعة المصرية (١٩٢٩م) من أثر في نشر تفكير لغوي جديد بالنسبة للدرس اللغوي النحوي عند العرب، وهو الدرس اللغوي التاريخي المقارن للغات السامية، فقد كان هذا الفرع من الدراسات اللغوية هو السائد في قسم اللغة العربية واللغات الشرقية بكلية الآداب من الجامعة المصرية التي استقدمت كما قلنا عددًا من المستشرقين للتدريس فيها، ومنهم: أنو ليتمان، وبل كراوس، وبرجشتراسر.

جمع برجشتراس بين المنهجين التاريخي والوصفي .

والجدير بالذكر فيما نحن فيه أن برجشتراسر هذا ألقى محاضرات جُمِعَت فيما بعد بكتاب **"التطور النحوي للغة العربية"** وقد ركز برجشتراسر في محاضراته هذه على منهجين اثنين: التاريخي المقارن والوصفي ، وقد عبر عن ثانيهما بالمنهج النظامي، وفي ذلك يقول: "الغرض من محاضراتي .. هو درس اللسان العربي من الوجهة التاريخية ، أي من جهة نشأته وتكونه وأصول حروفه وأبنيته وأشكال الجملة فيه والتغيرات التي وقعت فيه مع توالي الأزمان ...والوجهة الثانية .. هي النظامية، وهي أن ننظر إلى طور معين من أطوار تاريخ لغة معينة، ونتساءل: أي هي خصائص اللغة في هذا الوقت". ومما يؤكد وصفية ما سماه برجشتراسر بالمنهج النظامي اكتفاء هذا المنهج بوصف الظاهرة اللغوية والإعراض عن معيارية قبولها، أو رفضها، فالنظامية " علمية محضة لا عملية، وذلك أنه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أن يقال كذا وكذا ؟ أو لا، بل

يكتفى بإثبات الموجود حقيقةً في السماع دون تفريق بين المقبول منه والمردود..." ففي هذا الكلام ما يشي بأن محاضرات برجشتراسر هذه كانت من بواكير احتكاك الدرس اللغوي العربي في العصر الحديث بالدرس اللغوي في الغرب، وهو ما حرص برجشتراسر على بيانه في قوله" النظر إلى اللسان العربي من الوجهة التاريخية له فائدتان: أولاهما واضحة، وهي إكمال معرفة اللغة العربية وشؤونها، والأخرى هي التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة الغربي على العموم بأسهل وجه، ذلك أن علم اللغة الغربي له طرقات السؤال والبرهان بعيدة عن تعليم اللغات في المدارس.."

على أن من المسلم به الآن أن لعلم اللغة الغربي أو ما يعرف باللسانيات أثرًا بليغًا في تحديد مسار ومعالم الدرس اللغوي العربي الحديث، وقد تجلى ذلك واضحًا بأعمال اللغويين العرب المحدثين الذين تخصصوا بعلم اللغة الحديث، وتلقوا هذا العلم في الغرب، أو الذين تأثروا بقراءتهم ما ترجم إلى العربية من هذا العلم. ومن نافلة القول إن الدرس اللساني عند الغربيين في حالة مستمرة من التطور وإعادة النظر في مقولاته وأدواته، مما جعله مدارس متعددة، تتسارع، وتتسابق، وتختلف في تحديد معالم درس الظاهرة اللغوية مناهجَ ومصطلحاتٍ و مفاهيمَ، و غاياتٍ و خلاصاتٍ و نتائجَ، وكان من تبعات ذلك أن راح كل لساني عربي يطبق ما ثقفه من أصول المدرسة اللسانية التي تخصص بها ومناهجها ومفاهيمها ومصطلحاتها وتصنيفاتها في دراسته لفلسفة اللغة العربية، وتصوره أو تصويره لآلية عملها، وقواعدها وأحكامها، وفي تقويم وتقييم جهود أئمة العربية من السلف في هذا السياق.

اللسانيات حلقة في سلسلة .

و الجدير بالذكر أن اللسانيات على تطوراتها السريعة عند الغرب في القرن العشرين ليست علمًا لا جذور له، بل هي استمرار -كما يقول اللساني الفرنسي ميشال أرِّيفيه- لجهود مختلف الأمم في مختلف العصور لدراسة الظاهرة اللغوية، فهي على ما أعطيت من أهمية ليست أكثر من حلقةٍ من حلقات مسلسل درس هذه الظاهرة اللغوية، بل يذهب بعضهم إلى أنها ليست سوى حقبة من حقب تطور فكر لغوي واحد بدأ حين بدأ الإنسان يفكر في اللغة، وسيمتد امتداد هذا الضرب من التفكير العلمي. على أن ذلك لا ينفي -كما يقول أستاذنا الدكتور أحمد قدور- أن اللسانيات بمناهجها المختلفة أو بمدارسها المتسابقة والمتلاحقة تتيح للدارسين إمكاناتٍ منهجيةً علمية متعددة لتناول الظاهرة اللغوية، ووصفها واستخلاص سماتها، والكشف عن آليات عملها.

اللسانيات والتراث العربي .

ولما تقدم لم يكن من المستغرب أن نجد في التراث اللغوي العربي وجهات نظر تتفق مع جوانب مختلفة مما عرضته مختلف اتجاهات الدرس اللساني في الغرب، وهو ما عني بالكشف عنه اللغويون العرب المحدثون، مما يحملنا على الوقوف على أثر اللسانيات الغربية في مسار الدراسات النحوية واللغوية العربية المعاصرة. ولمَّا كان التفصيل في ذلك كله متعذرًا على المتخصص، بله غير المتخصص سنعمد في محاضراتنا هذه إلى تلمس الأصول العامة لبعض أبرز وأشهر مناهج الدرس

اللساني، وإلى تلمس أبرز وأشهر ما بدا لهذه الأصول من أثر في دراسات اللغويين العرب المحدثين، ونرجو أن نوفق في هذا الصدد في أن نعرض لمعالم من المنهج التاريخي والمقارن، واللسانيات الوصفية، واللسانيات التوليدية والتحويلية، واللسانيات النصية، وللسانيات الوظيفية والتداولية، كما نعرض لمعالم من آثار هذه المدارس أو المناهج اللسانية في نتاجات اللغويين العرب المحدثين. وقبل ذلك يحسن أن نقف على نظرية عربية تراثية كان لها إلى جانب الدرس اللساني أثر في التفكير اللساني العربي الحديث، وفي الدرس النقدي العربي الحديث، نريد بذلك نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني.

نظـــريـة النَّـظْـــم للـجُـرجـاني(٤٧١هـ)

مفهوم النظم وبدايات القول فيه.

نظمُ الكلام ببساطة هو ترتيب الكلمات داخل الجملة، وذلك بأحوالٍ مخصوصة من التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير والمطابقة العددية والجنسية، وغير ذلك من الضوابط التي يرى المتكلم ضرورة مراعاتها في تأليف الكلام تأليفًا يستجيب لمقتضى حال كل من المتكلم والمخاطب، وذلك في ضوء متطلبات المقام ومعطياته، وقد شُهِرَتْ فكرة النظم هذه في الدرس اللغوي الحديث بنسبتها إلى عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، وكان لها أثر بارز في الدراسات النقدية واللغوية والبلاغية العربية الحديثة، وذلك لأن هذه النظرية تمثل لدى المحدثين العرب قواسم مشتركة بين هذه العلوم من جهة، كما تمثل صلة وصل بين هذه العلوم العربية من جهة، وبين الدرس اللساني و النقدي الحديث من جهة ثانية، فقد نظروا إلى نظرية النظم الجرجانية على أنها صفحة مشرقة من صفحات التراث، بل رأى بعضهم هذه النظرية شامخةً بخطًا واثقةٍ جنبًا إلى جنب مع نظريات نقدية ولسانية حديثة كان لها بالغ الأثر في الدرسين النقدي واللساني عند العرب في العصر الحديث.

على أن ما يحسن توضيحه قبل الدخول في تفاصيل مكوِّنات هذه النظرية عند الجرجاني هو أن فكرة النظم قديمة في التراثي العربي، **إذْ تذكر المصادر للجاحظ كتاباً مفقودًا، يحمل عنوان: "نظم القرآن"**. وهذا هو حال **مُـصَنَّـــفٍ لعبد الله الواسطي (٣٠٦هـ)** المعني بردِّ إعجاز القرآن إلى نظمه وتأليفه. وقريبٌ من ذلك **صنيع أبي سليمان الخطابي (٣٨٨هـ)** الذي أرجع أيضا إعجاز القرآن إلى ثلاثة أمور؛ الفصاحة، وحسن النظم، وصحة المعنى. وكذلك رأى الباقلاني (٣٨٦هـ) أن إعجاز القرآن راجع إلى نظمه الذي خرج عن وجوه النظم المعتادة عند العرب. وصريحُ دلالة مصطلح النظم يتجلى عند القاضي عبد الجبار (٤٥١هـ) الذي يرى أن الفصاحة والبلاغة أساسُهما ضمُّ الكلمات وتقارنها، فهي أي الفصاحة لا تظهر في أفراد الكَلِم إلا بالضم على طريقة مخصوصة، ولا بد مع الضمِّ من أن يكون لكل كلمة صفة، وسنلاحظ أن لمقولة القاضي عبد الجبار هذه أثراً واضحاً في مكونات نظرية النظم عند الجرجاني .

الأسباب العقدية لتفكير الجرجاني في النظم.

مبعث عناية الجرجاني بفكرة النظم هو حرصه على الكشف عن سرِّ إعجاز القرآن الكريم، وهي مسألة شغلت المعنيين كثيرًا، فاختلفوا فيها اختلافًا واسعًا. فمن قائلٍ بأن مرجع إعجاز القرآن إلى اللفظ، إلى قائل بأن إعجازه في صحة معانيه وإخباره عن الغيبيات، إلى قائل بمذهب الصِّرْفة، ومفاده أن البشر بمقدورهم أن يأتوا بما يجاري النصَّ القرآني في فصاحته، ولكن الله تعالى صرفهم عن ذلك وأعجزهم، ورأى فريقٌ آخر -كما لا حظنا، ومنهم الجرجاني- أن إعجاز القرآن يكمن في طريقة نظمه للكلمات ضمن التراكيب، **وفي ذلك يقول الجرجاني**: (فإذا ثبت الآن أنْ لا شك، ولا مِرْية في أنْ ليس النظم شيئًا غير توخِّي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم ثبتَ من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنه معْدِنُه، وموضعُه ومكانه، وأنه لا مستنبَط له سواها، وأنْ لا وجه لطلبه فيما عداها **غارٌّ** نفسَه بالكاذب من الطمع، و**مُسَلِّمٌ** لها إلى الخُدَع، وأنه أبى أن يكون القرآن معجزًا بنظمه، و لزمه أن يثبت شيئًا آخر يكون معجِزًا به، وأن يلحق بأصحاب الصِّرْفة، فيدفعَ الإعجاز من أصله، وهذا تقرير لا يدفعه إلا معاندٌ يعُدُّ الرجوعَ عن الباطل وقد اعتقده عجزًا، والثباتَ عليه بعد لزوم الحُجَّة جلدًا، ومَنْ وضع نفسه في هذه المنزلة كان قد باعدها من الإنسانية). وإذا كان الجرجاني يرى أن إعجاز القرآن في نظمه فمن الطبيعي أن يُعْنى بتحديد هذا المفهوم، ويكشف عن معالم جماله في الكلام كشفًا نظريًا وتطبيقيًا على ما سيتضح في الفقرة التالية.

النظم عند الجرجاني.

مهَّدَ الجرجاني في بداية كتابه " دلائل الإعجاز" لفكرة النظم التي يكمن فيها إعجاز القرآن بفكرة مركزية في النحو العربي -كما يقول تمام حسان- وهي فكرة تعليق الكلم بعضها ببعض ضمن الجملة، وفي ذلك يقول الجرجاني: (معلوم أنْ ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعلِ بعضها بسبب من بعض، والكلمُ ثلاثٌ؛ اسم وفعل وحرف، وللتعلُّق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام؛ وهي تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما). ثم راح الجرجاني يسرد سبل تعلق كل من أقسام الكلم الثلاثة من خلال طرق تعلقها الثلاث أيضًا، فقال: (فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرًا عنه أو حالًا منه، أو صفةً، أو تأكيدًا، أو عطف بيان، أو بدلًا....وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلًا له أو مفعولًا، فيكون مصدرًا قد انتصب به كقولك: ضربت ضربًا، ويقال له المفعول المطلق، أو المفعول به، كقولك: ضربت زيدًا ..... وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب؛ أحدها أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجر..). وهكذا يسرد الجرجاني مختلف أوجه تعلق الكلم بعضه ببعض مبينًا أن هذه الأوجه من التعلق هي التي تمثل أبواب النحو وأحكامه، يقول: (هذه هي الطرق والوجوه في تعليق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه). والجدير بالذكر تأكيد الجرجاني ما يرى بعضهم لمقولة أن قصد المتكلم هو المتحكِّم بكيفية تعليق الكلم بعضه ببعض، أي بكيفية نظمه، وخصوصيةُ النظم أو تفرُّدُه متأتٍّ من خصوصية هذا القصد، ولتفرد القصد السامي المعجز في

النص القرآني، تفرَّد نظمه المعجز تفرُّدًا، يحول دون أن يدانيه غيرُه من كلام البشر بلاغةً وبيانًا.

العلاقة بين التعليق والنظم عند الجرجاني.

وأهمية فكرة التعليق هذه عند الجرجاني تكمن في أنها هي معاني النحو وأحكامه كما يقول، وهي في الوقت نفسه إذن جوهر نظرية النظم عنده، ذلك أن الرجل لا يَكَلُّ من أن يَلْهَجَ في مختلف أرجاء كتابه "دلائل الإعجاز" بحقيقةٍ، مفادها أن النظم ما هو إلا اتباع معاني النحو، وأن صحة الكلام و خطله، وميزته وفضله -إن كان له ذلك- إنما يكمن في نظمه وفقَ أصول علم النحو، يقول: (اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضعَ الذي يقتضيه علم النحو، وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجَتْ، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسومَ التي رُسِمَتْ لك، فلا تخلُّ شيئًا منها). ويربط الجرجاني صحة التركيب، وفساده بصحة نظمه وفساده مؤكداً أن النظم ما هو إلا تمثُّلٌ وتطبيقٌ لمعاني النحو: (هذا هو السبيل، فلستَ بواجدٍ شيئًا، يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلامًا، قد وُصِف بصحة نظم أو فساده، أو وُصِفَ بمزية فضلٍ فيه إلا و أنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدتَه يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه).

ثم يمثل الجرجاني على ما فسد من الشعر لفساد نظمه المتمثل بعدم الالتزام بأحكام النحو، كما يمثل بأبيات صحَّ نظمُها لتمثلها لمعاني النحو وأحكامه مؤكدًا ذلك بقوله: (فإذا رأيتها قد راقتك، وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازًا في نفسك، فعُدْ، فانظر في السبب، واستقصِ في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه-أي الشاعر- قدَّمَ وأخَّر، وعرَّف ونكَّر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرَّر، وتوخَّى على الجملة وجهًا من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثمَّ لطَّف موضع صوابه، وأتى ما يوجب الفضيلة). ومن الأبيات التي ربط الجرجاني ما لها من مزية وحسن بحسن نظمها قول إبراهيم بن العباس:

فلو إذْ نبا دهرٌ، وأُنْكِرَ صاحبٌ وسُلِّطَ أعداءٌ وغابَ نصيرُ

تكونُ عن الأهوازِ داري بنَجْوةٍ ولكنْ مقاديرٌ جرَتْ وأمورُ

وإنِّي لأرجـو بعد هـذا محمـدًا لأفضلِ ما يُرْجى أخٌ ووزيرُ

ويعلق الجرجاني على هذه الأبيات رابطًا ما فيها من رونق وجمال وقدرة على التأثير بالنظم المتمثل لمعاني النحو، فيقول: (فإنك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة، ومن الحسن والحلاوة، ثم تتفقد السبب في ذلك، فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو "إذْ نبا" على عامله الذي هو "تكون" وأن لم يقل: فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذْ نبا، ثم أن قال تكون، و لم يقل: كانت، ثم أن نكَّر الدهر، ولم يقل: فلو إذْ نبا الدهر، ثم أن ساق هذا التنكير في جميع ما أتى به من بعدُ، ثم

أن قال: وأُنْكِر صاحبٌ، ولم يقل: أنكرتُ صاحباً، لا ترى في البيتين الأولين شيئًا غير الذي عددته لك تجعله حسنًا في النظم، وكله من معاني النحو كما ترى، وهكذا السبيل أبدًا في كل حُسْنٍ ومزية رأيتَهما قد نُسِبا إلى النظم، وفضلٍ وشرف، أحيل فيهما عليه).

التعليق مفهوم بنيوي.

والجدير بالذكر أن ربط الجرجاني قدرة كل عنصر لغوي على ما يعبر عنه في النص من المعاني والمشاعر والأحاسيس بالعلاقة التركيبية التي تربطه بما قبله و ما بعده من عناصر التركيب تعبيرٌ عملي ونظري عن إدراكه للمنهج البنيوي الذي سنقف على ملامح واضحةٍ منه عند أصحاب المنهج الوصفي في اللسانيات، وفي مقدمتهم **فرْدينانْ دي سوسير**. وأجلى المظاهر العملية والتطبيقية لهذا المنهج البنيوي عند الجرجاني تجلّت في فكرتين أساسيتين، لهما بالغ الأثر في الحديث من الدرس النقدي والبلاغي، وهاتان الفكرتان هما فكرة الوجوه والفروق، وفكرة أخرى مفادها أن فصاحة المفردة أو قدرتها على الإيحاء والتأثُّر والتأثير مفهوم تركيبي، لا يلازمها وهي خارجَ التركيب السياقي، يضاف إلى ذلك أن القدرة المنسوبة إلى هذه المفردة أو تلك تتغير من سياق إلى آخر، وذلك بحسب تغير المعطيات على ما سيتضح فيما سيأتي من الحديث عن هاتين المقولتين.

فصاحة المفردة مفهوم تركيبي.

يؤكد الجرجاني بنظرة بنيوية ثاقبة ما يراه من أن ما تمتاز به المفردة من القدرة على التعبير عما تدل عليه أو تفصح عنه أو تثيره من ظلال دلالية وانفعالية نفسية إنما هو ميزة تكتسبها من طبيعة العلاقة التركيبية التي تربطها بما قبلها، وما بعدها من مفردات الجملة، لذا يرى الرجل أنْ لا تفاضل بين المفردتين في قدرتهما على الدلالة، وهما غير داخلتين في علاقةٍ تركيبيةٍ ما، يقول الجرجاني: (ينبغي أن يُنْظر في الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخبارًا، و أمرًا، و نهيًا واستخبارًا و تعجبًا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة، هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدلَّ على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به، حتى يقال: إن رجلًا أدلُّ على معناها من فرس على ما سُمِّيَ به[١]؟ وحتى يتصور في الاسمين الموضوعين لشيءٍ واحد أن يكون هذا أحسن نبأً عنه، وأبين كشفًا عن صورته من الآخر؟ فيكون الليث مثلا أدلَّ على السَّبُع المعلوم من الأسد.... فهل تجد أحدًا يقول: هذه اللفظةُ فصيحةٌ إلا وهو يعتبر مكانَها من النظم، وحسنَ ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضلَ مؤانستها لأخواتها).

---

[١] – **هذا شبيه بقول سوسير : لا يوجد أي صورة صوتية تحقق أكثر من غيرها ما يجب أن تعبر عنه، انظر: فهم دوسوسور وفقا لمخطوطاته، لويك دوبيكير، ص ١٣٣.**

و بعد أن يوضح الجرجاني نظريته هذه ويؤكدها بتحليل نص قرآني يؤكدها ثانيةً، فيقول: (اتضح إذن اتضاحًا لا يدع مكانًا للشك أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظٌ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلُّقَ له بصريح اللفظ، ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر، كلفظ الأخدع في بيت الحماسة....وبيت البحتري...). وذلك راجع -كما يوضح الجرجاني- إلى طبيعة علاقة المفردة بما قبلها وما بعدها في السياق التركيبي، فإذا راقك التنكير كما يقول الجرجاني في" إذْ نبا بك دهر" من قول إبراهيم بن العباس السابق الذكر فليس من الواجب أن يروقك أبداً، و في كل شيء، ولا إذا استحسنت لفظَ ما لم يُسمَّ فاعله في قوله: وأُنْكِرَ صاحبٌ فإنه ينبغي ألا تراه في مكان إلا أعطيته مثل استحسانك هاهنا، بل ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤمُّ.

و حديث الجرجاني عن تأثر الكلمة المفردة بمعطيات سياق التركيب الذي تُسْتعمل فيه، وأن استحساننا لها وملاءمتها وفضلها وقدرتها على البيان والفصاحة والإيحاء تختلف من تركيبٍ لآخر يفضي بنا إلى مقولةٍ هامة، مفادها أن التغيُّر في المبنى غالبًا ما يرافقه تغير في المعنى، وهذه المقولة هي جوهر فكرة الوجوه والفروق التي صدَعَ بها الجرجاني أيضًا في نظرية النظم على ما سيتضح في الفقرة التالية.

اختلاف الفروق لاختلاف الوجوه .

يصحُّ إلى حدٍّ بعيد في اللغة مقولةٌ مفادها أن التغير في المبنى يرافقه تغيرٌ في المعنى، وهي الفكرة التي ألحَّ عليها الجرجاني في تناوله لاختلاف دلالات التراكيب النحوية باختلاف مبانيها، وهو ما عُرف لديه باختلاف الفروق الدلالية بين التراكيب لاختلاف وجوه بنائها، فقد يكون المعنى العام مشتركاً بين تركيبين أو أكثر، ولكن ذلك لا ينفي وجود فروق دلالية بينهما تختلف باختلاف وجوه تأليفها أو نظمها، يقول الجرجاني: (لا نعلم شيئًا يبتغيه الناظم بنظمه غيرَ أن ينظر في وجوه كل باب من أبواب النحو وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيدٌ منطلق، وزيدٌ ينطلقُ، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلقٌ زيدٌ، و زيدٌ المنطلق، و المنطلق زيدٌ....و في الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرجْ فأنا خارجٌ، وأنا خارج إن خرجت...). فمن الواضح أن المعنى مشترك عام في كل من التراكيب الخبرية من جهة، والتراكيب الشرطية من جهة ثانية، ولكن ذلك لا ينفي الفروق الدلالية، والخصوصيات السياقية التي يناسبها تركيب دون غيره.

الأهم وضع الشيء في مكانه .

لذلك ينبه الجرجاني على أن الفضل والبراعة لا يكمنان في معرفة مختلف الوجوه ومختلف فروقها فحسب، بل في استعمال كل منها فيما يناسبه من المقامات الكلامية، فمن شأن هذه الوجوه والفروق أن تُـعْـرَفَ من طريق اللغة بالوضع،

لذلك لم تكن المزية التي تظهر فيها من أجل نفسها، لأن جميع العرب يشتركون في معرفتها، وإنما تعرض لها المزية والحسن بمعرفة مواضعها، وذلك بأن يتأتى للناظم إذا نظم، أو ألَّف رسالة أن يُحْسِنَ التخيُّر، وأن يعرف لكلِّ وجهٍ موضعه بما يتلاءم مع الغرض الذي يؤمُّ، والمعنى الذي يقصدُ.

لانهائية الوجوه والفروق.

والجدير بالذكر أن فكرة الوجوه والفروق هذه أفضَت بالجرجاني إلى فكرة يلتقي فيها مع ما اهتمت به حديثًا المدرسة التحويلية التوليدية من العمل على تفسير القدرة الإبداعية للغة، أيَّةِ لغة، على أن تولِّد من مفردات محددة ومن بنى تركيبية نحوية عميقة محدَّدة أيضًا عددًا لا نهاية له من الجمل والتراكيب التي تعبر عن مختلف الأفكار والمعاني والأحاسيس في مختلف الظروف والمقامات، فقد عرض الجرجاني لهذه الفكرة بهدي من بحثه لفكرة الوجوه والفروق، فقال: (وإذْ قد عرفتَ أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه و الفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرةٌ ليس لها غايةٌ تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادًا بعدها، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض).

صدى نظرية الوجوه والفروق عند تمام حسان؛ القيم الخلافية، وتضافر القرائن.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن فكرة الوجوه والفروق الجرجانية هذه هي مما أوحى -كما سنلاحظ- إلى تمام حسان بفكرة القيم الخلافية في اللغة ودور هذه القيم الأساسي في أداء اللغة لمهمتها الأساسية، وهي التعبير عن مختلف المعاني والأفكار، والمشاعر والأحاسيس، يقول تمام حسان : أشار عبد القاهر إلى ما سماه الفروق، وهي إشارة ذكية إلى ما شرحناه من القيم الخلافية أو المقابِلات بين المعنى والمعنى، أو بين المبنى والمبنى[١].

ولنظرية النَّظم الجرجانية هذه آثار أخرى في نظرية تضافر القرائن التي قال بها تمام حسان، بل لها أيضًا آثارٌ ظاهرة في الدرس اللساني على اختلاف مناهجه، كالوصفي والتداولي، والدرس النقدي والبلاغي العربي الحديث عامةً، مما يمكن القول معه: إن لهذه النظرية بصماتٍ واضحة على النظرية المفترضة للعرب المحدثين العاملين في اللسانيات والبلاغة والنقد الأدبي، ولهذا كله قدمنا لعرضنا لملامح من الدرس اللساني العربي الحديث بعرضٍ موجز لنظرية النَّظم الجرجانية هذه مع أنها من الوجهة التاريخية نظرية تراثية .

[١] – تمام حسان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها ، ص١٨٣ .

اللسانيات التاريخية المقارنة في الدرس اللغوي العربي الحديث

التأريخ للسانيات بنشوء علم اللغة التاريخي المقارن .

من المتعارف عليه لدى بعض الدارسين المعنيين بشؤون الدراسات اللغوية الحديثة أن بداية اللسانيات بوصفها علمًا حديثا ترجع إلى نهاية القرن الثامن عشر الذي شهد ثلاثة منعطفات كبرى في مسيرة هذا العلم، **أولها: اكتشاف اللغة السنسكريتية على يد وليام جونز (ت١٧٩٤م) وذلك في عام ١٧٨٦م، ومن ثم صار هذا الاكتشاف منطلقًا للمقارنات التاريخية بين لغة وأخرى من أفراد أسرتها اللغوية كما نلاحظ عند الألماني فرانز بوب (١٧٩١-١٨٦٧م). وثاني هذه المنعطفات: ظهور بوادر لقواعد علم اللغة المقارن. وثالثها: نشوء علم اللغة التاريخي**[١]. وعلى تداخل الدرس اللغوي التاريخي بالدرس اللغوي المقارن، لاعتماد كلٍّ منهما على معطيات الآخر، يأتي الدرس اللغوي المقارن في التأريخ للدرس اللغوي الحديث أولاً، ثم يليه علم اللغة التاريخي .

ميدان الدرس اللغوي المقارن.

أما المنهج المقارن في الدرس اللساني فيختص بدراسة العلاقات التاريخية بين لغتين أو أكثر ضمن أسرة لغوية واحدة، ومن المعروف أن اللغويين في القرن التاسع عشر توصَّلوا إلى تقسيم اللغات إلى مجموعات أو أسَرٍ معينة، يضم كلٌّ منها فروعا متعددة، وأهم هذه المجموعات **المجموعة الهندية الأوربية، والمجموعة السامية الحامية، والمجموعة الطورانية** التي ينطوي تحتها ما لا يدخل في المجموعتين الهندية الأوربية، والسامية الحامية. وقد أدى تطور الدرس اللغوي المقارن في هاتين المجموعتين وفروعها إلى نشوء ما عرف بعلم اللغة المقارن، فدراسة العلاقات التاريخية في أي مجال كالأصوات والصرف والنحو والمعجم بين لغة وأخرى ضمن أسرة لغوية واحدة أو فرع معين من فروعها شكَّلت بعد تكاثر البحوث ووضوح الأسس ما عرف بعلم اللغة المقارن[٢]. **و يعد الألماني فرانز بوب (١٧٩١-١٨٦٧م) المؤسِّسَ الحقيقي لهذا العلم،** ومن أعماله في هذا الصدد مذكرته في نظام تصريف اللغة السنسكريتية، ومقارنته بين الأنظمة الصرفية المعروفة في اللغات اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية[٣]. هدفُ البحث اللساني المقارن في الأساس إذن هو العثور على الروابط التاريخية بين مختلف اللغات الأوربية، وبناء عائلات لغوية، وإعادة نماذج أسر لغوية افتراضية، انحدرت منها اللغات المحدثة[٤]. والجدير بالذكر

---

[١] – انظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الرياض، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م، ص٢٣-٢٤.

[٢] – انظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دمشق، ط١، دار الفكر، ١٩٩٦، ص٢١-٢٢.

[٣] – انظر: جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين، تر: د. بدر الدين القاسم، دمشق، ط١، وزارة التعليم العالي، ١٩٧٢، ص١٧٧.

[٤] – انظر: منذر عياشي، اللسانيات والدلالة؛ الكلمة، ط١، مركز الإنماء الحضاري، حلب، ١٩٩٥، ص ١١٢.

أن هذه التقسيمات على الرغم من شيوعها والعمل بها في الأوساط المعنية تقسيات تعسفية كما يرى الفرنسي بيير روسي في كتابه "مدينة إيزيس؛ التاريخ الحقيقي للعرب".

ميدان الدرس اللغوي التاريخي.

أما المنهج التاريخي في الدرس اللغوي فقد امتدت سيطرته حتى بداية القرن العشرين، قبل بزوغ نجم الوصفية التي ظهرت بوادرها كما سنلاحظ على يد السويسري فردينان دي سوسير (ت١٩١٣م)، وقد آمن علماء اللسانيات التاريخية آنذاك بأن كل لغة وليدةُ تطورٍ تاريخي تتدخَّلُ فيه مؤثراتٌ عديدة ومتباينة، ومن ثم كانت اللغة من وجهة نظرهم أكثر الظواهر الاجتماعية قابلية للتفسير التاريخي[١].

ويختص علم اللغة التاريخي بدراسة التطور اللغوي عبر الزمن من خلال الوقوف على التطور الاجتماعي والثقافي والعلمي وكل المعطيات المؤثرة في اللغة، فالبحوث التي ترصد توزع اللغة وانتشارها وتحولها إلى لهجات، والتي تقف وراء تحول اللغة الرسمية أو الفصحى إلى لغة عالمية نتيجة الحروب والتوسع السياسي أو التي تبين كيفية تحول اللهجة إلى لغة عامة مشتركة تنضوي جميعًا تحت ما يعرف بعلم اللغة التاريخي، ومن هذا القبيل أيضا دراسة تطور النظام الصوتي أو الصرفي أو النحوي في لغةٍ ما عبر المراحل التاريخية المختلفة من عمر هذه اللغة.

توصف القواعد والدراسات والبحوث بأنها تاريخية المنحى إذن إذا كان شاغلها متابعة أو محاولة شرح تطور لغة أو مجموعة من اللغات، لذا كانت اللسانيات التاريخية في معظم الأحيان هي أداة القواعد المقارنة وغايتها[٢]. لذا نجد بعض اللغويين كجوزيف فندريس يدمج بين المنهجين التاريخي والمقارن، لأنه يرى أن المنهج المقارن في دراسة اللغة ليس إلا امتدادًا للمنهج التاريخي[٣]. أما أنطوان ماييه فيقول في هذا الصدد: (حقيقٌ بنا أن نقرَّ ونعترف بأنه لا يوجد علم يسمى بالقواعد المقارنة ..إذ لا توجد إلا طريقة للمقارنة، وأن ما ندعوه خطأً بالقواعد المقارنة ليس إلا شكلًا من أشكال علم اللغة التاريخي، فإذا ما أردنا بحث القواعد المقارنة لإحدى اللغات درسنا تاريخ هذه اللغة على هدي الطريقة المقارنة)[٤]. ولهذا التداخل بين المنهجين التاريخي والمقارن في دراسة الظاهرة اللغوية سندرس أثرهما في الدرس اللغوي العربي الحديث على أنهما منهج واحد في دراسة هذه الظاهرة .

---

[١] – انظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص٤٠.

[٢] – منذر عياشي اللسانيات والدلالة؛ الكلمة، ص١١٣.

[٣] – انظر: المصدر السابق، ص١٧٢.

[٤] – محمد حسن عبد العزيز، سوسير رائد علم اللغة الحديث، ص ١٠٤، نقلاً عن: جورج مونين، تاريخ علم اللغة، ص١٨٣، ١٨٧.

علم اللغة التاريخي المقارن عند العرب المحدثين .

كان لهذا المنهج من الدرس اللغوي أثر بارز في الدرس اللغوي العربي الحديث[١]، فقد دُرِّسَ هذا المنهج منذ وقت مبكر في قسم اللغة العربية والدراسات الشرقية في الجامعة المصرية التي استقدمت عددًا من المستشرقين الألمان للتدريس فيها، ومنهم أنو ليتمان، وبول كرواس، وبرجشتراسر. وقد ألقى هذا الأخير محاضرات في هذه الجامعة عام ١٩٢٩م، جمعها فيما بعد الدكتور رمضان عبد التواب في كتاب عنوانه: (**التطور النحوي للغة العربية**)، والكتاب -كما يرى بعضهم- خير ممثل للاتجاه التاريخي المقارن في فقه اللغات السامية. ومن الدارسين العرب الذين عُنوا بالمقارنات التاريخية بين الساميات عامةً أو بينها وبين اللغة العربية **الدكتور رمضان عبد التواب** ، ومن جهوده في ذلك " اللغة العربية واللغات السامية" و" الخصائص اللغوية لقبيلة طيِّئ القديمة" وغير ذلك من البحوث اللغوية ذات الطابع التاريخي التي يمكن أن نقف عليها في كتابيه (فصول في فقه اللغة العربية) و(بحوث و مقالات في اللغة). ومن الذين عُنوا بالمنهج التاريخي **الدكتور حسن توفيق ظاظا** صاحب كتاب (الساميون ولغاتهم؛ تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية عند العرب)، **والأب أ . س . مرمرجي الدومنكي**، أحد أساتذة المعهد الكتابي و الآثاري الفرنسي في القدس الشريف، وصاحب كتاب (المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية)، **والدكتور إسماعيل أحمد عمايرة**، صاحب كتاب (ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية؛ دراسة لغوية تأصيلية)، **والدكتور إبراهيم السامرائي** صاحب المصنفات البحثية اللغوية العديدة والضافية، ومنها فيما نحن فيه: (فقه اللغة المقارن) و (التطور اللغوي التاريخي). وممن لهم جهود في الدرس اللغوي التاريخي المقارن **الدكتور ربحي كمال، والأب أنستاس ماريّ الكِرْمِليّ، وجورجي وزيدان .**

ولو استرسلنا في استعراض فهرس البحوث والمصنفات ذات الطابع التاريخي المقارن في الدرس اللغوي العربي الحديث لأطلنا حيث يجب الإيجاز، لذا نتوقف هنا مشيرين إلى المسوِّغ العلمي الرئيس الذي يسوِّغُ به هؤلاء الدارسون ما يقدمونه من بحوث مقارنة في اللغة العربية وعنها، وهو أن دراسة ظواهر هذه اللغة دراسةً تاريخية مقارنة مع سائر اللغات السامية، يمكن أن تفسر كثيرًا من ظواهر هذه اللغة، كما يمكن أن تصحح بعضَ ما لم يُصِبْ أئمة العربية في تفسيره من هذه الظواهر، وذلك لعدم معرفتهم بطبيعة العلاقة التاريخية بين العربية وأخواتها الساميات كما يرى اللغويون العرب التاريخيون، وكما سيتضح في الفقرة التالية التي سنسلط فيها الضوء على ملامح من أثر الدرس اللغوي التاريخي المقارن في تفسير بعض ظواهر اللغة العربية .

---

[١] -يُومَأ في تاريخ النحو العربي إلى عناية بعض نحاة العربية بما يمكن أن يسمى درسًا مقارنًا، كالذي كان من أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) من عناية باللغات الحبشية، والفارسية والتركية إضافةً إلى عنايته الأساسية باللغة العربية، وكالذي كان من ابن جزم من مقارنات بين اللاتينية والنحو العربي، ومن ابن القوطية من اهتمام بالصرف العربي مقارنًا بما عند اللاتينيين. انظر: نظرية العامل في النحو العربي، ص٣٥٨ لمصطفى بن حمزة.

أثر الدرس اللغوي التاريخي المقارن في دراسة اللغة العربية .

يرى اللغويون العرب التاريخيون أن عدم معرفة أئمة العربية من السلف لطبيعة العلاقة التاريخية بين اللغة العربية وأخواتها الساميات كان من الأسباب الرئيسة في مجانبتهم للصواب في تفسير بعض ظواهر هذه اللغة، وفيما يلي نماذجُ، ندلِّلُ بها على صحة مزاعمهم هذه .

١ -**المطابقة العددية بين الفعل وفاعله**. من المعروف أن الكثير المطرد في كلام العرب إنما هو إفراد الفعل، ولو كان فاعله اسمًا ظاهرًا مثنًّى أو جمعًا، فيقال مثلًا : جاء الطالب، وجاء الطالبان، وجاء الطلاب، وقام النسوة، وقد أشرنا من قبل إلى مطابقة العربية أحيانًا في هذه الحالة بين الفاعل والفعل جنسا وعددا، نحو " جاءا الطالبان و جاؤوا الطلاب، وجئن النسوة " وهو ما يعرف **بلغة "أكلوني البراغيث"**، فهذه الظاهرة من ظواهر الجملة الفعلية في اللغات السامية، وهي موجودة كما يرى المعنيون في أخوات العربية الساميات[١]، وقد أشرنا من قبل أيضًا إلى اضطراب النحاة وخلافهم في هذه الظاهرة تفسيرًا وتقعيدًا، وأن بعض الدارسين جعلوا ذلك من معالم التعدد اللهجي في اللغة العربية، أما المعنيون بالدرس اللغوي التاريخي المقارن، فيرون أن ذلك من مخلَّفات مرحلةٍ تاريخية سابقة من حياة العربية كانت فيها المطابقة بين الفعل المتقدِّم وفاعله الاسم الظاهر أمرًا معمولًا به . فهذه المطابقة هي الصورة القُدْمى في اللغة العربية، وهي الصورة التي كانت شائعةً في أخوات العربية الساميات كما بيّنّا[٢].

٢ - **ثنائية أصـــول الكـلم** . يرى بعض علماء اللغة العربية التاريخيين أن الأصل في المفردة العربية وسائر الساميات أن تكون على حرفين، لا ثلاثة. ومن أبرز القائلين بذلك الأب مرمرجي الدومنكي الذي يقول: (مذهبنا غير مألوف بين علماء العربية، ألا وهو مذهب الثنائيين المعاكِس لمذهب الثلاثيين، وطريقتنا الألسنية السامية، أي علم مقابلة الألسن السامية بعضها ببعض، والثنائية هي النظرية القائلة بأن الأصول في العربية وكذلك في أخواتها الساميات ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة، بل ذوات الحرفين، إذن من شأن الثلاثيات أن تُرَدَّ إلى الثنائيات)[٣] .

---

[١] - انظر: عدي حسين علي، نظام الجملة في اللغات السامية [في] مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٨٩، ج٤/ ١٠٣٣ .

[٢] - انظر: محمد صالح توفيق، المنهج المقارن في دراسة النحو العربي، من أعمال مؤتمر" العربية وقرن من الدرس النحوي"، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم ، ٢٠٠٣، ص٣٣٦-٣٣٩.

[٣] -انظر: الأب أ . س . مرمرجي الدومنكي، المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، القدس، ط مطبعة الآباء الفرنسيين في القدس،١٩٣٧، ص٦ . و يرى بعضهم أنه ليس من سببٍ كافٍ يؤكد أن هيكل الجذر السامي كله كان في الأصل ثنائيًا، وأن أكثر المزاعم احتمالًا أن جذورًا موجودةً في الأصل مع ساكنين، أو ثلاثة ... وأنه في مرحلةٍ ما من تطور اللغات السامية ساد النظام الثلاثي متوسعًا جاعلًا بذلك الجذور الثنائية متعاونةً من خلال استعمال صوت أصلي ثالث. انظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن. ص ١٢٧ .

ويرى أصحاب هذا النهج أن الكلمة السامية في أصل نشأتها كانت وحيدة المقطع، و ينص بعضهم أيضًا على أن الجذور الثنائية للمعنى هي الأصل، وليست الثلاثية سوى وسيلةٍ لتنويع المادة اللغوية، وتطوير الاستعمال اللغوي، فالأصل اللغوي لـ" قطْ " مثلا حكاية لصوت القطع، وهو ثنائي، تأتي توسعاته في معناه، مثل: " قطَّ، قطع، قطف، قطم "، وكلها أفعال بمعنى القطع من (قـطْ)[١]. ولا شك أن القول بنظرية الأصول الثنائية للكلمة السامية يغني عن البحث عن ثالث الأحرف الأصول للكلمة التي تبدو في الظاهر مكونة من حرفين كـ(يد، دم، أب، أخ، يم)، أو من ثلاثة أحدها للتعويض نحو(اسم، ابن، أخت، بنت) ويبدو أن هذا الكلمات الثنائية المشتركة بين مختلف اللغات السامية هو مما أوحى لأصحاب هذه الفكرة بفكرتهم هذه.

٣-التأنيث بالتاء الساكنِ ما قبلها. يرى جمهور أئمة العربية أن تاء التأنيث في العربية إنما هي التاء المفتوحُ ما قبلها، والتي تقلب هاءً في الوقف، نحو تاء (شجرة، وحجرة، وثمرة). أما التاء الساكن ما قبلها فيما يدل على الإناث من نحو: (بنت وأخت ثنت، كِلت) فليست علامة للتأنيث، بل هي تعويض عن الأصل الثالث من حروف الكلمة، فأصل(بنت) مثلًا عندهم هو (بَنَوَ) ولكن حذفت لامها أي الواو، وعوِّضَ عنها بتاء، وأما دلالة هذه الكلمة على التأنيث فتفهم من بنية الكلمة عامة، لا من تائها.

أما علم اللغة التاريخي المقارن، فيرى أن (بنت) مؤنث (ابن)، وأن هذه التاء الساكنَ ما قبلها هي علامة تأنيث، وهو ما قال به اللغويون العرب التاريخيون نتيجة مقارنتهم العربية في هذه المسألة بها في سائر أخواتها الساميات، ومن هؤلاء الدكتور إسماعيل أحمد العمايرة الذي نص على أن التأنيث بالتاء الساكن ما قبلها هو الأصل في الساميات عامة، وأن العربية احتفظت بشواهد أثرية دالة على هذا الظاهرة، أما غيرها من الساميات فقد احتفظت بهذه الظاهرة على نطاق أوسع مما بقي منها في العربية[٢].

٤-أصـــــل (اللـــهـــمَّ). يرى النحاة البصريون أن (اللهم) بناءٌ مركبٌ من لفظ الجلالة (الله) وميم مشددة، يُعَوَّضُ بها عن(يا) النداء، لذا لا يجوز عندهم الجمع بينهما في الكلام، لأن منطقهم لا يسمح بأن يُجْمَع بين المعوَّض به والمعوَّض عنه، ومن المعروف أن هذه من القضايا التي طال فيها الخلاف بين البصريين والكوفيون. أما علم اللغة التاريخي المقارن فيرى أن ميم (اللهم) من بقايا المشترك السامي القديم الذي شاع بين اليهود في بلاد العرب، فقد درجوا على مخاطبة الله تعالى بصيغة الجمع عندهم (**إلوهيم**) = (**إلوه** + **يم**) فالياء والميم علامة الجمع، و إلوهيم في الأساس جمع (إله). وفي تفسير استعمالهم لصيغة الجمع في التعبير عن المفرد وجهان؛ الأول أن اليهود إنما كانوا يعبدون آلهة متعددة، فلما اهتدوا إلى فكرة التوحيد

---

[١] – انظر: توفيق محمد شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، القاهرة، ط١ مكتبة وهبة، ١٩٨٠، ص ٣١-٣٢.

[٢] – انظر: إسماعيل أحمد العمايرة، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية؛ دراسة لغوية تأصيلية، عمان، ط١، مركز المكتب العلمي، ١٩٨٦، ص ٣٥-٣٨، والتأنيث في اللغة العربية ،ص٦٠-٦٢ .

سمَّوا الإله الواحد بصيغة الجمع للدلالة على قوة الإله الواحد، وأنه يجمع صفات الآلهة المتعددة التي كانوا يعبدونها. والوجه الثاني أن الجمع هنا استعمل في التعبير عن المفرد تعظيمًا له كما يستعمل الشخص المفرد ضمير الجمع(نحن) تعظيما لنفسه.

وهكذا يخلص علماء اللغة المقارنون إلى أن الميم في (اللهم) للتعظيم وليست عوضًا عن (يا). كما يخلصون إلى أن هذا البناء خصَّه الاستعمال السامي القديم بالنداء والدعاء، حتى أصبح هذا المدلول هو الذي يتبادر إلى الذهن منه دون سواه، ولا حاجة لأداة نداء قبله. والظاهر أن مجيء الاستعمال أحيانًا بحرف النداء قبله ضربٌ من التوكيد لهذا المعنى[١].

٥-**(أَرَّخَ) و(ورَّخَ)** . يقال في العربية : أرَّخ الكتابَ أي: حدَّد تاريخه، وأرَّخ الحادث ونحوه فصَّل تاريخه وحدَّد وقته، كما يقال : إن (ورّخ) لغةٌ في (أرَّخ)، وقيل أيضًا إن (ورَّخ) ناجم عن تخفيف الهمز في(أرَّخ)، مما يشي بأن الأصل عندهم الهمز في هذه المادة. والراجح أنهما لغتان مستقلتان، كل منهما امتداد للمشتركات بين اللغات السامية، فهذه المادة المعجمية تعود في الأصل إلى (أَرْخو) و(وَرْخو) أي القمر في الآشورية، و(أرْخ) بالبابلية، و(ورْخ) بالعربية اليمنية والحبشية، وكلها بمعنى القمر والهلال والشهر، فـ(أرَّخَ) في العربية من(أرْخو) أو(أرْخ) أما (ورَّخ) فمن (ورْخو) أو(ورْخ)، ذلك أن العرب يعتمدون في التأريخ أي حساب الأيام والشهور على دورة القمر[٢].

٦-**(ذو) الطائية**. من المعروف أن من الأسماء الموصولة في العربية ما يعرف بـ(ذو) الطائية اسمًا موصولًا ملتزمًا الإفرادَ والتذكيرَ بغض النظر عن المقصود بها جنسًا وعددًا، أو مطابقًا في اللفظ لما يدل عليه جنسًا وعددًا، وهذا الاستعمال مشهور بنسبته إلى لهجة قبيلة طيئ اليمنية، لذلك يعرف بـ(ذو) بالطائية. والجدير بالذكر أن هذا الاستعمال ظاهرةٌ سامية مشتركة بين لغاتٍ سامية عدة، وأظهر ما يكون هذا الاستعمال في العربية الجنوبية، أي في اللغة السامية في اليمن الموطن الأصلي لقبيلة طيئ ، فالأسماء الموصولة في جمهرة اللغات السامية ترتبط بأسماء الإشارة، وخاصة (d̲) كما يقول المعنيون[٣]، الذين يعرضون مختلف استعمالات بعض اللغات السامية لهذا الاسم الموصول مفردًا مذكرًا (ذو)، بغض النظر عن المقصود به جنسًا وعددًا، أو مطابقًا في اللفظ ما يدل على المقصود به جنسًا وعددًا، فـ(ذو) للمفرد المذكر، و(ذات) للمفرد المؤنث، و(ذوا) للمثنى المذكر، و(ذواتا) للمثنى المؤنث، و(ذوو) للجمع المذكر، و(ذوات) للجمع المؤنث.

---

[١] – انظر: محمد صالح توفيق، المنهج المقارن في دراسة النحو العربي، ص ٣٤٣-٣٤٥.

[٢] – انظر: حسن الظاظا، الساميون ولغاتهم ، ط٢، دار القلم- دمشق، و الدار الشامية ،بيروت، ١٩٩٠، ص١١٦ . والراجح أيضًا أن (تاريخ) في الأصل تخفيف لهمزة (تأريخ) وهو تخفيف قياسي، وفق القاعدة التي تقول: إن الهمزة الساكنة التي قبلها صحيح متحرك يجوز قلبها حرف علة يجانس حركة ما قبلها. علمًا أن للتاريخ والتأريخ في الدلالة مفهومين مختلفين، يمكن الوقوف عليهما في المعجم.

[٣] – انظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، سباتينو موسكاتي وزملاؤه، ١٩٠-١٩١.

٧- **سِتَّة و سُدْس**. للتعبير عن الجزء الواحد، أي الكسر من الأعداد من ٣-١٠ يصاغ منها اسم على زنة فُعْل، فيقال من الثلاثة مثلًا: ثُلْث، ومن الأربعة : رُبْع، وهكذا حتى العشرة، ما عدا العدد ستة، فيقال في الجزء منه: سُدْس، وقد فسَّرَ ذلك صاحب اللسان بأن (ستَّة) أصلها سِدْسَة، ولكن أبدلت كل من الدال والسين تاء، قال: ستة وست أصلها سدسة وسدس، و كان ينبغي قياسًا على نظرائه أن يقال " سُتٌّ، قلبوا السين الأخيرة تاءً لتقرب من الدال التي قبلها ... فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاء لتوافقها في الهمس، ثم أدغمت التاء في التاء، فصارت سِتّ كما ترى). والراجح في ضوء المقارنة بين الساميات[١] أنه ليس في المسألة إبدال، بل امتداد في العربية لما في لغات سامية أخرى، فـ(ستة) في العربية امتداد لما في السريانية، أما السُّدْس والسادس فامتداد لما في الأثيوبية التي تقول في ستة (sadastu) وفي السادس(sadas) ولما في الأكادية التي تقول في السُّدْس (sudsu).

وبعد فهذه نماذج[٢] مما دلَّل به علماء اللغة المقارنون والتاريخيون العرب على ضرورة التعويل على علم اللغة التاريخي المقارن في تفسير بعض ظواهر اللغة العربية مخالفين بذلك أحيانًا تفسير أئمة العربية لها من قبل. وبذلك نختم الحديث عن علم اللغة التاريخي والمقارن في الدرس اللساني الحديث، وأثره في الدرس اللغوي العربي، لننتقل للحديث عن المنهج اللساني التالي زمنيًا لهذا المنهج التاريخي، ألا وهو المنهج الوصفي.

المنهج الوصفي في الدرس اللغوي الحديث

مفهوم الوصفية في الدرس اللغوي .

يتناول المنهج الوصفي بالدرس العلمي كل الظواهر اللغوية بعد تحديد مجالها وزمنها وبيئتها، فلا بد هنا من تحديد المجال كأن يكون لغةً فصحى، أو لهجة، أو مستوى معينًا من مستويات الاستعمال اللغوي، كالشعر أو الإعلام ، ولا بد من تحديد المرحلة الزمنية للظاهرة اللغوية المدروسة، لأن الوصفية تفترض سكونًا مزعومًا لهذه الظاهرة في هذه المرحلة. والمنهج الوصفي ينبذ الموقف المعياري الذي ينطلق من الخطأ والصواب، وذلك لأن الوصفية تفرق بين ما هو علمي، وما هو تعليمي، فالدرس اللغوي العلمي يتوسل بالمنهج الوصفي أساسًا، أما الدرس اللغوي التعليمي فهو الذي يحتكم دومًا إلى قواعد الخطأ والصواب. فاللسانيات الوصفية تدرس بنيةً لغويةً ما دراسةً علميةً موضوعيةً بعيدًا عن التعسف والافتراض والتأويل، لذا تتميز الوصفية بأنها لا تأخذ بالمقولات أو الأقيسة المنطقية أو التعليلات، كما تتميز بوحدة مكان الظاهرة اللغوية المدروسة، ووحدة زمانها، ووحدة ميدان استعمالها. وعلى ذلك تكون دراسة أية ظاهرة لغوية بالضوابط أو

---

[١] – انظر: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ص١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٢.

[٢] – للوقوف على نماذج أخرى كأصل تاء (ثنتين) و(كلتا) والأصل في علامة إعراب المثنى في العربية وغيرها من الساميات، مما يلقي ضوءًا على التزام بعض اللهجات العربية الألف والنون دائمًا كقراءة من قرأ (إن هذان لساحران) انظر: فقه اللغة المقارن للدكتور إبراهيم السامرائي .

المحددات السابقة دراسة وصفية، كأن ندرس نظام الجملة في لغة الصحافة السورية في مرحلةٍ زمنية محددة، أو ندرس لغة شاعر من الشعراء، أو ندرس المعرَّب أو الدخيل في زمن محدد وميدان محدد من ميادين استعمال اللغة كالعلوم الطبية أو العسكرية، أو غير ذلك، فكل دراسةٍ تنشأ على هذا النحو تدخل في اختصاص علم اللغة الوصفي[١].

وقبل الانتقال إلى الحديث عن النشأة التاريخية للمنهج الوصفي لابد من الإشارة إلى أن بعض مقولاته كانت – شأنه في ذلك شأن أي منهج آخر– موضعَ نقد وتمحيص لدى المعنيين. ومن أبرز ما لوحظ عليه زعمُه السكونَ المفترَض للظاهرة المدروسة فيما يعرف في الوصفية بالدرس التزامني لهذه الظاهرة، فقد كان السكون الافتراضي المزعوم موضع نقد حاد عند **جان جاك لوسركل في كتابه (عـنــف اللغـــة)** الذي يريد أن يؤكد **أن اللغة بين يدي الاستعمال الوظيفي في حالةٍ دائمة من التغير النسبي**، ومما كان موضع انتقاد من مقولات المنهج الوصفي مغالاته بالعزوف عن تفسير أو تعليل الظواهر اللغوية المدروسة، وفي ذلك يقول أحدهم : لسنا بحاجة إلى عالِـمِ لغة يسرد لنا القواعد، لأن هذه مهمة يمكن أن يقوم بها أي مثقف، ولكننا بحاجة فعلاً إلى عالِمٍ مدقِّـق يصف لنا عددًا من الظواهر، ويفسرها لنا، فلا يُكْـتَـفى من عالم اللغة أن يقول هكذا نطقت العرب، لأنه يكون بهذا كعالم الطبيعة في تفسيره لسقوط التفاحة بأن يقول هكذا يكون السقوط[٢].

نشأة الوصفية.

نشأ المنهج الوصفي في بداية القرن العشرين، وذلك في أعقاب المنهج التاريخي الذي يعنى كما هو معروف، وكما لاحظنا بدراسة الظاهرة اللغوية في تطورها عبر المراحل الزمنية المختلفة، وهو ما يعرف عادة باللسانيات التعاقبية التي خرج من عباءتها، ودعا إلى التخلي عنها الأبُ الحقيقي للسانيات عند معظم الدارسين فرديناند دي سوسير، ذلك أن (الظروف التي نشأت فيها دراسة اللغة في أوروبا... ظروفٌ لعِب فيها التحيز العنصري دورًا كبيرًا في ما رآه الأوروبيون منجزاتٍ علميةً للجنس الآري، لذلك اصطبغت دراسةُ اللغة بهذه العوامل العنصرية مما جعل النتائج التي توصلوا إليها تَبعُد بُعدًا شاسعًا عن الموضوعية.... ودليلاً على هذه التوجهات العنصرية في دراسة اللغة يفصّل أولندر[٣] القولَ في آراء عدد كبير من الفلاسفة واللغويين الأوروبيين خاصة في القرن التاسع عشر ويحلل أعمالَهم ويكشف حقيقةَ أن كثيرًا مما قالوه كان مدفوعًا بتحيزاتهم إلى لغاتهم وحضارتهم وتاريخهم)[٤]. وقد أخذت هذه الآراء و التحيزات في التلاشي مع تقدم البحث

---

[١] – انظر: أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص٢٣-٢٤. و عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٥٠- ٥١.

[٢] – انظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٥١.

[٣] –موريس أولندر عالم فرنسي، ومؤلف كتاب" لغات الجنة ؛ العنصرية والدين والفلسفة في القرن التاسع عشر" المنشور سنة ١٩٨٩. انظر: التحيز اللغوي ص١٥.

[٤] – حمزة قبلان المزيني، التحيز اللغوي وقضايا أخرى، ط١، سلسلة كتاب الرياض، الرياض، ٢٠٠٤،ص١٩.

اللغوي في أوروبا حتى تُوِّج ذلك بدراسات فرديناند دي سوسور. الذي وجَّه نقدًا صارمًا لتلك الاعتقادات في كتابه الذي جمعه طلابه بعد موته من المحاضرات التي كان يلقيها، ومن القضايا التي ناقشها في هذه المحاضرات قضايا اللغة والعرق والوحدة العرقية وعلم اللغة التطوري، واللغة والعقل الجَمْعي، والأُسر اللغوية، ويرى أن معظم الأفكار التي سادت عن هذه القضايا ليس لها ما يؤيدها[١].يضاف إلى ما تقدم أن سوسير لم يجد في الدرس اللغوي المقارن ما يعين على فهم، وتفسير ظاهرة اللغة وآلية عملها، وهو بيت القصيد عنده، أو هو الهدف الأساسي للدرس اللغوي عند سوسير، وفي ذلك يقول: (إن مدرسة المقارنة التي يرجع إليها الفضل دون جدال في اكتشاف مجال جديد ومثمر للبحث اللغوي لم تنجح في إقامة أصول العلم الحقيقي الذي يدرس اللغة، لقد أخفقت في التعرف على طبيعة موضوعها، ومن غير هذه الخطوة الأولية لا يستطاع تطوير المنهج، إن خطأهم الأول، وكان أيضًا مصدر أخطائهم الأخرى أنهم في أبحاثهم التي تناولت اللغات الهندية الأوربية فقط لم يسألوا أنفسهم عن معنى أو فائدة مقارناتهم، أو عن أهمية العلاقات التي كشفوها)[٢]. هذه هي الأسباب التي جعلت سوسير يتخلى عن الدرس اللغوي المقارن متحولًا إلى منهج تراءى له أنه يمكن أن يكون الأقدر على فهم ظاهرة اللغة، وتفسيرها، وتوضيح آلية عملها، وهو المنهج الوصفي كما هو معروف.

وقد تكوّن هذا المنهج -كما سنرى وكما هو معروف- من مقولات عدة، ومن أبرزها ضرورة التفريق بين الدرس التعاقبي التاريخي، والدرس التزامني للظاهرة اللغوية، ودعا إلى العمل بالمنهج الثاني، أي التزامني الذي يهتم بتحليل اللغات باعتبارها نُـظُـمَ تواصل كما هي عليه في الواقع خلال حقبة معينة من الزمن، وغالبًا ما تكون الحقبة الحاضرة، وذلك بغض النظر عن اعتبارات أخرى كالسبيل التي سلكتْها اللغة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن.

وقد تسنَّى لأفكار سوسير عامةً وللمنهج الوصفي (البنيوي) خاصةً أن تنتشر آثارها في الأصقاع[٣]، فممن كان لهذا المنهج حضور في درسهم للغة أعضاءُ ما يعرف بمدرسة براغ، ومن أعلامها الروسيان تروبتزكوي، ورومان ياكوبسون، كما أفادت الغلوسماتية وعلى رأسها هيلمسليف من نظرية سوسير، كما أن الوصفي السلوكي **بلومفيلد** تأثر بهذه النظرية ولم يخف إعجابه[٤] بها، كما كان لأفكار سوسير الوصفية البنيوية أثرٌ في المدرسة الوصفية الشكلية التوزيعية **ممثلةً بفرانس بواس، وزيليخ هاريس**، وسنلاحظ أن عبد الرحمن أيوب من الوصفيين العرب الذين تمثلوا مبادئ هذه المدرسة اللسانية وقوَّم

---

[١] – انظر : المصدر السابق، ص٢٥-٢٦.

[٢] – سوسير رائد علم اللغة الحديث، محمد حسن عبد العزيز، ص١٠٠.

[٣] – انظر: المصدر السابق، ص١٢٤.

[٤] – انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، بريجته بارتشت، تر. حسن بحيري، ط١، مؤسسة المختار القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٥٠.

وقيَّم النحو العربي على أساسها، وكذلك أفادت مدرسة لندن اللغوية من أفكار سوسير الوصفية، والجدير بالذكر أن مؤسس هذه المدرسة ورائدها البريطاني **جون روبرت فيرث** هو أستاذ تمام حسان شيخ الوصفيين العرب.

فرديناند دي سوسير رائد اللسانيات الوصفية.

خرج اللغوي السويسري، فرديناند دي سوسير (١٨٥٧-١٩١٣م) إذن من عباءة علم اللغة التاريخي المقارن، فقد درَس هذا العلم -كما هو معروف- و درَّسه، وكان له بحوث مشهود لها في هذا الميدان، ومنها: (تقرير عن النظام الأساسي للحركات في اللغات الهندو أوربية)[١]، وهو بحث مبني كما يرى المعنيون على القضايا الأساسية لعلم اللغة التاريخي، فالمعروف أن سوسير كان منجرفًا في عصرٍ مأخوذٍ بحلم إعادة بناء اللغات الهندية الأوربية، والملاحظ من مخطوطات سوسير أنه اضطر إلى التفكير في شروط لسانيات عامة لعدم رضاه عن المناهج والمفاهيم المستخدمة في النحو المقارن للغات الهندية الأوربية[٢]، وذلك لما قامت عليه هذه المناهج والمفاهيم من التحيز والبعد عن الموضوعية لأسباب عنصرية دينية كما لاحظنا قبل قليل، ولأنها في النهاية ليست قادرةً لعنايتها بالجزئيات على إيجاد -وهوما سعى إلي فيما بعد الدرس اللساني ابتداءً بسوسير- نظرية توضح آلية عمل الظاهرة اللغوية أو اللغة بمفهومها الإنساني العام والشامل .

والجدير بالذكر أن إسهامات سوسير في علم اللغة التاريخي ليست هي ما منحه ما حظي به هو ومنهجه من تأثير في درس اللساني الحديث، مما جَعَلَ كثيرًا من مؤرخي هذا العلم يُقِرُّون بأن سوسير هو الأب الحقيقي للسانيات، ومردُّ ذلك في نظرهم أنه هو الذي وضع علم اللغة على الطريق الصحيحة عندما حدَّ **اللسانيات -فيما ينسب إليه- بأنها: العلم الذي يدرس الظاهرة اللغوية دراسةً علميةً في ذاتها ولذاتها**، بعد أن كانت دراستها من قبل وسيلةً من وسائل علوم أخرى كالفلسفة وعلم النفس، والبحث في أصل الإنسان وغيرها من العلوم للوصول إلى غاياتها. والمراد بتحديد سوسير لميدان علم اللغة هذا التحديد هو أن تُدْرَسَ اللغة لفهم آلية عملها، وتصنيف مكوناتها، لا لأجل أغراض أخرى سياسية أو دينية أو نقدية أدبية أو تربوية نفسية، أو غيرها، على أن ذلك لا يعني بالضرورة ألا يتبادل الدرسُ اللساني هو وهذه العلوم وغيرها التأثر والتأثير أو الخبرات المفهومية أو المصطلحية والمنهجية، فقد كان للتقسيمات والمقولات والمفاهيم التي بنى عليها الوصفيون - ولا سيما سوسير- دراستهم للغة أثرٌ ظاهر في مختلف ميادين العلوم الإنسانية، وفيما يلي إيجاز أهم هذه المقولات.

[١] - انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص٨٩

[٢] - انظر: فهم فرديناد دو سوسور وفقًا لمخطوطاته، ص ٣٤.

ثنائيات سوسير .

المشهور في تفكير سوسير إقامته لمفهومه للغة وآلية عملها ودرسها ووصفها على ثنائيات متقابلة حتى اتُّهِمَ بالهوس بالثنائيات، وأهم ثنائياته ما يلي :

١-ثنائية اللغة/ كلام . فرَّق سوسير بين ثلاثة مصطلحات ليوضح بالضرورة ثلاثة مفاهيم، وهذه المصطلحات هي : **اللغة، اللسان، الكلام**، ولكن المشهور عنه من هذه المصطلحات الثلاثة ثنائية **اللغة/ الكلام**، وفيما يلي بيانٌ للمفاهيم المقصودة بكل من هذه المصطلحات عند سوسير:

أ- **اللغة**. ويقصد بذلك الملكة اللغوية الإنسانية العامة، ولها عمليًا تجليات مختلفة ومتعددة تعدُّد الأمم والشعوب واختلافها في العالم .

ب- **اللسان**. وهو جزء معين متحقق من اللغة بمعناها الإنساني العام السابق الذكر، واللسان بهذا المفهوم السوسيري اجتماعي عُرْفي مكتَسَبٌ مُتَعَارَفٌ عليه لدى جماعة إنسانية محددة، كاللسان العربي واللسان الفرنسي، وهو ما نطلق عليه عادة اللغة، أو اللغة القومية.

ج-**الكلام**. ويتمثل بما ينتجه الفرد لدى ممارسة اللسان بمفهوم سوسير، وهو سلوك عملي اجتماعي عرفي، ولأن اللغة منظومة اجتماعية دعا سوسير إلى دراسة الكلام، لأنه كما لاحظنا عرفي اجتماعي. وسنلاحظ تناظرَ ثنائية اللغة والكلام عند سوسير لثنائية[١] الكفاءة اللغوية والأداء اللغوي عند تشومسكي، ولكنه تناظرٌ لا يُخفي ما بين الثنائيتين من الاختلاف .

٢-ثنائية دال/ مدلول. يريد سوسير أن الرمز اللغوي أي الكلمة، أو العلامة اللغوية، لها وجهان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فكأنهما وجهان لعملة واحدة، ووجها الرمز اللغوي عنده اللفظ، والمعنى، أو الدال، وهو الصورة الصوتية للكلمة، والمعنى أي المدلول، وهو الصورة المفهومية التي تعبر عن المتصوَّر الذهني الذي يحيلنا إليه الدال، وتتم الدلالة باقتران الصورتين الصوتية والذهنية، وبحصولها يتم الفهم. والجدير بالذكر في هذا السياق أمران، أولهما: إلحاح سوسير على اعتباطية العلاقة بين طرفي الدلالة، وهما الدال والمدلول، أي أنه ليس بين لفظ الدال ومدلوله أي علاقة طبيعية، وثانيهما: إقصاء سوسير في حديثه عن العلامة اللغوية للشيء أو المرجع الذي يمثل الواقع المادي الملموس في الوجود لما تعنيه العلامة اللغوية، فقد أبعد ذلك عن مفهوم العلامة اللغوية كما أبعده عن الدرس اللساني عامة[٢]، وذلك خلافًا لمن جاء بعده، فتصور العلامة اللغوية مكونةً من ثلاثة عناصر، وهو ما عرف بالمثلث الدلالي؛ الدال=اللفظ، المدلول= المُتَصَوَّر الذهني، المرجع= وهو التجليات المادية للمدلول في الوجود، أو الواقع.

---

[١] – انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص١٠٨ .

[٢] – انظر: منذر عياشي، اللسانيات والدلالة" الكلمة"،ط١، مركز الإنماء الحضاري ١٩٩٦،حلب، ص٨٣.

٣-ثنائية تزامني/ تعاقبي. تتعلق هذه الثنائية بمناهج الدرس اللساني، فسوسير يرى أن الظاهرة اللغوية يمكن أن تدرس بالنسبة إلى الزمن بإحدى طريقتين، الأولى: وهي أن تدرس اللغة في حالة سكون افتراضي، وفي زمن محدد، وهو ما يعرف **بالمنهج التزامني أو التعاصري أو التواقتي، الوصفي**، وهو المنهج الذي دعا إليه وأرسى دعائمه سوسير نفسه، والثانية: أن تدرس عبر مراحل زمنية متتالية، وأن يُرصد ما ألَـمَّ باللغة من تطورات، وذلك على مختلف المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ، وهو ما يعرف بالمنهج التعاقبي أو التاريخي أو التطوري، وهو منهج كان معروفًا قبل سوسير. والجدير بالذكر أن سوسير نفسه لم يلتزم تمامًا بهذا الفصل بين المنهجين التزامني والتعاقبي، وهو فصل نظري منهجي لا واقعي[١]، خلافًا لما قد يوهم به حديث بعض اللسانيين العرب عن هذه الثنائية السوسورية.

٤-ثنائية المحور الاستبدالي، والمحور الاستعمالي. فرَّق سوسير بين العناصر اللغوية الموجودة في الذاكرة الفردية، أو الجماعية، وبين ما يتخيره المتكلم منها في كلامه فعلًا، فسمَّى المجموعة المتمثلة بها في الذاكرة بالمحور الاستبدالي أو العمودي، و سمَّى ما يُختارُ فعلًا منها في الكلام بالمحور الأفقي، أو محور الاستعمال أو النظم، فعبارةٌ من قبيل " ذهبَ زيدٌ إلى الجامعة" اختار المتكلم في المحور الأفقي أو النظمي الفعل (ذهب) دون سائر الأفعال الموجودة في ذاكرته، والممثلة للمحور العمودي أو محور الاستبدال من نحو: (ولَّى،انصرف، أسرع، غادر، سافر، مشى، ركض، انطلق، طار، هُرع....) وغير ذلك. وتتجلى أهمية تفريق سوسير بين هذين المحورين في تحليل النصوص اللغوية، ولا سيما الفنية منها، حيث يسعى المحلل إلى تحديد خيارات الشاعر في المحور الأفقي دون غيرها مما في المحور العمودي وربط هذه الخيارات بالمعاني النفسية والفكرية للدلالة النصية العامة. وقد حرص سوسير على دراسة المحور الأفقي أي النظمي، لأنه هو الإنجاز الحي للغة – وهو ما تركِّزُ اللسانيات الوصفية على درسه، لأنها تعنى بوصف ما هو ناجزٌ وحيٌّ من الظواهر اللغوية كما تؤمن– وهو ما سنوضحه عند سوسير– بأن اللغة على مختلف مستوياتها نظامٌ من العلامات التي تربط بينها علاقة بنيوية عضوية، تجعل كل عنصر بحكم ارتباطه بما قبله، وما بعده من العناصر قادرًا على أداء دوره الدلالي والنفسي في التراكيب اللغوية على ما سنرى في الفقرة التالية .

اللغة نظام بنيوي مكون من علامات عند سوسير .

اللغة بنية. البنية ماهيَّةٌ مركبة من أجزاء عدة، يحكمها نظام خاصٌّ بها، يُمَكِّنُ كلَّ جزء من أجزائها من القيام بما لا يمكن أن يقوم به منفردًا، أو معزولاً عن غيره، كما تمكنه من أن يقوم بدورٍ مختلف عن الدور الذي يقوم به إذا ما كان في بنية أخرى. ومن أهم ما طرحه سوسير تأكيده أن اللغة نظام عَلَامي، يربط بين علاماته نظام أو علاقة بنيوية عضوية، تُكْسِب كلَّ علامةٍ القدرةَ على أن تدل على ما تدل عليه، وذلك بمؤازرةِ أو بموجب ما يعرف بالقيم الدلالية الخلافية التي يزوِّدُ العنصرَ

[١] – انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص١٠٩، ١٢٤، ١٤٦.

اللغوي بموجبها اختلافُه عن نظيره ضربًا من الاختلاف، فاللغة عند سوسير نظامٌ من العناصر المعتمد بعضُها على بعض، وتنجم قيمة كل عنصر من ارتباطه بالعناصر الأخرى المكونة للبنية التي تنتمي إليها هذه العناصر في وقت واحد.

اللغة أنظمة في نظام. فالنظام اللغوي عنده سلسلة من الفروق الصوتية ترتبط بسلسلة من الفروق في الأفكار، يوضح سوسير أن نظام اللغة يقوم على مجموعة من الأنظمة أو المستويات اللغوية المتكاملة، النظام الصوتي، والنظام المعجمي والنظام الصرفي، والنظام النحوي.

القيم الخلافية ودورها في عمل اللغة[١]. هذه الأنظمة تعتمد في القيام بوظيفتها على الخلافات المميِّزة لكل عنصرٍ لغوي عن مقابله، وهي في الوقت نفسه تمكن هذا العنصر من القيام بدوره، وذلك بِمَدِّ هذه الخلافاتِ العنصرَ اللغوي بمعانٍ ما كانت لتكون له لولا العلاقة التركيبية البنيوية التي تربطه بغيره من جزئيات العنصر اللغوي أو الوحدة اللغوية في كل مستوى من مستويات اللغة المختلفة الصرفية والمعجمية والنحوية. فالصوت الصائت الطويل المسمى الألف مثلًا هو الذي أكسب الفعل(ضارَبَ) معنى المشاركة، وهو الذي ميزه معنى ومبنى عن الفعل(ضَربَ). وغنيٌّ عن التوكيد أن هذا الصائت الطويل، لا يمكن أن تكون له هذه القدرة على القيام بهذه المهمة لو لم يكن فيما هو عليه من علاقة بنيوية تركيبية تربطه بما قبله وما بعده من الجزئيات المكونة للعنصر اللغوي الصرفي الذي هو فيه، وكذلك الأمر بالنسبة لكلمة (محمد)، فما كان بإمكانها أن تدل على معنى الفاعلية في: "جاء محمدٌ" ولا على معنى المفعولية في: " رأى زيدٌ محمدًا " لولا الاختلاف في علاقة هذه الكلمة التركيبية النحوية بسائر الجزئيات المكونة للعنصر النحوي الذي تنتمي إليه، هذا هو جوهر الوصفية البنيوية التي أرسى دعائمها سوسير في الدرس اللساني الحديث، يقول سوسير: إن جهاز اللغة الذي يتألف من التأثير المتبادل بين العناصر المتعاقبة يشبه عمل محرك تقوم أجزاؤه بوظائفها معتمدًا بعضها على البعض الآخر.

وسنلاحظ فيما سيأتي أن تمام حسان بنى ما عُرِف لديه بنظرية تضافر القرائن، وفيما سماه باعتماد اللغة على القيمة الخلافية لعناصرها في أداء عملها على مقولات سوسير هذه، وعلى نظرية النظم عند الجرجاني التي يتلخص جوهرها بأن الفروق المعنوية تختلف، وتتعدد باختلافِ وتعدُّدِ الوجوه المبنوية التي يتميز بها كل تركيب عن غيره من التراكيب التي تنتمي إلى المستوى اللغوي الذي ينتمي إليه.

الوصفية في الدرس اللغوي العربي الحديث .

لا يخفى على المعنيِّ أن مقولات المنهج الوصفي انتشرت في النصف الثاني من القرن العشرين في الدرس اللغوي العربي الحديث انتشاراً أخذ يحدد معالم ومسارات هذا الدرس ومناهجه[٢]، وقد مهّد لذلك الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابيه

---

[١] – انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص١٠٦.

[٢] – انظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص٦١-٨٧.

"علم اللغة " و"فقه اللغة " فقد صدرت الطبعة الأولى لكليهما في العام ١٩٤١، وقد خَّص الدكتور حلمي خليل الأفكار والمبادئ الوصفية في كتاب (علم اللغة) لوافي في جملة أمور، منها: أن الدراسة العلمية فلسفةٌ قائمة على الملاحظة والتجريب، وأن البنية اللغوية تتألف من عناصر ذوات وجود متميز، وبينها علاقات عضوية. كما نص على ضرورة التفريق بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وأن الدراسة الحديثة للغة تقسم اللغة إلى مستويات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وضرورة التفريق بين دراسة اللغات المستعملة واللغات الميتة. وقد ظل كتابا وافي المذكوران سابقًا مرجعًا أساسيًا للمعنيين بالدرس اللغوي الحديث ردحًا طويلًا من الزمن.

ثم أخذت مقولات المنهج الوصفي تتغلغل في صميم الدرس اللغوي العربي الحديث مع عودة الدكتور إبراهيم أنيس (١٩٠٦-١٩٧٨م) أول مبتعث مصري إلى الغرب لدراسة علم اللغة دراسةً علمية متخصصة، ثم تتالى اهتمام العرب باللغويات الحديثة، ولاسيما الوصفية منها، حتى وُجِدَ ما يعرف بجيل **الوصفيين العرب، ومنهم إبراهيم أنيس و عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان، وكمال بشر، وأحمد مختار عمر، ومحمود السعران**، وغيرهم. واللافت أن معظم هؤلاء اللغويين ينتمون في الأصل إلى مدرسة لندن التي أسسها كما ذكرنا لدى الحديث عن أصداء فكر سوسير اللغوي البريطاني المشهور **جون روبرت فيـــرث**. ولاشك في أنه من المتعذر في هذه العجالة أن نتحدث عن جهود كل الوصفيين العرب في الدرس اللغوي الحديث، لذا سنتوقف عند معالم من جهود اثنين فقط منهم، و هما: عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان .

جـهـود عبـد الـرحـمـن أيـوب .

عبد الرحمن أيوب واحد ممن درسوا علم اللغة في الغرب، وعاد ليطبق ما ثقفه من أفكار وصفية في تقويم وتقييم جهود النحاة العرب، فكتب كتابًا سمَّاه: (**دراسات نقدية في النحو العربي**). وإذا كنا معنيين في هذه الفقرة ببيان تأثُّر هذا الرجل بالمذهب الوصفي في معالجته لما هو فيه في كتابه هذا، فإن ذلك لا يمنعنا من تقديم انطباع عام عن الكتاب، مفاده أن ما في هذا الكتاب يدل على عدم إحاطة صاحبه بالنحو العربي إحاطةً تمكنه من تمثله وتقويمه أو تقييمه، كما يدل على تعجله في بناء الأحكام، واستسهال إطلاقها استسهالًا تجلَّت أبرز معالمه بعدم تقديم الرجل لأحكامه من الأدلة ما يكفي للاقتناع بها، إضافةً إلى أن الرجل في تقويمه وتقييمه للنحو العربي - شأنه شأن الكثير من اللسانيين العرب- أسرتْه مدرسةٌ لسانية محددة، فراح يتعبَّـدُ بمقولاتها في نظره إلى ما وقف عليه من جهود السلف من نحاة العربية، مما وسم معالجته لما هو فيه بضيق الأفق والتعصب لأفكار منهج دون غيره من مناهج الدرس اللساني.

فقد استبد بتفكير أيوب المذهب الوصفي الشكلي التوزيعي في دراسة اللغة، وهو مذهب يُعْنَى بالجانب الشكلي المادي من اللغة، لا بدلالة هذا الجانب، لأن الاهتمام بالدلالة كما يتراءى لأصحاب هذا المذهب من شأن علماء النفس والاجتماع. والمنهج الشكلي التوزيعي يعتمد على المدونة أي على مجموع الجمل التي نطق بها المتكلمون، وأمكن جمعها، فالمدونة هي

الأساس الذي يقوم عليه المنهج التوزيعي، وليس الكلام الذي يمكن قوله، مما يعني أنه منهج لا يُعنى بالتنبؤ بما يمكن أن يكون، بل يكتفي بدراسة ما هو مُنجز من الكلام فعلًا، منطلقًا في ذلك من الوضعية التجريبية. و هذا المنهج يتغاضى عن المعطيات الدلالية، فلا يُعْنَى بالمعنى إلا لكي يتحقق من تماثل العبارات، إنه يقف عند حدود الشكل اللغوي، ويصنف وحدات اللغة بحسب تشابه توزيعها داخل البنية التي تكون جزءًا من أجزائها، كالصوت داخل الكلمة، والكلمة داخل الجملة، والجملة داخل النص[١]. فإمكانية حلول كل من كلمتي قلم ودفتر مثلًا في حقل توزيعي واحد تعني أنهما بحكم التوزيع الشكلي من صنف واحد، وهو الاسمية.

فاللغة عند سوسير كما يقول أيوب[٢]: مجموعة من النظم المتداخلة التي تكوِّن فيما بينها نظامًا تركيبيًا عامًّا هو الذي نسميه قواعد اللغة، ولا يعني – أي سوسير– بالنظام مدلولَ التركيب أو الصيغة، بل يعني التركيبَ نفسه، أو الصياغة نفسها، وهذا هو الجانب الشكلي، أما الدلالة فهي الجانب النفسي من النشاط اللغوي. والملاحظ أن هذا المذهب الشكلي الوصفي كما قلنا استبد بتفكير أيوب، فلا مجال لدراسة اللغة عنده إلا من خلاله، لذا تراه يقول تعليقًا على صنيع النحاة في إحدى القضايا: (هذا يفضي بنا في النهاية إلى رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية الذي يحتم أن تدرس اللغة لا باعتبار دلالة الألفاظ، بل باعتبار أشكالها، كعدد الحروف فيها أو ترتيبها، أو غير ذلك من الأمور المادية)[٣].

واللافت في تعويل أيوب على المنهج الوصفي الشكلي التوزيعي مبالغته لدى انتقاده لصنيع نحاة العربية في اعتماد المعنى أيضًا في وصفهم للعربية وتصنيف عناصرها، ذلك أن الوصفيين الشكليين التوزيعيين أنفسهم لم يُـقْـصوا المعنى تمامًا في منهجهم هذا، بل كان اللجوء إليه عندهم حاسمًا أحيانا لحل مشكلاتٍ وتعقيدات شديدة عجز معيار التوزيع وحده عن أن يتوصل إلى التغلب عليها، وهو ما يلاحظ مثلا عند مؤسس المنهج الوصفي التوزيعي الشكلي زيليخ هاريس[٤]. يضاف إلى ما تقدم أن أيوب لم يوضح لقارئه على نحوٍ كافٍ المقولات الأساسية[٥] لهذا المنهج الوصفي الشكلي التوزيعي، حتى يكون

---

[١] – انظر: منذر عياشي، اللسانيات والدلالة" الكلمة"، ص ١٣٦–١٣٨.

[٢] – للمزيد عن المذهب الشكلي الوصفي كما تراءى لأيوب انظر: عبد الرحمن أيوب، اللغة والتطور، ط مطبعة الكيلاني، ١٩٦٩، ص١٢٢،٩٦،٨٣.

[٣] – عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، الكويت، ط مؤسسة الصباح، ص ٢١.

[٤] – انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي،ص٢٢٩–٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٥٧.

[٥] –يقوم هذا المنهج على تحييد المعنى ما أمكن، والاعتماد في وصف عناصر اللغة أو وحداتها من فونيمات وكلمات على أساس شكلي بحت، يُـعنى بتوزيع العنصر اللغوي في مجموعة من الكلمات التي يمكن أن يكون على علاقة شكلية توزيعية بها، فالعنصر الذي يمكن أن يشغل الفراغ في الشكل (he---ed) يجب أن يكون فعلًا بغض النظر عن معناه. انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص٢٢٩–٢٣٠. و(s) مثلًا في علاقتها بالاسم في: (my books….) هي ليست تلك التي في الفعل الذي في التركيب: (he works evry day) وهذه بدورها تختلف عن (s) في نحو (Muhammad's book) فتصنيف (s) في هذه الأمثلة يعتمد على شكل التركيب الذي هي فيه،

القارئ على بيّنة من أمره فيما هو فيه من النظر في نقد أيوب للنحو العربي. وفي هذا الصدد يقول حلمي خليل: "لا شك أن دراسات الدكتور أيوب في النحو العربي قد أفادت التفكير النحوي واللغوي بتقديم نظرية لغوية مضبوطة، وإن لم تشرح شرحًا كاملًا، يوضح أبعادها ومنهجها، ولكنها لم تصل إلى نتائج تطبيقية، بل اكتفت بالنقد، وأبقت على أبواب النحو التقليدية كما هي، ولم تقترح بديلًا".

من مآخذ أيوب على النحو .

١-**اشتغال النحوي بالجزئي أكثر من اشتغاله بالكلي**. أبرز وأخطر مآخذ أيوب على النحو العربي عدم حرصه الحرصَ الكافيَ على تجريد الأصول التي تفضي إلى نظرية كلية في معالجة اللغة العربية والانصراف عن ذلك إلى الاشتغال أكثر بالأمثلة والعمل على تخريج ما شذّ منها، يقول أيوب : لقد بلغت الشكوى من النحو العربي مدًى، أصبح من غير الممكن أن يُتَجَاهَل، وكثر حديثُ الناس عن الحاجة إلى نحو جديد، وظن الكثير أن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكن الأمر عندي أعمق من كل هذا، فالنحو العربي – شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها– يقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يُعْنَى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية، ومن أجل هذا جهد النحاة في تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلةٍ أكثر مما جهدوا في مراجعة منطقهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليها[١].

٢-**تسلُّــطُ الفكرِ الفلسفي على تفكير النحاة**. يقول أيوب : اتَّــسَـمَ التفكيرُ اللغوي في العصر الحديث بموضوعية البحث، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصّافين للظواهر اللغوية لا مفلسفين لها... وذلك الاقتناعُ المتواضعُ من علماء اللغة اليوم لم يكنْ سوى ردِّ فعل لطغيان منطق أرسطو على التفكير اللغوي في العصور القديمة، وفي صدر عصر النهضة، وقد كان من نتيجة هذا أن تجاهل اللغويون في هذه العصور الخصائص المميزة لكل لغة، وفرضوا عليها ما ليس فيها.... وهنا تسرَّبَ الشك إلى التفكير اللغوي التقليدي، وأصبح على الباحث اللغوي أن يخطَّ لنفسه منهجًا جديدًا، لا يعتمد على تراثٍ، أخذه من فلسفة الإغريق، أو قواعد اللغة اللاتينية، **ويرى أيوب** أن التفكير النحوي التقليدي لا يخلُصُ إلى قاعدته من

وعلى طبيعة العنصر اللغوي الذي ترتبط به كما هو واضح، فهي مع الاسم في المثال الأول علامة الجمع(كتبي)، ومع الفعل في المثال الثاني علامة= =ضمير المفرد الغائب (يعمل)، وهي في المثال الثالث علامة الملكية أو الإضافة(كتاب محمدٍ). بل إن الاختلاف في تشكيل التركيب، وفي توزيع الكلمات داخله يكون هو الفيصل بين اسمية الكلمة نفسها، وفعليتها، وهذا ما يلاحظ على كلمة (woks) في نحو:(my woks....) وفي نحو:(he works evry day). فواضح أن موقع العنصر اللغوي في التركيب، وطبيعة العنصر الآخر الذي يرتبط به هما اللذان يحددان تصنيفه المورفولوجي، ووظيفته النحوية، وذلك بغض النظر عن معناه المعجمي. وانظر: الألسنية ؛ علم اللغة الحديث، ميشال زكريا، ص٥، بيروت، ١٩٨٤، ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى، ص٣٦.

[١] – عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، الكويت، ط مؤسسة الصباح، ص و.

مادته، بل يبنيها على أساس من اعتباراتٍ عقلية أخرى، لذا لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي[١]. ونحن بدورنا على ما نقرُّ به من مثالب للفكر الفلسفي في النحو العربي لا يمكننا إلا أن نقرّ بمغالاة أيوب في مثل هذه الأحكام.

٣-قيام تصنيفات النحاة وتقسيماتهم على المعنى. رأى أيوب في المدرسة التحليلية الشكلية[٢] مُخَلِّصًا للفكر اللغوي العالمي عامةً والعربي خاصةً من تبعات تسلط المنطق الأرسطي على التفكير اللغوي، واستبدَّت هذه المدرسة الشكلية في تفكير أيوب نفسه، فعاب على النحاة مراعاتهم المعنى في تقسيماتهم وتصنيفاتهم، ثم أكد عمله بأصول هذه المدرسة اللغوية، مبيِّنًا أن التحليل الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها كما يشمل موضعها بين سواها من الكلمات[٣].

ولا شك أن اعتماد أيوب المبنى دون المعنى في التقسيمات والمفاهيم اللغوية يعدّ معلماً من معالم تأثره بالمنهج الوصفي الذي أغفَل لأسبابٍ لا مجال لذكرها الآن المعنى في دراسته للظاهرة اللغوية، وسنلاحظ أن تمام حسان مع أنه شيخ الوصفيين العرب لم يكن أسيرَ المدرسة الوصفية على هذا النحو الذي نجده عند أيوب، لذلك بنى حسان دراسته لتقسيم الكلام وللأبواب النحوية في العربية على أساس من المعنى والمبنى، وذلك في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها "، وهو ما كان من نحاة العربية في الواقع، وقد عاب أيوب عليهم هذا التردد بين الشكل والمعنى في تفسيره لظواهر العربية فقال : من أمثلة اضطرابهم بين الشكل والدلالة تقسيمهم الاسم إلى نكرة ومعرفة على أساس دلالته على معين أو غير معين، ثم تعريفهم للنكرة على أساس شكلي هو قبولها دخول أداة التعريف أل[٤]. وغني عن التوكيد أن تعويل أيوب على الشكل دون الدلالة في التقسيم والتصنيف تطبيق عملي لما ثقفه، أو فهمه من أصول الوصفية التي عُرِفَ عنها -كما قلنا- إغفالها لتناول المعنى في دراستها للظاهرة اللغوية، ولكن هذا لا يعني -كما ذكرنا- تخلي الشكليين التوزيعيين عن المعنى كليًّا في وصفهم لما درسوه من اللغات ، وذلك خلافٌ لما يوهم به كلام أيوب في هذه الجزئية من حديثه عن المنهج الوصفي الشكلي التوزيعي. على أن للوصفية معالم أخرى نظريةً وعملية في نقد أيوب للنحو العربي، وهو ما سنسلط الضوء عليه في الفقرة التالية .

من معالم وصفيّة عبد الرحمن أيوب.

١-الاقتصار على الوصف والعزوف عن التعليل . دعا أيوب في دراسته النقدية للنحو العربي غير مرة إلى ضرورة اقتصار الباحث في اللغة على وصف الظاهرة دون تعليلها، وقد مر بنا شيء من ذلك فيما تقدم، فعلى اللغوي عنده أن يكتفي بتقرير الواقع، لا غير، وهذا ما تفعله المدرسة التحليلية الشكلية -كما يقول أيوب- الذي يقول أيضا: رفضنا العلل المنطقية التي برَّر بها النحاة إعرابَ الكلمات أو بناءها، واكتفينا بتسجيل ظاهرة الإعراب أو البناء دون تعليل لها. والظاهر أن أيوب لا

---

[١] – المصدر نفسه، ص و، هـ ، وانظر: ١٨٠ منه.

[٢] – المصدر نفسه، ص هـ ، وانظر: ص ١٨٠ .

[٣] – انظر: المصدر نفسه، ص ١١،٢٠، ٦١،١٢٢.

[٤] – المصدر نفسه، ص١١٦ .

يدعو إلى التخلي عن التعليل مطلقًا في درس الظاهرة اللغوية، بل إلى التخلي عن التعليلات الفلسفية البعيدة عن روح اللغة بدليل حرصه على تفسير بعض الظواهر[١].

٢- الإعراض عن التأويل والتقدير. من أجلى مظاهر الوصفية في تفكير أيوب حمل الظاهرة اللغوية على ظاهرها، أو على بنيتها السطحية، وعدم تقدير ما ليس في السطح، وقد أفضى هذا المبدأ بأيوب إلى القول أحيانا بمقولات بعيدةٍ ، وليس من السهل موافقته عليها، وفيما يلي نموذجان لمثل هذه المقولات :

أ-قوله بالجملة غير الإسنادية. من المعروف أن الإسناد هو الفكرة الأساسية في بناء الجملة اللغوية عامة، والعربية منها خاصة، ويرى البعض أن القول بفكرة الإسناد هذه مظهرٌ من مظاهر الفكر الفلسفي في اللغة، ومن هؤلاء عبد الرحمن أيوب الذي قال: (على آثارٍ من تفكير المناطقة سار علماء اللغة العرب، فقالوا بدورهم بأن الجملة تتكون من كلمات كما تتكون القضية عند المناطقة من دلالات على الأحداث، أو الذوات، أما أجزاء الجملة، فهي المسند والمسند إليه). ويبين أيوب أنواع الجملة عند النحاة معترضًا عليها قائلًا: (يقول النحاة العرب بأن الجملة على نوعين اسمية وفعلية، ونحن لا نرى رأي النحاة هذا، فعندنا أن الجمل في العربية نوعان؛ إسنادية وغير إسنادية، والجمل الإسنادية تنحصر بالجمل الاسمية والجمل الفعلية، أما الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب، فهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية). ومما يذكر في التعليق على هذا الكلام من أيوب أمران :

أولهما : أن الجملة غير الإسنادية كما يفهم من حديث القائلين بها هي التركيب النحوي الدال على معنى يحسن السكوت عليه، ولكنه لا يقوم في الظاهر على علاقة إسنادية، ومن هذا القبيل جملة النداء. وأسلوبا التعجب وغيرهما، والجدير بالذكر أيضًا أن الجملة غير الإسنادية في بعض تجلياتها عند القائلين بها مظهر من مظاهر القول بالجملة الوحيدة الركن، كما لاحظنا من قبل عند إبراهيم مصطفى، وكما سنلاحظ بعد قليل عند إبراهيم السامرائي.

ثانيهما: أن أيوب ليس الوحيد في القول بالجملة غير الإسنادية، فقد أومأ إلى ذلك كما لاحظنا إبراهيم مصطفى، وهو عصريٌّ أيوب، مما يجعل من الصعب تحديد السابق منهما إلى هذه المقولة التي قال بها أيضًا فيما بعد الدكتور إبراهيم السامرائي[٢]، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الذي لاحظ أن الجمل غير الإسنادية في العربية سبع جمل، هي جملة اسم

---

[١] – انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٦ .

[٢] – انظر: مباحث لغوية، إبراهيم السامرائي، ط ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف،١٩٧١ ، ص٣٩. يقول السامرائي: معنى "صه" اسكت، وهذا يدخل في حيز الطلب، والجمل الطلبية وإن أفادت معنى لا يمكن أن تكون جملًا إسنادية، وإن قالوا في "اكتب" فعل أمر فاعله ضمير مستتر وجوبًا، تقديره أنت، لأن هذا الفاعل متخيل متصور.

الفعل[١]، وجملة التعجب، وجملة المدح والذم، وجملة خالفة الصوت، والجملة الندائية، والجملة القسمية[٢]، وجملة التحذير والإغراء .

دواعي قوله بالجملة غير الإسنادية .

والجدير بالذكر أن قول أيوب بالجملة غير الإسنادية يفسِّره أمران، **أولهما**: أن القول بفكرة الإسناد في الجملة مظهر من مظاهر التفكير الفلسفي في الدرس اللغوي، وهو ممن يدعون إلى إبعاد هذا الضرب من التفكير عن دراسة اللغة، فمن الطبيعي ألا يتمسك حرفيًا بفكرة الإسناد ذات الجذور الفلسفية . أما التفسير الثاني لقول أيوب بالجملة غير الإسنادية فهو تمثُّلُه قولًا وعملًا بالمنهج الوصفي الذي يكتفي بوصف ما في البنية السطحية للتراكيب اللغوية، وغني عن التوضيح أن تركيبًا مثل تركيب النداء ليس فيه ما يدل على الإسناد لا في الظاهر، ولا في الباطن، ومع ذلك نشعر بأنه يدل على معنى تام، ولا شك أن زعم النحاة أن المنادى مفعول به لفعل (أنادي) المحذوف لنيابة أداة النداء عنه سلوك يرفضه أيوب المتمثل للمنهج الوصفي الذي يكتفي -كما قلنا- بما في ظاهر التركيب اللغوي بعيدًا عن أي تقدير أو تأويل، أو تعليل، ولذلك لا نستغرب من أيوب أن يقول بالجملة الوحيدة الركن، على ما سيتضح في الفقرة التالية.

ب-قوله بالجملة الوحيدة الركن. يقرُّ أيوب بالجملة الوحيدة الركن أو الكلمة، وهو ما يُفْهَم من قوله[٣] : الجملة هي تركيب في قول، وليست جزءًا من تركيب أكبر، فقد يكون القول مكوَّنًا من جملة واحدة، كما قد يكون مُرَكَّبًا من كلمة واحدة، كقول العربي: النارَ، ويكون القول في هذه الحالة الجملة. ومن الجمل الوحيدة الكلمة أو الركن عنده كلُّ جملة حذفُ خبرها أو مبتدؤها، وفي ذلك يقول: لا يشهد واقع اللغات، بما في ذلك اللغة العربية، بضرورة تكوُّن الجملة من مسند ومسند إليه، باعتبار أن المسند لفظ، والمسند إليه لفظ آخر، وليست الحالات التي ذكرها النحاة لضرورة حذف الخبر مرة، وحذف المبتدأ مرة أخرى، أو جواز أيٍّ من هذين الاحتمالين إلا دليلًا قاطعًا على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية، ولغة الأطفال كذلك في مرحلتها الأولى لا تَظْهَرُ إلا في صورة التعبير عن قضايا كاملة بألفاظ مفردة، من أجل هذا نرى ضرورة القول بوجود نوع من الجملة العربية الإسنادية ذات الركن الواحد، كما نرى في الأمثلة التي ذكرها النحاة لحذف المبتدأ وحذف الخبر، أمثلة لهذا النوع من الجملة العربية[٤]. والجدير بالذكر فيما نحن فيه

---

[١] – للتوسع في الجمل غير الإسنادية ؛ عددها و مفهومها و مسوغات القول بكل منها عند حماسة انظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص ٩٧-١١٠.

[٢] – لعل مراده بالجملة القسمية غير الإسنادية جملة القسم التي يجب فيها حذف الفعل والفاعل، نحو(والله).

[٣] – انظر: عبد الرحمن أيوب، اللغة والتطور، ط مطبعة الكيلاني، ١٩٦٩، ص١٠٧.

[٤] – انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص، ٥٣، ١٢٩، ١٦٥،١٥٩.

أن القول بالجملة الوحيدة الركن وقفنا على معالم له من قبل عند إبراهيم مصطفى كما لاحظنا، وممن قالوا بها فيما بعد إبراهيم السامرائي كما لا حظنا أيضًا.

رأي في الجملة الوحيدة الركن .

والراجح أن القول بالجملة الوحيدة الركن قول لا يمكن المرءَ أن يسلم به، وأما احتجاج أيوب لذلك بلغة الأطفال ففساده يتمثل بأن لغة الأطفال لغة إنسان غير قادر بعد على ممارسة اللغة على النحو الذي يمارسها الناضجون من أبنائها، فكيف يصح أن نحكِّم لغة غيرِ الناضج بلغة الناضج، وأما ما جعله أيوب ممثلًا لهذه الجمل الوحيدة الركن بالجملة التي حذف خبرها، أو مبتدؤها، فليس في حذف أحد ركنيها دليل على ما ذهب إليه، لأن ما حذف منها إنما حذف لدلالة قرينةٍ ما عليه، وهو ليس بحكم الساقط كليًّا، وذلك بخلاف الفضلة الساقطة التي لا يتعلق غرض المتكلم بها، فالمسند والمسند إليه لابد من وجودهما في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط، مما يوجب تقدير اللفظ لدى تصور المعنى المركب منهما، لأن هذا المعنى المركب منهما مكون من ترابط جزأين دلاليين، لا يمكن تصور أحدهما خِلْواً من الآخر، وهما المسند والمسند إليه. إذن ضرورة وجودهما ضرورة دلالية تعبيرية، وليست استجابةً لأصول فكر منطقي، فالإسناد مفهوم تركيبي لا يتصور بالضرورة إلا في علاقة عضوية بين حدث منسوب، وشخص منسوب إليه هذا الحدث، ولا يمكن لأي من الطرفين أن يعبر وحده عن المعنى المستفاد من العلاقة الإسنادية التي تربط بينهما، ولكن انسياق أيوب وراء أفكار المدرسة الوصفية انسياقاً أعمى هو الذي أفضى به إلى القول بالجملة الإسنادية الوحيدة الركن، وهو قول بيِّنُ الفساد.

وبعد فلعل فيما تقدم ما يمكن أن يعطي فكرةً عن مدى تمكُّن المنهج الوصفي من فكر عبد الرحمن أيوب في دراساته النقدية للنحو العربي، وفيما يلي نتلمس معالم هذا المنهج في فكرِ وصفيٍّ عربيٍّ آخر، هو الدكتور تمام حسان .

جهود تـــمـام حسـان (١٩١٨-٢٠١١م) .

تمام حسان علَـــمٌ من أعلام الدرس اللغوي العربي الحديث، بل قد لا يكون من المبالغة القول بأنه لغوي القرن العشرين في ميدان الدراسات اللغوية والنحوية العربية الحديثة، وما ذلك لغزارة إنتاجه العلمي فحسب، بل لأسباب أخرى، أهمها عقليةٌ نيرة منفتحة عُـنِيَـتْ بعلم اللغة الحديث بقدر عنايتها بعلوم اللغة العربية التراثية، فكان رائده الاعتدال القائم على التوفيق بين القديم والحديث توفيقًا علميًا بنَّاءً ومثمرًا، أساسه عقليةٌ تمثلت علم اللغة الحديث فأعجبت به، ولكن بلا انبهارٍ أو شعور بالنقص، كما تمثلت ما في التراث من علوم العربية بإعجاب لم يفض إلى التقديس، فوصفُ تمام حسان لعمل النحاة بالأصالة، وبأنه صرحٌ شامخ، وجهدٌ عقلي من الطراز الأول لم يمنعه من أن يوجِّه إليه كما سنرى سهامَ النقد والتقويم والتقييم، فكان أن نظر في تراثنا النحوي واللغوي بعيونِ منهجيةٍ علمية، مكَّـنَـتْه إلى حدٍّ بعيد من إسباغ إطار النظرية العلمية على كثير من المقولات التراثية، وهو ما سعى إليه في كتابه: **" الأصول؛ دراسة إبيستمولوجية**

لأصول الفكر اللغوي العربي"، ومن هذا القبيل أيضًا ما يعرف في كتابه**" اللغة العربية؛ معناها ومبناها"** بنظرية تضافر القرائن، وترخُّص اللغة في بعضها اعتمادًا على بعضها الآخر، ونظرية القيم الخلافية، أو نظرية الوجوه والفروق التي تفسِّر آلية عمل اللغة في أدائها لوظيفتها الأساسية المتمثلة في التعبير عن المعاني والأفكار والأحاسيس والمشاعر.

وإن الإنسان ليحار وهو بحضرة عالم بقامة المرحوم تمام حسان فيما يمكن أن يقوله عنه في مثل هذا الموقف المحدد زمانيًا ومكانيًا، وإذا كان لا بد من الاختيار فليكن حديثنا عن شيخ الوصفيين العرب معنيًا بما يلي **أولاً: معالم المنهج الوصفي في تفكيره اللغوي، ثانياً: أبرز مآخذه على منهج النحاة في دراستهم للعربية . ثالثاً أبرز ما شُهِرَ به وعنه من المفاهيم والمقولات والأصول العامة**، وذلك كله بما يمليه الموقف من الإيجاز والاختصار .

من معالم الوصفية في فكر تمام حسان .

أثرُ الوصفية في فكر تمام حسان أثرٌ واضح نظريًا وعمليًا، فقد صنف الرجل عدة مصنفات، بدت فيها معالم الدرس الوصفي واضحة، وهذا ما يلاحظ في الكتب :

١- **مناهج البحث في اللغة**: الذي صدر سنة ١٩٥٥. قدم حسان في هذا الكتاب للقارئ العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي، كما عمل على دراسة اللغة العربية بمستوياتها المختلفة الصوتية والصرفية والمعجمية والنحوية والدلالية بموجب هذا المنهج الذي تبدو آثاره في فكر حسان واضحةً في الأسس العامة التالية لهذا الكتاب، وهي[١] :

أ- على الباحث في علوم اللغة كالباحث في تشريح الجسم الإنساني أن يصف ما يراه، لا أن يصدر أحكامًا، أو يفرض قواعد.

ب-ليس من وظائف الباحث أن ينص على ما يجوز لغويًا، وما لا يجوز.

ت-على الباحث اللغوي أن يختار مرحلةً بعينها من لغة بعينها ليصفها.

٢-**اللغة بين المعيارية والوصفية** وازن حسان في هذا الكتاب بين المعيارية والوصفية في النشاط اللغوي، أو في الموقف من اللغة، وحدَّدَ الفوارق بينهما وبيَّن دور كل منهما في دراسة اللغة، كما بيَّن أن لكل منهما أصولًا وغاياتٍ مختلفة عن أصول وغايات نظيره. وفي معرض تحديده لمفهوم المنهج الوصفي يؤكد أنه علمٌ يصف طرق الاستعمال اللغوي في مرحلةٍ خاصة من مراحل اللغة المدروسة، وأن أَوْلى أولويات هذا العلم أن يلاحظ الحقائق والظواهر التي عليه أن يعالجها، فيقسمها ويصف منهج عملها. ويوضح حسان أن كل دراسة تقتصر على هذه الأمور تسمى دراسة وصفية[٢]. فهدف الباحث في اللغة عنده أن يصفها بمنهج صالح، والمنهج الصالح في مفهومه هو المنهج الذي يعترف بطبيعة اللغة باعتبارها ظاهرةً اجتماعية

---

[١] -عن محمد صلاح الدين بكر ، الوصفية في الدراسات العربية القديمة والحديثة .

[٢] - انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء، ط دار الثقافة، ص٢٨.

كالعادات والتقاليد وغيرها من الظواهر الاجتماعية، ولا بد – والحالة هذه كما يقول حسان– من أن تدرس اللغة كما تدرس هذه الظواهر بالملاحظة والاستقراء، ثم التقعيد[١].

وفي معرض مقارنته بين الظاهرة اللغوية على لسان المتكلم الفرد وبينها مادةً للدرس بين يدي الباحث يرى أن ممارسة الفرد للغة سلوك معياري مضبوط بقواعد اللغة كما يتصورها الفرد في مخيلته، أما عمل الباحث في اللغة فإجراء وصفي بالمفهوم الذي قدمه لنا تمام حسان الذي يؤكد أن المنهج الوصفي هو جوهر الدراسات اللغوية في العصر الحديث[٢].

٣- اللغة العربية معناها ومبناها: سعى حسان في هذا الكتاب كما يقول في المقدمة إلى أن يلقي ضوءًا كاشفًا على التراث اللغوي كله منبعثًا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة[٣]. والملاحظ أن الرجل قدم في هذا الكتاب وصفًا للغة العربية في ضوء المنهج الحديث الذي يتبناه مستفيدًا في ذلك من معالجة النظرية اللغوية العربية القديمة ومقومًا ومقيمًا لهذه النظرية في معالجتها للغة العربية .

ولما يراه تمام حسان من مزايا للمنهج الوصفي حرص على تطعيم أفكار النحاة في رسائل طلابه للماجستير والدكتوراه بأفكار هذا المنهج، كما نظر مقوِّماً ومقيِّـمًا ومعالجًا مختلف علوم العربية من صوت وصرف ونحو بِهَدْيٍ من هذا المنهج الوصفي، وبذلك يكون قد عمل على تبني الوصفية سبيلًا إلى تشخيص أدواء النحو العربي ومعالجة أبرز ما يراه من عيوب في هذا النحو. وقبل الانتقال إلى الحديث عن هذه العيوب في نظر حسان نرى من الضروري أن نشير إلى المسائل التالية :

موقف حسان من التعليل في الدرس اللغوي.

يؤكد تمام حسان اقتصاره على الوصف و نفوره عن التعليل في دراسة اللغة، فيقول: (إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يُعنى أولًا و آخرًا بالإجابة عن " كيف " تتم هذه الظاهرة أو تلك ؟ فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن " لماذا " تتم هذه الظاهرة أو تلك؟ لم يعد هذا منهجًا علميًا، بل لا مفرَّ من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة، والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر). ولأن مغالاة تمام حسان في الدعوة إلى تخلي الباحث عن معرفة علل الأشياء تخالف طبيعة النفس البشرية المفطورة على التعلق بمعرفة علل الأشياء ومسبِّباتها يعلِّق عبد القادر الفاسي الفهري على هذه الدعوة مستنكرًا لها بقوله: (إن تمام حسان لا يدلنا على مرجع في الموضوع نسترشد به، لأن هذا شيء معروف كما يقول، و طبعًا نحن لا نعرف هذا، بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوىً تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وما وراء

---

[١] – انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٥ .

[٢] – انظر: المصدر السابق، ص ٥ .

[٣] – انظر: تمام حسان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها، القاهرة، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٨-١٠ .

الكيف، فأين هذا العلم المعروف كما يعرفه تمام حسان؟)[١]. ولا شك في صحة ما ذهب إليه الفاسي في كلامه هذا، والراجح أن تمام حسان دعا نظريًّا إلى التخلي عن التعليل في دراسة الظاهرة اللغوية، ومارس هو نفسه التعليل عمليًّا واعيًا أو غير واعٍ. فتفسيره مثلًا لشذوذ بعض التراكيب بما عُرِف لديه بتضافر القرائن كما سنرى، و تفسيره الترخُّص ببعض القرائن تعويلًا على قرائن أخرى، و قبوله التأويل النحوي في إعادة هيكلة بعض التراكيب، كل هذه الأمور لا تعدو أن تكون ضربًا من ضروب التعليل. ولعل المغالاة في رفض التعليل في دراسة الظاهرة اللغوية عند الوصفيين العرب، ولا سيما تمام حسان يمكن أن تفسر بنقمتهم العارمة على مغالاة نحاة العربية وافتعالهم في تعليل الظواهر والأحكام افتعالًا ومغالاةً تَمَثَّلا عندهم بما يمكن تسميته بالتراث الخاص بالعلة النحوية في تراثنا النحوي.

انفتاح حسان على غير المنهج الوصفي.

جَعْلُنا تمام حسان علمًا من أعلام الوصفية في الدرس اللغوي الحديث، لا يعني أن الرجل منكبٌّ على هذا المنهج، ومتعبِّـدٌ بمقولاته بحيث لا يرى الظاهرة اللغوية إلا من خلاله، فقد لاحظنا من قبل حرصه على الوقوف على ما في التراث العربي من مختلف علوم اللغة العربية، بل إن الرجل ليصرح في مقدمة كتابه الأصول بأن قراءاته في هذا الميدان تعادل قراءاته في علم اللغة الحديث . ولم يكن حسان شأنه شأن العقلية المتحررة أسيرَ مدرسة من المدارس اللسانية الحديثة، فقد اطلع على أحدث النظريات اللغوية التي كانت تظهر تباعًا في الغرب كتوليدية تشومسكي التي حرص على الوقوف عليها إبان إعارته إلى المغرب حيث كان يتزعم الاتجاه الوصفي في الدرس اللغوي، في حين كان المغربي عبد القادر الفاسي الفهري يتزعم الاتجاه التحويلي التوليدي. بل إن تمام حسان صار فيما بعد من المعنيين أيضا بنحو النص، أو اللسانيات النصية، وهو منهج آخر من مناهج الدرس اللساني الحديث، وقد ترجم حسان كما سنلاحظ واحدًا من أهم الكتب المعنية بهذا المنهج. ولهذه العقلية المستنيرة الواثقة لا يتردد تمام حسان من الاعتراف بتغيير بعض آرائه في هذه القضية أو تلك، وهو ما نراه في كتابه **"اجتهادات لـغـــويـــــة "**.

وصفية حسان لا تعني إهمال القاعدة.

دعوة تمام حسان إلى تبني المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية لا تعني خلافًا لما قد يتبادر إلى الذهن عدمَ الاعتراف بقواعدَ ضابطةٍ لآليّة عمل اللغة، وعلى المتكلم أن يتقيد بها، فقد ميَّـزَ الرجل بين درس اللغة لأغراضٍ علمية وبين درسها لأغراض تعليمية، وفي ذلك يقول: (نفرِّق بين نوعين من أنواع الدراسات اللغوية، أحدهما يعمد إلى اللغة فيتخذ مادتها ميدانًا للملاحظة والاستقراء والوصف، ولا ينظر إليها باعتبارها معايير يجب اتباعها، والثاني نوع يغلِّبُ القاعدة على النص، فيجعلها قانونًا حتميًّا يجب احترامه وطاعته، ويتمثل النوع الأول من هذين النوعين في الدراسات اللغوية الحديثة

[١] – عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٦، ص٥٧-٥٨.

التي تجعل اللغة موضوعًا للوصف، وتستخدم لذلك من المناهج ما يضمن الموضوعية التامة لهذا الوصف. أما النوع الثاني فيتمثل بالنحو التعليمي الذي يتعلمه الغلمان في أيامنا هذه. والنحو الوصفي لا يشغل نفسه بأمور التربية، ولا بأن يسنّ القواعد لعلم اللغة، لأنه حيث توجد السليقة لا توجد أخطاء، ولا ما يوصف من الاستعمال بالجودة أو الرداءة، وإنما توجد فقط نواح مختلفة من اللغة تتطلب الوصف)[١].

ويوضح ويؤكد حسان أكثر أن وصفيته لا تعني إلغاء القاعدة في الموقف التعليمي، فيقول: " ننكر إذن أن تكون القاعدة معيارًا في يد النحوي، وإن وجب لها أن تكون معيارًا في يد معلم النحو، معنى هذا أنه يُطْلَب إلى النحوي أن يقول العرب تقول كذا، وتقدم هذا على ذاك، وترفع هذا، وتنصب ذاك إلخ، ولا يُقْبل إلا من المعلم أن يقول : يجب كذا ويجوز كذا، ويمتنع كذا... فالباحث يستنبط القاعدة بالمنهج العلمي من مادة الاستعمال (المسموع) والمعلمُ يفرضها بالمنهج التعليمي على هذا الاستعمال نفسه"[٢].

والجدير بالذكر أن أئمة العربية ميّزوا عمليًا بين الدرسين العلمي والتعليمي في دراستهم للعربية، فابن جنّي مثلًا يحرص في كتابه التعليمي الموجز (اللُّمَع في العربية) على بيان الضوابط والأحكام، وعلى أن يبيِّن حظها من الجواز والوجوب والامتناع، وذلك بخلاف عمله في كتابه (الخصائص) الذي شُغِلَ فيه برصد الظاهرة ووصفها وتفسيرها أو تعليلها دونما حرصٍ منه في الغالب على بيان حظها من الجواز والوجوب والامتناع .

وصفية حسان معنيّـةٌ بالمعنى أيضًا.

خلافا لما يشيع في الدرس اللغوي الحديث عامةً، والعربي خاصةً من إهمال الوصفية للمعنى في دراستها للغة عُـنِـيَ تمام حسان بالمعنى ركنًا أساسيًّا من أركان الدرس اللغوي، فـ"كل دراسة لغوية -كما يقول- لا بد أن تتجه إلى المعنى، فالمعنى هو الهدف المركزي الذي تُصَوَّبُ إليه سهام الدراسة من كل جانب.."[٣]، وقد تَتَرجم ذلك منهجيًّا لديه في كتابه **"اللغة العربية: معناها ومبناها"**. وتفسير عناية الرجل بالمعنى يكمن بالأمور الثلاثة التالية:

١-أن الرجل في إفادته من اللسانيات الحديثة لم يكن يتعبّد بمعطياتها، بل كان يتخيَّر منها ما يراه مناسبا، وهو ما يفهم من قوله عن كتابه (**اللغة العربية: معناها ومبناها**): "وفِّقتُ في هذا الكتاب...إلى استنباط منهج للنحوي العربي يحمل آثار المنهج البنوي، ولكنه لا يلتزم به التزامًا مطلقًا، فلم أعتمد في تفكيري في مادة الكتاب إلا على اجتهادٍ خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب، وما قرأت من الدراسات اللغوية الحديثة"[٤].

---

[١] – انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص٢٥-٢٦.

[٢] – تمام حسان، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، مجلة مجمع القاهرة، ج٥٦، ١٩٧٥، ص٥٥.

[٣] – اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١١٨.

[٤] –جهود اللسانيين العرب في وصف اللغة العربية وظيفيًّا..، ص١١٨

٢-أن علاقته بالتراث اللغوي العربي - كما صرّح غير مرة - بمختلف تجلياته علاقةٌ وطيدة، وتراثُنا اللغوي -ولا سيما البلاغي- احتفى بالمعنى، وإن زوحم هذا الاحتفاء في اهتمام النحاة بنظرية العامل.

٣- أن حسان تتلمذ في لندن على وصفية، لم تهمل المعنى كما فعلت وصفية ليونارد بلومفلد السلوكية في أمريكا، فالوصفية التي ثقفها حسان هي الوصفية الوظيفية التي يمثل مؤسسها جون روبرت فيرث -كما سنرى- حلقةً رائدة في نشأة الاتجاه الوظيفي في الدرس اللساني الغربي، ذلك الاتجاه الذي كان للمعنى عامةً، وللمعنى السياقي خاصةً مكانةٌ لافتة في اهتماماته. وكل ذلك يفسر عناية بعض الدراسات بتمام حسان على أنه ممثل للوصفية الوظيفة في الدرس اللغوي العربي الحديث[١].

من الطبيعي أن ينظر رجلٌ بعقلية تمام حسان إلى صنيع النحاة في درسهم للغة العربية بعين الناقد والمحلل الدارس، والمقوّم والمقيّم، لذلك كان له مآخذ عامةٌ على نحاة العربية، وهذه أبرزها: ١- **التفكير في الجزئي أكثر من التفكير بالكلي.** ٢- **القول بنظرية العامل** ٣- **عدم تحديد الحقبة الزمنية للمادة اللغوية المدروسة** .٤- **الخلط بين مستويات أدائية لغوية مختلفة** .. وفيما يلي إيجاز القول في هذه المآخذ .

أبرز مآخذ حسان على النحاة .

١- التفكير في الجزئي أكثر من التفكير في الكلي.

من أبرز معالم التفكير العلمي المضبوط الحرص على أن يستخرج الباحث من استقرائه ووصفه وتحليله للمادة التي يدرسها نظريةً تنطوي على الأصول العامة التي تعمل بموجبها جزئيات المادة أو الظاهرة المدروسة، وقد لاحظ غيرُ واحدٍ من الدارسين عدم حرص نحاة العربية على تحديد أطر النظرية الجامعة لأصول عمل الظاهرة اللغوية، وإن كانوا يصدرون عمليًّا عن نظريةٍ ما في معالجتهم للغة العربية[٢]، وفي ذلك يقول تمام حسان: (وجدنا من عُنِيَ من الأولين بتسجيل أصول النحو العربي لا يُعْنَى أثناء عرض الفكرة بتنظيمها في صورة نظريةٍ متكاملة يشدُّ بعضها بعضًا، أو يأخذ بعضُها بحُجَز بعض، وإنما ساقوا من ذلك كلامًا هنا وكلامًا هناك، أو نثروا العبارات العارضة التي لا تثير انتباه القارئ في ثنايا مناقشاتهم للمسائل الفرعية، ولو قد جمعوا هذه العبارات لبَنَوا هيكلًا نظريًّا ضخمًا التزم النحاة بمضمونه وإن لم يُعنَوا بصياغته....

---

[١] - انظر(جهود اللسانيين العرب في إعادة وصف اللغة العربية وظيفيًّا؛ تمام حسان من خلال مصنفه "اللغة العربية معناها ومبناها نموذجا") **لإيمان بن حشاني**. (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١١/ ٢٠١٢)

[٢] - **وفي ذلك يقول جوناثان أوين في كتابه "مقدمة للنظرية النحوية العربية في القرون الوسطى" : على العكس من النظرية اللسانية المعاصرة التي تكون فيها مبادئ الوصف والتفسير معلنةً واضحة فإن هذه المبادئ في النحو العربي لم تُذكر علنًا في كل حال، لكن هذا لا يمنع الباحث المدقق من العثور عليها، لأنها وإن لم تكن معلنةً فإنها منفذةٌ فعلًا، وهي ليست أقل من حيث الدقة. انظر: حمزة قبلان المزيني، مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة، ص ١٩ . وإلى مثل ما ذهب هنا جوناثان أوين ذهب عبد الحميد السيد في "**دراسات في اللسانيات العربية"، ص١٦، ٤٢.

ومن أشهر من عني بتسجيل الأصول أبو الفتح بن جني في الخصائص، فقد تناول معظم أصول النحاة بالدراسة غير أنه لم يُعنَ بربطها في بناءٍ نظري)[١].

وقد سعى تمام حسان إلى استدراك هذا القصور المنهجي التنظيري في عمل النحاة في كتابه الموسوم بـ(**الأصول دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**) الذي حرص فيه على صياغة نظريات أئمة العربية كما تراءت له في دراستهم في ميادين النحو، وفقه اللغة، والبلاغة، وكذلك في **كتابه" اللغة العربية معناها ومبناها"**. فمما أخذه على النحاة في هذا الكتاب أن دراستهم النحوَ كانت تحليليةً، لا تركيبية، أي أنها تُعنى بمكونات التركيب، أي الأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتهم بالتركيب نفسه[٢]. وخير مثالٍ يوضح مَلاحِظَ تمام حسان هذه هو عدم تخصيص الجملة العربية بأبوابٍ خاصة لمعالجتها مفهومًا وأقسامًا ومكوناتٍ قبل عصر ابن هشام (٧٦١هـ)، والاستعاضة عن ذلك بأقوال متناثرة بين أبوابٍ نحويةٍ مختلفة، وذلك بحسب الحاجة التي تدعو النحوي إلى استكمال الحديث عما هو فيه من الأبواب النحوية التي لها علاقةٌ بالجملة من هذه الناحية أو تلك .

٢-القول بنظرية العامل، والإغراق في التعليل .

الطبيعي من باحث متشبع بأفكار المنهج الوصفي في دراسة اللغة أن يدعو إلى التخلي عن البحث المنطقي في هذه الظاهرة الإنسانية، وإلى التخلي عن تبعات التعويل على المنطق الأرسطي في دراسة أئمة العربية للغتهم، فتمام حسان يرى أن للغة منطقها الخاص بها، مما يجعلها غير مناسبةٍ لأن تُدرس بأصول المنطق، لذا يرى أن ربط المنطق واللغة برِباطٍ واحد فيه ظلم لكليهما[٣]. ولأن تعليل الظاهرة -فيما يرى الوصفيون- ليس من معنيات دارس اللغة، لأنه في نظرهم مظهرٌ من مظاهر تسلط المنطق الأرسطي على دراستها، لذلك كله يصرّح تمام حسان بنفوره من تعليل الظواهر اللغوية، وذلك في معرض تسويغه تعويلَ اللغة على قرينة الرتبة عند غياب قرينة الإعراب، نحو " أكرم موسى عيسى " أو " هذا أخي "، يقول حسان: مع أنني أنفر من التصدي لتعليل الظاهرة اللغوية أجدني مدفوعًا هنا إلى ملاحظة أن عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة، وجعل الرتبة عوضًا لها من العلامة الإعرابية[٤].

والجدير بالذكر أن هذا النفور لم يمنع حسان من تفسير ظواهر اللغة والكشف عن آليات عملها كما سنرى لدى الحديث عن نظريته في تضافر القرائن، ودورها في تفسير ظاهرة الشذوذ في العربية، و لا شك أن هذا التفسير القائم على ربط الظاهرة بمسبباتها مظهرٌ من مظاهر تعليل الظواهر اللغوية.

---

[١] – تمام حسان، الأصول دراسة إبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، الدار البيضاء، ط١، دار الثقافة،١٩٨١، ص٦-٧.

[٢] – انظر: تمام حسان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص١٦.

[٣] – تمام حسان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص٢٧.

[٤] – تمام حسان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص٢٠٨.

على أن أجلى مظاهر تنكر حسان للتبعات السلبية للفكر الفلسفي في درس أئمة العربية للنحو تجلى في نسفه لنظرية العامل التي أقاموا نحوهم عليها، والتي تعدّ مظهرًا جليًّا من مظاهر التفكير الفلسفي في النحو العربي. أما تمام حسان فرأى أن فكرة العامل خرافةٌ، يمكن أن تغني عنها نظريته في القرائن اللغوية وتضافرها في إنجاز اللغة لمهمتها، يقول حسان: وفي رأيي ... أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ للقضاء على خرافة العمل النحوي، والعوامل النحوية[١].

٣- عدم التقيد بحقبة زمنية محددة في دراسة اللغة .

من المسلم به أن اللغات عامةً -شأنها شأن أية ظاهرةٍ اجتماعية- عرضةٌ للتغير أو التغيير مع مرور الزمن، والتغيُّرات الحاصلة في اللغة خلال قرونٍ من الزمن تحوْلُ دون وضع قواعد تمتلك الشمول والضبط دون أن تصطدم بالكثير من الظواهر الخارجة عليها، وهذا هو سببٌ رئيس من أسباب وجود الشواذ عن القواعد في أية لغةٍ من اللغات، وهو في الوقت نفسه مظهرٌ من مظاهر الإخلال بالدرس العلمي المضبوط للغة من وجهة نظر علم اللغة الوصفي، لذلك كان وضع النحاة لقواعد العربية اعتمادًا على موروثٍ لغوي يمتد ثلاثة قرون خللًا في منهج نحاة العربية لدى البعض، ومنهم تمام حسان، يقول حسان في ذلك: هم – يريد النحاة- يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية، تبدأ حوالي مئة وخمسين عامًا قبل الإسلام، وتنتهي بانتهاء ما يسمونه عصر الاحتجاج، أي أنهم يشملون ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب، وتلك حقبةٌ لا يمكن أن تظل اللغة فيها ثابتةً على حالها، وإنما المعقول أن تكون اللغة قد تطورت فيها من نواحي البنية والنطق[٢].

والراجح عدمُ موافقة المرء لتمام حسان في مأخذه هذا على منهج النحاة، فهذا المأخذ صدًى مباشرٌ لدعوة سوسير إلى دراسة اللغة دراسةً تزامنية، أي في فترةٍ زمنية محددة كما لاحظنا من قبل، وهي دعوةٌ نظرية مثالية، لأنها مطلب منهجي لا تستجيب له طبيعة الحالة اللغوية كما يرى منتقدو سوسير بهذه النقطة، وذلك للسببين التاليين :

الأول :أن الواقع اللغوي حصيلة تفاعل التطورات التاريخية للغة.

فأية لغةٍ في أية لحظةٍ من لحظات حياتها هي حصيلة تفاعل متراكمات من تطوراتها التاريخية التي لا يمكن الفصل بينها بدقة. فغايةُ ما هنالك أن تظهر بعض هذه المتراكمات بمظهر الشاذ عن القاعدة الناجمة عن استقراء الأكثر من مكونات اللغة، وبذلك فسَّر أصحاب نظرية الركام اللغوي ظاهرة الشذوذ الطبيعية في أية لغةٍ من لغات البشر. يريد منتقدو سوسير بذلك أن البعد التاريخي في دراسة اللغة لابد أن يفرض نفسه على دارسها ولو حرص على دراستها درسًا تزامنيًا.

---

[١] – تمام حسان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص ١٨٩ . و انظر: ص ٢٣٣،٢٣١،٢٠٧،١٨٥،١٨١ .

[٢] – انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص٢٦ . و اللغة العربية؛ معناها ومبناها،ص١٣-١٤ .

الثاني : أن اللغة لا يمكن أن تكون في حالة سكون مطلق.

دعوة سوسير إلى الدرس التزامني يقوم على افتراضٍ غير قابل للتحقيق، مفاده أن اللغة يمكن أن تكون في لحظةٍ ما من حياتها في حالة سكونٍ مطلق، وهذا ما يرفضه البعض من أمثال أندري مارتينيه، وجان جاك لوسركل، لأن اللغة في تغيُّرٍ دائم، وإن كنا لا نشعر به في حياتنا اليومية، وذلك بغض النظر عن مدى سرعة هذا التغير، أو معالمه، أو كيفيته، والغريب أن حسان نفسه الذي يأخذ على النحاة عدم درسهم العربية درسًا تزامنيًا مقيدًا بمرحلةٍ زمنية محددة يقرُّ بأن الحالة السكونية للغة التي يتصورها المذهب الوصفي الداعي إلى الدرس التزامني للغة مسألةٌ افتراضيةٌ لا سند لها من الواقع، يقول حسان: (أما الدراسة الوصفية فإنها تتطلب حالةً يزعمها الباحث ثابتةً ليكون وصفه إياها مقبولًا من الناحية المنهجية، على الرغم من أن التطور اللغوي لا يشتمل على حالاتٍ ثابتة كتلك التي يزعمها الباحث في اللغة على المستوى الوصفي)[١].

٤ – الخلط بين مستويات أدائية لغوية مختلفة .

المراد بذلك أن النحاة كثيرًا ما تعاملوا مع ما سمعوه من كلام العرب على أنه ممثلٌ للعربية الفصحى المشتركة، علمًا أن الواقع يقرّ بلغةٍ فصحى مشتركة يُجْـمِعُ العربُ على التزام أصولها و قواعدها، كما يقرّ بوجود لهجاتٍ قبلية خاصة، يستعملها أبناء القبائل في بيئاتهم اللغوية الاجتماعية المحلية أو الخاصة، علما أن في كل لهجةٍ خاصة من السمات ما يميزها عن غيرها من لهجات القبائل الأخرى كما يميزها عن العربية الفصحى المشتركة، ويحول في الوقت نفسه دون وضع قواعد شاملة للعربية الفصحى ولهجاتها، ولذلك كان سلوك النحاة في هذه النقطة مظهرًا من مظاهر الخلل المنهجي الذي لاحظه البعض على منهجهم، ومن هذا البعض تمام حسان الذي قال في معرض ذكر ما لاحظه على عمل النحاة: (ثم هم ثانيًا يعمدون إلى لهجاتٍ متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحوٍ عام لها جميعا)[٢].

ومأخذ تمام حسان هذا على النحاة في هذه النقطة أيضًا من أصول المدرسة الوصفية، وقد أخذ هذا المأخذ على النحاة كثيرٌ من العرب المحدثين، وقد لاحظنا ذلك من قبل لدى على أبي المكارم، والراجح أن هؤلاء ليسوا على حقٍّ فيما عابوه على النحاة في هذه النقطة، ذلك أن طبيعة العلاقة بين اللغة المشتركة وسائر لهجاتها أو بين اللهجة والأخرى على درجةٍ بالغة من التداخل والغموض والتعقيد، جعلت وتجعل من المتعذِّر على اللغوي، ولو كان من العصور الحديثة، أن يبيِّن الحدود الفاصلة بين لهجة وأخرى، أو بينها وبين اللغة المشتركة، وهذا ما أقرَّ به غير واحدٍ من اللغويين المحدثين وفي مقدمتهم سوسير، و ماريو باي، و فندريس، و إبراهيم أنيس، وعبد الصبور شاهين، ويوهان شميت صاحب النظرية الموجية في تصور علاقة لهجات اللغة الواحدة فيما بينها والذي يقرر أن كل ظاهرةٍ لهجية تمتد على سطح القطر امتداد الأمواج، وأن

[١] – تمام حسان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص ١٤ .

[٢] – انظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص٢٧، و اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص١٣ – ١٤ .

كل موجة في تقدمها التدريجي غير المحسوس ليس لها حد معين، لذلك نرى من التجني على النحاة أن نطالبهم بفصلٍ عملي بين العربية ولهجاتها أو بين اللهجة العربية ونظيراتها، ليقيموا لنا نحوًا خاصًّا بلغةٍ عربية فصحى مشتركة لا علاقة لها بسائر لهجاتها.

وبعد فهذه أبرز ما شهر من مآخذ تمام حسان على مناهج النحاة في دراستهم للغة العربية، وسنعرض فيما يلي لأبرز ما شهر به في درسه للغة العربية من الأصول و المقولات.

أبـرز ما شُـهِرَ بـه حسـان مـن الأصـول و المـقـولات.

ويتمثل ذلك لدينا بالمسائل التالية: ١ – **التقسيم السباعي للكلم في العربية**. ٢ – **القيم الخلافية أسّ نظام اللغة**. ٣– **نظرية تضافر القرائن**. وفيما يلي عرض موجز لهذه المسائل عند تمام حسان:

١ –تقسيم الكلم في العربية عند حسان بين الرباعي والسباعي .

أشرنا من قبل إلى أن التقسيم الثلاثي للكلام في العربية المتمثل **بالاسم والفعل والحرف** على شيوعه في النحو العربي، ليس التقسيم الوحيد، فقد أضاف بعض السلف من القدماء قسمًا رابعًا دعاه الخالفة، وأراد به أسماء الأفعال التي لا يمكن في الحقيقة جعلها، لا في الأسماء، ولا في الأفعال. كما أشرنا إلى أن بعض المحدثين أعادوا النظر في هذه القسمة، فجعلها بعضهم أربعةً أيضًا كالذي لاحظناه من قبل عند مهدي المخزومي، وهي ستة عند بعضهم، وبلغت ثمانية أقسام عند حسن عون[١]. أما تمام حسان فقد جعلها أربعةً في كتابه **" مناهج البحث في اللغة"**، وهي : **الاسم والفعل، والضمير والأداة**، ولكنه أعاد النظر في هذا التقسيم الرباعي بعد أن نظر في آراء النحويين القدامى، وبيَّـنَ جوانب الضعف الكامنة فيها، فأخذ يعيد ترتيب طوائف الكلمات التي نسبها النحاة إلى هذا القسم أو ذاك في ضوء منهجه الاستقرائي المعتمد على بيان سمات الكلم الشكلية والوظيفية معًا، فانتهى في كتابه **" اللغة العربية معناها ومبناها"** إلى التقسيم السباعي الذي عُرف به، ودعا إليه.

تقسيم الكلام عنده يقوم على المبنى والمعنى.

ويرى تمام حسان أن اعتبار المعنى والمبنى في الكلم هو المعتمد عند النحاة في تقسيمها[٢]، فاعتمدوا في الاسمية من الاعتبارات الشكلية المبنوية مثلًا قبولَ الاسم للتنوين والنداء وأل التعريف، والإسناد، والجر، ومن الاعتبارات المعنوية اعتمدوا دلالته على المعنى مجرَّدًا عن الزمان. وفي تميز الفعلية اعتمدوا من الاعتبارات الشكلية أو المبنوية اتصال الأفعال بنون النسوة، وتاء التأنيث الساكنة، وياء المؤنثة المخاطبة، والجزم في بعضها، وأما الاعتبارات المعنوية فتتمثل بدلالة الفعل على الحدث مقرونًا بالزمان في المشهور المعمول به عند جمهور النحاة في تعريف الفعل .

---

[١] – للوقوف على تفاصيل ذلك انظر: عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص١٥٩.

[٢] – انظر: اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص٨٧.

أقسام الكلام عند حسان.

بهديٍ من اعتبار أئمة العربية لاعتباري المعنى والمبنى أو الشكل والوظيفة للكلمة، وبهديٍ مما أفاده تمام حسان من اطلاعه على المناهج الحديثة في اللسانيات، قسَّـــم الكلم في العربية إلى سبعة أقسام، هي: **١- الاسم ٢- الصفة ٣- الفعل ٤- الضمير ٥- الخالفة ٦- الظرف ٧- الأداة**. وذلك لما رآه من أن التقسيم الثلاثي ليس دقيقًا في وصف أقسام الكلام العربي. فبموجب اعتبارَيْ المعنى والمبنى ليس بوسع الباحث أن يجعل مثلًا الصفات المشتقة مع الاسم في قسمٍ واحد، كما فعل أئمة العربية، ولا أن نجعل الضمائر في هذا القسم، وذلك لما لكلٍّ من الصفات والضمائر على ما يرى تمام حسان من السمات الشكلية والدلالية أو الخصوصية الشكلية والمعنوية التي لا تسمح بجعلهما تحت صنف الاسم، مما يحمل على جعل كلٍّ منها قسمًا قائمًا برأسه، ولأن عرْضَ الاعتبارات الشكلية والدلالية التي أفضَتْ بحسان إلى هذه القسمة طويل مستفيض نكتفي بالإحالة إليها[١] لمن يرغب في الوقوف عليها مفصلةً، ونقتصر فيما نحن فيه على بيان ما يريده الرجل بكل قسم من هذه الأقسام السبعة التي صنَّفَ فيها الكلم في اللغة العربية، وذلك على النحو التالي :

١-**الاسم**: ويضم عنده المصادر، واسم العلم، واسم الجنس، وأسماء الزمان والمكان والآلة، وما يدل على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والأعداد، وهي ما تعرف عادةً بالأسماء المبهمة .

٢-**الصفة**: يريد بها صفات الفاعل والمفعول، ومبالغة اسم الفاعل، والصفة المشبهة واسم التفضيل .

٣-**الفعل**: يريد بذلك الأفعال المتصرفة التامة (الماضي والمضارع والأمر).

٤-**الضمير**: يشمل عنده مختلف الضمائر وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.

٥-**الخوالف**: يريد بذلك ما يعرف بأسماء الأفعال، كـ(شتّان، وهيهات، وهـلمَّ) وأسماء أصوات زجر الحيوانات، كـ(هلا لزجر الخيل، وعاهْ لزجر الإبل، وهجْ لزجر الغنم) وصيغتي التعجب (ما أفعله، وأفعلْ به) وما يعرف بأفعال المدح والذم. والمشتركُ في معاني هذه الخوالف عند تمام حسان أنها عناصر لغوية مسكوكة تُـفْـصِحُ عن حالات تأثُّرية من تعجُّب أو إعجاب، أو أي مظهرٍ من مظاهر التأثر أو الإثارة النفسية التي تُـــلِـــمُّ بالإنسان.

٦-**الظرف**: يشمل كل ما يُنْصَب على الظرفية المكانية أو الزمانية من الكلم المعرب أو المبني .

٧-**الأداة**: تشمل جميع ما يعرف بالنواسخ، فما يُعرف بالأفعال الناقصة أدواتٌ منقولة عن أفعال لدى تمام حسان، إضافةً إلى ذلك تشمل الأدوات عنده ما يعرف بالحروف أو الأسماء الدالّة على الشرط والاستفهام والقسم والتمني والرجاء، والنفي والتأكيد والأمر، و النهي وغيرها مما يعبّر عنه في العربية بحروف المعاني

---

[١]-انظر: اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص٩٠-١٣٣.

هذه هي أقسام الكلام ومحتوياتها في اللغة العربية عند تمام حسان، ولا شك أن مشروعية هذا التقسيم وغيره تتأتى من حق أيِّ باحثٍ في أن يصف الظاهرة اللغوية ويصنِّف مظاهرها على النحو الذي يتراءى له أنه التقسيم الأدق والأشمل في الوصف والتصنيف، وذلك بغض النظر عن مدى أثر ذلك على واقع اللغة، أو على ممارستنا لها، أو تعليمها وتعلمها.

التقسيم السباعي بين الأصالة والتقليد .

يرى بعضهم أن التقسيم السباعي للكلم في اللغة العربية متأثر بتقسيم الكلم في اللغتين الفرنسية والإنكليزية، وفي ذلك يقول الدكتور أحمد قدور: (يلاحظ أن التقسيم الجديد، وهو الذي أنشأه تمام حسان... قريب من التقسيم الإنكليزي الفرنسي، فاللغات الثلاث تشترك في خمسة أقسام رئيسة، هي: الاسم والصفة والفعل والضمير والظرف، على حين أن العربية تنفرد بقسمي الخالفة والأداة، وأن الإنكليزية والفرنسية تُـفْـرِدان أقسامًا لحروف الجر وحروف العطف والتعجب، وأن الفرنسية تخصِّصُ للتعيين- أي التعريف- أداة لا تُـفْـرِدُ لها العربية والإنكليزية مبنى مستقلًا)[١].

٢-القيم الخلافية أسُّ نظام اللغة .

الحقيقة أن اللغة عامةً -كما أوضحنا من قبل لدى الحديث عن بعض أفكار سوسير- نظامٌ عَلامي أو إشاري، يقوم في جوهره على منظومة من العلاقات التركيبية بين قيمٍ دلالية لعلاماتٍ لغوية، فهذه العلاقات هي التي تُـكْـسِب العنصرَ اللغوي قدرته على أداء معناه، وتجعله مختلفًا عن سائر نظائره اللغوية، وبهديٍ من أفكار سوسير هذه، وبهديٍ من إشاراتٍ مهمة إلى مفهوم الخلاف ودوره الدلالي والمميِّز في أداء العربية لوظيفتها التعبيرية أو الدلالية في التراث العربي نصّ تمام حسان غير مرةٍ على القيم الخلافية ودورها الخطير في أداء العربية لوظيفتها تلك. ففي معرض ثنائه على جهود علماء أصول الفقه في البحث الدلالي، ولا سيما قولهم بمفهوم المخالفة، أكد حسان أن اللغة تتكون من منظومة من القيم الخلافية، فقال : إن الأصوليين قد أبلَوا بلاء حسنًا في تحديد المعنى على طريقتهم، ففي أثناء تقسيمهم لدلالة الكلمة قدَّموا نوعًا سلبيًا هامًّا جدًا من هذه الدلالة اصطلحوا على تسميته **مفهـــوم المخالفـــة**[٢]. ولهذا المفهوم قيمة خاصة لدينا الآن عند الكلام على

---

[١] – أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دمشق، ط١، دار الفكر، ١٩٩٦، ص١٧٤-١٧٥.

[٢] – مفهوم المخالفة: هو أن تفهم على نحو غير مباشر من الحكم على الشيء الحكمَ على نظيره بخلاف ما حكمنا به على الأول، وذلك لاختلافِ سببي الحكم في كل منهما، كأن نفهم من قولنا:" من درس نجح " أن من لم يدرس لم ينجح، أو أن نفهم من قولك" أنا أحب الطالب النشيط " أنك لا تحب الطالب الكسول ، فهذه الدلالة أي دلالة المخالفة شيء يفرض نفسه عمليًّا في الواقع، لذلك يقال بها في تحليل الخطاب السياسي، والديني، لذا عُـنِي بها علماء أصول الفقه الإسلامي. ويرى آخرون أن هذه الدلالة غير ملزمةٍ منطقيًّا، وأن ما لا ينطبق عليه الحكم في الكلام لعدم توافر سببه يجب أن يعامل منطقيًّا كالمسكوت عنه، فقولنا: مثلًا " من درس نجح " لا يعني بالضرورة أن من لم يدرس لم ينجح، إذْ لا يُسْتَـبْـعَـدُ أن يعتمد الطالب في النجاح على سبل لا تحتاج إلى الدراسة . وكذلك لا يجب أن يفهم من قولك " أنا أحب الطالب النشيط " أنك بالضرورة لا تحب الطالب الكسول، لأنك قد تشفق على الطالب الكسول، أو لأنك قد تحب هذا الكسول المسكين لسبب آخر غير النشاط .

القيم الخلافية التي تتكون منها الأنظمة اللغوية على نحو ما سنرى، وكلاهما يذكرنا بفكرة **الـــخـــلاف**[١] التي قال بها الفرّاء من النحاة[٢].

و ينصُّ حسان في موضع آخر على أن القيم الخلافية عنصر أساسي من عناصر النظام الصوتي، أو أي نظام آخر في اللغة[٣]، ولتوضيح القيم الخلافية ودورها في أداء اللغة لوظفيتها وهي التعبير عن المعاني والأفكار في مختلف مستوياتها الدلالية المعجمية والصرفية والنحوية نمثل لذلك بالأمثلة الموضحة. فعلى المستوى المعجمي قد لا يفرِّقُ بين كلمة وأخرى إلا صائتٌ قصير، فهذا الصائت هو الذي يجعل كلًّا من الكلمتين مختلفةً عن نظيرتها من جهة، كما تساهم هذه القيمة الخلافية في تعبير كلٍّ من الكلمتين عما تدل عليه من المعاني المعجمية، وهذا ما يوضحه ما نلحظه من فرقٍ في البنية والدلالة مثلًا في الثنائيات التالية: (**إِلْف، وأَلْف، وعُرْف، وعَرْف، وضرْب وضَرَبٍ**) فقيمة الخلاف في الصائت القصير بين كلٍّ من كلمتي هذه الثنائيات هي المسؤولة عما تختص به كل كلمةٍ بما تدل عليه من المعنى.

وقد تتمثل هذه القيمة الخلافية بصامت في كلمة يختلف عن صامت في نظيرتها، مما يجعل لكلٍّ منهما معنى معجميًّا تختص به ويميزها عن غيرها، وهذا ما يلاحظ في الفرق في البنية والدلالة مثلا بين (طاب، وتاب) و (ناب، وعاب) (وشاب، وثاب) و(نشر، ونثر).

وللقيمة الخلافية دورٌ بارز في أداء اللغة لمعانيها الصرفية، وفي ذلك يقول حسان موضحًا: (وما دامت المباني الصرفية تعبِّـــر عن معانٍ صرفية أو تُتَّخَذُ قرائنَ لفظيةً على معانٍ نحوية فلا بد أن يكون أمن اللبس بين المبنى والمبنى غايةً كبرى تحرص عليها اللغة في صياغتها للمباني الصرفية، ولابد لضمان أمن اللبس على المستوى الصرفي أن تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المباني من ناحية الشكل ليكون هنالك فارق بين المعنى الصرفي، أو بين الباب النحوي وأخيه، وأقصد بالباب النحوي هنا المعنى النحوي كالفاعل ونائبه إلخ، وقد تكون القيمة الخلافية مقابَلة الحركة بالمد، أو مقابلة الإفراد بالتشديد،

---

١ – الخلاف عاملٌ فسَّرَ به الكوفيون عامةً والفراء خاصةً نصب بعض المنصوبات في العربية، فبه فسروا نصب المضارع بعد واو المعية وبعد الفاء السببية، ونصب المفعول معه بعد واو المعية، ونصب الظرف الواقع خبرا للمبتدأ، فـ" أمامك ووراءك " في قولنا: (زيدٌ أمامك، وعمرو وراءك) منصوبان على الخلاف عندهم. توضيح ذلك أن قولنا: زيدٌ منطلق، وعمرو قائم، يكون فيهما زيدٌ هو نفسه المنطلق في المعنى، وعمرو هو القائم كذلك، لأن من أصولهم العامة أن الخبر هو عين المبتدأ في المعنى، لذا ارتفع في هذين المثالين كلٌ من(منطلق، وقائم) وذلك بخلاف (وراءك) في قولنا: (زيدٌ وراءك) فـ(الوراء) ليس هو زيدًا لا في اللفظ ولا في المعنى، وبينهما خلافٌ ظاهر، وهذا الخلاف هو سبب نصب الظرف في هذه الحالة عند من قال بعامل معنوي اسمه الخلاف في نظرية العامـــــل في النحو العربي .

٢ – انظر: اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص ٢٤.

٣ – انظر: اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص ٦٨.

أو مقابلة التجرد بالزيادة، وهلمَّ جرًّا، فالفرق بين" فَعَلَ" و"فاعَلَ" يأتي عن قيمة خلافية تعود إلى الكمية، هي مقابَلة فتحة الفاء في "فعل" بالألف بعد الفاء في "فاعلَ"، ومِـثْـلُ ذلك يقال في الفرق بين"فَعَلَ" و"فَعَّلَ" حيث المقابلة بين الإفراد والتشديد، وبين "فَعِلٍ" و" فَعيلٍ" حيث المقابل بالكمية، أما بين "فَعَلَ" و "استفعلَ" فالمقابلة بين التجرد والزيادة ، وهذه المقابَلات أو القيم الخلافية بحسب اصطلاحنا هي مناط أمن اللبس، إذْ بدونها تتشابه الصيغ، ويصبح التفريق بين المتشابهات أمرًا غايةً في الصعوبة).

فللقيمة الخلافية إذن دورٌ أساسي أيضًا في أداء اللغة لمعانيها الصرفية، ولها مثل ذلك أيضًا في تعبيرها عن معانيها النحوية من فاعلية ومفعولية، ومبتدئية، وخبرية، كما لاحظنا من قبل لدى الحديث عن نظرية النظم عند الجرجاني، ولاسيما فكرة الوجوه والفروق، فالاختلاف في البنية النحوية للتركيب المتمثل بالاختلاف في ترتيب الكلم هو المسؤول مثلًا عن إفادتنا أن (موسى) فاعل في: (أكرم موسى عيسى) وهو مفعول في (أكرم عيسى موسى) وهو المسؤول أيضًا عن إفادتنا أن (زيد) مبتدأ في (زيدٌ أخي) وأنه خبر في (أخي زيدٌ) مع أن كلا الاسمين معرفة. وسيتضح أكثر دور القيمة الخلافية في تعبير اللغة عن المعاني النحوية في الحديث التالي عن نظرية تضافر القرائن التي شُهِرت بتمام حسان كما شهر بها، ذلك أن للقرائن اللفظية والمعنوية التي يتكون منها التركيب النحوي دورًا أساسيًّا أيضًا في تعبير اللغة عن المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية و مبتدأية وخبرية وغيرها.

نـــظـــريـــة تـضـافر القـــــرائـــن .

قبل التعرف على نظرية تضافر القرائن عند حسان لا بد من تحديد المقصود بالقرينة التي هي مفرد (قرائن) كما أنه لا بد من معرفة المقصود بتضافر هذه القرائن في اللغة تضافرًا يمكنها من القيام بعملها الأساسي، وهو التعبير عن مختلف المعاني والأفكار والأحاسيس والمشاعر في مختلف الحالات والمواقف والمقامات .

أما القرينة، فهي ببساطة الدليل الذي نستدل به على الشيء، أو الذي نميز به بين الأشياء القابلة لأن يتداخل بعضها ببعض أو يشبه بعضها بعضا، فأثر القدم على الأرض في مكانٍ ما قرينةٌ نستدل بها على أنَّ إنسانًا ما هو المارُّ من هذا المكان، ولونُ بشرة الإنسان، أو لون عينيه، أو طول قامته، كل هذه قرائن يمتاز بها، وتُـعْـتَـمَـدُ في التفريق بينه وبين غيره من بني البشر.

أما تضافر القرائن[١] فالمقصود بها تكامل القرائن التي يقوم عليها النظام اللغوي في التعبير عن المعنى التركيبي العام، أو التعبير عن الدلالة العامة للتركيب النحوي سواءٌ أكان هذا التركيب جملةً، أم نصًّا. وأجلى مظاهر تعاون القرائن، أو

[١] – أس الفكرة موجود عند ابن جني، في الخصائص ١/ ٣٥-٣٦ (باب القول على الإعراب)، ولكن تمام حسان -كما سنلاحظ- توسَّع فيها استقصاءً وتمثيلًا وضبطًا ، حتى استوت نظريةً مستوفية الشروط والحالات والأحكام، علمًا أن معظم النحاة لدى أحاديثهم عن الرتبة بين الفعل والفاعل يعرضون لما عرض له ابن جني في ذلك الباب.

تكاملها في أداء اللغة لوظيفتها في التعبير عن الأفكار والمعاني والأحاسيس والمشاعر تتمثل في إمكانية استغناء اللغة -كما سنلاحظ- ببعض القرائن عن بعضها الآخر، وهو ما عرف عند حسان بإمكانية الترخُّص ببعض القرائن، أي التخلي عنها وعدم تقيُّد اللغة بها على ما سيتضح في موضعه من هذا المبحث .

فاللغة كما تراءى لتمام حسان تعتمد في التعبير عن المعنى التركيبي العام أو الدلالة العامة الناجمة عن تفاعل المعاني المعجمية والصرفية والنحوية فيما بينها في التركيب الواحد على تعاون أو تضافر مجموعة من القرائن منها اللفظي، ومنها المعنوي. و فيما يلي عرض للقرائن التي تعـــوِّلُ عليها اللغة بنوعيها اللفظي والمعنوي كما جاءت لدى تمام حسان.

القـــرائن اللغـــوية عند تمام حسان .

يرى حسان أن العربية تعتمد في أداء عملها على مجموعة من القرائن تتضافر، أو تتكامل فيما بينها لتحديد المعنى النحوي الخاص بالكلمة في الجملة، ولتحديد المعنى العام للجملة داخل النص، وهذه القرائن كما تراءت لحسان منها المعنوي ومنها اللفظي، أما المعنوي فهو قرائن مجردة تُـعْـقَـلُ في الذهن، أو تدرك وتفهم بالعقل، وأما اللفظي فهو القرائن المادية التي تدرك بالسمع، ويُعبر عنها باللفظ. وفي اللغة قرينة كبرى عند حسان يمكن أن تسمى أم القرائن، وهي قرينة التعليق، ويحسن أن نوضح أولاً مراد الرجل بمفهوم التعليق هذا قبل أن نوضح مراده بالقرائن المعنوية والقرائن اللفظية .

التعليق أبو القرائن عند حسان.

كبرى القرائن في اللغات عامةً وفي العربية خاصةً قرينةٌ دعاها حسان قرينة التعليق. ومراده بها مجموع العلاقات النحوية التركيبية التي تحكم، أو تضبط وضع المفردة داخل الجملة، وذلك من حيث الترتيب والحذف والذكر، مما يجعل كل مفردةٍ قادرةً على أن تدل على ما يُراد لها أن تدل عليه من المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والوصفية والحالية وغيرها، فلولا مراعاة أحكام وضوابط قرينة التعليق هذه لما استطاعت كلمات (محمد، الصباح، في، جاء، السيارة، زيد، الجامعة، مع، إلى) أن تدل على المعنى النحوي لكلٍّ منها، ولا على المعنى العام للتركيب، وذلك في قولنا: " **جاء محمد في الصباح بالسيارة مع زيد إلى الجامعة** ". فلولا مراعاتنا في هذا التركيب للأحكام التي تكوِّن ما يعرف بالتعليق عند حسان لما أفاد ما أفاده، وهذا ما يوضحه عجز كلمات هذا التركيب عن الإفادة عن المعاني النحوية إذا ما بعثرناها بلا ضابطٍ معين، كأن نقول: **"إلى جاء، في زيدٍ، السيارةِ، الصباحِ، محمدٌ، الجامعةِ معَ "**.

وينص حسان على أن فكرة التعليق الخطيرة هذه، تنبَّه لها ولأهميتها في عمل اللغة عبد القاهر الجرجاني من قبل، يقول حسان: (لعل أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني، صاحب مصطلح التعليق، وقد كتب دراسته الجادة في كتابه " دلائل الإعجاز" تحت عنوان النظم.... وأخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر الجرجاني على الإطلاق...إنما كان التعليق، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، ولم ينص على معنى التعليق نصًّا صريحًا .... ولكنَّ إشاراتٍ

عامة جاءت في سياق نص كتابه تشير عن بعدٍ أو قرب إلى ما فهمناه منه بهذا الاصطلاح، فمن ذلك عبارته المشهورة التي يرى بها أن الكلمات في النص " يأخذ بعضها بحُجَزِ[١] بعض" وكذلك قوله: " وهذا هو السبيل فلست بواجدٍ شيئًا يرجع صوابه إن كان صوابًا، أو خطؤه إن كان خطأً، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، واستُعْـمِـلَ في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم، أو فساده، أو وصف بمزية أو فضلٍ فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدتَه يدخل في أصلٍ من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه ".

ويعلق حسان على نص الجرجاني مؤكدًا أهمية قرينة التعليق، فيقول: إن عبد القاهر حين ينص على أن معاني النحو (التي نسمِّي جمهورها أبوابًا) وعلى أحكامه التي هي ضوابط العلاقات السياقية، أو بعبارة أخرى على أنَّ التعليق هو مرجع الصحة والفساد والمزية والفضل، إنما يشير إلى أهمية التعليق، و يلقي ضوءًا ما على ما يقصده بهذا الاصطلاح[٢]. وينهي حسان كلامه عن التعليق مبيِّنا أهميته قائلًا: وفي رأيي كما كان في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي...لأنه يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسِّر العلاقات بينها. ثم يوضح حسان هذه القرائن التي يستعين بها التعليق على تحديد المعاني النحوية وتفسيرها. وفيما يلي عرض موجز لهذه القرائن بنوعيها المعنوي واللفظي .

القرائن المعنوية عند حسان.

يريد حسان بالقرائن المعنوية القرائن المجرَّدة التي تدرك بالعقل، ولا يُتلفظ بها، والمراد بذلك العلاقات المعنوية النحوية بين المفردات في داخل الجملة. وهذه القرائن عند حسان أربع: ١- **قرينة الإسناد. ٢- قرينة التخصيص. ٣- قرينة التبعية. ٤- قرينة النسبة**. وسنعرض لاثنتين فقط من هذه القرائن المعنوية، وهما قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص، حرصًا على الاختصار من جهة، ولأهميتها القصوى من جهة ثانية، ولأن ما في القرينتين الأخريين؛ التبعية والنسبة ينضوي فيما نزعم تحت القرينتين الأوليين بطريقةٍ أو بأخرى، فما ينضوي تحت قرينة التبعية المتمثلة بالتبعية على العطف، أو الوصف، أو البدلية أو التوكيد، يمكن أن يلقي عليه ضوءًا الحديثُ عن متبوعات هذه التوابع في قرينتي الإسناد والتخصيص، فالتبعية إما أن تكون بين طرفي الإسناد وتوابعهما، أو بين المخصصات في الجملة من مفعول به، وحال ومفعول مطلق، وغيرها وبين توابع هذه العناصر، وكذلك حال المعاني المعبَّر عنها بقرائن النسبة عند حسان، كمعاني ابتداء الغاية، والتعدية والتعليل وتحديد المكان وتحديد الزمان والمصاحبة والملكية والنسبة وغير ذلك من المعاني المعبَّر عنها بحروف الجر، هي في الحقيقة

---

[١] - الحُجَز جمع مفرده حُجْزة، وهي من القميص ونحوه موضع شدِّه من الوسط، يقال: أخذ بحجزته، أي لجأ إليه، واستجاره، وفلان طيب الحجزة أي عفيف، وهذا كلام آخذٌ بعضه بحُجَزِ بعض، أي متماسك.

[٢] - انظر، وقارن: اللغة العربية؛ معناها ومبناه، ص١٨٨-١٨٩ .

تؤول إلى المعاني النحوية المعبر عنها إما بقرينة الإسناد، وإما بقرينة التخصيص. لذا سنقتصر فيما يلي على الحديث عن قرينتين معنويتين فقط من القرائن المعنوية عند حسان، وهما قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص.

١ – قرينة الإسناد.

الإسناد هو العلاقة التي تربط بين الفعل والفاعل أو نائبه وبين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما مبتدأ وخبر، ففهم هذه العلاقة أو تصورها بين عنصرين من عناصر الجملة يعده حسان قرينة معنوية على فاعلية المسند إليه أو مبتدئيته، وعلى فعلية المسند أو خبريته، فلا يصل المعرب إلى قراره هذا إلا إذا أمكنه فهم العلاقة النحوية بين طرفي العملية الإسنادية التي تقوم عليهما الجملة، وذلك بمؤازرة قرائن أخرى لقرينة الإسناد وذلك بموجب ما يعرف من تضافر بين القرائن اللغوية في نظرية حسان الذي يؤكد أهمية إدراك قرينة الإسناد في التحليل النحوي، فيقول: أما ما أهتـــمُّ به اهتمامًا كبيرًا فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينةً معنوية لتمييز المسند من المسند إليه في الجملة.

ويوضح حسان أن النحاة كانوا قد أدركوا قرينة الإسناد هذه، وأفادوا منها في تحليلهم لبعض التراكيب، وهو ما لاحظه الرجل في إعرابهم لنحو **(يؤتي الحكمةَ من يشاء)** فهم يعربون (مَنْ) مفعولاً أول مع أنه متأخر في اللفظ كما يعربون (الحكمة) مفعولاً ثانياً مع أنه متقدم في اللفظ، وما ذلك إلا لإدراكهم ما بين هذين العنصرين من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد، ذلك أن (مَنْ) هو الآخذ للحكمة في البنية الدلالية العميقة، والآخذ مسند إليه، أما الحكمة فهي المأخوذة، أي هي مفعول به، ولا مِرْيَة في أن المسند إليه هو الأول في الترتيب، وأن المفعول تالٍ له في ذلك، لذا جعلوا الآخذ في مثل هذه الحالة هو المفعول الأول، وإن تأخَّـــر في اللفظ، وجعلوا المأخوذ هو المفعول الثاني، وإن تقدم في اللفظ.

ومما يوضح أيضًا إدراك النحاة لقرينة الإسناد ولاستعانتهم بها في تحديد القواعد والأحكام إدراكهم للعلاقة الإسنادية العميقة بين الفعل والاسم الذي يليه والمنصوب على التمييز ، أي بين (تصبَّب) و(عرقًا) في نحو: (تصبَّب زيد عرقًا). فقد منع بعضهم كما لا حظنا أن يتقدم التمييز(عرقًا) على الفعل(تصبب) لا لشيء سوى أن (عرقًا) فاعل في البنية العميقة لهذه الجملة، لأنه هو المتصبب في الواقع، والفاعل لا يتقدم عندهم على فعله. ومما يعوَّل فيه على قرينة الإسناد في معرفة المعنى واستقامته، قولهم: (ثقب الثوبُ المسمارَ) و(ما للجِمال مشيُها وئيدا). ومما يظهر فيه الدور الأساسي لقرينة الإسناد في فهم المعنى واستقامة التركيب قولنا: (أكلتْ الكُمَّثرى سلمى) و(أحبَّ الكوسى موسى) و (أرضعت الصغرى الكبرى) و(لا شك أننا نعجب بطالبِ العلمِ المسنِّ). وبذا يتضح أن الإسناد قرينةٌ أساسية من قرائن التعليق المعنوية عند تمام حسان، أما القرينة الثانية من هذه القرائن فقرينة التخصيص، و سنعرض لها فيما يلي.

٢–قرينة التخصيص .

يريد تمام حسان بقرينة التخصيص كلَّ ما يُـقَـيِّـدُ إطلاقَ الحدث المخبَر به، فقد يكون الإخبار بالحدث مطلقًا من أي قيد مخصِّصٍ له نحو: " جاء زيدٌ "، فهنا نحن نخبر عن زيد بالمجيء المطلق، وقد يكون الإخبار بالحدث مقيدًا ضربًا من

التقييد، وذلك بحسب غرض المتكلم، كأن يُخصص الفعل بوقوعه على مفعولٍ محدد ، كـ" جاء زيد الجامعة " و قد يُخَصَّصُ بتقييده بزمن محدد نحو: " جاء زيد البارحة " أو بمكان محدد، نحو: " جلست تحت الشجرة " وقد يخصص بذكر سببه نحو: " جاء طلبًا للعلم" إلى غير ذلك مما سماه حسان بقرينة التخصيص، وهي قرينة ينطوي تحتها عنده قرائن معنوية فرعية أخص منها، حصرها بما يلي: ١ – التعدية، وتدل على المفعول به ٢–الغائية، وتدل على كل ما يدل على العلة الغائية، أو غاية المدى في اللغة العربية، كالمفعول لأجله، والمضارع بعد كي والفاء واللام ٣–المعية، وتدل على المفعول معه والمضارع بعد واو المعية ٤–الظرفية، وتدل على المفعول فيه ٥–التحديد والتوكيد، وتدل على المفعول المطلق ٦– الملابسة، وتدل على الحال ٧– التفسير، وتدل على التمييز ٨– الإخراج، وتدل على الاستثناء ٩–المخالفة، وتدل على معنى الاختصاص. فهذه القرائن الخاصة كما يقول حسان كلها تجتمع تحت قرينةٍ معنوية كبرى أعم منها تشملها جميعا، تسمى قرينة التخصيص.

يقول حسان إنما سمَّيْتُ هذه القرينة الكبرى قرينة التخصيص لما لاحظته من أن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبّر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة، ويوضح حسان كلامه هذا بالأمثلة التطبيقية، فيقول : إذا قلت: أتيت رغبةً في لقائك، أو كي ألقاك، أو لألقاك إلخ فإنك قد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيدًا بسبب خاص، وهذا القيد – وهو الغائية– يعتبر جهةً في فهم الإتيان، لأن هذا الإتيان بدون سببٍ أعم منه، وهو مسبَّبٌ، فالإتيان هنا مفهوم من جهة كونه مسبَّبًا عن الرغبة في اللقاء، فالغائية إذن قرينة معنوية مقيِّدة للإسناد التي لولاها لكان أعـــــمَّ.

ومن أمثلة حسان الموضِّحة لقرينة التخصيص المعنوية تفسير الذوات المبهمة، فالإبهام كما يقول عمومٌ، والتفسير تقييد وتخصيص، والإبهام قد يلم بالإسناد، فيؤتى بالتمييز لتقييده وتخصيصه، نحو: " **طاب محمدٌ نفسًا**" وقد يلم بالتعدية، نحو: " **زرعت الأرض شجرًا**" وقد يلم بالذات، نحو " **اشتريت مترين حريرًا**". ويعلق حسان على هذه الحالات قائلًا : لاشك أن الإبهام عموم، وأن التقييد تخصيص لهذا العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم، وكون التمييز تخصيصًا هو ما نسعى إلى إثباته هنا مع دعوى أن كل المنصوبات مخصِّصاتٌ لعموم الدلالة في الإسناد أو في نطاق الإسناد، وهي من ثم دالّةٌ على جهة معيَّنة في فهم علاقة الإسناد.

وبذلك ننهي الحديث عن القرائن المعنوية عند حسان مؤملين أن يكون فيما تقدم على إيجازه موضحًا للقرائن المعنوية، وننتقل إلى الحديث عن القرائن اللفظية عند الرجل في الفقرة التالية.

القرائن اللفظية عند حسان .

القرائن اللغوية اللفظية عند حسان هي القرائن المادية التي تُـدْرَكُ بالسمع، ويُـعَـبَّـر عنها باللفظ، وهي ثماني القرائن التالية : ١ – **العلامة الإعرابية ٢ – الرتبة ٣– مبنى الصيغة ٤ –المطابقة ٥ – الربط ٦ – التضام ٧– الأداة ٨– النغمة**، وفيما يلي عرض لهذه القرائن .

١ –العلامة الإعرابية .

مبالغة النحاة بالاحتفاء بالعلامة الإعرابية. يرى تمام حسان أن العلامة الإعرابية ما هي إلا قرينة من قرائن عدة، تعوِّل عليها اللغة متضافرةً ومتعاونة في التعبير عن المعنى، ويرى حسان أن هذه القرينة اللفظية، أي العلامة الإعرابية أعطاها نحاة العربية أكثر مما تستحق من الاهتمام ومن الإسهام في تعبير اللغة عن المعاني، يقول: كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظريةً كاملة، سمَّوها نظرية العامل، وتكلموا عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر، والمحل الإعرابي...حدث كلُّ ذلك في وقتٍ لم تكن العلامة الإعرابية فيه أكثر من نوعٍ واحد من أنواع القرائن.

افتقاد العلامة الإعرابية أحيانًا . يدلل حسان على قصور قرينة الإعراب عن التعبير عن المعاني كما يبين حاجة اللغة إلى قرائن أخرى لا تقل عن قرينة الإعراب أهمية في ذلك ، فهذه القرينة كما يقول كثيرًا ما نفتقدها في الكلام، وذلك في حالة الإعراب التقديري أو المحلي، كما في إعراب الجمل، والكلم المبني، والأسماء المقصورة و المنقوصة والوقف، والحكاية وغير ذلك من الحالات التي لا تعول فيها اللغة على العلامة الإعرابية في معرفة المعنى النحوي للكلمة كالفاعلية و المفعولية وغير ذلك، مما يعني أن اللغة تعول في هذه الحالة في التعبير عن المعنى على قرائن أخرى غير العلامة الإعرابية.

العلامات الإعرابية أقل من المعاني النحوية. يرى حسان أنه حتى عندما توجد قرينة العلامة الإعرابية تظل قاصرةً وحدها عن التمييز فيما بين المعاني النحوية لسببٍ بسيط كما يقول حسان، وهو أن المعاني النحوية في العربية أكثر بكثير مما فيها من الحالات الإعرابية، مما يعني أن توجد العلامة نفسها في أكثر من بابٍ نحوي، فالفتحة مثلًا إضافةً إلى أنها علامة إعراب اسم الحرف المشبه بالفعل، وخبر الفعل الناقص هي أيضًا علامة المفاعيل الخمسة، والحال والتمييز، ولا شك أن معرفة هذه المعاني النحوية، وتمييز بعضها من بعض لا يكون في هذه الحالة بالعلامة الإعرابية فقط، بل بقرائن أخرى، لا تقل أهمية عن قرينة العلامة الإعرابية.

لما تقدم كله لا يكاد حسان يمل كما يقول من ترديد قوله: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أوضحناه من تضافر مختلف قرائن اللغة في أداء الأخيرة لعملها، وهذا الكلام صادق عند حسان على كل

قرينة أخرى بمفردها، وبذلك يتضح له أن العامل النحوي و كل ما أثير حوله من ضجةٍ لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على علّاتها[١].

٢- الرتبة . المراد بالرتبة النظام المعتَـمَـد في ترتيب الكلمات داخل التركيب النحوي، ومن المعروف أن الكلمة في اللغات المعربة كالعربية مثلًا أكثرُ حرية في ترتيبها داخل الجملة مما هي عليه في اللغات غير المعربة كالإنكليزية مثلًا، ومع ذلك يوجد في العربية ضربان من الرتب؛ الرتب المحفوظة والرتب غير المحفوظة. ومن الرتب غير المحفوظة في العربية الحالات التي يجوز فيها تقدم المفعول به على الفاعل، أو على الفعل والفاعل معا، والحالات التي يجوز فيها تقدم الحال على صاحبها، وعلى صاحبها وعاملها معًا. أما الرتب المحفوظة في العربية فتتمثل بالحالات التي يجب فيها تقيُّـد كل عنصر بمكانه، فلا يجوز له أن يتقدم أو يتأخر عن ملازمه، ومن هذا القبيل علاقة الفعل بالفاعل من حيث الرتبة وعلاقة الجار بالمجرور والمضاف بالمضاف إليه و الصلة بالموصول، والتابع بالمتبوع، وماله الصدارة من الكلم كأدوات الشرط والاستفهام وغيرها بما بعده.

الرتبة المحفوظة قرينة أساسية . يوضح حسان أن الرتبة المحفوظة خاصةً قرينةٌ أساسية من القرائن اللغوية المتضافرة على توضيح المعاني النحوية للكلم سواءٌ أوجدت العلامة الإعرابية أم لم توجد، ففاعلية (زيد) مثلًا في قولنا **" أكرم زيدٌ عمرا"** لا تدرك من العلامة الإعرابية ، وهي الرفع، بل من الرتبة المحفوظة المتمثلة بأن الجمهور يرى وجوب تقدم الفعل على الفاعل، لذا لو تقدم (زيدٌ) المرفوع في مثالنا برفعه على الفعل(أكرم) لصار مبتدأً، ولم يعد فاعلًا، فالفيصل في حالتنا هذه بين الفاعلية و المبتدئية هي الرتبة، وليست العلامة الإعرابية، وليست قرينة الإسناد، لأن (زيد) في الحالتين هو المسند إليه في البنية العميقة .

وأجلى مظاهر أهمية دور قرينة الرتبة تتجلى عندما تغيب العلامة الإعرابية لسببٍ أو لآخر، وذلك نحو:**" أكرم موسى عيسى"** و**" هذا أخوك"** . فالرتبة الواجب حفظها في هذين التركيبين هي القرينة الأساسية على فاعلية موسى، و مفعولية عيسى في المثال الأول، وعلى مبتدئية (هذا) وخبرية (أخي) في المثال الثاني مع أن كليهما معرفة يجوز الابتداء به، مما يسمح بافتراض التقديم والتأخير[٢] .

٣- مبنى الصيغة. من المعروف أن لكلٍّ من أقسام الكلم من الاسم والفعل والصفة وغيرها أبنيةً خاصة بكلٍّ منها ما لم يحدث ما يعرف بنقل إحدى هذه الصيغ إلى غير القسم الذي وجدت فيه في الأصل. فصيغة (فاعِـل) مثلًا مبنى صيغة الصفة الدالة على من قام بالفعل أو اتصف به، وصيغة مفعول مبنى صيغة من وقع عليه الفعل، وصيغة مِفْعَل مبنى صيغة

[١] – انظر: اللغة العربية؛ معناها و مبناها، ص ٢٠٦-٢٠٧.

[٢] – انظر: اللغة العربية؛ معناها ومبناها، ص ٢٠٧-٢٠٨.

أداة الفعل، وصيغة (تفعلُ) مثلًا من صيغ الفعل المضارع حصرًا، فهي كفيلة بأن تكون قرينة على فعلية كل كلمة تأتي عليها في نحو" هند تضرب الكرة، وتلعب بمهارة، وتعمل بإخلاص". ويترتب على ذلك ألا يأتي ما كان من الكلمات على هذا الوزن للتعبير عن معنى الفاعلية أو المبتدئية، إلا إذا حصل نقل لبعض ما نُـقِـلَ مما جاء على هذه الصيغة من الفعلية إلى العلمية، نحو: "تغلب" علماً لقبيلة عربية معروفة، لذا يمكن أن نقول: **تغلبُ تغلبُ غيرها من القبائل** . وهي عبارة يصعب إن لم يتعذر على القرائن اللغوية اللفظية والمعنوية أن تحدد المعنى النحوي لكل من (تغلب) الأولى والثانية، فهذا المعنى يحتمل فعلية الأولى واسميتها على أنها مبتدأ، كما يحتمل اسمية الثانية وفاعليتها أوفعليتها وخبريتها، والفيصل في ذلك – إن وجد – إنما هو القرائن المقامية، العامة وأغراض المتكلم ومقاصده الدقيقة من هذه الجملة.

وهكذا يظهر كما يقول تمام حسان أنَّ مبنى الصيغة قرينة لفظية على المعنى النحوي، فلذا لا نتوقع للفاعل، ولا للمبتدأ أن يكونا على مبنى من غير المباني الخاصة بالاسم، أو المباني المنقولة إلى عالم الاسمية، فلو جاء على أحد مباني الفعل، لكان ذلك على سبيل النقل كما أوضحنا. وتنكير الاسم (عِلْماً) في نحو: **" حَسُن زيدٌ علمًا"** قرينة بنيوية على بابه النحوي، وهو التمييز. وصيغة " تفاعل" الدالة على المشاركة في نحو: **(تعاون الرَّكبُ)** قرينة بنيوية على أن (الركب)جمعٌ في المعنى، لأن معنى المشاركة المفهوم من صيغة (تفاعل) لا يتحقق إلا من اثنين فأكثر .

٤-**المطابقة** . المطابقة بين عنصرين من الكلام من جهات خمس: ١-المطابقة من حيث العلامة الإعرابية، إذ لا بد من الاشتراك في العلامة الإعرابية بين العنصرين اللذين تربط بينهما علاقة تبعية من نوعٍ ما كالعطف أو التوكيد أو الوصف. ٢- المطابقة من حيث التكلم والخطاب، إذ من المألوف أن يجانس الضمير ما يعود عليه من التكلم والغيبة والخطاب ما لم يُعْـدَلْ بالكلام إلى ما يعرف بالالتفات. ٣- المطابقة من حيث العدد؛ الإفراد والتثنية والجمع. ٤- المطابقة من حيث النوع، أي من حيث التذكير والتأنيث. ٥- المطابقة من حيث التعيين، أي من حيث التعريف والتنكير.

فالمطابقة في كل جهة من هذه الجهات الخمس تقوِّي الصلة بين المتطابقين، فتكون المطابقة قرينةً لفظية على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون المطابقة القرينة اللفظية على الباب الذي يعبر عنه كلٌّ منهما. فبالمطابقة تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب، وبدونها تتفكك العرى، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلًا بعضها عن بعض، ويصبح المعنى عسير المنال، وهذا واضح من المقارنة بين قولنا: **"الرجلان الفاضلان يقومان" وقولنا: " الرجلان الفاضل يقومون "** بل قد تكون قرينة المطابقة بديلًا للقرائن الأخرى كقرينة العلامة الإعرابية، وعلامة الرتبة، أو مغنيةً عنهما في تحديد المعنى النحوي المقصود، وذلك نحو: **" أكرم سلمى موسى"** و" **أكرمت موسى سلمى** " و" أكرمت هذا هذه" و" أكرم هذه هذا" فالمطابقة بين الفعل والفاعل تذكيرًا وتأنيثًا في هذه الأمثلة هي القرينة الأساسية في معرفة الفاعل من المفعول مع الاستغناء عن قرينتي العلامة الإعرابية، و الرتبة. فالمطابقة من حيث الجنس في المثال الأول بين (موسى) و(أكرم) دليل على فاعلية (موسى) ومفعولية (سلمى) مع غياب العلامة الإعرابية، وعدم المحافظة على الرتبة المتمثل بتقديم المفعول وتأخير الفاعل خلافًا

للأصل. وكذلك الأمر في الأمثلة الأخرى، مما يوضح أن المطابقة قد تكون القرينة الأساسية في تحديد المعنى النحوي للكلمة. ومما يتضح فيه أثر قرينة المطابقة في بيان المعنى المراد قولنا: **قالت هند مررتُ ضاحكًا بزيدٍ ، أو بزيدٍ ضاحكًا،** فالمطابقة بين الحال وصاحبه تبين هنا أن الضحك حال من زيد لا من هند، أما لو قيل : قالت مررت ضاحكة بزيد، أو مررت بزيد ضاحكة، فتدل المطابقة في الجنس على أن الحال من الفاعل المؤنث سواء أصرح بتأنيث الفاعل أم لم يصرح، وذلك كله بخلاف قولنا: **قال عمرو مررت بزيد ضاحكًا، أو ضاحكًا بزيد،** فغياب قرينة المطابقة يجعل من المتعذر تحديد صاحب الحال في هذه العبارة. ما لم يدل على المراد قرينة من القرائن[١].

٥- الربط . الرابط بين أجزاء الكلم صنفٌ من القرائن اللفظية التي تكسب الكلام تماسكًا وتوضيحًا للمعاني المقصودة منه، ومما يحتاج إلى الربط فيما بينه من أجزاء الكلم: الموصول وصلته والقسم وجوابه والشرط وجوابه، والمبتدأ وخبره، والحال وصاحبها والصفة والموصوف، والربط قد يكون بالضمير كما قد يكون بالحرف، أو بإعادة الكلام بلفظه أو معناه.

فمن الربط بالضمير مثلًا الربط بين الموصول وصلته، في نحو: **"مررت بمن أحترمه، ومررت بمن أحترمها، ومررت بمن أحبها، ومررت بمن أحبهم "** فوظيفة الضمير الرابط لجملة الصلة بالاسم الموصول في هذه الأمثلة لا تقتصر على إضفاء التماسك على العلاقة بين الموصول وصلته فحسب، بل تعدت ذلك إلى كون الرابط قرينةً لفظية توضح نوع الموصول (من) وعدده، فهو في الأصل مفردًا معزولًا غيرَ داخل في تركيب يـــــدلُّ على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، والذي يحدد المراد به في التركيب إنما هو قرينة الربط المتمثلة بالضمير العائد إليه من جملة صلته .

ومن هذا القبيل الاستدلال بقرينة الربط بالضمير على أن الضمير في (منهم) يعود على الغاوين، لا على الأبواب في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتَّبعك من الغاوين(٤٢) إن جهنم لَمَوْعدُهم أجمعين(٤٣) لها سبعة أبواب لكل بابٍ منهم جزءٌ مقسوم(٤٤)**﴾ [الحِجْـر]. فالهاء في(منهم) تعود إلى الغاوين، لا إلى الأبواب السبعة، ولو كانت لأبواب لقيل : (منها) للدلالة على غير عاقلين، لا (منهم) مع ميم جمع المذكر السالم الخاصة بالعاقلين، فقرينة الربط بالضمير هنا هي التي فصلت القول في التحليل النحوي الإعرابي لهذا التركيب[٢].

---

[١] – كقرينة الإسناد كما في قول الشاعر: لئن كان بردُ الماء هيمانَ صاديًا إليَّ حبيبًا إنني لصديق . فالذي يدل على أن (هيمان صاديًا) حال من ياء المتكلم في (إليَّ) لا من الماء أو برده إنما هو قرينة الإسناد المتمثلة بأن هاتين الصفتين يمكن أن تسندا إلى الإنسان لا إلى الماء أو برده.

[٢] –لكل باب: خبر مقدم ، و(منهم) متعلق بحال من جزء، أو هي حال منه، وهي أي شبه الجملة (منهم) في الأصل صفة لـ(جزء) النكرة، ولكن تقدمت عليه، فصارت حالًا منه، وجزء: مبتدأ مؤخر، ومقسوم صفة له، والمراد بالجزء هنا الطائفة من الغاوين.

٦-التضام (تضام الاستلزام، وتضام التنافي)[١]. قرينة التضام عند حسان لها مفهومان متعاكسان؛ أولهما استلزام العنصر اللغوي في الجملة لعنصرٍ لغوي آخر، وهو ما يعرف عنده **بتضام الاستلزام**. وثانيهما انتفاء عنصرٍ لغوي لوجود عنصر لغوي آخر، وذلك على نحو يشعر أن العنصرين المتنافيين متعاقبان، أي يعقب أحدهما الآخر، فلا يجتمعان في عنصرٍ لغوي واحد على ما سيتضح فيما سيأتي، وهذا ما يعرف **بتضام التنافي**.

و**للتضام الاستلزامي** صورٌ متعددة في اللغة العربية، ومنها تضام الاسم الموصول وصلته، وتضام الفعل و الفاعل، والمبتدأ والخبر، وكلا وكلتا وسوى وما تضاف إليه هذه الكلمات، وتضام الجار والمجرور والناصب والمنصوب والجازم والمجزوم، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه. فبين جزأي كل ثنائية من هذه الثنائيات علاقة تضام بحيث يستلزم وجود أحدهما وجود صاحبه، فإن لم يكن ذلك في اللفظ ففي التقدير، مما يرى معه تمام حسان ضرورة تقدير ما يحذف من هذين المتضامين، لا وفاءً لأصول نظرية العامل كما كان الأمر عند النحاة، بل استيفاءً للوازم التركيب النحوي وتوضيحًا لمعناه، علمًا أن معظم عناصر الجملة عرضةٌ للحذف بشرط أن يكون في السياق قرينة، تدل على معنى هذا المحذوف الذي ما يزال معناه من لوازم التركيب. فقرينة التعدية مثلًا لا تسمح بأن يتعدى الفعل (سأل) إلى القرية في قوله تعالى: ﴿**واسأل القرية**﴾ وهذه قرينةٌ على مضافٍ محذوف، والتقدير: واسأل أهل القرية. وقرينة التضام بين المضاف (قبل) و(بعد) وما يضافان إليه تدل على أن ثمة مضافًا إليه محذوفًا في قوله تعالى: ﴿**ولله الأمر من قبل ومن بعد**﴾ ولابد من تقديره في المعنى: ولله الأمر من قبل الغَـــلَـــبِ، ومن بعده. وكذلك قرينة التضام الاستلزامية بين المبتدأ والخبر تدل على أن خبرًا محذوفًا في قولنا: (زيدٌ) إجابةً لمن سأل : من عندك ؟ وقرينة التضام بين الحال وصاحبها تدل على جملة محذوفة في قولك لمن تشاهده متأهِّبًا للسفر : **مصاحَبًا مُعانًا**، إذ لابد للحال من صاحب، والصاحب هنا فاعل والفاعل لا بد له من فعل، لذا لابد من تقدير تلك الجملة: **سافِرْ مصاحبًا معانًا**. وهكذا تغدو قرينة التضام عند تمام حسان دليلا على حذف بعض عناصر الجملة، مما يجعل تقدير هذه المحذوفات أمرًا طبيعيًا، استكمالًا للوازم التركيب النحوي وتوضيحا للمعنى .

أما **تضام التنافي** فهو بعكس التضام الاستلزامي، ففي هذا التضام يقضي وجود عنصر لغوي ما بالضرورة بعدم وجود عنصرٍ آخر لتعذر اجتماعهما معًا في التركيب اللغوي، فوجود (ال) في الاسم تربطه بالتنوين والإضافة علاقة تضام تنافي، لأنه لا يجتمع في الاسم التعريف بـ(ال) والتنوين أو التعريف أيضًا الإضافة، لذا لا بد من الحكم على الكاف في (النجاءَك) بالحرفية الدالة على الخطاب، لا بالاسمية الدالة على الإضافة، لأن الاسم معها معرَّفٌ بـ(ال) و المعرف بها لا يضاف، لأن بينها وبين الإضافة في الاسم علاقة تنافٍ، أو تعاقب.

---

[١] – أضاف حسان ضربا آخر من التضام، وهو التوارد المعجمي. كأن نقول : توفِّيَ زيد، لا نفق، وأن نقول : نفقت الشاة. لا توفيت ، إلا إذا قصدنا ضربًا من المجاز لأغراضٍ فنية أو نفسية معنوية.

كما أن بين الإضافة والتنوين علاقة تضام تنافي، لأن التنوين والإضافة لا يجتمعان في الاسم، وإذا وجد (كلا) أو (كلتا) انتفى أن يكون المضاف إليه مفردًا، بل لا بد أن يكون مثنى، لأنهما لا تضافان إلا للمثنى، وكذلك إذا وجد حرف الجر انتفى أن يكون ما بعده حرفًا، أو فعلًا، لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا اسمًا، ولذلك حكمنا على (على) بالاسمية في مثل" قفز من على السطح".

٧- **الأداة** . الأداة قرينة هامة من القرائن اللفظية في اللغة العربية عند تمام حسان، والأدوات منها ما يدخل على الجمل، ومنه ما يدخل على المفردات، ومن الأدوات التي تدخل على الجمل النواسخ عامةً وأدوات الطلب على اختلاف أنواعه، ومنها ما يدخل على المفردات كنواصب المضارع وجوازمه، وأحرف الجر و واو المعية، ويتضح دور الأداة جليًّا في الربط بين أجزاء الكلم، وهو ما يعرف بالتعليق كما لاحظنا، كما يتضح في كون قرينة الأداة هي الفيصل بين معنيين مختلفين، في مثل قولنا: (فهمتُ الشرحَ) المقابل لقولنا: (فهمت والشرحَ) فقرينة العلامة الإعرابية وهي الفتحة، وقرينة الرتبة، غير قادرتين على التمييز في هذين المثالين بين معنى المفعول به، ومعنى المفعول معه، ولا يفرق بينهما كما هو ظاهر إلا قرينة الأداة ، وهي واو المعية، فـ(الشرحَ) في المثال الأول مفعول به، على تقدير فهمت معنى الشرح، أما في المثال الثاني فالشرحَ مفعول معه، والمفعول محذوف لعدم تعلق غرض المتكلم بذكره، بدليل أنه يمكن أن نصرح به، فنقول: فهمت المعنى والشرحَ، أي فهمته في أثناء الشرح ، لا بعده، ولا قبله. والذي فرَّق بين هذين المعنيين لكلمة (الشرحَ) مع أنها في المثالين منصوبة، ومتأخرة عن الفعل إنما هو واو المعية، مما يوضح أن الأداة قد تكون القرينة الأساسية في تحديد المعاني النحوية للكلمة داخل التركيب.

وكذلك الأداة (إلا) هي القرينة الوحيدة التي تميز بين معنيي النفي والإثبات في **قولنا: (ما جاء زيد) ومقابله: (ما جاء إلا زيد)**. ففي الجملة الأولى ننفي المجيء عن زيد، وفي الثانية نثبته له مؤكدًا مع أن (زيد) في الحالين مرفوع متأخر، مسبوق بفعل منفي، ولكن هذا النفي في الحالة الثانية منتقض بـ(إلا) وبذلك يدلل تمام حسان على أن الأداة قرينة لفظية أساسية تعول عليها العربية في التعبير عن المعاني وتمييز بعضها من بعض.

ومن هذا القبيل قولنا كما يقول فاضل السامرائي : والله لأسافر، وقولنا : والله أسافر، فالتركيب الأول توكيد لحصول السفر في المستقبل، والثاني توكيد لانتفاء حصول السفر في المستقبل . والفرق بينهما في الظاهر الأداة، وهي اللام في التركيب الأول، أما التركيب الثاني فيؤكد انتفاء وقوع السفر في المستقبل، وذلك لأنه لم يقترن باللام كما في الأول، أو لم يقترن بها وبنون التوكيد. فهو إذن منفي، وجاز حذف (لا) النافية بعده اعتمادًا على عدم اقترانه باللام، أو بها وبالنون وعدم الاقتران هذا قرينةٌ على أنه منفي صرح بأداة النفي معه، فقيل: والله لا أسافر أو لن أسافر غدًا، أم لم يصرح، فقيل: والله أسافر غدًا .

٨- **النغمة** . التنغيم هو الإطار الصوتي الذي تـُـلْـفَـظُ به الجملة في السياق، أي هو موسيقا الكلام، فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية، هي هياكل من الأنساق النغمية ذوات أشكال محددة. فللاستفهام تنغيمه الدال عليه، وكذلك للنفي والإثبات والتعجب والتحسر، والإنكار، وغير ذلك من المعاني العامة.

نيابة التنغيم عن علامات الترقيم. ويقوم التنغيم في الكلام المنطوق بوظيفة علامات الترقيم في الكلام المكتوب، على أنه ليس لعلامات الترقيم قدرة التنغيم على نقل مختلف المعاني والمشاعر المركبة والمعقدة والمتداخلة، فعلامة التأثر(!) تدل على تأثر المتكلم، ولكنها تعجز عن الكشف عما يكشف عنه التنغيم من مختلف تجليات التأثر المتمثلة بالتعجب حينًا وبالإعجاب حينًا آخر، وبالإنكار أو السخرية أو التهكم أو غير ذلك من المعاني النفسية التي قد تكون بسيطةً مفردة وقد تكون مركبة معقدة متداخلة ، فهذه المعاني تعكسها وتعبر عنها في الخطاب المنطوق موسيقا الكلام أو التنغيم، وليس بمقدور علامات الترقيم كعلامة الاستفهام أو التأثر أن تعبر عن هذه المعاني المتداخلة والمتباينة، بل المتناقضة أحيانًا.

إهمال الكتابة العربية لقرينة التنغيم. الجدير بالذكر أن الكتابة العربية لم تُـــعْـــنَ لأسبابٍ لا مجال لذكرها فيما نحن فيه برصد ظاهرة التنغيم في اللغة العربية، والمعروف أن علامات الترقيم حديثة العهد في الخط العربي، إذ تعود إلى بداية القرن العشرين، والجدير بالذكر أيضا أن أئمة العربية من السلف لم يعيروا لأسبابٍ لا مجال لذكرها الآن ظاهرة التنغيم ما تستحقه من الاهتمام، مما ترك المجال مفتوحًا للخلاف في معنى وإعراب بعض النصوص، ومن هذا القبيل[١] قول ابن أبي ربيعة:

ثم قالوا: تحبُّها قلْتُ بَهْراً عددَ النجمِ والحصا والتراب

فقد حمل بعضهم جملة (تحبها) على الاستفهام، والتقدير عند هؤلاء هو : أتحبها ؟ وحملها آخرون على الخبر، والتقدير عنده: أنت تحبها. وغني عن التوكيد أن تنغيم الخبر يختلف عن تنغيم الاستفهام، وأن إهمال الكتابة العربية لرصد قرينة التنغيم هذه هو الذي ترك الباب مفتوحًا على أكثر من احتمال في التحليل النحوي لهذا البيت. ومن هذا القبيل قول المتنبي:

أَحْيا، وأيسرُ ما لاقيتُ ما قتلا والبَيْنُ جارَ على ضعفي وما عدلا.

فغياب القرينة الكتابية الدالة على طريقة تنغيم جملة (أحيا) ترك الباب مفتوحًا لحمل الكلام على الاستفهام، والتقدير (أأحيا؟) وذلك على سبيل الاستفهام التعجبي، كما يمكن حمل الجملة على الخبر، وذلك على سبيل شكوى الشاعر من حياة منغَّـــصَة بملاقاته المنغصات التي قتلت غيره.

ولأهمية التنغيم في التعبير عن المعاني والمشاعر جعل تمام حسان نغمة الكلام قرينةً أساسية من القرائن اللفظية في اللغة العربية، بل عمل على ربط أنساق التنغيم بما تعبر عنه من معان نحوية ونفسية، وحَدَّدَ مختلف أنواع التنغيم المعبرة عن هذه المعاني.

---

[١] – للمزيد من الأمثلة على أثر غياب التنغيم في الاختلاف في معاني التراكيب، وإعرابها انظر مبحث " في نبر اللغة العربية وتنغيمها" للدكتور محمد عبدو فلفل، مجلة الباسل لعلوم اللغات وآدابها، ع٣، تموز ١٩٩٩.

وبعد فقد أوضحنا فيما تقدم بإيجاز نرجو ألا يكون مخلًّا القرائن اللفظية والمعنوية في اللغة العربية عند تمام حسان الذي يرى أن لتضافر هذه القرائن وتكاملها الدورَ الأهم في أداء اللغة لوظيفتها، فما الذي يريده الرجل بتضافر هذه القرائن؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه في الفقرة التالية .

تضافر القرائن؛ تطبيق عملي . مراد تمام حسان بتضافر القرائن هو أن القرائن التي سبق أن وضحناها تتعاون وتتكامل في إنجاز اللغة لوظيفتها، فليس لإحدى هذه القرائن الميزة على غيرها، لأنه ليس بمقدور إحداها أن تقوم بالوظيفة بمفردها، مع إمكانية الترخص والاستغناء ببعض هذه القرائن عن بعضها الآخر، لذا توزِّعُ نظرية القرائن عند حسان اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها، ولا تعطي العلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينةٍ أخرى من الاهتمام، فالقرائن كلها مسؤولةٌ عن أمن اللبس، وعن وضوح المعنى، ولا تُسْتَعْمَل واحدةٌ بمفردها للدلالة على معنًى ما، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجه كما يتكون المركب الكيماوي من عناصر مختلفة. ومن مظاهر تضافر هذه القرائن وتكاملها أنه قد يغني بعضها عن بعض كما قلنا و كما سنرى، وسنوضح الآن بمثال إعرابي تطبيقي يبين فيه حسان كيفية تضافر هذه القرائن في التحليل النحوي للنص، وذلك من خلال إعرابه لـ(زيدٌ) و(عمرًا) من قولنا" **ضرب زيدٌ عمرًا** " ففاعلية زيد عند حسان تتضافر على الاستدلال عليها القرائن التالية :

أ- قرينة الصيغة المتمثلة بمجيء الكلمة على (فَعْلٍ) وهو وزن خاص بالأسماء في العربية.

ب- قرينة العلامة الإعرابية ، وهي الرفع .

ج- قرينة التعليق (الإسناد) المتمثلة بإسناد الضرب إلى زيد.

د- قرينة الصيغة أيضًا المتمثلة بكون الفعل الذي قبل زيد مبنيًّا للمعلوم.

هـ- قرينة الرتبة المتمثلة بمجيء (زيد) بعد الفعل .

و- قرينة المطابقة المتمثلة بكون الفعل المتقدم مسندًا إلى المفرد المذكر الغائب، لذا لم يقترن الفعل بقرينة أخرى، تدل على غير المفرد المذكر، وهو ما يعرف في الدرس اللساني الحديث بالمورفيم الصفري .

فهذه القرائن مجتمعة هي التي تمكننا في النهاية من الحكم بفاعلية زيد . وأما مفعولية (عمرًا) فيستدل عليها عند حسان بالقرائن التالية :

أ- قرينة الصيغة وهي مجيء الكلمة على وزن (فَعْل) وهو وزن خاص بالأسماء.

ب- قرينة العلامة الإعرابية، وهي النصب .

ج- قرينة التعليق، وتتمثل بعلاقة التعدي التي تربط بين (عمرو) وبين الفعل(ضرب).

د- قرينة الرتبة التي تتمثل بمجيء (عمرًا) بعد الفعل والفاعل .

فهذه القرائن مجتمعة هي التي تمكننا في النهاية من الحكم على (عمرًا) بالمفعولية عند تمام حسان الذي يرى نظريته في تضافر القرائن يمكن أن تغني عن نظرية العامل في الإعراب أو التحليل النحوي كما يمكن أن تساهم في تفسير شذوذ كثير من الشاذ الذي يحفظ، ولا يقاس عليه عند النحاة، وهذا ما سنحاول بيانه في الفقرتين التاليتين.

القرائن تغني عن العوامل .

يرى حسان أن فكرة القرائن هذه تغني عن فكرة العامل التي قال بها النحاة، ذلك أن فكرة العامل على كثرة ما أنفقوا في سبيل توضيحها وتأصيلها وخلافهم فيها لا تفسر إلا واحدةً من قرائن عدة تحفــل بها، وهي قرينة العلامة الإعرابية. ويتجلى قصور نظرية العامل هذه في نظر حسان بقصور القرينة الوحيدة التي تكشف عنها وتفسرها، إذ كثيرًا ما تغيب هذه القرينة عن الكلمات بسبب البناء والقصر والنقص والوقف، مما تحتاج معه اللغة إلى الاستعاضة عن قرينة العلامة الإعرابية بقرائن أخرى كما هو معروف، يضاف إلى ذلك أن العلامات الإعرابية في اللغة أقل من المعاني النحوية كما أوضحنا، مما يجعل العلامة الواحدة علامةً لأكثر من معنى نحوي، وهذا واضح فيما جاء منصوبًا، وفي هذه الحالة أيضًا تحتاج قرينة العلامة الإعرابية إلى قرائن أخرى لتحديد المعنى النحوي المراد بالكلمة المنصوبة .

وكل ذلك يعني أن الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، وأن إعطاءها ما نالته من اهتمامٍ جمٍّ من جهد النحاة والمحلل الإعرابي عمل يتَّسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص عند الدكتور حسان الذي يرى أن نظريته في القرائن هي الأقدر على توضيح المعاني النحوية للكلمات داخل الجملة إضافةً إلى أنها تغني عن جدل النحاة حول منطقية عمل العامل، وحول أصالة بعض الكلمات في هذا العمل، وفرعية أخرى، وضعف بعضها في ذلك، وقوة بعضها الآخر، إلى غير ذلك مما ازدحمت به كتب النحاة من تأصيل وتعليل لنظرية العامل دون طائلٍ تحته كما يقول حسان، لذا يرى الرجل أن الاستغناء بنظرية القرائن عن فكرة العامل تجعلنا في التحليل الإعرابي للكلمات نكتفي بالقول: مرفوع، أو منصوب، أو مجرور فقط ، ولا نقول مرفوع بكذا أو منصوب بكذا أو مجرور بكذا، بل يمكن أن نقول مرفوع على الفاعلية، ومنصوب على المفعولية ومجرور على الإضافة، وهكذا.

والجدير بالذكر أن التعويل على نظرية تضافر القرائن في التحليل الإعرابي النحوي للعنصر اللغوي على النحو الذي وضحه حسان مربكٌ تعليميًّا مع دقته العلمية، فليس من المعقول أن نذكر كلما أردنا أن نبين فاعلية الكلمة أو مفعوليتها كل ما لاحظناه في هذا الصدد قبل قليل عند حسان، والمناسب عمليًّا أن نكتفي بذكر المعنى النحوي للكلمة من فاعلية ومفعولية، مع الاستعانة بذكر القرائن المناسبة إذا ما التبس علينا هذا المعنى أو إذا ما اختلفنا في تحديده.

تضافر القرائن يفسّــر الشــذوذ .

يرى تمام حسان أن نظريته في تضافر القرائن تسهم في تفسير بعض الشاذ الذي يحفظ، ولا يقاس عليه عند النحاة، فقد اتضح أن القرائن تتعاون وتتكامل في التعبير عن المعاني النحوية، مما يجعل بعضها يغني عن بعض، فيترخَّصُ المتكلم ببعض

القرائن، فلا يراعيها كما هي في النظائر، فيظهر الكلام بمظهر الشاذ المخالف للقواعد والأحكام، وسنعرض فيما يلي أمثلةً من الترخص بقرينة العلامة الإعرابية ترخصًا أفضى بالتركيب إلى الشذوذ :

١- قول العرب: **" ثقب الثوبُ المسمارَ"** وذلك بنصب الفاعل، ورفع المفعول، مما يعد إخلالًا بضابط العلامة الإعرابية، وذلك اتكالٌ على قرينة أخرى هي قرينة التعليق المتمثلة بقرينة الإسناد القاضية بأن الثقب في هذه الحالة لا يمكن أن يكون مسندًا إلا إلى المسمار، فهو الثاقب، والثوب المثقوب بغض النظر عن قرينة العلامة الإعرابية، لأنه لا يمكن عقلًا أن نسند إليه ثقبه للمسمار، ولذلك ترخص المتكلم بها، فلم يراعِ فيها ما توجبه الضوابط والأحكام.

٢- قوله تعالى: ﴿**إن هذان لساحران**﴾ فقرينتا الرتبة المحفوظة، بين (إن) واسمها وخبرها وقرينة التضام المتمثلة باستلزام الحرف المشبه بالفعل لاسمه، وبعدم جواز الفصل بينهما بغير شبه الجملة، وقرينة الأداة المتمثلة باللام المؤكدة المزحلقة التي لا تكون إلا مع (إنَّ) عند الجمهور دون أخواتها، وقرينة الرتبة أيضًا المتمثلة بأن هذه اللام لا تكون إلا متأخرةً في موضع الخبر. كل هذه قرائن توضح أن (هذان) اسم (إن) وأن (ساحران) خبره، فلم تعد الحاجة ماسَّةً إلى دور العلامة الإعرابية لتحديد المعنى النحوي لذا ترخَّص القارئ بهذه العلامة مادام اللبس مأموناً، فلم يراع ضابط القرينة الإعرابية في القاعدة لمَّا رأى في ذلك مراعاةً للجانب الموسيقي الذي لا يخفى على المعنيِّ حرصُ النص القرآني عليه.

٣- **ما للجِمالِ مشيُها وئيدا أجَنْدلًا يَحْمِلنَ أم حديدا.**

فالأصل أن يقال: مشيُها وئيدٌ، بالرفع لأنه خبر للمبتدأ مشي، ولكنه ترخَّص بالعلامة الإعرابية، فنصب بدل أن يرفع استجابةً لمتطلبات القافية، واعتمادًا على قرينة الإسناد الدالة بوضوح أن (وئيد) مسند إلى المبتدأ (مشي)، و معروف أن خبر المبتدأ مرفوع، لا منصوب.

نظرية القرائن في الميزان .

أثارت أعمال تمام حسان عامةً ونظريته في القرائن خاصةً الكثير من اهتمام العاملين في حقل الدراسات اللغوية العربية الحديثة، فقد كانت أفكار الرجل مما يُـعْنى بمناقشتها المعنيون بدراسة هذا الجانب أو ذاك من مختلف ميادين اللغة العربية، بل كانت جهوده موضوعاتٍ لدراسات خاصة بها، نال ببعضها أصحابُها درجاتٍ جامعية عليا كالماجستير والدكتوراه، وهذا اهتمام طبيعي بعمل علمي جادٍّ بنَّاء و مسؤول.

على أن ذلك لا ينفي – وهذا أمر طبيعي – أن تختلف الآراء في تقييم جهود الرجل وتقويمها، وهو ما نلاحظه في مواقف الدارسين من نظريته في تضافر القرائن، فمنهم[١] مَـنْ رآها فكرةً محكمة الوضع متكاملة الجوانب، هزَّت الدراسات

[١] – انظر لما سنورده من آراء في هذه الفقرة: خالد بسندي، نظرية القرائن في التحليل النحوي، في [مجلة] اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج٤، ع٢، ص٣٠٢-٣٠٤.

الأصولية النحوية هزًّا عنيفًا، وحَسْبُ صاحبها أنه التقط هذه الفكرة من ثنايا التراث العربي، فكانت محاولته أجْرأَ محاولة عُـرِفَـتْ في العصر الحديث، لذا يرى بعضهم أن نظرية حسان في القرائن عمل لساني رائد، من أهم ما تم إنجازه في إطار الاتجاه الوصفي، فقد استطاع حسان برأي هؤلاء أن يطور منهجًا جديدًا من التراث العربي النحوي والبلاغي، فجاء عمله جهدًا بصيرًا، يباين جميع ما سبقه من جهود.

وفي مقابل ذلك لا يرى بعضهم في عمل حسان أكثر من إعادة إنتاجٍ لجهود القدماء في قالبٍ جديد، مما يمكن أن يعد إحياءً لجهود النحاة والبلاغيين في ضوء علم اللغة الحديث، ففكرة القرائن هذه التي يحدثنا بها حسان فكرة لها أبعادها المعرفية في التراث، فلم يغمطها النحاة حقها، وقد جاءت متناثرة في مصنفاتهم، فالتقطها حسان واستنطقها وأعاد صياغتها مُفَـكِّرًا في أبعادها وأقسامها، لذا ينفي دارسٌ آخر عن جهد حسان أيَّ تجديد حقيقي في مقاربة اللغة العربية، فنظرية القرائن في نظر هذا الدارس ليست نموذجًا جديدًا يقف بإزاء النموذج البصري، لأن حسان لم يتوصل في نظريته هذه إلى وصفٍ جديد وكامل للغة العربية، بل جدَّد فيه بعض التجديد، لذا وصف بعضُهم هذه النظرية بالافتقار إلى الاطراد الذي يجب أن يتوافر في النظرية العلمية الحقة، ودليل هذا الدارس على زعمه هذا أن نظرية حسان في القرائن لا تقوى على تفسير استعمالاتٍ لغوية معاصرة، وأعْجَبُ من ذلك كله أن تجد من لا يفتأ يُعَـوِّلُ على جهود حسان في التعريفات والتصنيفات والتقسيمات والتفسيرات، وإذا ما وقف لدى الرجل على ما لا يتفق معه فيه أقام الدنيا عليه ولم يقعدها !

والذي يتراءى للمرء أن في مآخذ المؤاخذين لحسان في نظريته في القرائن ما يؤخذ عليها. فأما القائلون بأن فكرة القرائن فكرةٌ قديمة فليس لحسان إلا إعادة ترتيب جزئياتها وتصنيفها وعرضها، فيرد عليهم ما ردَّده حسانُ نفسه غير مرة، من أن الرجل يجد في التراث من الأصول والمقولات المتناثرة ما لو جُمِع وصُنِّفَ وبُوِّبَ لكان نظريةً علمية لها أصولها ومنطلقاتها وأهدافها، وأنه يسعى إلى بلورة مثل هذه النظريات مستعينًا بمناهج لغوية حديثة، وبرؤى ومقولات جديدة من علم اللغة الحديث، فالرجل إذن لا يمكن الحكم عليه بادعاء ما ليس له من الفضل.

وأما القائلون بافتقار نظرية حسان في القرائن إلى الاطراد، لأنها لا تقوى على تفسير الاستعمالات اللغوية المعاصرة فهذا الزعم على التسليم به مردود بأنه ما مِنْ نظريةٍ لغوية، أو منهج لغوي على مرّ التاريخ استطاعت أو استطاع أن يفسر كل ما في اللغة الإنسانية، أو كل ما في المدونة اللغوية لهذه اللغة أو تلك من الظواهر أو الاستعمالات.

وما نميل إليه أن تمام حسان قامةٌ علمية لغوية شامخة جادة و ممنهجة ومجدِّدة، لا تأنف من مراجعة أقوالها، فتتخلى عن بعضها إذا ما استجدَّ لديها ما يدعو إلى التخلي عنه، وقد نخل الرجل بهذه الأصول والمبادئ العلمية جبلَ التراث اللغوي والنحوي والبلاغي، واستخرج ما فيه من شذرات الذهب من الصخور والأتربة ليصوغ هذه الشذرات نظريةً علمية شاملة تطمح مطعَّمةً بمنهج لغوي حديث، ورؤى وأفكارٍ حديثة إلى وصف اللغة العربية وتفسير آلية عملها، وتصنيف مقولاتها ومفاهيمها وصفًا وتفسيرًا وتصنيفًا يراعي بأمانةً مسؤولةٍ طبيعةَ اللغة ووظيفتها، وعملها في مختلف معطيات

ومتطلبات سياقات عملها العلمية والاجتماعية والنفسية، وكل ذلك يسوِّغ لنا أن نصف بلا تردد صاحب عملٍ كهذا بأنه لغوي القرن العشرين في الدرس اللغوي العربي الحديث، على أن ذلك لا يمنع من الاختلاف معه في جزئيةٍ هنا، ورأي هناك، وقد مرَّ بنا فيما تقدم شيء من هذا القبيل في مناقشتنا لبعض آراء هذه القامة العلمية التي تمثل علامةً فارقة في الدرس اللغوي العربي حديثه وقديمه.

وبعرضنا لمعالم من جهود تمام حسان في الدرس اللغوي العربي الحديث نختم حديثنا عن الدرس اللساني العربي الحديث المتأثر بالمنهج الوصفي لننتقل إلى الحديث عن المنهج التوليدي التحويلي في اللسانيات، وعن أثره في الدرس اللساني العربي الحديث في الفقرة التالية .

المنهج التوليدي التحويلي في الدرس اللغوي العربي الحديث

نشأة المنهج التحويلي التوليدي.

ذكرنا من قبل أنه كان لأفكار سوسير البنيوية الوصفية آثار في مختلف المدارس اللسانية العالمية التي جاءت فيما بعد، ومنها **المدرسة الأمريكية السلوكية التوزيعية الشكلية، ومن أعلامها[١] فرانز بواس، وإدوارد سابير، وبلومفيلد** الذي يعد مؤسس المنهج التوزيعي، **وزيليغ هاريس صاحب كتاب "مناهج اللسانيات البنيوية" الذي استعرض فيه المنهج التوزيعي،** وأوضح أن دور اللغوي يقتصر على وصف العناصر اللغوية كما هي موزَّعة ضمن ما هي فيه من مركَّب لغوي.

والمنهج الشكلي التوزيعي يعتمد على **المدونة** أي مجموع الجمل التي نطق بها المتكلمون، وأمكن جمعها. فالمدونة هي الأساس الذي يقوم عليه هذا المنهج ، وليس الكلام الذي يمكن قوله، مما يعني أنه منهجٌ لا يقوم بالتنبؤ بما يمكن أن يكون بل يكتفي بدراسة ما هو منجز من الكلام فعلًا، منطلقًا في ذلك من الوضعية التجريبية، وهذا المنهج يتغاضى عن المعطيات الدلالية، ولا يُعنى بالمعنى إلا لكي يتحقق من تماثل العبارات، إنه يقف عند حدود الشكل اللغوي، أو النموذج اللغوي، أو البنية الأساسية للغة، ويصنّف وحدات اللغة بحسب تشابه توزيعها داخل البنية التي تكون جزءًا من أجزائها، كالصوت داخل الكلمة، والكلمة داخل الجملة، والجملة داخل النص[٢]. فإمكانية حلول كل من كلمتي قلم ودفتر مثلًا في حقلٍ توزيعي واحد تعني أنهما بحكم التوزيع الشكلي من صنفٍ واحد، وهو الاسمية .

---

[١] – انظر: منذر عياشي، اللسانيات والدلالة" الكلمة"، ص١٣٦-١٣٧.

[٢] – انظر: المصدر السابق، ص ١٣٦-١٣٨، و مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ٢٠٠٤، ص٢٢٩-٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤١.

أما المنهج السلوكي فنظر إلى اللغة بوصفها عادةً من العادات، وهو يعتقد أن اللغة تتكيف بالحوافز البيئية المحيطة بها، لا بالإرادة الحرة للإنسان، ولذلك اهتم هذا المنهج بالفعل المنعكس الشرطي، فاللغة من وجهة هذا المنهج تمثل مثيرًا للكلام، أو استجابةً لهذا المثير، فالمتكلم إذ يتكلم إنما يفعل ذلك استجابةً لمثيرٍ خارجي. واللافت في هذا المنهج هو أن يعتقد أن العمليات الكلامية تقوم على أساس الفعل ورد الفعل، أو الإثارة والاستجابة، وهي عملياتٌ آلية تتم بمعزل عن تدخل الفكر.

والجدير بالذكر أن تشومسكي تتلمذ على أعلام الشكلية التوزيعية والسلوكية، فقد نشأ متأثرًا بأستاذه زيليغ هاريس وبالتشكيل الأساسي لمفاهيم هذه المدرسة، وربما كان قد استلهم من أستاذه هاريس بذور فكره التحويلي ذلك أن هاريس كان صاحب فكرٍ لغوي غني ومتنوع، فإضافةً إلى كونه من أعلام المنهج البنيوي الشكلي التوزيعي كان أيضًا من رواد التفكير[١] في اللسانيات التحويلية، واللسانيات النصية، على أن تشومسكي لم يمكث طويلًا تحت مظلة أستاذه هاريس العلمية، ذلك أنه وجد بوحيٍ من المنهج العقلي كما سنرى أن الشكلية التوزيعية، والسلوكية ليستا مؤهلتين لتفسير ما يجب على اللساني تفسيره من مسائل الظاهرة اللغوية، فكانت ثورته على الشكلية التوزيعية والسلوكية، وعلى الوصفية عامةً، وذلك مع صدور كتابه" الأبنية النحوية " في عام ١٩٥٧، الذي يعد ثورةً في الدرس اللساني، ومنذ ذلك الحين تغير اتجاه علم اللغة من المنهج الوصفي المحض إلى منهج جديد، هو ما يعرف بالنحو التحويلي التوليدي الذي أسسه، وحدَّد أهدافه و مرتكزاته، وآليات عمله تشومسكي الذي لم يَأْلُ جهدًا في تطوير منهجه في دراسة اللغة إضافةً إلى ما تعـرَّض له هذا المنهج من نقدٍ و تطوير على أيدي تلامذة تشومسكي، مما جعل المنهج التحويلي التوليدي في تطورٍ مستمر، شأنه في ذلك شأن سائر المدارس اللسانية الحديثة، فما أهداف نظريته ؟ وما منطلقاته ؟ وما أهم مقولاته ومفاهيمه التي تحدد آلية عمله والتي تصف وتحدد آلية عمل اللغة الإنسانية عامةً ؟ وما ملامح أثر هذا المنهج في الدرس اللساني العربي الحديث؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه باختصارٍ شديد فيما سيأتي من محاضراتنا هذه .

مآخذ تشومسكي على سلفه.

ثار تشومسكي على المنهج الوصفي السلوكي والشكلي التوزيعي الذي درسه على يد أعلامه ؛ فرانز بواس، وإدوارد سابير، و بلومفيلد، و زيليغ هاريس. وأهم انتقاد وجَّـهَـهُ لهذا المنهج أن اللغة ظاهرة أعقد من الصورة التي يقدمها لها هؤلاء الوصفيون، وأن مهمة علم اللغة أهم وأعمق وأخطر مما ندبوا أنفسهم إليه في نحوهم الوصفي، فاللغة ليست مجرد أشكالٍ لغوية يحققها الإنسان بفعل عاملي المثير والاستجابة، وكأن الإنسان مجرد آلةٍ قادرة على ممارسة اللغة بسبب هذين

---

[١] – **في هذا السياق تقول بريجته بارتشت: الحق أنه قد جاء من طرف التوليديين نقدٌ شديد لعيوب علم اللغة الوصفي ... بل ربما كان تطور النحو التوليدي بدون البحث الممهد للوصفيين غير ممكن ، أو ربما سار في مساراتٍ أخرى كلية. مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص ٢٤٦، وانظر: منه ص ٢٣٣-٢٣٦، ٢٤٠-٢٤١،٢٦٣، ٢٧٠.**

العاملين، وليس من المناسب أن يكتفي علم اللغة بمجرد وصف ترتيب العناصر الجزئية اللغوية ضمن مركباتها موزعةً في أشكال لغوية، وألا يحرص على بيان منزلة المعنى[١] في دراسته لهذه الأشكال اللغوية، أو على تفسير آلية عمل اللغة الإنسانية في الربط بين عناصر هذه التشكيلات اللغوية من جهة، وبين ما تعبر عنه من جهة أخرى، وهو ما ندبت نفسها إليها النظرية التحويلية التوليدية على يد مؤسسها تشومسكي.

الأساس العقلي للمنهج التحويلي التوليدي.

حين رفض تشومسكي الوصف المحض للغة كما كان يفعل الوصفيون أقام منهجه على أسسٍ عقلية، فربط اللغة بالعقل، لما رآه من أن المنهج الوصفي لا يقدم شيئًا مهمًّا في فهم اللغة التي هي أهم سبيل إلى فهم طبيعة الإنسان. وقد تأثر في أصوله هذه بأفكارٍ استمدها من أصحاب المنهج العقلي الذين يفترضون أن السلوك الإنساني من أفعالٍ وكلام ينضوي تحت مبدإٍ عقلي عام يرتكز إلى معرفةٍ بقواعد مضمرة، أو أصول محتجبة يقوم عليها السلوك أو الكلام، مما يعني أن العقل هو المصدر الوحيد لمعارفنا، كما يعني أن اللغة من منظور العقلانية تعد تنظيمًا عقليًّا، بها يكون الفكر، وبها يكون التعبير عن الفكر بوصفه اختيارًا حرًّا للإنسان. وهذه النظرة إلى اللغة تقوم على نقيض النظرية السلوكية لبلومفيلد ، فالإنسان لا يتعلم اللغة كما يتدرب الحيوان في المخبر على تعود سلوكٍ معين ، لأن اللغة ليست مجموعة عادات، كما أن الإنسان لا يتعلمها عن طريق الحافز أو المثير، ذلك أن في العقل معارفَ أوليةً أو استعداداتٍ فطرية، تمكن الإنسان من اكتساب لغة المحيط الذي ينشأ فيــه[٢].

هذه أهم مقولات المنهج العقلي الذي تأثر به تشومسكي في تأسيس المدرسة التوليدية التحويلية ، ومن أعلام هذا المنهج الذين تأثر بهم تشومسكي[٣]: **ريني ديكارت، و غليوم همبولت**.

أما **ديكارت** فقد أوضح أن أهم فرق بين الإنسان والحيوان يكمن في المقدرة اللغوية، وهذا الفرق الجوهري بين الإنسان والآلة من جهة، والإنسان والحيوان من جهةٍ أخرى ينتهي منه ديكارت إلى حقيقةٍ مفادها أنه لا يوجد إنسانٌ مهما كان غبيًّا لا يستطيع أن يعبّر عن أفكاره، كما أنه لا يوجد حيوان مهما كان كاملًا يستطيع أن يفعل ذلك. وهذا المنهج الديكارتي في

---

[١] – يذكر المعنيون أن تشومسكي بدأ أعماله الألسنية بالتنكّر للمعنى، لكن ما لبث أن أعاد إليه الاعتبار عندما أحس أنه لا يمكن الوصول إلى نظريةٍ متكاملة تشمل جوانب اللغة المتعددة من دون المعنى، لا بل إن عددًا من أتباعه أخذوا يصدِّرون دراساتهم اللغوية بقضية المعنى ، ثم ينتقلون إلى دراسة التركيب النحوي والصوتي للجمل بهدف الوصول إلى معرفة النظام الكامل لمدلولات الكلمات ، وطرق اقترانها لتكون الجمل المفهومة والمقبولة معنويًّا بقطع النظر عن المقام الذي ترد فيه. انظر: مدخل إلى علم الدلالة الألسني، د. موريس أبو ناضر، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع ١٨-١٩، ص٣٤.

[٢] – انظر لما تقدم: منذر عياشي، اللسانيات والدلالة " الكلمة" ، ص١٤٥-١٤٦.

[٣] – انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص٢٨٥.

التفريق بين الحيوان والإنسان هو الذي أصَّلَ فكرة الجانب الخلّاق في اللغة، تلك الفكرة التي كانت أكثر وضوحًا عند المفكر الألماني همبولت الذي يراه تشومسكي صاحبَ فضلٍ كبير في ربط اللغة بالعقل، وفي تقديم منهج توليدي في دراسة اللغة .

وأهم ما يؤكده همبولت هو أن اللغة إنما هي عمل العقل، وهي الصوت المنطوق الذي نستطيع أن نعبر به عن الفكر، ولأن اللغة عمل العقل لابد لها من عوامل عميقة تحتية كامنة في العقل البشري. فاللغة إذن كما يوضح همبولت شكلٌ خارجي يظهر في الكلام على السطح، وشكل داخلي، وهو الأساس في كل شكل خارجي، أو هو البنية العميقة لما يحدث فيما بعد على السطح، لذا لا يجوز كما يقول همبولت أن ننظر إلى اللغة على أنها مجموعةٌ من الظواهر المنفصلة، كالكلمات والأصوات وكلام الأشخاص، بل على أنها نظام عضوي تتداخل فيه كل الأجزاء، ويؤدي فيه كلُّ جزءٍ دوره وفقًا للعمليات التوليدية المبنية على البنية العميقة. إن هذه المقولات ذات الأصول العقلية هي المرتكزات الأساسية التي بنى عليها تشومسكي أبرز مقولات منهجه التحويلي التوليدي، كما أقام عليها قواعده التحويلية التي تفسِّر قدرة الإنسان على أن يولّد جملًا لانهاية لها من عناصر لغوية صوتية، ومفرداتية، وتركيبية محدودة، كما سنرى بعد قليل، وقبل ذلك يحسن أن نقف على الأهداف الرئيسة للمنهج التوليدي التحويلي.

أهم أهداف المنهج التحويلي التوليدي.

١- **الكشف عن الكليات اللغوية (النحو الكلي)**. من أهم أهداف نظرية تشومسكي الكشف عن القواعد اللغوية العالمية التي يمكن أن تضبط آلية عمل اللغات الإنسانية عامةً، إضافةً إلى ضبطها ووصفها وتفسيرها لما تمتاز به كل لغةٍ على حدةٍ من الخصوصيات. فقواعد النحو التحويلي التوليدي تطمح إلى أن تكون قابلة للتطبيق كما سنرى على مختلف لغات البشر، لأن مهمتها الأساسية الكشف عن آلية عمل اللغات عامةً، وتشومسكي ينطلق في ذلك من مقولةٍ مفادها أن عضو اللغة أساس لنحوٍ كلي ، أي أنه أساس لتلك المنظومة الفطرية من القوانين النحوية التي تجعل الناس يولِّدون الكلام ويفهمونه، فيمكن بدءًا إرجاعُ كل اللغات في العالم إلى هذه البنى العميقة كما يسميها تشومسكي[١].

٢- **تفسير تحويل البنية العميقة إلى سطحية**. جعلت النظرية التحويلية التوليدية من أهم أهدافها تفسير قدرة اللغة على تحويل الصورة المجردة الذهنية للغة في العقل- وهو ما يُعرف في هذه النظرية بالبنية العميقة كما سنرى- إلى صورةٍ مادية صوتية محسوسة، وهو ما يُعرف في هذه النظرية بالبنية السطحية، وذلك باتّباع قواعد توليديةٍ تحويلية سنعرض لها فيما سيأتي من محاضراتنا هذه.

[١] – انظر: التحيز اللغوي وقضايا أخرى، ص٣٣٩.

٣- **توليد ما لا نهاية له مما له نهاية**. وهو ما يعرف بالسمة الإبداعية للغة البشرية. تهدف هذه النظرية إلى تفسير قدرة اللغة على أن تصوغ في الظاهر ما لا نهاية له من التراكيب النحوية من عناصر محدودة، تتمثل بأصواتٍ محدودة، ومفردات محدودة، وتراكيب نحوية مجردة ومحدودة، وفي ذلك يقول تشومسكي: (إن اللغة الإنسانية مؤهلة لأن تكون أداةً للتعبير وللتفكير الحر، وإن الوجه الخلاق للاستعمال اللغوي ليعكس إمكاناتٍ غير متناهية للفكر والخيال، ذلك لأن اللغة تقدم إمكاناتٍ متناهية، ولكنها هي نفسها ذات إمكانات غير متناهية)[١]. وهذا ما حاول تشومسكي تفسيره بما عرف لديه بالقواعد التوليدية التحويلية كما سنلاحظ.

هذه هي أهم الأهداف التي ندبت النظرية التحويلية التوليدية نفسها إلى تحقيقها على يد مؤسسها تشومسكي، فما أهم المقولات أو المرتكزات التي انطلق منها إلى تحقيق أهدافه هذه؟ هذا ما سنحاول الوقوف عليه في الفقرة التالية .

أهم مقولات المنهج التوليدي التحويلي.

أهم وأكثر مقولات التوليدية التحويلية انتشارًا في الدرس اللغوي العربي الحديث يمكن إيجازها بما يلي :

أ- **ثنائية الكفاءة اللغوية والأداء اللغوي** .

بيَّنَّــا من قبل أن من المسلمات التي يرتكز عليها النحو التحويلي التوليدي تميُّزَ الإنسان عن سائر الحيوانات بامتلاكه مهارة اللغة، ولهذه المهارة لدى تشومسكي تجليان؛ داخلي عقلي مجرد، وخارجي مادي ملموس. أما التجلي الداخلي فسمَّاه الرجل **بالكفاءة اللغوية**، أو المعرفة اللغوية ، أو الملكة اللغوية أو القدرة اللغوية. والمقصود بهذه المصطلحات كلها المعرفة الضمنية التي يمتلكها ممارس اللغة عن اللغة التي يمارسها، أو القواعد المستبطنة في الذاكرة والتي تسمح للإنسان بفهم أو إنتاج ما لا نهاية له من جمل اللغة التي تمثلها هذه القواعد[٢]. وأما التجلي الخارجي فسمَّاه **بالأداء اللغوي**، وهو الإجراء العملي الذي ينتقل بالكفاءة اللغوية من حيز الوجود بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل[٣].

الجدير بالذكر أن النظرية التحويلية تركز على المقدرة اللغوية أكثر من تركيزها على الأداء اللغوي، على ما ترى بينهما من علاقةٍ وجودية، تعني أن وجود كل منهما مرتبطٌ بوجود الآخر، وهذه نقطة اختلافٍ رئيسة بينها وبين النظرية النحوية

---

[١] – انظر: منذر عياشي، اللسانيات والدلالة " الكلمة" ، ص ٦٤. الجدير بالذكر أن ماعُنِي به تشومسكي في هذه النقطة عمل على تفسيره محمد الخضر الحسين بالقياس الاستعمالي، قال في دراسات في العربية وتاريخها ص٢٥: (ولو صح أن يضع الواضع لكل معنًى لفظًا يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها، ويتعذّر على البشر حفظ ما يكفي على اختلاف فنونها وتباين وجوهها،= =فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين لمنثور العرب ومنظومها).

[٢] – انظر: المصدر السابق، ص١٩٤.

[٣] – انظر: المصدر السابق، ص ١٩٥.

الوصفية التي ركزت على الأداء اللغوي، أي على الكلام بمصطلحها أكثر من تركيزها على اللغة، وهذا يتفق وبعض الأسس التي انطلقت منها كل من النظريتين، فالنظرية الوصفية متأثرة ببعض علماء الاجتماع كدوركهايم ،وهي تُعنى بالبعد الاجتماعي للغة، أي باللغة المنطوقة، وهو الكلام المادي المحسوس المتبادل بين الناس، أما النظرية التحويلية فقد اهتمت متأثرةً بالمنهج العقلي كما لاحظنا بالبعد العقلي اللغة، لذلك ركزت على هذا البعد، فاهتمت بالحقيقة الذهنية الكامنة خلف الأداء اللغوي، وهي المقدرة اللغوية، فما رآه تشومسكي هو أن ما يجب أن يصفه اللساني عند وصفه اللغة ليس الإنجاز الفعلي، بل الكفاءة أو المعرفة الفطرية للغة، وذلك لأن الإنجاز الفعلي للغة في نظر تشومسكي لا يعطي صورةً صحيحة عن اللغة ، وذلك لقيام عوارض كثيرة في طريق الأداء المثالي للغة على ما تقتضيه قوانينها، فنحن نواجَه حين نتكلم بكثير من العوامل مثل النسيان والتردد والتعب والمقاطعة، مما يؤدي إلى أن نقطع الجمل ، وأن نترك جملًا بدأنا بها، والإتيان بجمل غيرها[١].وقد انتهى تشومسكي من هذا التمييز بين الكفاءة أو المعرفة اللغوية، وبين الأداء اللغوي إلى أن للغة تجليين، عقلي مجرد من جهة، و خارجي مادي محسوس، وهذا التجليان قرينان لبنيتين لغويتين عنده؛ إحداهما البنية العميقة، وهي وليدة الكفاءة اللغوية، وثانيتهما البنية السطحية، وهي وليدة الأداء اللغوي، وفيما يلي إيضاح موجز لكل من هاتين البنيتين.

ب- **البنيتان العميقة والسطحية للتركيب اللغوي .**

إن اعتبار اللغة عملًا عقليًّا أو آلة للفكر والتعبير الذاتي يعني أن للغة جانبين؛ جانبًا داخليًّا، وآخر خارجيًّا، وكل جملةٍ يجب أن تُدرس من الجانبين. أما الأول فيعبر عن الفكر، ويسمى البنية العميقة المجردة للتركيب اللغوي، وأما الثاني فيتمثل بالشكل المادي للغة باعتبارها أصواتًا ملفوظة. والبنية العميقة هي التي تعطي البنية السطحية معناها الأساسي، وهي أي البنية العميقة مفهوم افتراضي، يتوقف عليه معنى الجملة، وتركيبها بعد أن تصبح تركيبًا ظاهريًّا، وبذلك يكون التركيب الظاهري كما قلنا حقيقةً فيزيائية ملموسة إذا تكلمنا أو كتبنا. إذن الوصف النحوي للجمل كما قدمه تشومسكي له جهتان؛ بنيةٌ سطحية مادية ملموسة، وبنية عميقة مجردة، والبنية السطحية بعبارةٍ مجملة هي جهة الوصف التي تحدد الصيغة الصوتية للجمل، أما البنية العميقة فتحدد التفسير الدلالي لها كما تسهم البنية السطحية في هذا التفسير، فالمكوِّنُ الدلالي في النظرية التوليدية يمثل البنية التحتية للجمل بينما يمثل المكون النحوي الصرفي والصوتي البنية الفوقية أي السطحية، والقواعد التي تعبر عن العلاقة بين البنية العميقة، والبنية السطحية في الجمل تسمى التحويلات النحوية، ومن ثم كان مصطلح النحو التحويلي التوليدي، القائم إذن على ما يعرف بقواعد التحويل والتوليد.

والجدير بالذكر أن التحوُّل من البنية العميقة للجملة إلى بنيتها السطحية يتم عند تشومسكي وفق مفهوم سماه التحويل الذي يولِّـدُ الإنسانُ بموجبه مالا نهاية له من الجمل والتراكيب، لذلك سُـمِّي هذا المنهج في دراسة اللغة بالمنهج

[١] – انظر: **التحيز اللغوي وقضايا أخرى، ص٢٢٨، وسوسير رائد علم اللغة الحديث، ص١٣٨ .**

التحويلي التوليدي، وذلك بتطبيق أحد قوانين التحويل التي سنعرض لها فيما سيأتي، فالتحويل في أبسط تعريفاته هو تحويل جملةٍ إلى أخرى، والجملة المحوَّل عنها تُعرف بالجملة الأصل أو النواة[١].

ت- **قواعد تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية .**

إذن يعتمد تحويل البنية العميقة للغة إلى بنيةٍ سطحية عند تشومسكي على أصولٍ ومبادئ أخذت عنده اسم القواعد التحويلية، وهي كما بيَّنا تُـقَـدِّمُ لكل جملةٍ في اللغة تصورًا باطنًا وتصورًا ظاهرًا، لذا ينص أحد التحويليين العرب على أن كل قاعدةٍ تعطي الجملة في اللغة تركيبًا باطنًا وتركيبًا ظاهرًا، وتربط بين التركيبين بنظامٍ خاص يمكن أن تكون من القواعد التحويلية، ولو لم تصف نفسها بهذا الاسم، والوظيفة الأساسية للقواعد التحويلية هي تحويل التركيب الباطن المجرد أو الافتراضي أي البنية العميقة التي تحتوي على المعنى الأساسي للجملة إلى تركيبٍ ظاهر محسوس، يجسّد مبنى الجملة وشكلها النهائي أي يجسد البنية السطحية، **و هذه القواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة، أو تنقلها من موقع إلى آخر، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة .**

وهذه القواعد التحويلية تختلف تفصيلاتها من لغةٍ إلى أخرى، كما تختلف نسب التعويل على هذه القاعدة أو تلك من لغةٍ إلى أخرى، فقد يكثر أو يقل في هذه اللغة أو تلك الحذف، أو الاستبدال، أو الإضافة أو الإطالة، أو إعادة الترتيب، أو غير ذلك مما يناسب اللغة المدروسة، وقد تكون هذه القوانين اختياريةً، أو إجبارية، وفي كل الحالات يُشترط أن يخضع تطبيق القوانين التحويلية لشرطٍ أساسي هو قابلية التركيب للتحليل، مما يعني أن القانون التحويلي يُطَـبَّـقُ على تركيبٍ من الممكن تحليله إلى عناصر مفترضة في التركيب الباطني الذي هو صحيحٌ قياسي بالطبع، أي أنه لا بد من وجود وصفٍ تركيبي قابل للتحليل استنادًا لعناصر التركيب الباطني، وهذا الشرط ضروري للسيطرة على القوانين التحويلية، وحصر استعمالاتها في مخرجات القوانين الباطنية وقوانين المفردات، وقبل أن نوضح هذه القوانين بأمثلةٍ من اللغة العربية نود الإشارة إلى تنبيه المعنيين بها على أن هذه القوانين ليست في أساسها تعليمية، بل قواعد لغوية في جوهرها، على أن ذلك لا يمنع معلم أية لغةٍ أو متعلمها من الإفادة من هذه القوانين عندما يجد ذلك ممكنًا أو مناسبًا، كما نود الإشارة إلى أن القوانين التحويلية قواعد تحليليةٌ علمية، ومهمتها الأساسية هي كشف العلاقات بين تراكيب اللغة، ووضع هذه العلاقات في صيغة قوانين علميةٍ منهجية وواضحة، و فيما يلي عرض بسيط تقريبي موضِّح لهذه القوانين بأمثلة من اللغة العربية.

١ -**قاعدة الحذف**. الحذف ظاهرةٌ مشتركة في اللغات الإنسانية، وذلك حين يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق، ومن هذا القبيل حذف الجملة في العربية أحيانًا لتحاشي تكرارها وقد ذكرت من قبل، ومن هذا

---

[١] - **فكرة الجملة النواة كما يفهم من كلام الدكتور سعيد حسن بحيري عند تشومسكي تدين بوجودها لزيليغ هاريس، وهي مَـعْـلَـم من معالم تفكير كلا العالِـمَين فيما يعرف باللسانيات الكلية، ذلك أن اللغات عامةً أكثر تشابهًا في الجملة النواة منها في الجملة المحققة بعد التحويل. انظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص٢٤٦، ٢٤١، ٢٧٥.**

القبيل قولك: (زيداً) في جواب من سألك: من أكرمت، فالبنية العميقة لجوابك هي: أكرمت زيداً، ولكن حذفت جملة "أكرمتُ" لكونها مفهومةً لذكرها في السياق من قبل. ومن هذا القبيل قول تعالى: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾ فالعطف عند بعضهم عطف جمل، والخبر المذكور "أحق" خبر لأحد المبتدأين، وخبر الثاني محذوف لدلالة المذكور عليه، وكأن التقدير: الله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

نحنُ بما عندنا، وأنتَ بما عندَك راضٍ والرأيُ مختلفُ

فالبنية العميقة في التقدير هنا هي: نحن بما عندنا راضون، ولكن حذفت كلمة (راضون) اختصارًا، ولأنها مفهومة من كلمة (راض) في قوله : وأنت بما عندك راضٍ. ومن هذا القبيل ما نسمعه **من قولهم: أنا وأنت سوري**، فهذه التركيب السطحي بنيته العميقة هي : **أنا سوري، وأنت سوري**، ولكن حذف[١] الخبر من إحدى الجملتين لكونه مفهومًا من ذكر خبر الجملة الأخرى ، إذ لا يحذف أي عنصر من البنية السطحية مما تمليه البنية العميقة إلا إذا كان في السياق من القرائن ما يدل عليه.

ومما تتجلى فيه قاعدة التحويل بالحذف عند التحوليين قول أحدنا لمخاطبه **" اذهبْ "** فالبنية العميقة لهذه البنية السطحية هي **" اذهب أنت "** ولكنْ أُضْمِرَ الفاعل لفهم معناه من السياق، وهذه قاعدةٌ إجبارية من قواعد التحويل بالحذف في اللغة العربية .

٢-قاعدة الزيادة،أو الإقحام . يشير التحويليون إلى أن بعض التركيبات النحوية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى أساسي مما تدل عليه البنية العميقة، وإنما تفيد وظيفة تركيبيةً عارضة، وقد تعدّ لونًا من ألوان الزخارف الأسلوبية، ومن هذا القبيل في العربية زيادة أحرف الجر كالباء في خبر (ليس) نحو: " ليس زيدٌ بشاعرٍ" فالمعنى الأساسي والبنية الأعمق لهذا التركيب، هو: (زيدٌ شاعر) أي إسناد الشاعرية إلى زيد، ثم نفي هذا الإسناد، فقيل: (ليس زيدٌ شاعرًا)، ثم أكد هذا النفي بالباء، وليس للباء من دور في ذلك سوى توكيد هذا المعنى، ولا شك أن هذا المعنى التوكيدي لا يظهر في البنية العميقة لهذا التركيب. ومن هذا القبيل ما يعرف في العربية بضمير الفصل نحو " كان زيدٌ هو البطلَ"، فالبنية العميقة لهذا التركيب هو (كان زيد البطلَ) وليس للضمير(هو) من وظيفة معنوية سوى التوكيد، لذا يمكن بنيته السطحية أن تستغني عنه من دون أن تخسر شيئًا من معناها الأساسي. ومن هذا القبيل أيضًا زيادة (كان) في نحو: " ما كان أجملَ الربيعَ!" فالبنية العميقة له هي: ما أجمل الربيعَ !

٣-قاعدة إعادة الترتيب . كل لغةٍ ترتِّب كلماتها داخل الجملة على نحوٍ خاص بها، ومن المهم لمتعلم أية لغةٍ أن يعرف ترتيبها الخاص ببنيتها العميقة أولاً، ثم أن يعرف القوانين التي تَحْكُم تحول هذا الترتيب إلى أنماطٍ مختلفةٍ في الكلام الفعلي على

[١] -قال السيوطي في (الهمع) ١/ ١٠٣-١٠٤ : إذا جئت بعد مبتدأين بخبرٍ واحد نحو: (زيدٌ وعمرو قائم) فذهب سيبويه و المازني والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول، وخبر الثاني محذوف، وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى عكسه، وقال آخرون : أنت مخيَّرٌ في تقديم -كذا- أيّهما شئتَ .

السطح. ومن المسلم به أن كل عناصر الجملة العربية عرضةٌ لتغيير مواضعها فيها إلا ما يُعرف في النحو العربي بالرتب المحفوظة، كما لاحظنا لدى الحديث عن قرينة الرتبة عند تمام حسان، وقد درس أئمة العربية قاعدة التحويل بإعادة الترتيب تحت ما يسمى عندهم بالتقديم والتأخير. ومن هذا القبيل مثلًا قوله تعالى: ﴿**لم يكن له كفوًا أحد**﴾، فالبنية العميقة لهذا التركيب هي : **لم يكن أحدٌ كفوًا له**، ومن هذا القبيل قولهم في المثل: « **في بيته يؤتى الحكمُ** »، فالبنية العميقة وفق الترتيب النظري للجملة العربية هو : يؤتى الحكمُ في بيته.

٤-**قاعدة تحويل العنصر إلى آخر** . كأن نحوِّل الفضلة إلى ركنٍ أساسي تعبيرًا عن معنى إضافي، كالمزيد من الاهتمام بما كان فضلة، أو أن نحول الركن الأساسي إلى فضلة تعبيرًا عن أحد المعاني الإضافية كالمبالغة أو التوكيد والشمول. ومن القبيل الأول -أي تحويل الفضلة إلى ركن أساسي للتعبير عن مزيد من الاهتمام- تحويل ياء المتكلم المضاف إليه في مثل: **" نظر الأعمى إلى أدبي"** إلى ركن أساسي، أي مبتدأ كأن نقول **" أنا نظر الأعمى إلى أدبي "** ، ولما أراد المتنبي أن يعبر عن المزيد من الافتخار بالذات وأراد التعبير عن المزيد من تمكين هذا المعنى أقحم الاسم الموصول (الذي) فقال: **" أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي"** وهو تركيبٌ جملته الأصل التي تحمل معناه الأساسي هي جملة: **" نظر الأعمى إلى أدبي"** إذْ ليس في الجملتين الأخريين من معنًى أساسي، بل فيهما فضل توكيد لمعنى الجملة النواة، كما أن فيهما فضل تمكين للافتخار الشخصي بما تدل عليه هذه الجملة النواة في الأصل التي تمثل جوهر جملة: (أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي) فجوهر الجملة ونواتها عند التحويليين هو ذلك الجزء الأساسي منها والذي يحمل معناها الرئيس.

ومما تتمثل فيه القاعدة بتحويل الركن الأساسي في الجملة النواة العميقة إلى فضلة في الجملة السطحية المتحوَّل إليها، تحويل الفاعل(شيب) في نحو" اشتعل شيبُ الرأس " إلى تمييز في قوله تعالى: ﴿ **واشتعل الرأس شيبًا** ﴾ وذلك لما يترتب على تحويل هذا العنصر من معنى التوكيد والشمول، فقولنا مثلًا: "اشتعلَ شيبُ الرأس" قد يُحْمَلُ على المجاز، فلا يفهم منه بالضرورة أن كل الرأس قد شاب شعره، وذلك بخلاف معنى الشمول المفهوم بالضرورة من قوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾. والجدير بالذكر قبل أن نغادر هذه الفقرة ثلاثة الأمور التالية:

أولها : أن قواعد التحويل هذه تختلف نسبة شيوعها في اللغات من لغةٍ إلى أخرى كما قلنا.

ثانيها : أنها من وجهة نظرٍ معيارية تقعيدية، منها الجائز المحتمل ومنها الواجب، أو الإجباري، ومنها ما يمكن تطبيقه في موضع، ويمتنع تطبيقه في موضع آخر.

ثالثها : أن هذه القواعد ليست تجديدًا كبيرًا كما يقول صاحبها الذي أوضح ذلك قائلًا: (مهمٌّ أن نتبين أن مصطلح القواعد التوليدية لا يكون بذاته تجديدًا كبيرًا، فمن زمنٍ بعيد أدرك البعض أن كل لغةٍ تستعمل أساليبَ متناهية استعمالًا لا متناهيًا "wilhem von Humboldt" فالأبحاث الحديثة في إطار القواعد التوليدية تحاول فقط أن تعرض بوضوح كيف أن

هذه الأساليب المتناهية تُسْتعمل استعمالًا لامتناهيًا في اللغات الخاصة ، وأن تكشف المميزات الأكثر عمقًا والتي تحدد اللغة الإنسانية بصورةٍ عامة، أي الميزات التي تكون القواعد الكلية)[١].

وبعد، نكتفي بهذه الفكرة الموجزة عن المنهج التحويلي التوليدي في دراسة اللغة، ونتحول إلى عرضٍ موجز أيضًا لما كان لهذا المنهج من أثرٍ في الدرس اللغوي العربي الحديث .

أثر النحو التحويلي التوليدي في الدرس اللغوي العربي الحديث .

لا يخفى على المعنيِّ ما للنحو التحويلي التوليدي من أثرٍ ظاهر في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، وفي هذا السياق تأتي جهود **محمد علي الخولي، وميشال زكريا، وعبد القادر الفاسي الفهري، ومازن الوعر، وحسام بهنساوي، وسمير شريف ستيتية، وغيرهم**. وقد كانت إسهامات التوليديين العرب ميدانًا لبعض الدراسات، ومن هذا القبيل: "نظرية النحو التحويلي في الدراسات اللسانية العربية الحديثة" لكريم عبيدي علوي. والجدير بالذكر أن تأثر الدرس اللغوي العربي الحديث بنظرية النحو التوليدي التحويلي تمثلت بتجلياتٍ مختلفة، فمنها دراساتٌ نظرية أعادت النظر فيما وُجِّـــهَ إلى النحو العربي من انتقادات في ضوء المنهج الوصفي، فقد انتصف التحويليون العرب للنحو العربي من زملائهم الوصفيين، وأعادوا تقويم النحو العربي وتقييمه في ضوء النحو التحويلي التوليدي كما سيتضح فيما سيأتي، ومنها دراساتٌ تطبيقية على اللغة العربية، أو على بعضٍ من مدونتها اللغوية، ومنها تلمَّسَ ما عند العرب قديمًا من معالم التفكير التوليدي التحويلي، ومن هذا القبيل كتاب: (الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي) لرشيد بوزيان، ومبحث: (الفكر البنيوي التحويلي في خصائص ابن جني) لعبد الله أحمد عبد الكريم. و فيما يلي إيجاز القول في معالم من تجليات التوليدية التحويلية في الدرس اللغوي العربي الحديث.

الدرس التحويلي العربي النظري .

يتمثل ذلك في حرص اللغويين العرب على إعادة النظر في تقييم النحو العربي وتقويمه في ضوء ما يقفون عليه من علومٍ لغوية حديثة كالذي كان من الوصفيين العرب تجاه النحو العربي، كما لاحظنا. والجدير بالذكر أن التحويليين العرب متسلحين بالنحو التحويلي التوليدي انتصفوا للنحو العربي- وخاصةً نظرية العامل وقضية التأويل- من زملائهم الوصفيين، فقد " أتت على الدرس النحوي فترةٌ طغى فيها التيار الوصفي ، فتنكّر الباحثون لقضية العامل، ورأوها ضربًا من الغيب ، يؤدي إلى الكثير من التقدير ، حتى إذا خفَّت حدة الوصفية ، وتبنى الناس التحويلية التوليدية منهجًا في النظر النحوي ظهرت كتاباتٌ جديدة ترى في نظرية العامل منهجًا صالحًا للدرس، خصوصًا بعدما وقر في الأذهان ازدواجية

[١] – الطبيعة الشكلية للغة، نوام تشومسكي، ترجمة: د. ميشال زكريا، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع ١٨-١٩، ص٣٠.

البنيتين السطحية والعميقة ...ويومئذٍ عاد كثيرٌ من الدارسين ليقرروا أن قضية العامل من صلب التركيب وواقعه "[١]، فأعادوا للفكر النحوي العربي اعتباره، و ذلك ببيان صوابية أمورٍ أساسية عابها الوصفيون على النحو العربي من جهة، وببيان اهتمام النحو العربي بما يعد ركنًا أساسيًّا في النحو التحويلي التوليدي، وهو فكرة التحويل وقواعده التي وضحناها من قبل، وفي مقدمة ذلك استحسان التحويليين العرب لما عابه الوصفيون من حرص النحاة على تعليل الظواهر اللغوية وعدم الاكتفاء بوصفها، ولما عابوه عليهم من الحرص على التأويل والتقدير، وعدم الاكتفاء بحمل الكلام على الظاهر، وفيما يلي توضيح هاتين النقطتين.

أ- **تعليل الظاهرة المدروسة مطلب علمي .**

لاحظنا من قبلُ ثورةَ تشومسكي مؤسس النحو التحويلي التوليدي على الأصول الأساسية للمنهج الوصفي، وفي مقدمة ذلك معارضته لاكتفاء الوصفيين بوصف الظاهرة اللغوية من غير حرصٍ على تعليلها وتفسيرها، فرأى الرجل أن من حق الباحث اللغوي، بل من واجباته الأساسية تفسير وبيان أسباب ما يستوقفه من ظواهر اللغة، وعلى ذلك رد التحويليون العرب أو المتأثرون بالنحو التحويلي على الوصفيين ما عابوه على النحاة من الحرص على تعليل ظواهر اللغة العربية التي استوقفتهم، ورأوا -أي التحويليون العرب- أن منهج نحاة العربية في ذلك يتفق مع البحث العلمي الحق الذي من حقوقه وواجباته بيان الأسباب التي تفسر الظواهر التي يدرسها الباحث في هذا الميدان، أو ذاك من ميادين البحث العلمي.

والجدير بالذكر أننا نتفق مع هذا المبدأ كل الاتفاق، ولكننا نشترط لتعليل الظواهر المدروسة أن يكون بأسباب تتفق وهذه الظواهر طبيعةً، ووظيفةً، وهذا ما كان نحاة العربية يُـخِـلُّون به أحيانًا، فيعمدون إلى تعليل ظواهر العربية بالعلل المفتعلة والواهية، أو العقلية الفلسفية المنطقية التي لا تتفق مع الظاهرة اللغوية لا من حيث الطبيعة، ولا من حيث الوظيفة. فالمرء يبارك ويحمد لنحاة العربية تعليلهم لبعض ظواهرها بالميل إلى الخفة، وبالنفور من الثقل، أو بالحرص على توضيح المعنى، أو الاتكال على وضوحه، أو بكثرة الاستعمال التي تجعل معنى العنصر اللغوي واضحًا في ذهن المخاطب، مما يسوغ للمتكلم حذف بعض جزئيات هذا العنصر طلبًا للخفة فيما يكثر استعماله، كما أنه من المقبول تعليل النحاة لتعدد المباني الدالة على معنى واحد بتعدد اللهجات العربية التي اعتمد النحاة عليها في وضع قواعد العربية إلى غير ذلك من الأصول العلمية المعتمدة في تعليل أئمة العربية لما استوقفهم من ظواهر اللغة العربية، ولولا خشية الإطالة لمثّلنا بالمثال المناسب لكل

[١] - **نظرية العامل في النحو العربي، مصطفى بن حمزة، ص ١٥٠ .**

أصلٍ من هذه الأصول التي اعتمدها نحاة العربية منذ وقتٍ مبكر، لذا نكتفي بالإحالة إلى حيث فُصِّل القول في هذا الموضوع[١].

ب- **التأويل مطلب علمي في دراسة اللغة .**

مما عابه الوصفيون العرب على نحاة العربية كما لاحظنا الحرص على تقدير ما ليس في ظاهر التركيب اللغوي، وزعموا أن وصفيتهم تقتصر على وصف ما هو كائن من العناصر اللغوية، لا على تقدير ما يجب أن يكون، أو ما يمكن أن يكون منها، وقد لاحظنا أن تشومسكي ثار عمليًّا على ذلك عندما فسر قدرة المتكلم على صياغة ما لانهاية له من الجمل والتراكيب بوجود بنيتين سطحية وعميقة للبنية اللغوية الواحدة، وذلك بتحويل البنى العميقة إلى بنى سطحية قد تتفق والبنى العميقة، وقد تختلف عنها، وذلك بفعل قواعد، تتمثل أحيانًا كما لاحظنا بتقدير حذف بعض عناصر البنية العميقة، أو الزيادة عليها، أو التحوُّل ببعضها من موضعٍ إلى موضع، أو من وظيفةٍ نحوية إلى وظيفة نحوية أخرى، وما ذلك إلا ضربٌ من التأويل والتقدير الذي يعدّ عملًا جوهريًّا في النظرية النحوية العربية، ولذلك رأى التحويليون العرب أو المتأثرون بالمنهج التحويلي منهم فيما وجدوه عند تشومسكي من القواعد التحويلية ردًّا على ما عابه الوصفيون على نحاة العربية من حرصٍ على تأويل النصوص، وتقديرها، و ذلك بالحكم على بعض عناصر التركيب بالزيادة حينًا، وبالحذف حينًا آخر.

والذي يميل إليه المرء أن التأويل أو التقدير مسلكٌ علمي ومشروع في دراسة اللغة، وذلك لأن المتكلم كثيرًا ما يحذف بعض عناصر التركيب مع أنه يريد ما تدل عليه هذه العناصر المحذوفة، و التي لم يحذفها إلا لأن في السياق ما يدل عليها أو يشير إليها، ففي هذه الحالة يجب على المحلل اللغوي أن يشير إلى هذه المحذوفات استكمالًا لأركان الجملة وتوضيحًا لمعناها. والمرء لا يماري في علمية التقدير أو التأويل ومشروعيتهما في هذه الحالة، وما يؤخذ على النحاة التأويل أو التقدير الذي افتعلوه استجابةً لأصولٍ مزعومة بنوا عليها نظريتهم في العامل، أو استجابةً لرغبتهم في تفسير النصوص -ولاسيما الدينية منها- تفسيرًا يؤيد ما يعتنقونه من المذاهب والمعتقدات. ولعل هذا ما حمل أحد التحويليين العرب، وهو الدكتور داود عبده على التنبيه على اختلاف النحْوَيْنِ التقليدي والتحويلي في مسألة تقدير ما ليس في الظاهر من حيث الغاية، وفي ذلك يقول : غير أن التقدير الذي ناقشته في هذه المقالة " التقدير وظاهر اللفظ" يختلف اختلافًا جوهريًّا عن تقدير النحاة ، فتقدير النحاة هدفه في معظم الحالات تبرير حركات الإعراب التي تخالف القواعد التي نصوا عليها، ويَفْتَرِضُ عناصر معينةً في البنية الداخلية، يُعزى إليها الخروج عن هذه القواعد الإعرابية، أما التقدير الذي دارت حوله هذه المقالة فيهتم بتركيب الجملة، وغايته تفسير علاقة هذا التركيب بالمعنى .

ج- **مشتركات بين النحوين؛ العربي، والتحويلي.**

---

[١] - انظر: محمد عبدو فلفل، الشاذ عند أعلام النحاة ؛ تعليله وتأويله والاستدلال به ورده، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٥.

لاحظ المعنيون بالمنهج التحويلي من الدارسين العرب أن بين هذا المنهج وبين ما جاء عن نحاة العربية من الاتفاق في الاهتمامات والمرتكزات الأصلية ما يستوقف المرء، ويستدعي الوقوف على ما وراءه من الأسباب، وفي الصلب من ذلك مقولة الأصلية والفرعية التي تُـعَـدُّ مكونًا رئيسًا من مكونات النظرية النحوية العربية. ومن هذه المشتركات بين النظرية النحوية والنظرية التحويلية فكرة التقدير والتأويل القائمة في كلتا النظريتين على تقدير أصولٍ مفترضة عميقة للبنى السطحية الظاهرة، بل ذهب بعض المعنيين إلى أبعد من ذلك حين تراءى لهم في النحو التحويلي التوليدي أطيافًا من نظرية العامل التي شنَّع الوصفيون القول على تحكمها بالنحو العربي. وفيما يلي توضيحٌ لمعالم اشتراك النحوين العربي والتحويلي في قضيتي الأصلية والفرعية، وتقدير البنيتين العميقة والسطحية في تحليل الظاهرة اللغوية.

نظرية الأصل والفرع في النحوين العربي والتحويلي. مقولة الأصلية والفرعية تعد مكونًا رئيسًا من مكونات النظرية النحوية العربية، ومن تجليات ذلك قولهم بأن المفرد أصل والمثنى والجمع فرعان، وأن المذكر أصل والمؤنث فرع، و أن النكرة أصل، والمعرفة فرع، و أن المصدر أصل لسائر المشتقات عند البصريين على الأقل، وأن الجملة المكونة من مبتدأ وخبر، أصل لسائر الجمل المشتملة على ما يعرف بالنواسخ، وهكذا. ومن أصولهم في ذلك أن من سمات الأصل أنه لا يحتاج إلى علامة، بل الفرع هو الذي يحتاج إلى العلامة لتمييزه عن أصله، وقد لاحظ المعنيون من الدارسين العرب أن نظرية الأصل والفرع من المشتركات بين النظرية النحوية العربية، وبين المنهج التحويلي التوليدي، فقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية هذه في معرض حديثهم عما سمَّوه بالألفاظ ذات العلامة، وعن الألفاظ التي بلا العلامة ، فقرروا أن الألفاظ غير المعلَّمة هي الأصل، وهي أكثر دورانًا في الاستعمال، وأكثر تجردًا، وهي أقرب إلى البنية العميقة. فالفعل في الزمن الحاضر في الإنكليزية مثلًا غير معلَّم ، أما الماضي فتلحقه علامة (ed) لتمييزه عن أصله الحاضر، وكذلك الاسم المفرد غير معلَّم بخلاف الجمع الذي تلحقه علامة (s). و عليه فالفعل غير المعلَّم والدال على الزمن الحاضر أصل للمعلَّم الدال على الماضي، والاسم الدال على المفرد وغير المعلَّم أصل للمعلم الدال على الجمع . ففكرة الأصلية والفرعية إذن فكرةٌ مشتركة بين منهج النظرية النحوية العربية، وبين المنهج التحويلي التوليدي الحديث، و في ذلك ملمح من ملامح الاهتمامات أو المقولات المشتركة بين النحوين .

البنيتان السطحية والعميقة في النحوين العربي والتحويلي . أشرنا من قبل إلى أن قضية التقدير في النحو العربي التي لقيت نقدًا عنيفًا من الوصفيين العرب، عادت لتكون مبدأً رئيسًا ومقررًا في التحليل النحوي عند التحويليين الذين يرون أنه في ضوء هذه المقولة يمكن القول بقواعد نظمية كلية عالمية يمكن أن تُفهم على ضوئها الظواهر المشتركة في اللغات الإنسانية عامةً، ومنها كما لاحظنا ظواهر الحذف والزيادة، وتغير مواضع الكلمات داخل الجمل أحيانًا، وتغيير مواضعها ووظائفها النحوية حينا آخر.

وقد لفت اشتراك النحوين العربي والتحويلي في مقولة تقدير بنى عميقة للتراكيب اللغوية السطحية نظر بعض الدارسين، فعمل على تحديد معالم هذا الاشتراك وتوضيحه، **ومن هذا القبيل عمل الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الموسوم بـ(من الأنماط التحويلية في النحو العربي)**، فهذا البحث يُعْـنى (بإلقاء الضوء على بعض التراكيب العربية التي تحولت من أصل افترضه النحويون العرب من خلال نظريتهم التي تقوم على افتراض أصلٍ مقدر، وتركيبٍ ظاهرٍ منطوقٍ، أو مكتوب، يُحاكَم إلى ذلك الأصل المقدر من خلال عدد من القواعد التي تحكم هذه العلاقة). ويشير الدكتور حماسة إلى ما بين هذا السلوك من نحاة العربية وبين النحاة التحويليين من اشتراكٍ يلفت الانتباه ويستدعي التوضيح والتفسير، فيقول: (وهذا النوع من المعالجة النحوية القديمة يفرض على الدارسين أن يقارنوا بينه وبين نظرية تشومسكي في النحو التحويلي التوليدي التي فرضت نفسها بقوة على ساحة الدرس اللغوي الحديث، إذْ تتفق هاتان النظريتان في جوانب كثيرة تفرض نفسها بقوة كذلك، ولا يستطاع تجنبها أو تجاهلها).

وبعد أن أشار الدكتور حماسة إلى مدى عناية الدارسين العرب بتسليط الضوء على هذه القضية المشتركة بين النحوين العربي والتحويلي، وقبل أن يشرع في بيان أسباب هذا التلاقي في الأفكار بين النحوين يبـيِّن أن غرضه من دراسته لهذه المسألة ليس التماس شهادة جودة وصلاحية للنحو العربي من تشومسكي، بل العكس، يقول حماسة: (مهما يكن من أسباب هذا التشابه أو التقارب في أسس المعالجة فإنه ينبغي ألا نعدَّ ذلك من جانبنا شهادة للنحو العربي، بل قد أبالغ فأقول، وبغير تواضع كاذب أو ادعاء خادع : إن العكس هو الصحيح، أي أن التقارب أو التشابه قد يكون شهادةً لنظرية تشومسكي).

تفسير تشابه النحوين العربي والتحويلي . وفي معرض تفسير ما بين النحوين العربي والتحويلي من تشابه يذكر حماسة تفسيرين، أولهما: أنه من قبيل توارد الخواطر الذي لا يُسْـتَـبْـعَـدُ معه أن يشترك شخصان في تقديم حلٍّ واحد لمشكلة واحدة، وإن لم يسبق لأحدهما أن يكون قد التقى الآخر، أو اطلع على أفكاره. وأما التفسير الثاني الذي يفسر به حماسة وغيره ما لفتهم من التشابه بين النحوين العربي والتحويلي، فهو: أن تشومسكي قد يكون قد تأثر بنحوه التحويلي بالنحو العربي، ذلك أنه وقف على شيء من هذا النحو من تلمذته على يد والده الذي كان معنيًّا بالنحويين العبري والعربي، وقد أشار تشومسكي إلى هذه التلمذة، وإلى أثر أنحاء القرون الوسطى التقليدية، ومنها النحوان العربي والعبري في تكوينه المعرفي.

وبعد، فلعل ما سبق يقدم لمحةً عن أثر النحو التحويلي في الدراسات اللغوية العربية من الوجهة النظرية، أما أثر هذا النحو في هذه الدراسات من الوجهة التطبيقية فسنوجز القول فيه في الفقرة التالية .

الدرس التحويلي العربي التطبيقي .

كان للنحو التحويلي أثرٌ في حركة الدرس اللغوي العربي الحديث التطبيقي، وقد تجلى ذلك بدراساتٍ تناولت معالجة النحاة لبعض تراكيب اللغة العربية معالجةً تبدو فيها أبعادٌ تحويلية ، وهو ما يلاحظ كما ذكرنا من قبل في كتاب الدكتور

محمد حماسة عبد اللطيف " من الأنماط التحويلية في النحو العربي". ومن الدراسات التحولية العربية ما عني بدراسة اللغة العربية وصفًا وتفسيرًا بهديٍ من نظرية النحو التحويلي التوليدي، ومن هذا القبيل: "اللسانيات واللغة العربية" لعبد القادر الفاسي الفهري، ومن هذا القبيل أيضًا أعمال الدكتور ميشال زكريا ١-الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية؛ النظرية الألسنية. ٢- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية؛الجملة البسيطة. ومن هذا القبيل: " الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية" للدكتور سمير شريف ستيتية. و "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" للدكتور مازن الوعر.

ومن هذا القبيل أيضاً كتاب **الدكتور محمد على الخولي " قواعد تحويلية للغة العربية "**، الذي حاول فيه صاحبه كما يقول أن يعطي نظرةً مختلفة إلى طبيعة تراكيب اللغة العربية وعلاقاتها بعضها ببعض، وقد صرح بأن عمله هذا أولُ محاولةٍ لوضع قواعد تحويلية للغة العربية، كما أنه محاولةٌ لإدخال نوعٍ من التجديد على علم النحو العربي، ولإدخال علم اللغة العربية في ركب علم اللغة الحديث، والكتاب أيضًا كما يقول صاحبه دعوة لعلماء اللغة العرب ليطوروا قواعد اللغة إلى الأفضل، وذلك بتصميم قواعد تحويلية ذات قوانين مختلفةٍ كلياً.

والحقيقة أن الكتاب لا يعدو أن يكون وصفًا للغة العربية بطريقةٍ جديدة في ضوء النظرية التحويلية، وفي ختام وصف المؤلف للعربية في ضوء هذه النظرية ينصُّ على قضايا مهمةٍ لابد من الوقوف عليها إذا ما أردنا تقييم عمله هذا، ومن هذه القضايا أن القوانين التحويلية التي وصف بموجبها اللغة العربية الفصيحة ليست شاملة، بل بإمكانها أن تفسر العديد من تراكيب وجمل اللغة العربية، لا كل جمل وتراكيب هذه اللغة، لذلك يعترف الرجل بأن قواعده هذه ليست هي الأفضل، بل ليست بالضرورة أفضل من القواعد التقليدية أو بديلًا عنها، فلكل منهما مزاياها، ومن الممكن الاستفادة منهما معا، وهذا يتفق وما نص عليه الخولي في بداية كتابه من أنه محاولةٌ لوصف اللغة العربية في ضوء النظرية التحويلية، لذا يؤكد أن القواعد التحويلية التي وضعها للغة العربية لا تعني تغيير اللغة العربية، فاللغة هي هي، لا تتغير سواءٌ أوضعنا لها قواعد تحويليةً أم تقليدية، إن ما يتغير هو وصف اللغة ، وليس اللغة ذاتها على حد تعبير الخولي نفسه.

والجدير بالذكر فيما نحن فيه أن بعض الدارسين تناول ما في بعض الدواوين من ظواهر نحوية تركيبية بهديٍ من القواعد التي يقوم عليها النحو التحويلي، ومن هذا القبيل كتاب **الدكتور حسام البهنساوي" القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي"** ، فقد قدم الدكتور البهنساوي في عمله هذا وصفًا تحليليًّا للتراكيب المُحَـــوَّلة في ديوان حاتم الطائي .

ونكتفي بمجرد الإشارة إلى هذه الدراسات لإتاحة فرصة الاطلاع عليها لمن يرغب في ذلك، ونتحول للحديث عن منهجٍ آخر من مناهج الدرس اللساني الحديث التي كان لها واضح الأثر في الدرس اللغوي العربي الحديث، وهو نحو النص، أو اللسانيات النصية.

أثر نحو النص في الدرس اللغوي العربي الحديث.

سيادة نحو الجملة في النصف الأول من القرن العشرين.

اقتصر الدرس اللساني الحديث في مراحله الأولى في دراسة الظاهرة اللغوية على الجملة، فالجملة عند متقدمي الدرس اللساني هي المستوى اللغوي التركيبي الأكبر الذي توصف وتحلل من خلاله الظاهرة اللغوية، وذلك لما لاحظوه من أن هذا التركيب المسمى جملة أكثر قابليةً لما يسعون إليه في دراسة اللغة من الضبط العلمي، وفي مقدمة ذلك تجريد الأصول وشكلنتها فقد (جنح البحث بدافع إقامة حدود العلم وقواعده إلى تغليب الأشكال المطردة القارّة ومجالها الجملة ، وإن على حساب أشكال أخرى ومجالها النص ، جرى إقصاؤها لا لعدم اطرادها ، وإنما لأنه يصعب ضبطها على الدارس)[١]. لذا نجد أن بعض لسانيات النصف الأول من القرن العشرين أقصت ما يتعلق بالكلام الخاص أي المنجز المستعمل من اللغة، متعللين بكون اللغة شكلًا، أي رموزًا قابلةً للتجريد في معادلاتٍ محددة، ففصلوا بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام .. كما أقصت اللسانيات البنيوية الأمريكية، ولاسيما أتباع بلومفيلد، المعنى من الدراسة اللسانية إقصاءً اتخذ مظهر الإرجاء، ولم تولِ المدرسة التوليدية في مرحلتها الأولى المعنى كبير احتفال، وهي إلى ذلك أقصت صراحةً المقام والتنغيم والأسلوب من اهتماماتها، ولم تجعل لهذه المسائل مكانًا في الجهاز النظري الذي اعتمدت عليه، علمًا أنه لم تقف جميع النظريات مثل هذا الموقف من المعنى والسياق وعدم العناية بالمنجز العملي الحي من الظاهرة اللغوية. ولكن هيمنة بعض المناهج اللسانية كما يرى بعضهم كاد يُغَيِّب هذا البعد من الدراسة اللغوية تغييبًا تامًّا، مما جعل اللغة في هذا الاتجاه من الدرس اللساني مجرد

---

[١] – نسيج النص؛ ما به يكون الملفوظ نصًّا، الأزهر الزناد، ص١٩ . والجدير بالذكر في هذا السياق أمران: أولهما: أن الأزهر الزناد في كتابه هذا حاول عمليًّا البرهنة على إمكانية تصور مفهوم مجرد ومضبوط للنص، وهو ما لا يقول بإمكانية تحقيقه بوغراند، و هو على حق، وفي ذلك يقول: "لا يمكن للسانيات النص أن تعمل على تهيئة نحوٍ تجريدي لتوليد كل النصوص الممكنة في اللغة، واستبعاد ما ليس نصًّا ، فمجال التوليد أوسع من أن يحاط به، ويطرد اتساعه على الدوام ، إن مفهوم ما ليس نصًّا ليس ذا خطر، لأن وروده يؤدي في العادة إلى عدم قبوله، أو إلى عدم القدرة على الاتصال، أما العمل الأهم للسانيات النص فهو بالأحرى دراسة مفهوم النصية .." . النص والخطاب والإجراء، ص٩٥ .

ثانيهما: أن في مقابل الحرص على الشكلنة والتجريد في الدرس اللساني الحديث، وُجِـــدَ من عاب على هذا الدرس الإفراط في الحرص على هذه الشكلنة وذلك التجريد في دراسة الظاهرة اللغوية ، وهذا ما يلاحظ لدى المعنيين بما يعرف بالنحو العرفاني الذين يقول أحدهم: (في وقت طغت فيه موضة الشكلنة وموضة الحاسوب والإعلامية التي يريد أصحابها صنع آلات تحاكي ذكاء الإنسان ومختلف قدراته الذهنية وخاصةً منها قدرته على فهم العبارات والجمل المناسبة للمقام و للمقال وعلى إنتاجها، يقترح النحو العرفاني التخلي وإن مؤقتًا عن مثل هذه الطموحات الساذجة التي إن دلت على شيء فإنما تدل على أن أصحابها غير واعين بمدى تعقد الأبنية اللغوية، ومدى تعقد أبنية الفكر البشري). مدخل إلى النحو العرفاني، ص ٣٠. وللمزيد حول حرص الدرس اللساني على الشكلنة في وصف بنية التراكيب اللغوية، أي الجمل ولو على حساب المعنى انظر: ص ٣١ من " المدخل إلى النحو العرفاني".

هيكل شكلي منطقي لا حياة فيه، وهذا لا يعكس الواقع اللغوي، ولا يعكس حقيقته التي ندب الدرسُ اللساني نفسَه لوصفها وتحليلها، ولعل هذا ما كان وراء تلاقي – كما يقول بوغراند– آراء طائفة من اللسانين عام ١٩٦٨تقريبًا حول فكرة " لسانيات ما وراء الجملة ".

وهكذا نجد أن المناهج اللغوية في الغرب كانت موجهةً إلى تحليل الجملة ، واستمرت على ذلك إلى أن بدأت إرهاصات نحو النص على يد هاريس في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، ثم تطورت الدراسات النصية في السبعينيات على يد فان دايك الذي يعد مؤسس علم النص ، أو نحو النص، وقد عاصره كثير من المؤلفين في هذا الاتجاه حتى أصبح نحو النص الذي ولد في عباءة علم النص حقيقةً راسخة على يد روبرت دي بوغراند في الثمانينيات[١].

على أنه كان كما لاحظنا للتوسع في دراسة الظاهرة اللغوية لتشمل النصوص الحية دواعٍ منهجية إضافة إلى دواعٍ تطبيقية تحليلية أدبية، وغير أدبية، تتمثل بالحاجة إلى تطوير مناهج تحليل الخطاب بمختلف ميادينه، وذلك على نحوٍ يجمع بين متطلبات المنهج العلمي المضبوط وبين الحفاظ على الواقعية والحيوية في دراسة الظاهرة اللغوية، وفيما يلي نوجز القول في هذين الداعيين إلى التوسُّع في دراسة اللغة توسعًا يشمل النص ، وهو ما بات يعرف بنحو النص أو لسانيات النص، لسانيات الخطاب، أو علم لغة النص .

الدواعي المنهجية لنشوء نحو النص.

لوحظ في النصف الثاني من القرن العشرين أن الاقتصار في دراسة الظاهرة اللغوية على الجملة، لا يفي بالغرض الرئيس من دراسة هذه الظاهرة، لأن الاقتصار على الجملة في ذلك يمثل قصورًا منهجيًّا للاعتماد على نماذج جملية مصنوعة تفتقر إلى نبض الحياة اللغوية الواقعية، وهي نماذج ليست دقيقةً في تصوير آلية عمل اللغة في الواقع الحياتي المعيش، **يقول فان دايك**: (عبارات اللغة الطبيعية ينبغي أن يعاد بناؤها في صورة الأقاويل الخطبية المعبر عنها في النصوص) ويضيف دايك قائلاً: (جرت العادة في معظم النظريات اللسانية أن تعتبر الجملة كما لو كانت الوحدة الكبرى من نوع التركيب الصرفي والتركيب النحوي .. ونحن نتمنى أن نبين.. أن هذه الطريقة في التناول أو المقاربة غير سليمة ولا كافية).

وكان زيليغ هاريس كما يقول نعمان بوقرة[٢] أول لساني يعد النص موضوعًا شرعيًّا للدرس اللساني، بل قدَّم منهجًا لتحليل الخطاب المترابط، واهتم بتوزيع العناصر اللغوية في النصوص، والروابط بين النص وسياقه الاجتماعي مستخدمًا في ذلك إجراءات اللسانيات الوصفية بهدف اكتشاف بنية النص، ورأى أنه لكي يتحقق هذا الهدف لابد من تجاوز مشكلتين وقعت فيهما الدراسات اللغوية الوصفية السلوكية، وهما في نظره قصر الدراسة على الجملة، والعلاقات فيما بين أجزاء الجملة

[١] – انظر :أحمد محمد عبد الراضي، نحو النص بين الأصالة والحداثة، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص.٢٧

[٢] – انظر: الدراسات اللسانية في السعودية، ص١٩٣.

الواحدة، ولابد من تجاوز ذلك إلى ما هو خارج الجملة، وأما الثانية فهي الفصل بين اللغة والموقف الاجتماعي، مما يحول دون الفهم الصحيح، لذا اعتمد منهجه في تحليل الخطاب على العلاقة التوزيعية بين الجمل، والربط بين اللغة والموقف الاجتماعي، ولما تقدم كله يقول **زيليغ هاريس** في مقالٍ له عام ١٩٥٤: (لم يكن هناك ما يدعو إلى الوقوف بمجال التحليل النحوي عند حدود الجملة، ولا ما يقتضيه اقتضاء، بل كان ذلك من قبيل العادة التي دأب عليها الدارسون، لأنهم وجدوا فيما دونَ الجملة ما يفي بوصف جميع الظاهرة اللغوية) .

أما **فيرث** فقد قابل إغراق اللسانيين في الاهتمام باللغة باعتبارها شكلًا مجردًا، وإقصاءهم المعنى من اهتماماتهم ضمانًا للموضوعية بنقدٍ شديد مؤاخذًا إياهم على إهمال الاستعمال الفعلي للغة في إطار المجتمع، وما يمكن أن يفرضه البعد الاجتماعي من الضوابط والقيود على مستعملي اللغة. و في معرض التدليل على قصور قوانين نحو الجملة في التعبير عن الدلالة يدعو **منذر عياشي** إلى نحو النص قائلاً: (يجب على الدرس اللساني أن يقيم نموذجه في إنتاج الدلالة ليس على معيارية قوانين إنتاج الجملة فقط، كما يجب عليه أن يدخل عناصر أخرى تنقل الدرس من إطار الجملة إلى إطار الخطاب، فالنص)[١]. ويوضح **أحمد المتوكل** الدواعي المنهجية الوظيفية إلى التحول إلى نحو النص ، فيقول: "إن إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها يتمَّان في إطار خطاب متكامل (حوار أو سرد أو غيرهما) وهو ما دعا النماذج الأخيرة من النحو الوظيفي إلى السعي في مجاوزة نحو الجملة إلى نحو الخطاب".

لِما تقدم كان التوجه في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين إلى جعل النص في مركز اهتمامات الدرس اللساني مع الإفادة في ذلك مما يساعد في إلقاء المزيد من الضوء على قضايا النص من منجزات العلوم الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس والذكاء الاصطناعي والتاريخ ونظرية الاتصال، ونظرية الأدب والنقد الأدبي، بل كانت الرغبة في الإفادة في تحليل الخطاب الأدبي والسياسي والديني وغيره من منجز الدرس اللساني سببًا من أسباب نشوء ما يعرف بنحو النص على ما سيتضح في الفقرة التالية .

الدواعي التطبيقية لنشوء نحو النص .

كان الحرص المتبادل بين اللسانيين ودارسي الأدب والنقد الأدبي على أن يفيد كل فريق من منجز علم الفريق الآخر في دراسة الظاهرة التي يعنى بها سبباً من أسباب توسيع الدرس اللساني لاهتماماته بحيث تشمل النص، وفي ذلك يقول ياكبسون: (إن اللغوي الذي يُصِمُّ أذنيه عن الوظيفة الشعرية للغة، وعالِـمَ الأدب اللامبالي بالمسائل اللغوية وغيرَ المطلع على مناهجها لا يواكبان مسيرة التقدم في العلوم في عصرهما، سواءٌ بسواء)[٢]. وفي السياق نفسه يقول الدكتور سعد مصلوح:

---

[١] – منذر عياشي، اللسانيات والدلالة" الكلمة"، ص ٧٠.

[٢] – انظر : قضايا الشعرية لجاكبسون، ص٦١.

(كانت دراسة الخطاب أو النص واقعةً منذ أمدٍ طويل في نطاق علومٍ أخرى، تتجاذبها، كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والدراسات الأدبية، ولكن النصوص مادةٌ لغوية بالضرورة، ولذلك أحسَّ المشتغلون بهذه التخصصات حاجةً ماسة إلى خدمة المعالجة المنضبطة التي تؤديها اللسانيات الحديثة على خير وجه، أما اللسانيون فقد تيقنوا أهمية هذه الأنواع المتميزة من النصوص ذات الصلة الوثيقة بالكينونة الإنسانية، ورأوا أن خروجها من دائرة معالجتهم إنما يعزلهم عن طائفةٍ من أظهر تجليات الفعل اللغوي، هم في أمس الحاجة إليها لفهم نظرية اللغة). لذلك يقول تودروف: (الأدب ليس مجرد الحقل الأول الذي تمكن دراسته ابتداءً من اللغة، بل إنه الحقل الذي يمكن لمعرفته أن تسلط ضوءًا جديدًا على خواص اللغة نفسها). وفي هذا السياق يبين محمد الشاوش بناء على معطيات لسانية أن التيارات النقدية في أواسط الستينيات شهدت أزمةً جعلتها تتوجه إلى علم اللغة بحثًا عن حلول للمآزق التي ظهرت فيها، ولم يكن علم اللغة بالأدوات المتوفرة له قادرًا على الاستجابة إلى آمال رجال النقد والأدب، ذلك أن عماد الأدب والنقد النصوص لا الجمل، وفنون الكلام لا أشكاله النظرية المجردة، لذا وجد اللسانيون في ذلك مطيةً شرعيةً للدعوة إلى توسيع موضوع الدراسة اللغوية ليشمل النص والخطاب ويتجاوز حدود الجملة .

وقد نجم عن إحساس اللسانيين بأن من مسؤوليات عملهم دراسة المسائل الأدبية أن صارت الشعرية- وهي بيت القصيد في العمل الأدبي- فرعًا من فروع الدرس اللساني عند **جاكبسون** الذي يرى: (أن تحليل النظم يعود إلى كفاءة الشعرية ، ويمكن تحديد الشعرية باعتبارها ذلك الفرع من اللسانيات الذي يعالج الوظيفة الشعرية في علاقتها مع الوظائف الأخرى للغة، وتهتم الشعرية بالمعنى الواسع لا في الشعر فحسب حيث تهيمن هذه الوظيفة على الوظائف الأخرى للغة، وإنما يُـهْـتَـم بها أيضًا خارج الشعر حيث تعطى الأولوية لهذه الوظيفة أو تلك على حساب الوظيفة الشعرية). وقد أفضت هذه التطلعات والرؤى الجديدة بالدرس اللساني إلى ما يعرف[١] بعلم لغة النص، أو لسانيات النص، أو نحو النصوص، أو نحو النص الذي يمكن أن يقدم تصورات أساسية للوصف والتحليل النصيين كما يحاول التوصل إلى نظريةٍ نصية كلية قادرة على استيعاب الأشكال النصية المختلفة من خلال تقديم أسسٍ للتصنيف والتمييز، تتصف بالشمول.

لما تقدم كله كان من الطبيعي التفكير في أن يكون الدرس اللساني الحديث للغة الطبيعية أكثر واقعيةً وملامسة للظاهرة اللغوية في سيرورتها الحياتية الطبيعية، ولوحظ أن ذلك لا يكون إلا بوصف اللغة وتحليلها في بعدها النصي الحي والواقعي، وذلك في ضوء نظرية نصية تنظر إلى النص بغض النظر عن الخلاف الحاد في مفهومه على أنه بنيةٌ قصدية دالة محكومة بنظامها الخاص المتمثل بعلاقات التأثر والتأثير المتبادلة بين مختلف العناصر المكونة للنص بمختلف تجلياتها وماهياتها، وفي

---

[١] – الملاحظ أن بين دلالات هذه المصطلحات من التداخل ما سوَّغ لبعضهم استخدام أحدها موضع الأخر، فعند سعيد بحيري مثلا في "علم لغة النص" من الصعب أن تميز بين الحديث عن علم لغة النص، و الحديث عن نحو النص .

مقدمة ذلك الثالوث الذي تقوم عليه نظرية الاتصال، وهو المرسل والمتلقي والرسالة اللغوية على اختلاف مكوناتها الصوتية والصرفية والنحوية التركيبية، والدلالية الجزئية الخاصة والكلية النهائية العامة والناتجة عن تفاعل مختلف القرائن المكونة لسياق الاستعمال على تنوع تجليات هذه القرائن بمختلف ماهياتها اللغوية وغير اللغوية من نفسية و مقامية واجتماعية وثقافية فكرية عامة، مع النظر إلى ذلك كله بمنظارٍ تداولي تواصلي مؤسَّسٍ على العناية بتفاصيل علاقات التأثر والتأثير المتبادلة بين مختلف هذه المكونات والعناصر المنجزة للنص، و المسؤولة عن إنجاز النص لنصيته بأبعادها وتجلياتها المختلفة.

نحو النص وارثٌ مسترفِد من مختلف العلوم.

يرى المعنيون أن دراساتٍ متناثرة تناولت بعضًا من قضايا النص قبل **زيليغ هاريس** الذي تُمثِّل أعمالُه البداية الفعلية لنحو النص، لأنه حاول أن ينقل المناهج البنيوية التوزيعية في التحليل وإقامة الأقسام إلى مستوى النص . ولم يكن ذلك عند هاريس من باب التأسيس، بل من باب التعديل والتأهيل لنظريته التي تعد تطويرًا لأفكار سوسير، وهذا ما كان أيضًا لدى أتباع النظرية التوليدية التحويلية الذين طوّروا هم أيضًا نظريتهم على نحوٍ يمكنها من تناول اللغة في بعدها النصي، مما يعني بوضوحٍ أن نحو النص ورث الدرس اللساني الذي سبقه، فطوَّرَ أدواته، ووسَّع مداراته، ومن معالم ذلك الإفادة من مناهج ومعطيات علومٍ غير لغوية تساعد على النظر في النص من مختلف جوانبه ومن ذلك علم النفس والذكاء الاصطناعي والإعلام والتاريخ وعلم الاجتماع والأدب والنقد الأدبي، لذا يقول فان دايك وهو أحد اللسانيين النصيين: (إن ما سجلتُه من ملاحظات لم يكن مأخوذًا من نمطٍ خاص من النحو، بل إنه أدوات مستعارة من بعض مجالات الفلسفة والمنطق الفلسفي، وعلم النفس المعرفي، والذكاء الاصطناعي). ويضيف دايك: (ليست جميع الخواص المطردة للخطاب تنتسب إلى مجال النظرية اللسانية والنحوية، ذلك أن القواعد المتواضع عليها، وشروط الدلالة والمرجع والتأويل وكذلك استعمال معرفة العالم والفعل التداولي ووظائفه، أقول إن كل تلك الأمور قد يصح أن تدمج في اهتمام تحليل الخطاب اللساني... وبالطبع فإن أولى الدراسات الفرعية هي علم النفس، وما شابه من دراسة علاقة اللسان بالمجتمع، وما يتصل بالخطاب، وهي دراسات عندما نشرع فيها نصبح قادرين بفضلها على وضع قاعدةٍ تجريبية للتناول اللساني للخطاب ... وكثير من الأعمال المهمة للخطاب إنما تم خارج اللسانيات مثل علم الأنثربولوجيا "دراسة الإنسان" وعلم الاجتماع والخطابة والآداب).

تبعات استرفاد نحو النص من علوم مختلفة.

الملاحظ أن تعدد موارد نحو النص ومصادره اللسانية وغير اللسانية أغناه وأمَــدَّه برؤى وآفاق ومناهج متعددة ومتباينة المنطلقات والغايات، مما يسمح بسبر أغوار النص مفهومًا ومكوناتٍ ووظيفة. على أن من الحق أيضًا أنه كان لهذا التنوع وذلك الغنى في المكونات الفكرية والمنهجية لنحو النص الأثر البالغ في خلافاتٍ متفاقمة وحادة على القضايا التي قام لها

وعليها هذا العلم ، فقد اختلف المعنيون به في تحديد آفاقه، وفي تعريف النص، وفي تحديد مفهومه[١] وفي آليات تحليله . وفي ذلك يقول نعمان بوقرة: (إن أهم ما يتميز به البحث النصي عبر التطور السريع الذي شهدته اللسانيات في مواجهتها للظاهرة اللسانية صعوبة وتعدد مفاهيمه وإجراءاته، وتعدد مرجعياته التأسيسية حتى بات من الصعب تحديد نشأته المدرسية ، وضبط منهجية تحليل النصوص ضمن أطره العامة. ومما زاد في صعوبة الموقف تعدد الأشكال النصية مما أوقع في مأزق الضبط المعرفي لمصطلح النص الذي يمثل بؤرة الهم المنهجي في هذا الحقل ، كما تميز هذا الحقل على صعيد المرجعية المنهجية بانفتاحه على جملة من المعارف كعلم النفس والاجتماع والسيمائية والأسلوبية والذكاء الاصطناعي ونظرية المعلومات والعلوم اللسانية والأدبية بعامة، مما يجعلنا نقف مشدوهين أمام ضخامة الإرث المعرفي والاصطلاحي الذي سنعتمده في قراءة النصوص وتوصيف بنيتها ووظائفها، وربما جاز لنا والحال هذه أن ننطلق من مصادرةٍ تقرر كون لسانيات النص يمثل علم الأسس المشتركة بين كل علوم النص بفضل توافره على سمة التداخل المعرفي التي تعد مَلْمَحًا مميِّزًا لعلوم الألفية الجديدة)[٢]. على أن ذلك كله لا ينفي أن هذا العلم – رغم معارضة البعض له – شغل حيزًا واسعًا من الدرس اللساني في النصف الثاني من القرن العشرين.

نحو النص لا يغني عن نحو الجملة.

والجدير بالذكر أن ما كان من دعاة نحو النص الذين تمرَّدوا على نحو الجملة لشعورهم كما اتضح بقصوره عن دراسة اللغة في مسيرتها الواقعية، وعن وصف وتحليل النص الذي يمثل البعد الحقيقي والواقعي للغة، لا يعني عندهم أن نحو النص يغني أو يستغني عن نحو الجملة[٣]، بل يعني فيما يعنيه على حد تعبير برند شبلنر: (توسيع النحو المألوف القائم على الجملة ليمتد إلى نحو النص)، وهذا ما يصدر عنه في تحليل النصوص بوغراند[٤] و فان دايك الذي رأى أن نحو الجملة جزء من نحو النص[٥]، ذلك أن لكلٍّ منهما دوره وحدوده، فلا يغني أحدهما عن الآخر، وذلك لما بينهما من التداخل في المكونات

---

[١] – يقول الدكتور بحيري في "علم لغة النص": السؤال حول ماهية النص وأجزائه لا يزال موضع خلاف كبير، وبالتالي يكون السؤال: هل يعد النص وحدةً أساسية قابلة للتجزئة إلى عناصر صغرى أم لا ؟ يمثل صعوبةً جوهرية من الصعوبات التي تواجه الوصف والتحليل في هذا= =الاتجاه النصي، ولا غرابة إذن في أن النماذج التي تعد الجملة أساس الوصف والتحليل ما تزال لها الغلبة والسيطرة على مسار البحث اللغوي. ص٥٥-٥٦.

[٢] – نعمان بوقرة ، نحو النص ؛ مبادئه واتجاهاته الأساسية في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، ص١٩-٢٠.

[٣] – نقول ذلك مع إعلان بعضهم موت النحو التقليدي" نحو الجملة" وتشييع جثمان النحاة. انظر: نعمان بوقرة ، نحو النص ؛ مبادئه واتجاهاته الأساسية في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، ص ٢٥.

[٤] – انظر: النص والخطاب والإجراء، ص٤٣٠-٤٣٨.

[٥] – انظر: علم لغة النص، ص١٨٣.

والاهتمامات، يؤيد ذلك ويوضحه عمليًّا تحليلاتهم النصية القائمة في جانبٍ كبير منها على استثمار قواعد وأحكام نحو الجملة بالمفهوم العام لنحو الجملة، فالإجـراءات التحليلية لنحـو النص (تجمع بين الوصف الفونولوجي والمورفولوجي والتركيبي والـدلالي والمنطقـي والنفسي والاجتماعي والثقافي بشكل عام)[١].

عناية نحو النص بالخصوصية النحوية للنص .

من مسلمات نحو النص أنه ينظر نظرةً تكاملية إلى مختلف العناصر المكونة للنص ابتداءً من الصوت ومرورًا بالمفردات المعجمية والبنيات الصرفية، والتراكيب النحوية وانتهاءً بالبنية الدلالية العامة للنص، فهو يقوم على توضيح العلاقات البنيوية التي تربط بين مختلف هذه العناصر، ويصف ويفسر حالة كل منها في ضوء علاقته بسائر عناصر النص اللغوية وغير اللغوية، لذا كثيرًا ما يجد نحو النص بهذه النظرة الكلية التكاملية إلى عناصر النص تفسيرًا لما يوصف بالشذوذ أو الضرائر في نحو الجملة، وذلك لأنه ينظر إلى هذا الشاذ متفاعـلًا متكامـلًا في دوره المتآخذ، أو المتكامل مع أدوار سائر العناصر المكونة للنص والمنجزة لنصيته والمسؤولة مجتمعةً عن قيام النص بوظيفته[٢]. فالانحرافات المتعددة المستويات قابلةٌ في النظرية النصية للتصويب الذاتي، أي إنها تعدل عن المستوى العادي بكسر بعض القواعد ... وهذا الانحراف الذي يتجلى في النص يدركه المتلقي بفضل العلامة المحيطة به والسياق القائم فيه)[٣]. وفي هذا السياق يقول أحد النصيين: (ما يمكن أن يوجد من فسادٍ في بعض الجمل المكونة للنص يمكن أن ينقلب استقامةً بفضل حلوله في النص من حيث هو كل)[٤]. ومما يدلِّل على هذه المقولة ويوضِّحها ما فعله الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف كما سنلاحظ في كتابه: (**ظواهر نحوية في الشعر الحر، دراسة** نصية في شعر صلاح عبد الصبور)، حيث سعى الدكتور حماسة إلى بيان أن الانحرافات اللغوية عند عبد الصبور والمحكوم عليها بالضرورة عند النحاة تبدو طبيعيةً منسجمة مع طبيعة النص الذي جاءت فيه، كما تبدو مؤدية في نصها لدورٍ فني دلالي ونفسي.

وهذا يشي بأن نحو الجملة يقدم المعيار المنظِّم لبنية الجملة، أما نحو النص فمن مهامه استخراج الضوابط الخاصة بكلّ نصٍّ في استثماره لمعطى نحو الجملة استثمارًا خاصًّا، وذلك بالكشف عما يطرد في هذا النص من البنى المتآخذة والمتكاملة صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا ودلاليًّا، مما يفضي إلى ما يعرف لدى الدكتور سعد مصلوح بالآجرومية الخاصة بكل نص، كما يفضي إلى تعدد أنحاء النصوص بتعدد النصوص نفسها كما يرى الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، لذا يرى نعمان

---

[١] – نحو النص لبوقرة، ص٩.

[٢] – العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص٤١٦، ونحو النص للنحاس، ص١١.

[٣] – بلاغة الخطاب وعلم النص، ص١٦٧. وانظر: علم لغة النص، ص٦٧.

[٤] – انظر: أصول تحليل الخطاب، ١/ ١٠٧.

بوقرة أن نحو النص على الأشهر ليس مجموعةً من القواعد الصارمة التي تطبق على النص من الخارج، بل إنه يعني مجموعةً من القوانين الاختيارية التي تستخلص من النص ذاته[١].

مقومات النصية في نحو النص.

على أن نحو النص لم يقتصر في مهامه على الكشف عن الآجرومية الخاصة بكل نص، بل سعى أيضًا إلى بيان ما به يكون الملفوظ اللغوي نصًّا، وهو ما يمكن أن نسميه بمقومات النصية عند المعنيين بلسانيات النص، فمن المحروص عليه في النظرية النصية بيان ما به يكون الملفوظ نصًّا، وقد قصَرت بعض المدارس ذلك على اتساق النص أو ترابطه ، وهو ما يلاحظ عند هاليداي ورقية حسن[٢]، وتوسَّع روبرت دي بوغراند، و دريسلر في ذلك، فجعلا[٣] مقومات النصية سبعة : ١- القصد ٢- السبك ٣- الحبك ٤- المقبولية ٥- الموقفية أو المقامية ٦- التناصية ٧- الإعلام . وفيما يلي إضاءةٌ موجزة ومبسطة وتقريبية لكلٍّ من هذه المقومات النصية السبع.

١- **القصد** . يقصد به أن يعبر النص عن مجموعةٍ من الأفكار والمعاني يسعى صاحب النص إلى التعبير عنها، لذا لا يرى بعضهم بموجب هذا الأصل أن الجمل والتراكيب التي يتفوه بها النائم، أو الفاقد للوعي نصٌّ، وذلك لافتقادها عنصر القصدية. وفي هذا السياق يقول الدكتور منذر عياشي: (القصد جزء من النص ...وأي نص يخلو من القصد لا يرقى إلى مرتبة الخطاب، وبالتالي لا يقوى على أن يحافظ على انسجامه الداخلي ، ويفقد بالنتيجة توجهه الإيصالي، ألا وإن النصوص مراتب وأنواع ؛ فهناك نص يقوم الخطاب فيه على عددٍ كبير من الجمل ، وهناك نص يقوم الخطاب فيه على جملة واحدة، وهناك نص يقوم الخطاب فيه على لفظةٍ مفردة، ولكنها ربما تستدعي نصوصًا كثيرة ، ولكن ما يجب أن ندركه هو أن النص كما أسلفنا في كل مراتبه وأنواعه لا يقوم إلا بقصد)[٤].

٢- **السبك** . ويُـعَـبِّرُ عنه بعضهم بالتضامِّ ، والمقصود بذلك التماسك الظاهري أي اللفظي أو الكتابي الذي يربط بين مختلف العناصر اللغوية التي يتكون منها النص، فتلك العناصر لا تشكل نصًّا إلا إذا تحقق لها من وسائل الترابط والتماسك ما يمكِّـنُ النصَّ من أن يكون محتفظًا بكينونته واستمراريته. ومن معالم ذلك في النص التكرار، والحذف، وأحرف العطف، والضمائر، والمطابقة بين الكلمات من حيث الجنس والعدد، ومراعاة رتب الكلمات المحفوظة منها وغير المحفوظة .

٣- **الحبك** . المقصود بالحبك هو تماسك النص على المستوى المعنوي، وتكامل العناصر الفكرية الجزئية في تكوين دلالةٍ عامة متماسكة للنص، وذلك بغض النظر عن الاختلاف في تحديد هذه المعاني أو الدلالات الجزئية أو الكلية .

---

١ - نعمان بوقرة ، نحو النص ؛ مبادئه واتجاهاته الأساسية في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، ص٢٥.

٢ - انظر: لسانيات النص، ص١٢، وأصول تحليل الخطاب، ص ١٠٦.

٣ - انظر: النص والخطاب والإجراء، ص١٠٣-١٠٥، وعلم لغة النص، ص١٢٧.

٤ - منذر عياشي، اللسانيات والدلالة "الكلمة"، ط١، مركز الإنماء الحضاري ١٩٩٦، حلب، ص ٦٦-٦٧.

٤- **المقبولية** . المراد بذلك أن يكون النص مقبولًا لدى مَنْ نتوجّه به إليه، فالمقبولية ترتبط بالمتلقي وحكمه على النص بالقبول والتماسك. ومن هنا تكون المقبولية في نحو النص في مقابل مطابقة القاعدة في نحو الجملة، ولا بد للحكم على النص بالمقبولية أو عدمها من مراعاة السياق اللغوي و المقامي العام الذي أنجز فيه النص، فهذه المراعاة تساعد على ذلك الحكم.

٥- **الموقفية أو المقامية** . والمقصود بذلك الموقف الاتصالي الذي كان النص قد قيل فيه، فللنص موقفٌ معين أو مناسبة معينة، يمكن استرجاعها للمساعدة على فهم معاني النص ومقاصده، ومن معالم ذلك في الثقافة العربية ما يُعرف بمناسبة القصيدة في الشعر، وأسباب نزول الآيات القرآنية في علوم القرآن.

٦- **التناصية** . المراد بذلك أن النص بغض النظر عن حجمه هو بالضرورة ناجمٌ عن تفاعلٍ أو تداخل نصوصٍ أخرى في وعي، أو لا وعي منشئه، لأنه ما من شيءٍ -بما في ذلك النصوص- يولد من فراغ.

٧- **الإعلامية** . المراد بذلك أن يضيف الكلامُ المسمَّى نصًّا إلى من نتوجّه به إليه ما لم يكن يعلمه ، أو يشعر به من قبل، أو أن يجد المتلقي أو المخاطب في النص المعلومةَ الجديدة أو غير المتوقعة، ويدخل في ذلك الفائدة ولازمها، وما يمكن أن يثيراه في نفس المتلقي من الأفكار والأحاسيس والمشاعر .

هذه هي المقومات التي إن توافرت في المدونة كانت كما يرى بعضهم في أعلى درجات اكتمال نصّيتها، وإن تخلف، بعضها أو انعدم تدنت درجة النصية فيها، أي كانت نصًّا غير مثالي .

أصداء نحو النص في الدرس اللغوي العربي الحديث .

كان لنحو النص أو اللسانيات النصية أيضًا أثرٌ ملحوظ في الدرس اللغوي العربي الحديث، فظهرت كما يوضح بوقرة دراساتٌ متعددة تحاول التعريف بمناهج تحليل الخطاب، وسبل الإفادة منها، ثم توسَّع مجال الاهتمام في الآونة الأخيرة ليستوعب أنواعًا مختلفة من النصوص الحجاجية و الإشهارية والسردية في جامعات المغرب العربي، وبعض جامعات المشرق. وممن شغلوا بذلك من مصر سعد مصلوح، وسعيد حسن بحيري، وأحمد عفيفي، ومن تونس محمد الشاوش، وتوفيق الزيدي، ومن الجزائر عبد المالك مرتاض وسعد يقطين ومحمد مفتاح، ومحمد الخطابي، وعبد الرحمن بودرع وغيرهم[١].

ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين ثلاثة محاور، محور عُنِيَتْ أعماله بالتعريف بنحو النص وببيان المسوغات المعرفية للعناية به، ومحور ثانٍ عني بالكشف عن معالم التفكير في نحو النص في النظرية النحوية العربية، ومحور ثالث طبق مقولات

[١] - انظر: الدراسات اللسانية في السعودية، ص١٩٤.

نحو النص على نصوص من المدونة اللغوية العربية، وفيما يلي تمثيل بنماذج من الأعمال المنضوية تحت كل من هذه المحاور الثلاثة .

أ-**المحور الأول**. ويشمل كما قلنا الأعمال التي عرَّفت بنحو النص، وبيَّـنَـت الضرورات المعرفية التي تسوغ العناية به في درسنا اللغوي، ومما يذكر في هذا السياق الأعمال التالية :

١- نحو الجملة ونحو النص . بحث للدكتور تمام حسان .

٢- نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي. كتاب للدكتور أحمد عفيفي.

٣- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص. بحث للدكتور سعد مصلوح .

٤- علم لغة النص؛ المفاهيم والاتجاهات. كتاب للدكتور سعيد حسن بحيري.

٥- لسانيات النص؛ مدخل إلى انسجام الخطاب. كتاب للدكتور محمد الخطابي، والجدير بالذكر أن الخطابي في كتابه هذا لم يكتف بالتعريف بلسانيات النص، كما تراءت له بل عمل على الكشف عن معالم لهذا الضرب من اللسانيات في التراث العربي، فتلمَّسَ ذلك عند بعض أعلامه، كالجاحظ وابن طباطبا وغيرهما.

٦- نحو النص؛ مبادئه واتجاهاته الأساسية في ضوء النظرية اللسانية. بحث للدكتور نعمان بوقرة.

٧- نسيج النص؛ ما به يكون الملفوظ نصًّا. كتاب للأزهر الزناد.

ب-**المحور الثاني** . ويشمل الأعمال المعنية بالكشف عن معالم العناية بنحو النص في النظرية النحوية العربية، ويأتي في المقدمة من ذلك في هذا المقام فيما نعلم كتاب الدكتور محمد الشاوش: " **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية؛ تأسيس نحو النص** . ومن هذا القبيل أيضًا كتاب (نحو النص بين الأصالة والحداثة) لأحمد محمد عبد الراضي.

ج-**المحور الثالث**. ويشمل أعمالاً استثمرت معطيات نحو النص في دراسة بعض النصوص، أو الظواهر الأسلوبية، ومن هذا القبيل ما يلي:

١-**الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب**، لخليل ياسر البطاشي. و هو عملٌ درسَ فيه صاحبه سورة الأنعام في ضوء المقولات السبع الأساسية التي تجعل -كما لاحظنا- من الكلام نصًّا عند المنظرين لنحو النص كروبرت دي بوغراند، ودريسلر.

٢-**نحو النص في خطب عمر بن الخطاب**. لعثمان أبو زنيد .

٣- **ظواهر نحوية في الشعر الحر**، دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور. للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، وقد تناول الدكتور حماسة في كتابه هذا بهديٍ من نحو النص ما وقف عليه في شعر عبد الصبور من ظواهر لغوية محكومٍ عليها بالضرورة الشعرية في النظرية النحوية العربية، وقد قصد الدكتور حماسة في مسعاه هذا إلى هدفين رئيسين يعكسان تمثّله لمقولات نحو النص في معالجته لهذه الظواهر في شعر عبد الصبور، وأول هذين الهدفين هو أن هذه الانحرافات اللغوية

المحكوم عليها بالضرورة تبدو طبيعية منسجمة مع طبيعة النص الذي جاءت فيه، كما تبدو مؤديةً في نصها لدورٍ فني دلالي ونفسي، وثاني هذين الهدفين هو توضيح وتأييد مقولة، مفادها أن الظاهرة اللغوية الأسلوبية الواحدة يختلف معناها الفني الدلالي والنفسي من سياقٍ إلى آخر، وذلك بحسب طبيعة العلاقات النصية التي تربطها بسائر العناصر الموجودة في النص، وهي بالضرورة عناصر متغيرةٌ من نصٍّ إلى آخر، مما يعني تعدد واختلاف معاني الظاهرة الأسلوبية الواحدة بتعدد واختلاف السياقات النصية التي تستعمل فيها.

المنهج الوظيفي وأثره في الدرس اللغوي العربي الحديث

يرى المتتبع[١] للسانيات المعاصرة أنها تتجه اتجاهين: أحدهما يعنى بدارسة النظام اللغوي، وعلاقة عناصره بعضها ببعض دراسةً شكلية معزولة عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي تُسْتَخْدَم فيه اللغة، ويتميز هذا الاتجاه بعنايته بالشكل أكثر من عنايته بالمعنى، بل يعد المعنى المقامي خارج نطاق اهتمامه، وهو يعنى بالتركيب، أكثر من عنايته بالسياق الذي يستخدم فيه، ويميل إلى معالجة الجمل المصنوعة، أكثر من ميله إلى معالجة اللغة في تجلياتها الحية، واللغة بذلك لا تُـدْرَس بوصفها خطابًا، بل بوصفها نصًّا مجردًا، وأبرز نظريات هذا الاتجاه (الوصفية) والتوليدية التحويلية.

أما الاتجاه الثاني فيعنى بدراسة الاستخدام اللغوي الحيِّ والضوابط التي تحكمه، ودور المقام أو السياق غير اللغوي في التواصل الإنساني ، ويتميز هذا الاتجاه بعنايته بكلٍّ من المتكلم والسامع والعلاقة بينهما، وما يرافق الكلام من حركات الجسم وتعبيرات الوجه، وبمن يشاركون في الاتصال اللغوي، وبيئة الحدث المكانية و الزمانية، كما يهتم بقدرة السامع على الكشف عن مقاصد المتكلم واستجابة السامع لها، وما يستلزمه التواصل من معانٍ مقامية لا تستطيع النظريات الشكلية الكشف عنها أو تحليلها، وأبرز نظريات هذا الاتجاه : اللسانيات الاجتماعية، والنحو الوظيفي والتداولية.

فقد لاحظ أصحاب الاتجاه الثاني ما في الاتجاه الأول –ولا سيما عند سوسير وتشومسكي– من قصورٍ في تتبع الواقع الاستعمالي للغة والكشف عن مختلف وظائفها، فانتقدوا ذلك الاتجاه، وعملوا على استدراك ما فيه من قصور. وفي ذلك يقول أحدهم (هايمز): إن نظرية تشومسكي القائمة على توليد الجمل اللغوية المختلفة صحيحةٌ تمامًا إذا كان المقصود منها وصف اللغة ككيانٍ مستقل بذاته بعيدًا عن المواقف الاجتماعية والحياة التي تستخدم فيها اللغة، ولكن اللغة لا قيمة لها ككيانٍ مستقل، فهي ليست قوالب وتراكيب مقصودةً لذاتها، وإنما هي موجودة للتعبير عن الوظائف المختلفة كالطلب والترجي والأمر والنهي ...وغير ذلك من ...الوظائف اللغوية.

ولأننا نرى تكامل هذين الاتجاهين في دراسة الظاهرة اللغوية بغض النظر عن رأي كل من أنصار أحد هذين الاتجاهين في الاتجاه الآخر، ولأننا حريصون على بيان أثر مختلف المناهج اللسانية في الدرس اللغوي العربي الحديث، نعرض فيما تبقى من محاضراتنا هذه لمنهجين آخرين من هذه المناهج، وهما الاتجاه الوظيفي، والاتجاه التداولي مع تلمس معالم من آثار كلٍّ منهما في الدرس اللغوي العربي الحديث. ونبدأ بالنحو الوظيفي.

---

[١] – انظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي، ص٥٧–٥٨. وانظر أيضًا: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي؛ الأصول والامتدادات، ص١.

المنهج الوظيفي في الدرس اللغوي: مصطلحًا ومفهومًا[١].

الوظيفية: المصطلح والمفهوم.

يُمَيَّز كما أشرنا قبل قليل في الدرس اللساني الحديث بين تيارين أساسيين: **أحدهما صوري** يتوقف في دراسته للغات الطبيعية عند بنيتها الشكلية، ولا يكاد يتعداها إلى ربط هذه البنية بوظيفتها، ومن هذا القبيل الوصفية في مرحلة النشأة على يد سوسير، والتوليدية التحويلية أيضًا في مرحلة النشأة على يد تشومسكي، ويسمى هذا التيار باللسانيات المضيَّقة، **وثانيهما وظيفي**، يحاول وصف بنية اللغات في ميدان الحياة ، وما تؤديه فيها من وظائف داخل المجتمعات. وإلى التيار الثاني تنتمي الوظيفية **"functionalism"** أو النحو الوظيفي**"functional grammar** ". ويسمى هذا التيار باللسانيات الموسعة.

المراد بالنحو الوظيفي هنا[٢] أو الوظيفية إحدى مدراس الفكر اللغوي المعاصر المعنية بالدرجة الأولى بالتركيز على أن اللغة وسيلة اتصال بين أفراد المجتمع، وهي بوجهٍ من الأوجه امتدادٌ أو تطوير للمنهج البنيوي "الوصفية" لذا تسمى أحيانًا بالبنيوية الوظيفية[٣]. والوظيفية معنيةٌ في المقام الأول بالإجابة عن أسئلةٍ من قبيل لماذا نستعمل اللغة؟ أي ما الوظيفة التي تؤديها اللغة في البيئة اللغوية، وكيف تؤدي اللغة مختلف المعاني.

أبرز مقولات النحو الوظيفي١

١- التواصل هو الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية.

٢- المهمة الأساسية للسانيات هي وصف وتفسير القدرة التواصلية لدى طرفي الخطاب: المرسل والمتلقي.

٣- النحو الوظيفي نظريةٌ للتركيب والدلالة منظورًا إليهما من وجهةٍ تداولية .

---

[١] - مما اعتمدت عليه فيما سيأتي "الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية" لظافر كاظم عبد الرزاق. و من المصادر العامة في هذا الباب: اللسانيات العربية الحديثة. لمصطفى الغلفان.

[٢] - يُستعمل مصطلح " النحو الوظيفي" في الدراسات النحوية العربية الحديثة بكتب حديثة، أعادت تصنيف النحو العربي تصنيفًا ممنهجًا وميسرًا، ويقتصر على القواعد التي يحتاج إليه المتعلم في حياته اليومية، أي على القواعد الأساسية التي لها استعمال وظيفي، وإهمال القواعد العقلية الافتراضية التي تُكِدّ ذهن المتعلم، وليس لها حضور في الاستعمال. ومن هذه المصنفات " النحو الوظيفي" للدكتور عاطف فضل محمد. وانظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، لحلمي خليل، ص٦٠.

[٣] - لا يعني هذا أن اللسانيات المضيقة (وصفية+توليدية) أهملت كليًّا الجانب الوظيفي للغة، بل يعني أنها لم تعط هذا الجانب ما يستحق من الاهتمام.

٤- حرص النحو الوظيفي على أن تكون له قدرةٌ تفسيرية تقوم على ثلاث كفايات: تداولية ونفسية ونمطية كما سنوضح بعد قليل.

٥- **البنية تبعٌ للوظيفة** . وهذا لا يعني أن الجانب الوظيفي للغة منفصلٌ عن بنية اللغة أو نظامها، فالنظام النحوي في كل لغةٍ مرتبطٌ ارتباطًا مباشرًا بالوظيفة التي تؤديها الجمل في السياقات المختلفة. **فالعلاقة بين بنية اللغة ووظيفتها علاقةٌ تبعية عند الوظيفيين**، إذا لا يتأتى تحديد الخصائص البنيوية للتركيب معجمًا وتركيبًا وصوتًا إلا بالرجوع إلى الخصائص الوظيفية لهذه العناصر اللغوية ، قوام هذا المذهب أن العنصر اللغوي بغض النظر عن مستواه له هذه البنية بالذات ،لأن له هذه الوظيفة بالذات، ولو كانت له وظيفةٌ أخرى لكانت له بنيةٌ مختلفة تمام المخالفة. وهذه هي الخصوصية الفكرية الأهم التي نادى بها الاتجاه الوظيفي، وعمل على توضيحها وتأكيدها، والكشف عن تبعاتها في ممارسة الظاهرة اللغوية. أما أن يكون للغة وظيفةٌ أو وظائف متعددة فقول لم يغفل عنه الدرس اللغوي في مختلف عصوره واتجاهاته .

ويسعى النحو الوظيفي إلى بناء نظريةٍ لسانية تصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة وظيفية، أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محددةٍ جزئيًّا على الأقل لمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها، أي أن الوظيفة هي التي تحدد البنية وليس العكس، فالقاسم المشترك بين مختلف اتجاهات الدرس الوظيفي هو تصورها أن اللغة وسيلة اتصالٍ جماعية، يستعملها الفرد لأداء وظائف مختلفة، وأن بنية اللغة تابعةٌ لوظيفتها، وأن لطرفي الرسالة اللغوية (المرسل والمتلقي) وللسياق بمفهومه العام أثرًا في بنية النسق الاستعمالي للغة.

ويتمثل ربط الاتجاه الوظيفي بين النظام اللغوي، وكيفية توظيف هذا النظام لأداء وظائفه المختلفة في ثلاثة مظاهر، هي: ١-الخيارات المتعددة المتاحة أمام المتكلم. ٢-الصلة بين اللغة والمجتمع. ٣- تضافر العناصر اللغوية في أداء الفكرة التي يريد المتكلم التعبير عنها. **وفي هذا السياق يؤكد الوظيفيون أن معرفة القواعد لا تكفي وحدها في تعلم اللغة . فالصحة القواعدية يجب أن يقترن بها تعلم صحتها الاجتماعية التداولية، أي استخدام العبارة المناسبة في السياق الذي تناسبه** ، فجملة من قبيل: "أمر الولد أباه أن يسامحه" جملةٌ صحيحة قواعديًّا، ولكنها غير مقبولةٍ وظيفيًّا لاستعمال الفعل (أمر) في موقعه غير الصحيح، إذ إن الولد بالعرف الاجتماعي لا يأمر أباه، فهذه الجملة خاطئةٌ تداوليًّا، أو وظيفيًّا عند الوظيفيين، وصحيحة قواعديًّا من وجهةٍ بنيوية شكلية خالصة.

نـشـــأة الـوظيفيّـة.

مدرسة براغ والوظيفية .ترجع نشأة الوظيفية إلى ما يُعْرَف في تاريخ اللسانيات بمدرسة براغ (١٩٢٦-١٩٣٩) التي عُـرِفَـتْ أيضا بعلم اللغة الوظيفي، فلقَّبَـتِ المجموعة نفسَها به إشارة إلى موقفها المتميز من موضوع علم اللغة ومهامه، فقد انتهج مؤسس هذه المدرسة ماثسيوس المنهج الوظيفي في معالجة الوقائع اللسانية ، وذلك في مقاله الموسوم

بـ"اللسانيات الوظيفية" والذي نشر أول مرة سنة ١٩٢٩، وسرعان ما تبنّت هذه المدرسة منهج ماثسيوس الوظيفي[١]، ولم يفهم أعضاء هذه المجموع الوظيفة funktion بالمعنى الرياضي للعلاقة بين الدال والمدلول كما عند هيلمسليف كما تقول برجيته بارتشت...بل بالمعنى الوظيفي اللغوي العادي ، أي له وظيفة ، أو له مهمة. لذلك يرى بعضهم أن لغويي براغ بعنايتهم بالجانب الوظيفي في اللغة يشغلون موقعًا فريدًا داخل علم اللغة البنيوي في القرن العشرين.

والملاحظ على البراغيين تأكيدهم تعدد وظائف اللغة، وفي ذلك يقول أحدهم: تقتضي دراسة اللغة أن يلاحظ تنوع الوظائف اللغوية ، وأشكال تحققها في حالٍ محددة ملاحظة صارمة. فاللغة عند هذه المجموعة وسيلة إفهام، ويتضمن ذلك العرض والتعبير والاستدعاء، والوظيفة الشعرية أي الجمالية.

لذا ركزت أعمال لغويِّيها ولا سيما **موكارو فسكي، و ماثسيوس و جاكوبسون** على دراسة البنية اللغوية مرتبطةً بالوظائف التي تؤديها مؤكدين أن اللغة لا يمكن تفهمها ، ولا شرحها إلا من خلال الأغراض التي تخدمها، أي بتحليلها في ضوء المهام التي تؤديها. أي أن هذه المدرسة ذات الأصول الوصفية السوسيرية[٢]، تجاوزت جذورها في الوصف إلى التحليل الوظيفي والتحليل الواقعي، ولكن ذلك لا ينفي أنه كان لكتاب "محاضرات في اللسانيات العامة " المنسوب إلى سوسير أثر بالغ في نشأة الصوتيات الوظيفية التي شُهِـرَت بها مدرسة براغ التي كانت شأنها شأن المدارس اللسانية الأوربية الأخرى في النصف الأول من القرن العشرين، قد نهلت من كتاب المحاضرات الأسس البنيوية التي مكنتها من صياغة أطروحاتها الفونولوجية[٣] .

مدرسة لندن والوظيفية. تنسب الوظيفية أيضًا إلى مدرسة لندن، وذلك من خلال تركيزها على دراسة اللغة في المجتمع، وعلى المعنى لأنه الهدف من التواصل بين طرفي الكلام، ففي الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين ظهرت **لمؤسس هذه المدرسة جون روبرت فيرث نظرية سياق الحال التي نظرت إلى المعنى على أنه وظيفة السياق**، وأن اللغة نشاطٌ معنوي في سياقٍ اجتماعي معين، وذلك بعد أن كان ينظر إلى المعنى بوصفه نتيجةً للعلاقة بين اللفظ وما يحيل إليه في الخارج، أو في الذهن من حقائق وأحداث، والمقصود بسياق الحال ظروف الكلام وملابساته التي يقال فيها، وقد **أفاد ألكسندر هاليداي فيما عرف لديه بالنحو النظامي من جهود فيرث**، بعد أن أعاد النظر فيه ، فحاول أن يقيم نظامًا نحويًّا على أسسٍ دلالية وظيفية، وذلك لاعتقاده بأن نحو كلِّ لغةٍ مصمم بكيفيةٍ معينة تمكن مستعمل اللغة من أداء المعاني المختلفة، فعندما نكتب نحو لغةٍ ما إنما نبحث عن وسائل أداء تلك المعاني. ويقال بأن هاليداي بغض النظر عمَّا حققه من نجاحٍ فتح آفاقًا جديدة

---

[١] – انظر: مختار زواوي، دوسوسير من جديد؛ مدخل إلى اللسانيات، ط١، ابن النديم للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠١٨، ص٧٣.

[٢] – انظر : المصدر السابق، ص٧١-٧٢، ومناهج علم اللغة من هرمان باول إلى ناعوم تشومسكي، ص١١٨، ١٢٥-١٢٧، ١٦٢ .

[٣] – انظر: مختار زواوي، دوسوسير من جديد؛ مدخل إلى اللسانيات، ص٧٧.

للبحث النصي، وأولى السياق والأبعاد الوظيفية للغة أهميةً خاصة، فَوُجِد ما عُرِف بلسانيات فيرث الجديدة، ومهَّد السبيل إلى التوسُّع في الدراسات التداولية.

النحو الوظيفي عند سيمون ديك .عَرَف الدرس الوظيفي للغة في الغرب تطورًا في نظرته الوظيفية للغة، واتخذ منعطفًا واضحًا عند اللغويين، ولاسيما اللساني الهولندي سيمون ديك الذي قدَّم عام ١٩٧٨الصياغة الأولى للنحو الوظيفي ، وذلك ما يعرف بنموذج الجملة الذي عني به ديك في كتابه "النحو الوظيفي" ، ثم قدم عام ١٩٨٩ ما يعرف بنموذج النص من خلال كتابه "نظرية النحو الوظيفي" ، ويختلف هذا النمط الوظيفي المطور عما قدمته المدارس الوظيفية السابقة من تحليلٍ غير معقد مستمد من الاستعمال المباشر، وليس من تطبيق المنطق. ولم يكن الوظيفيون المتقدمون يقفون عند السمة الذهنية للغة إلا بقدر ما تعكس قضية تخطيط المرء للغة. فالوظيفيون المتقدمون كانوا يحللون اللغة من خلال مصطلحاتٍ دلالية تدل مباشرةً على وظيفة الجملة ، في حين يرى الوظيفيون الجدد (سيمون ديك ومن بعده) أن الوظيفة يمكن إبرازها بالإسناد المنطقي القاضي بأن الجملة في النهاية ذات أسٍّ قَضَويّ، وتشير في الوقت نفسه إلى الموجودات في العالم .على أن الجميع يتفقون في نظرتهم إلى اللغة بوصفها أداة اتصال في الحياة الاجتماعية، وأن القواعد الاجتماعية والأعراف تتحكم باللغة.

ولكن أصبح تحقيق الكفاية التفسيرية في النظرية اللغوية عند الوظيفيين الجدد مطلبًا لا يمكن الاستغناء عنه، وذلك خلافًا للوظيفيين السابقين، أو المتقدمين. **وتتحقق القدرة التفسيرية في نظرية النحو الوظيفي عند المتأخرين كسيمون ديك بتحقيق ثلاث كفاياتٍ هي الكفاية التداولية، والكفاية النفسية، الكفاية النمطية.**

أما الكفاية التداولية فالمراد بها أن النحو الوظيفي لا يكتفي بالسلامة القواعدية لبناء الجمل والنصوص فحسب، بل يُعنى أيضًا برصد القواعد والشروط اللازمة لجعل تلك الجمل وتلك النصوص مقبولةً وناجحة وملائمة للموقف التبليغي الذي يكون مسرحًا لها .

أما الكفاية النفسية فتعني حرص النحو الوظيفي على أن يكون مطابقًا للنماذج النفسية التي تنقسم إلى نماذج إنتاج تحدد كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها ، ونماذج فهمٍ وتلق، تحدد كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها .

أما الكفاية النمطية فتعني حرص النحو الوظيفي على أن تنطبق نظريته على أكبر عددٍ ممكن من اللغات الطبيعية ذات البنى المتباينة، فيرصد ما يؤالف بينها نمطيًّا، وما يخالف بينها .

والملاحظ في النحو الوظيفي عند ديك خلافًا لما كان قبله من الاتجاهات الوظيفية في مدرستي براغ ولندن نزوعه إلى التجريد والتأمل الذهني، وذلك على نحوٍ لم يؤلف في المدرستين السابقتين، مما جعله قريبًا مما كان يعيبه على النحو التوليدي من نظرٍ عقلي في الظاهرة اللغوية، ويمكن الوقوف على تفصيلاتٍ وافية عن ضوابط وأحكام وموضوعات المنهج الوظيفي باختلاف اتجاهاته في مظانها.

أبرز مقولات النحو الوظيفي٢

على أن ما يهمنا هو أن نختم هذه الإطلالة على هذا المنهج بتأكيد أنه على اختلاف اتجاهاته وتطوراته المتباينة والمختلفة يركز على النظر إلى اللغة وتحليلها انطلاقًا من وظيفتها، والتركيز على المعنى بوصفه الهدف الأساس من استعمال اللغة، وهو العامل الأساسي في عملية التواصل اللغوي. لذلك **ركّز النحو الوظيفي على مبادئ عامة، تدور في هذا الفلك، ومن هذه المبادئ : أداتية اللغة – اللغة و المستعمل– سياق الاستعمال – القدرة التواصلية اللغوية – الأداتية وبنية اللغة – مشروعية الوظيفة – البنية والتواصل الأمثل – البنية وأهداف التواصل– البنية وأنماط التواصل** إلى غير ذلك من المبادئ العامة التي يقوم عليها الدرس الوظيفي للغة، والتي وضَّحها للقارئ العربي المعنيون بالمنهج الوظيفي في الدرس اللغوي العربي الحديث ومنهم الدكتور أحمد المتوكل في أعماله الكثيرة في هذه البابة ، ومنها المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي وغيره، كما سنرى في الفقرة التالية التي سنختم بها هذه الإطلالة على المنهج الوظيفي في دراسة اللغة، والتي سنتلمَّسُ فيها معالم من أثر الوظيفة في توجيه مسار الدرس اللغوي العربي الحديث.

المنهـج الوظيفـي في الدرس اللغـوي العربـي الحديـث.

ككل اتجاهات الدرس اللساني الغربي كان للاتجاه الوظيفي أثر في الدرس اللغوي العربي الحديث، وقد كان هذا الأثر مثار اهتمام دراساتٍ خاصة[١]، وقد تمثلت معالم هذا الأثر بمحاور ثلاثة: **محور يعرّف بالاتجاه الوظيفي، ومحور يكشف عن معالم التفكير الوظيفي في التراث العربي، ومحور يفيد من الاتجاه الوظيفي في دراسة اللغة العربية، أو بعض جوانبها**. و قد تجتمع لمقتضيات البحث هذه المحاور الثلاث لدى الباحث نفسه في عمل واحد، وهو ما نلاحظه مثلا لدى ظافر كاظم عبد الرزاق في عمله الموسوم بـ"الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية" الذي عُني فيه بدراسة الجملة في اللغة العربية في ضوء الدرس اللساني في الغرب بمختلف مدارسه واتجاهاته، ومنها الاتجاه الوظيفي، الذي عرّف به الباحث في البداية مطوّلًا ص١٧٦-٢١٠ فوضح أهم مفهوماته وأفكاره ومقولاته المتطورة عند أبرز أعلامه في مدرسة براغ "ماثيسيوس، جاكبسون"، ومدرسة لندن "فيرث"، وعند "سيمون ديك" فيما بعد. ثم عرض ص٢١١-٢١٨ لمعالم من التفكير الوظيفي عند أعلام من اللغويين والنحاة والبلاغيين العرب كسيبويه والجاحظ والجرجاني، وابن جني خاصةً في تعريفه للغة بأنها مجموعة من الأصوات يعبّر بها كل قومٍ عن أغراضهم. ثم درس الجملة في اللغة العربية ص٢١٨-٢٢٩ من منظور النحو الوظيفي.

على أن ثمة جهودًا عملت على التعريف بالنحو الوظيفي في أعمالٍ مستقلة، ومنها كتاب "اللسانيات الوظيفية؛ مدخل نظري" لأحمد المتوكل، وكتاب" نظرية النحو الوظيفي: الأسس والنماذج والمفاهيم" لمحمد حسين مليطان، وهذا الكتاب

[١] – ومن هذا القبيل "الوظيفية في اللسانيات العربية" رسالة ماجستير لمحمد بودية، في جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

عرّف بطريقة معجمية مفهرسة بأسس النحو الوظيفي ونماذجه وجهازه المفاهيمي، وكتاب" الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي" لنادية رمضان النجار. كما أن ثمة أعمالًا خصصت لدراسة العربية من وجهة وظيفية، ومنها كتاب "اللغة العربية ومستوياتها وأداؤها الوظيفي، وقضاياها" لسلمي بركات.

على أن الباحث اللساني الوظيفي الأبرز في العالم العربي هو الباحث المغربي الدكتور أحمد المتوكل الذي يجمع عمله في النحو الوظيفي بين محاور البحث الوظيفي الثلاثة في الدرس اللغوي العربي الحديث، وذلك على نحو يسوِّغ أن يوصف الرجل بأنه أب الاتجاه الوظيفي في الدرس اللغوي الحديث والمعاصر، لذا سنخصه بالحديث التالي .

المتوكل والوظيفية في الدرس العربي الحديث[١].

نشأ المنحى الوظيفي في العالم العربي بعد أن نقل نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك إلى المغرب الأقصى في السنوات الأولى من الثمانينيات **اللساني المغربي أحمد المتوكل** الذي تمثلت جهوده فيما نحن فيه في البداية كما سيتضح من سرد أعماله الوظيفية بمجرد التعريف بالاتجاه الوظيفي في الدرس اللساني الحديث، ثم انتقل إلى مرحلة تأصيل الدرس الوظيفي في الفكر اللغوي العربي القديم، وذلك على أساس أن الفكر اللغوي العربي القديم أصلٌ لمنحى وظيفي عربي، يمتد بواسطة الدرس اللساني الوظيفي الحديث. ثم شرع المتوكل في تطوير نظرية النحو الوظيفي نفسها، فأوجد ما عرف بـ(نموذج نحو الطبقات القالبي) ثم أضاف (نموذج نحو الخطاب الوظيفي الموسَّع).

المتوكل والمشروع الوظيفي .

وقد عمل المتوكل مع لسانيين مغاربة آخرين على وضع مشروع وظيفي متكامل، ذي ثلاثة اتجاهاتٍ رئيسة كبرى، **أولها :اللسانيات واللغة العربية ، وثانيها اللسانيات وقضايا المجتمع، وثالثها : اللسانيات والفكر اللغوي العربي القديم.** ومن أهم مقولات هذا المشروع اللساني الوظيفي أن أقرب المقاربات إلى وصف ظواهر اللغة وتفسيرها هي المقاربة التي تربط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية، وتدرس هذه البنية على أساس أنها تابعةٌ لتلك الوظيفة التواصلية إلى حدٍّ كبير، وهو الذي تعتمده كما لاحظنا نظرية النحو الوظيفي، ويهدف هذا المشروع اللساني الوظيفي إلى دراسة اللغة العربية صَرْفًا وتركيبًا ودلالةً وتداولًا من المنظور نفسه، أي تبعية البنية للوظيفة، وتنميط اللغة العربية بمقارنتها مع غيرها من اللغات ، ودراسة تطورها.

[١] – اعتمدت في هذه الفقرة على ما جاء لدى أحمد المتوكل في كتابه "المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي؛ الأصول والامتدادات" و محمد حسين مليطان في كتابه" نظرية النحو الوظيفي" .

العربية من منظور وظيفي عند المتوكل.

وقد تصدر أحمد المتوكل اللسانيين العرب عامةً والمغاربة خاصةً في هذا المشروع اللساني الوظيفي العربي، فوضع نحوًا وظيفيًّا متكاملًا للغة العربية، ودرس علاقة اللغة العربية من نفس المنظور بلغاتٍ أخرى، توصّل فيه إلى تنميطٍ، يميز بين فئتين كبريين من اللغات : اللغات المؤسَّسة تداوليًّا ، واللغات المؤسَّسة دلاليًّا، وتنتمي العربية عنده إلى اللغات المؤسسة تداوليًّا، ويقصد بذلك تلك اللغات التي تغلّب المستوى التداولي على المستويين الدلالي والصرفي التركيبي.

الوظيفية والتراث العربي عند المتوكل.

وفي محور اللسانيات وعلاقتها بالفكر اللغوي العربي القديم انطلق المتوكل من مبدأ أنه لا قطيعة معرفيةً تفصل التراث عن الدرس اللساني ، وذلك على مبدأ يضع منهجية علمية واضحة المعالم لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي القديم، وعلى أن ينظر إلى التراث العربي على أنه كلٌّ متكامل لا يتجزأ: نحو وصرف وبلاغة وأصول فقه وتفسير، فهذه العلوم كما يرى المتوكل آويةٌ إلى أساسٍ معرفي واحد، و هو أساس وظيفي، وذلك كما يرى لأن اللغويين العرب القدماء درسوا اللغة من خلال نصوص، وليس من جملٍ صورية منفردة، فكان تناولهم هذا تناولًا وظيفيًّا، أساسه ربط بنية اللغة معجمًا وصرفًا وتركيبًا بوظيفة التواصل.

المتوكل وتطوير الوظيفية .

لم يكن المتوكل مجرد متلقٍّ مستهلك للنحو الوظيفي، بل تعدّى ذلك إلى الإسهام في مناقشة هذه النظرية وتطويرها، والإسهام في إغناء ما يعرف بنماذج النحو الوظيفي، ذلك أن النحو الوظيفي على يد سيمون ديك وزملائه عرف عددًا من النماذج المتعاقبة والمتطورة على نحو يشبه مبدأ النشوء والارتقاء، كالنموذج النواة، والنموذج المعيار، وقد عني المتوكل في أعماله بهذه النماذج شرحًا وتوضيحًا، وأضاف ما يعرف بـ"نموذج نحو الطبقات القالبي" كما أضاف "نموذج نحو الخطاب الوظيفي"، ولأن الذي يسهم في إغناء مجالٍ معرفي ما قد يحتاج إلى مصطلحاتٍ خاصة به أو بنظريته وضع المتوكل بعض المصطلحات الوظيفية الخاصة به، والتي عني بها أحد[١] الدارسين رصدًا وفهرسة.

بعض مصنفات المتوكل في الوظيفية.

والملاحظ أن جهود المتوكل في الدرس الوظيفي للغة شملت المحاور الثلاثة المعهودة في تأثير أية مدرسةٍ لسانية حديثة في الدرس اللغوي العربي الحديث، وهي على النحو التالي عند المتوكل:

١ -المحور الأول: تعريف بالدرس الوظيفي.

أ- اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري.

[١] – انظر: محمد حسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص١٨٣ -١٨٧.

ب- آفاق جديدة في النحو الوظيفي.

ت- الوظيفية بين الكلية والنمطية

٢-المحور الثاني :دراسة العربية بالمنهج الوظيفي.

أ- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي.

ب- الوظيفة والبنية : مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية.

ت- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية.

ث- الخطاب وخصائص اللغة العربية؛ دراسة في الوظيفة والبنية والنمط.

٣- المحور الثالث : تلمس معالم التفكير الوظيفي في التراث العربي.

أ- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي؛ الأصول والامتداد.

ونقدم فيما يلي عرضًا موجزًا لهذا الكتاب حرصًا على تقديم نموذج للدرس الوظيفي العربي الحديث عامةً وللدرس الوظيفي عند المتوكل خاصة، وقد جاء هذا الكتاب في تصدير، وثلاثة فصول. **أما التصدير** فبيَّن فيه المتوكل ما يسعى إليه أصحاب مشروع اللسانيات الوظيفية العرب المحدثون، وفي مقدمتهم المتوكل نفسه، ومن أطروحات هذا المشروع التي حددها المتوكل في هذا التصدير" أن الفكر اللغوي التراثي في عمقه فكرٌ وظيفي من حيث مفاهيمه ومنهجه وقضاياه، وأن علاقة الدرس الوظيفي الحديث بهذا الفكر علاقة امتدادٍ لأصل، تتيح استيحاء واستثمار ما يمكن استيحاؤه واستثماره منه. **الفصل الأول: المقاربة الوظيفية؛ مبادئها ومنهجها.** وتحدث المتوكل في هذا الفصل عن ثلاثة قضايا أساسية في النحو الوظيفي، وهي: **١ - المبادئ العامة للوظيفية. ٢-أداتية اللغة وصياغة النحو. ٣-الوظيفية بين المفهوم والماصدق.**

١ - **المبادئ العامة للوظيفية.** ينص المتوكل في مقدمة هذا الفصل على أن للمقاربة الوظيفية مبادئ عامة ترتكز عليها ، وذلك بغض النظر عن الإطار الذي يتبناها قديمًا كان أو حديثًا، ثم أخذ في توضيح هذه المبادئ، ومنها كما ذكرنا من قبل: **أداتية اللغة - اللغة و المستعمل- سياق الاستعمال - القدرة اللغوية – الأداتية وبنية اللغة - مشروعية الوظيفة - البنية والتواصل الأمثل - البنية وأهداف التواصل- البنية وأنماط التواصل .**

و في معرض تفسيره لـ(أداتية اللغة) يقول المتوكل : اللغة في المقاربة الوظيفية أداة تسخَّر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية، من هذا المنظور تعد العبارات اللغوية مفرداتٍ كانت أم جملًا وسائل تستخدم لتأدية أغراضٍ تواصلية معينة ، وتُـقارَب خصائصها البنيوية على هذا الأساس. يريد المتوكل أن وظيفة العنصر اللغوي هي المتحكم الأول في تحديد معالم بنيته، أي أن البنية تبعٌ للوظيفة.

ولا شك أن القول بأن للغة وظيفة التواصل ليس شيئًا جديدًا في دراسة اللغة، ولكن ما يميز الوظيفية في ذلك تأكيدها أن التواصل هو الوظيفة الأصلية للغة، وما سواه وظائف فرعية للغة .

٢- -**أداتية اللغة وصياغة النحو**. يفرق المتوكل في مستهل حديثه في هذه الفقرة بين ثلاثة مفاهيم لمصطلح النحو: النحو بمعنى اللسانيات عامة، كأن يقال مثلًا: النحو الوصفي، أو النحو التوليدي. والنحو باعتباره علمًا يدرس مستوى من مستويات اللغة ، وهو المستوى التركيبي. والنحو بالمعنى الواسع، أي النظرية. والنحو باعتباره نمذجةً صورية للواقع اللغوي، وأهم شروط النحو بالمفهوم الأخير عند المتوكل الانسجام القاضي بأن يُصاغ الجهاز الواصف وفقًا لطبيعة النظرية التي تفرزه و لمنطلقاتها المنهجية، و أهم تجليات هذا الانسجام ألا تتناقض صياغة النموذج وما تتبناه النظرية من فرضياتٍ عامة عن بنية اللغة ووظيفتها.

٣- **الوظيفية بين المفهوم والماصدق**. أشار المتوكل في هذه الفقرة إلى تعدد التوجهات الوظيفية في دراسة الظاهرة اللغوية كالمدرسة الوظيفية الفرنسية (مارتيني) والمدرسة النسقية (هاليداي) ومدرسة براغ، ونظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك، ونظرية الأفعال الكلامية في التوجه التداولي، ثم طرح المتوكل على نفسه سؤالًا، وحاول الإجابة عنه. أما السؤال فهو **متى يحق القول عن نظريةٍ ما أنها نظريةٌ وظيفية، ما الذي يمكننا من تقويم النظريات الوظيفية والمفاضلة بينها ؟**

وحاول المتوكل الإجابة عن ذلك وانتهى من محاولته هذه إلى القول : نفترض أن المقارَبة الوظيفية المثلى هي المقاربة التي تجمع كل المنطلقات والأهداف المتوخاة ، وتبني جهازها الواصف على أساس السعي في مجاوزة كفاية الوصف إلى كفاية التفسير، وبعدهما الكفاية الإجرائية التي تخوّل ولوج القطاعات الاجتماعية – الاقتصادية كالترجمة وتعليم اللغات ، والاضطرابات النفسية اللغوية. إضافةً إلى وصف اللغة وتنميطها ورصد تطورها.

الفصل الثاني: الوظيفية في اللسانيات العربية الحديثة . استهلَّ المتوكل هذا الفصل بالإشارة إلى أن إسهامات اللسانيين المغربيين في مختلف المناهج اللسانية ولا سيما المنهج الوظيفي كانت إسهاماتٍ فاعلة تمثلت بالاجتهاد والتطوير انتقادًا وتعديلًا وإغناءً. ثم شرع المتوكل في الحديث عن الأمور التالية: **١- المنحى الوظيفي في المغرب. ٢- نظرية النحو الوظيفي: ثابت الأسس و متغير النماذج. ٣-اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي.**

١- **المنحى الوظيفي في المغرب**. أشار المتوكل إلى أن أهم النظريات الوظيفية التي أطرت البحث الوظيفي في المغرب هي نظرية المدرسة اللندنية ممثلة بفيرث، ونظرية هاليداي النسقية المطوِّرة لنظرية فيرث، ونظرية النحو الوظيفي للساني الهولندي سيمون ديك الذي دخلت نظريته في النحو الوظيفي إلى العالم العربي من البوابة المغربية، وعبر جامعة محمد الخامس تحديدًا بالرباط حيث تشكَّلتَ مجموعة بحث لساني في التداوليات واللسانيات الوظيفية.

وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة تسنى للمنحى الوظيفي كما يقول المتوكل أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي، والوطن العربي إلى جانب مكوناتٍ أخرى، وقد تم ذلك عن أربع طرقٍ رئيسية : هي التدريس ، والبحث الأكاديمي والنشر وعقد الندوات الدولية داخل المغرب نفسه.

٢- **نظرية النحو الوظيفي: ثابت الأسس و متغير النماذج** . المراد بذلك أن اختبار مقولات النحو الوظيفي بتطبيقها على لغاتٍ متباينة أفضى إلى نماذج لغويةٍ وظيفية متعددة مع ثبات الأسس التي تقوم عليها نظرية النحو الوظيفي، **وأهم أسس هذه النظرية نماذج النحو الوظيفي التي شارك المتوكل نفسه في إغناء درسها، والكفاية التفسيرية لنظرية النحو الوظيفي**، وهي ما سنقصر الحديث على بعض جوانبها ، فهي كفاية ذات تجليات ثلاثة : ١- الكفاية التداولية ٢- الكفاية النفسية ٣- الكفاية النمطية.

ومما قاله المتوكل عن الكفاية التداولية مثلًا إن أهم ما تقوم عليه أن العبارات اللغوية يجب ألا نتعامل معها على أنها موضوعاتٌ منعزلة ، بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معيَّن في إطار سياقٍ تحدده العبارات السابقة وموقف محدد، تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب. وذلك لأن للغة نسقين ، نسق لغوي صرف، ونسق الاستعمال، ويتضافر هذان النسقان في تحديد أغلب خصائص العبارات اللغوية، وهو ما يسميه الخصائص المرتبطة في الاستعمال، ومنها الخصائص الصرفية والتركيبية والتطريزية التي يحددها القصد "القوة الإنجازية" كما يحددها موقف المتكلم من فحوى كلامه. **مما يعني أن التواصل عن طريق اللغة لا تكفي فيه المعرفة اللغوية فقط، بل لا بد من معارف أخرى عامة وآنية تخص الموقف المعين الذي تتم فيه عملية التواصل.**

٣- **النظرية الوظيفية واللغة العربية**. وقد حرص المتوكل في هذه الفقرة على الحديث عن نحو اللغة العربية الوظيفي كما يتراءى له، وقد تتبع معالم هذا النحو الوظيفي للغة العربية من خلال ما يراه النحو الوظيفي من أن وظائف اللغة تتوزع على ثلاثة مستوياتٍ مستقلة: الوظائف الدلالية، والوظائف التركيبية والوظائف التداولية، وقد وضح هذه الوظائف على اختلاف مستوياتها بأمثلةٍ تطبيقية من اللغة العربية، وهو ما يمكن الوقوف على تفاصيله في مواضعه من الكتاب.

٤- **اللغة العربية، ونظرية النحو الوظيفي** . وقد لخص المتوكل جوهر ما في هذه الفكرة، وهو بيان ما لتطبيق المنهج الوظيفي على اللغة العربية من إسهامٍ في تطوير هذا المنهج وإغنائه، فقال : ما كانت العلاقة بين اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي مجرد تطبيق إطارٍ نظري معين في دراسة متنٍ لغوي معين، بل كانت علاقة إفادة متبادلة، فبفضل اعتماد نظرية النحو الوظيفي تسنى وضع نحوٍ وظيفي متكامل للغة العربية، أنار جوانب جديدة عدة من هذه اللغة ، لم يكن من المتاح الكشف عنها باعتماد النحو العربي القديم، ولا باعتماد الأنحاء الصورية الحديثة البنيوية منها والتوليدية- التحويلية. في المقابل جاوزت الدراسات الوظيفية للغة العربية مستوى التطبيق المحض إلى الإسهام في التنظير الوظيفي العام، مما كانت له بصماته الواضحة في الدفع بالنظرية نحو إحراز الكفاية اللغوية والكفاية الإجرائية على السواء. ثم أخذ المتوكل في هذه الفقرة في تفصيل القول فيما أوجزه في كلامه هذا.

الفصل الثالث: الوظيفية في التراث اللغوي من الإسقاط إلى الإقساط .

حرص المتوكل في هذا الفصل على رصد معالم التفكير الوظيفي في التراث اللغوي العربي، وذلك على الصعيد الدلالي بالمعنى العام لهذا المصطلح. والذي يستوقف المرء في عنوان هذا الفصل هو عبارة **" من الإسقاط إلى الإقساط "** التي تحدِّدُ منهج الرجل في تناول الفكر الوظيفي في التراث العربي، فهو منهج ينأى بنفسه عن أن يكون قائمًا على إسقاط الفكر الوظيفي في التراث على المنهج الوظيفي الحديث، أو العكس، وذلك لأنه منهج لا يقوم على تحديد الأسبقية أو التبعية بين التراث واللسانيات الحديثة، كما أنه لا يقوم على تقويم أو تقييم أحدهما بالآخر.

نأي المتوكل عن القطيعة والإسقاط .

وفي هذا السياق يقول المتوكل: "ما نستهدفه هنا هو إعادة النظر في المنهجية التي اقترحناها ١٩٨٢ للتعامل مع التراث عرضًا ومقارنةً واستثمارًا، وذلك بتحديثها وتعديل بعض أسسها، بما يكفل توفية الفكر اللغوي العربي القديم حقه بعيدًا عن المحاباة والإجحاف. وتطمح هذه المنهجية إلى تمكين قارئ التراث من تحاشي **منزلق القطيعة ومنزلق الإسقاط**.

أما القطيعة التي يريد المتوكل لمنهجه أن يتحاشاها في قراءته للتراث فتتمثل بمزاعمَ، حَـرَصَ على ردها، ومنها زعم اللسانيات البنيوية (الوصفية) أن اللسانيات الحديثة علمٌ جديدٌ كلَّ الجدة، أي أنها تباين مباينةَ قطيعة دراساتٍ نحوية تقليدية قديمة، كالنحو العربي. وفكرة القطيعة هذه قائمة عند المتوكل على موقفين متطرفين، أولهما يزعم أن الدرس اللساني الحديث، ولا سيما جهود سوسير جابٌّ لما قبله، ولا علاقة له به، والثاني يمثله أنصار القديم النافين لأية جدة في اللسانيات الحديثة التي لا تعدو في نظرهم أن تكون بديلًا مصطلحيًّا للدرس اللغوي القديم ذي الكفاية الثابتة على مر العصور.

وأما الإسقاط الذي يتحاشاه المتوكل في قراءة التراث فهو كما قلنا النأي عن إسقاط الفكر الوظيفي في التراث على المنهج الوظيفي الحديث، أو العكس، وذلك لتحديد الأسبقية أو التبعية المزعومتين بين التراث واللسانيات الحديثة، أو لتقويم أو تقييم أحدهما بالآخر. وكأن مراد المتوكل من الإقساط في هذا السياق إنما هو الاعتدال أو العدل والإنصاف في دراسة كل من المنهجين الحديث والقديم في دراسة الظاهرة اللغوية، وعدم تحكيم أحدهما بالآخر، أو عدم القول بأن أحد المنهجين يكتسب مشروعيته أو شهادة حسن سلوكه من مدى موافقته للآخر أو مطابقته له.

اللسانيات الحديثة امتداد لما سبق .

والذي يعمل به المتوكل هو ما يراه بعض اللسانيين من أن اللسانيات الحديثة ليست إلا حقبةً من حقب تطور فكرٍ لغوي واحد، بدأ حين بدأ الإنسان يفكر في اللغة، وسيمتد امتداد التفكير في اللغة، لذا يحدد المتوكل منهجه في دراسة المعالم الوظيفية في التراث بأنه محاولة استكشاف إمكانات عقد حوارٍ معرفي بين النظرية الدلالية العربية المستخلَصة ، والنظريات التي قورنت بها ، بحيث يتضح المدى المتاح للنتاج اللغوي العربي القديم في التنظير اللساني الحديث بوجه عام.

الافتراضية في منهج المتوكل .

واللافت أن منهج المتوكل المتحاشي للإسقاط في قراءته للفكر الوظيفي في التراث العربي يقوم على شيء من الافتراضية، التي قد يتعذر معها تطبيق هذا المنهج، أو وجوده عمليًّا، فالرجل يزعم أن **قراءته للتراث هذه تقوم على تحاشي الانطلاق من نظريةٍ بعينها، حديثةً كانت أم قديمة**، وهو ما سمّاه وضع (**ميتانظرية**)، تعلو جميع النظريات، وتشكل المرجع والحكم الوحيدين في القراءة والمقارنة معا. ووجْهُ افتراضية هذا المنهج أنه لا يقوم على نظريةٍ محددة، وكأنه ينفي المنهج المحكوم بأصول نظريةٍ محددة، إلا إذا فهمنا من ذلك، أنه منهج تكاملي يقوم على نظريةٍ عابرة للنظريات المطروحة كلها، وذلك إن أمكن وجود منهج علمي بهذه المواصفات.

وظيفية النظرية الدلالية العربية .

بهذا المنهج وبتلك الرؤية درس المتوكل في هذا الفصل معالم التفكير الوظيفي في التراث العربي من حيث المصطلح والمفاهيم النظرية ، والتطبيقات العملية عند أعلام من أئمة العربية كابن جني وعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي ، وذلك في مسعى لجمع مقومات ما سماه "النظرية الدلالية العربية القديمة".

وقد انتهى المتوكل من دراسته هذه إلى أن التنظير الدلالي في علوم اللغة العربية في مجمله تنظيرٌ وظيفي في العمق، وهو تنظيرٌ قائم على مقولةٍ وظيفية أساسية، وهي أسبقية الوظيفة على البنية، وتبعية الثانية للأولى، و هذا التنظير كما يرى الرجل أصلٌ من أصول المنحى الوظيفي في الدرس اللساني العربي الحديث، ويمكن أن يكون كذلك مرجع احتجاج له ومصدرًا من مصادر إغنائه وتطويره إذا ما تُـعُـومِـلَ معه على أسُسٍ منهجية علمية واضحة المعالم، تنبذ القطيعة والإسقاط على حدٍّ سواء.

التداوليّـة وأثرهـا في الـدرس اللغـوي العـربي الحديـث[١]

التداولية: مصطلحًا ومفهومًا.

يعود مصطلح التداولية "**pragmatics**"[٢] بالمفهوم الذي يعنينا إلى الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس الذي استخدم هذا المصطلح أول مرة سنة ١٩٣٨عندما وضح أن السيمائية، أي : علم العلامات تشمل ثلاثة فروع، وهي علم التركيب، وعلم الدلالة، والتداولية. ووضَّح أن التداولية تهتم بدراسة علاقة العلامات بمفسريها ، لذا تعرف عند بعضهم بعلم التخاطب، أو علم استخدام اللغة، وذلك لأنها تدرس أساسيات التخاطب، أو المرتكزات المعتمَدة بين المرسِل والمتلقي في إنجاز عملية التخاطب في السياق بالمفهوم الشامل، أي سياق المقال وسياق الحال، و الموقف، و السياق الثقافي والتاريخي العام .

ولأن التداولية قامت على الإفادة من علومٍ مختلفة تعددت تعريفاتها ، فقد عرفها **شارلز موريس** بأنها قسم من الدلائلية، يُعْـنَى بالصلة القائمة بين العلامات ومستعمليها. وعرفها **كارناب** بأنها حقل من البحوث التي تأخذ في اعتبارها نشاط الإنسان الذي يتكلم أو يسمع العلامة اللغوية وحالته ومحيطه .وعرف **آخرون** هذا الحقل بأنه الدراسة العامة لكيفية تأثير السياق في الطريقة التي نفسر بها الجمل، أو دراسة استخدام اللغة وعلاقته ببنية اللغة والسياق الاجتماعي، لذا يرى بعضهم أن **أوجز تعريف للتداولية هو دراسة اللغة في الاستعمال**، وذلك على نحو يوحي أن المعنى ليس شيئًا متأصلًا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، بل يرتبط بتداول اللغة بينهما في سياقٍ محدد بالمفهوم العام لمصطلح السياق.

التداولية إذن هي مذهبٌ لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه ، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب ، والبحث في العوامل التي تجعل من الخطاب رسالةً تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الإخفاق في التواصل باللغات الطبيعية.

---

[١] – جُـلُّ ما في هذا المبحث اعتمد على "الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية، لظافر كاظم عبد الرزاق. و على "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" لمحمود أحمد نحلة. وانظر: مصطفى الغلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص٢٤٣، و التداولية؛ أصولها واتجاهاتها لجواد ختام.

[٢]–قد يلتبس هذا المصطلح بمصطلح آخر هو **pragmatism** الذي يراد به نهج فلسفي يقوم على ربط عمل الإنسان بجدواه، أو فائدته التي تكون ذريعة للقيام به، ولذلك يترجم بالذرائعية، و يعرَّب بالبراغمتية أو النفعية. و تسلم هذه الفلسفة بأن المعيار الوحيد للحقيقة هو فعاليتها ومنفعتها، على أن ضرورة التفريق بين التداولية والذرائعية لا ينفي تقاطعًا ما بينهما. انظر: جواد ختام، التداولية؛ أصولها واتجاهاتها، ص٤٣،٥٠.

وأصبحت التداولية علمًا يَعْتَدُّ به الدرس اللغوي المعاصر في سبعينيات القرن العشرين، مع أن الذين طوَّروا هذا العلم ثلاثة من المعنيين بفلسفة اللغة، وهم جون أوستين، وتلميذه جون سيرل، وشارل غرايس. وكانوا جميعًا معنيين بطريقة توصيل معنى اللغة الإنسانية من خلال إبلاغ مرسل رسالة إلى مستقبل، يفسرها في ضوء معطيات السياق بالمفهوم العام لمصطلح السياق .

التداولية سلة مهملات علوم أخرى .

وهذا العلم شأنه شأن سائر العلوم الإنسانية منفتحٌ على التأثر والتأثير بعلوم عدة، كالمنطق، واللسانيات وعلم الاجتماع و الأنثروبولوجيا وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النصي، وعلم اللغة الوظيفي، لذا وصف هذا العلم بأنه علمٌ ضخم وغامض، فهو في نظر البعض جِـرابٌ جديد، توضع فيه المسائل الهامشية التي لم يتوصل في معالجتها إلى حلٍّ مُـرْضٍ في اللسانيات خاصةً، وتلك العلوم عامة . ولهذا توصف التداولية بأنها سلة مهملات هذه العلوم، كما وصف علم الدلالة بأنه سلة مهملات علم النحو. وذلك أن التداولية عنيت بالقضايا اللسانية المُربكة، وغير القابلة للضبط والحصر، وهذا هو أصل وصفها بهذه الصفة القدحية (سلة مهملات لعلوم أخرى)، ولأن التداولية عنيت بما لم تفلح تلك العلوم في حله يرى بعضهم أنها صلة الوصل بين اللسانيات وهذه العلوم ، بل عُـدَّتْ منهجًا من المناهج اللسانية الحديثة والمتطورة.

نقد التداولية للسانيات الضيقة .

والتداولية تنتقد اللسانيات البنيوية (الوصفية) التقليدية التي تقتصر على دراسة الجانب الشكلي من اللغة ، ولا تأخذ بحسابها الجانب الاجتماعي، والاستعمال الحي في الميدان الحياتي ، وتتهمها بالإخفاق في تقديم تفسير ناجح لعملية التخاطب، لأنها، أي الوصفية، – وكذا التوليدية في بدايتها– تتعامل مع اللغة في عزلةٍ عن السياقات الفعلية التي تستخدم فيها، وقصرت وظائف اللغة على عملية الإبلاغ، وأهملت الأصول التخاطبية المفسرة لمقاصد المتكلمين. فالسياق في الدرس التداولي فعَّـال مثل الناس، يتحرك ويتغير في كل لحظة، أما الوصف اللساني فجامد لا حيوية فيه، لأنه لا يصور الحيوية والتنامي بين مستعملي اللغة. و ذلك يشي بأن التداولية تعنى بالأداء بمفهوم تشومسكي لهذا المصطلح. مع أخذنا بعين الاعتبار عدم عناية التوليدية التحولية كما ينبغي بسياق الحدث الكلامي وتركيز التداولية اهتمامها عليه.

المعنى هو الاستعمال من الوجهة التداولية.

تكمن أهمية التداولية فيما لاحظتْه ، وأكدتْه، وعملت على توضيح ملابساته نظريًا وعمليًا من أن المعاني لا تبدو مستقرةً، أو واضحةً دائمًا في البنية التركيبية للغة في الاستعمال ، وأن وضوح المعنى أو استقراره يعتمدان على المتكلم والسامع والسياق، ذلك أن المتكلمين لا يتقيدون بحرفية اللغة في كثير من الأحيان، وهو ما يجعل المخاطب في حاجةٍ إلى عوامل

عديدة أخرى تساعده في فهم حديث المتكلم، منها السياق الثقافي والاجتماعي، وجملة الاستنتاجات التي يهتدي إليها منطقيًا أو عرفيًا عن طريق القرائن، فالاستدلالات التداولية أعرافٌ اجتماعية تجعل من المستساغ تداوليًا أننا قد نقول شيئًا، ونعني به شيئًا أخر مخالفًا، أو مناقضًا لما يعنيه ظاهر كلامنا.

فقول الفقير في باب مطعم عام: (أنا جائع) مثلًا خبري في الظاهر، وإنشائي في المعنى، لأن المراد به أعطني طعامًا، وقولنا : (الجو حار) يعني في بعض السياقات: افتح النافذة، أو شغِّل المكيف ، و قول الشاب للفتاة "أنت جميلة" جملة إنشائية في سياقات محددة، وذلك عندما يكون كلامه معادلًا لأحاسيس الإعجاب، أو الشوق ، أو أي انفعال يلمّ به تجاه هذه الفتاة ، فهذه الأحداث كلها: الإعجاب والشوق أو التأثر أو أي انفعال آخر تحصل لحظة التلفظ بهذه الجملة، وهذه مقولةٌ أساسية من مقولات التداولية، وهو ما يعرف بنظرية الأفعال الكلامية كما سنلاحظ، وهذا الطابع العملي الإنجازي للعبارات اللغوية هو ما جاءت الفلسفة الذرائعية **"pragmatism"** لتوضيحه، وذلك لأنها ترى أن الوقائع إنما تقاس بفائدتها العملية.

الشعر خطاب إنشائي .

ولأن الشعر خطاب انفعالي في المقام الأول يقال من وجهةٍ تداولية إنه عمل أو فعل إنشائي، بمعنى أنه يعبر عن انفعال بغض النظر عن مدى مطابقة الجمل المعبرة عن هذه الانفعالات للواقع، لأنها جمل خبرية المظهر إنشائية الجوهر، وما كان كذلك غيرُ مؤهل للوصف بالصدق أو الكذب، وهو ما يمكن أن ننظر من خلاله إلى قول كعب بن زهير طالبًا العفو من الرسول(ﷺ) :

نُبِّئْتُ أنّ رسولَ الله أوعدَني والعفوُ عندَ رسولِ الله مأمولُ

فقوله: (والعفو عند رسول الله مأمول) جملة خبرية في عيار البلاغة العربية، ولكنها إنشائية في عيار التداولية لأن القصد منها طلب زهير العفو من الرسول (ﷺ) وليس إخباره له بأنه رسول متسامح، وفي ضوء هذه الوظيفة الإنجازية أو الإيجادية للغة يحسن أن ينظركما سنرى إلى دعوة غير قليلٍ من التداوليين إلى ضرورة إعادة النظر في تقسيم الجمل العربية إلي إنشائية وخبرية.

العبارة بين الكنائية والمباشرة في ضوء التداولية .

بل إن التداولية بلحظها للقصد السياقي التداولي وتركيزها عليه وتوضيحها له تلقي الضوء على كنائية التركيب أو مباشرته، وتسهم في إيجاد آلية تمكن من الحكم على العبارة بالمباشرة أو الكنائية ، وذلك بحكم العرف الاجتماعي ومعطيات السياق ، فعبارة من قبيل: "سيارتي حديثة" خبرية إذا كانت جوابًا عن سؤال المشتري : أسيارتك حديثة أم قديمة؟ وهي عبارة كنائية مركبة الدلالة في معرض التوضيح لمن يظنك فقيرًا، فتقول له: سيارتي حديثة، وكنائية العبارة هنا تتمثل بأن لها معنيين: أولهما، وهو غير مقصود، هو أنك تملك سيارة حديثة، والثاني، وهو أنك لست فقيرًا بدليل حداثة سيارتك أو

فخامتها، وذلك إذا كنت من مجتمع يعد امتلاك سيارةٍ حديثة دليلًا على الغنى. ومن هذا القبيل قول: امرأة (تزوجت)، في مجتمع يرى في زواج المرأة تحوُّلًا في انتمائها الطبقي أو الاجتماعي، فهذه العبارة في هذا السياق كنائية، لأن المرأة لا تريد أن تخبر بزواجها، بل تطالب بأن تعامل معاملة أبناء الطبقة الاجتماعية التي نقلها الزواج إليها.

المفارقة (irony) في ضوء التداولية .

والمفارقة (irony) تقوم على أننا نقصد من المعنى عكس ما يوحي به ظاهر اللفظ، وذلك نحو قولنا: ذكي والله ! ونحن نريد أن نصفه بعكس الذكاء، ونحو قوله تعالى: ﴿**خذوه فاعْتِلُوه إلى سَواءِ الجحيم، ثم صُبُّوا فوق رأسه من عذاب الحَميم. ذقْ إنك أنت العزيز الكريم**﴾[الدخان ٤٤/ ٤٧-٤٩] والمراد: ذق إنك أنت الذليل الوضيع، لذا قال الزركشي في البرهان :" انظر إلى قوله تعالى : (ذقْ إنك أنت العزيز الكريم) كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير" وذلك على سبيل ما يعرف في البلاغة بالتهكم والاستهزاء، وهو أغيظ للمخاطَب المستهزأ به، وأشد إيلامًا له.

فواضح في هذه الأمثلة أن المعاني المباشرة المعجمية والصرفية والنحوية لمكونات التراكيب السابقة لا تعبر مجتمعةً عن المعنى المقصود في سياقات تلك التراكيب، ذلك أن المعنى المقصود بمثل هذه الأمثلة لا يتوصل إليه المؤوِّل إلا إذا أوّلها في ضوء معرفة طبيعة العلاقة بين مرسل الكلام ومتلقيه، و في ضوء قرائن السياق المقالية، والمقامية وذلك بالمفهوم العام لمصطلح المقام، وهذه المسائل هي الأساس الذي تبني عليها التداولية تحليلها للخطاب اللغوي في الاستعمال، مما يشي بأهمية المنحى التداولي في تحليل الخطاب اللغوي وتأويله، كما يشي أن المعنى لا يدركه التحليل الصوري لبنية التركيب، بل التحليل السياقي الاستعمالي له، لذا قيل: إن المعنى هو الاستعمال . أي أن معنى العبارة رهن استعمالها في سياق ما منظورًا إليها في ضوء قصد المتكلم منها في هذا السياق.

أهـم مقـولات التـداوليـة.

تمخَّض الدرس التداولي عن مقولاتٍ عدة عُـرِفَــتْ بأعلام آمنوا بها، وعملوا على توضيحها، وأهم هذه المقولات "نظرية الأفعال الكلامية" لصاحبها جون أوستن، ومقولة الافتراض لستراوس، ومقولة الاستلزام الحواري لغرايس، وفيما يلي نبذة عن كل من هذه المقولات .

نظرية الأفعال الكلامية، والإيهام الوصفي[١].

أبرز مقولات التداولية ما يُعْـرَف بنظرية الأفعال الكلامية، أو الأحداث الكلامية (speech acts theory) ومؤسس هذه النظرية فيلسوف جامعة أوكسفود اللغوي جون أوستين (١٩١١-١٩٦١). وهذه النظرية أهم مجالات البحث

[١] -انظر: جواد ختام، التداولية : أصولها واتجاهاتها، ص٨٦.

التداولي، بل إن التداولية في نشأتها الأولى كما يرى البعض كانت مرادفةً لنظرية الأفعال الكلامية، لذا ليس من المستغرب أن يعد مؤسس هذه النظرية جون أوستن أبًا للتداولية عامةً .

وأسُّ هذه النظرية عنده أن وظيفة اللغة الأساسية خلافًا للفلاسفة والبلاغيين ليست هي فقط وصف الأحداث والأشياء والإخبار عنها، بل تشمل هذه الوظيفة الأساسية أيضًا إيقاع الأحداث وإنجازها، وتغيير الواقع من حولنا، وهو ما سمَّاه أوستن **بالإيهام الوصفي مؤكدًا** أن عددًا من الجمل الخبرية التي تستعمل لا تتغيا وصف العالم، بل تتغيا تغييره، أي أنها جمل عملية ، فعندما يتلفظ الحاجب في المحكمة بجملة: (افتتحت الجلسة)، يترتب عليه على هذا القول فتح الجلسة فعليًا، لذا تسمى هذه النظرية بنظرية الأفعال الإنجازية، المتمثلة أيضًا بما عرف عند أوستن بالعبارات الإنجازية التي يعد مجرد النطق بها إنجازًا لفعلٍ ما ، أو عملٍ ما. ويدخل في عداد هذه العبارات عنده أفعال الأحكام الصادر عن القضاة مثلًا، وأفعال القرارات الصادرة عن المسؤولين وولاة الأمور، وأفعال التعهد الشخصي، كالوعد والضمان والتعاقد والقسم. والعبارات الدالة على انفعال وهي التعبيريات، كعبارات التحية والاعتذار والإعجاب والتعجب والندبة والاستغاثة والتفجع ...إلخ .

ومن أمثلة أوستن على ذلك، عبارات من قبيل: "أنا أسمي هذه الباخرة الملكة إليزابث-أنا أراهنك بستة بنسات على أنها ستمطر" فعندما يتفوه المتكلم بهذا الكلم يسمي عمليًا السفينة، ويجري الرهن ويلزمه تبعاته، ومن هذا القبيل في العربية صيغ العقود، نحو: بعتك، وزوجتك، وطلقتك، وأعدك وأرجوك، وأتمنى لك، أعتذر منك ، وأتعهد لك بكذا، إلى غير ذلك من العبارات التي يقترن التلفظ بها بعملٍ ينجز بمجرد الانتهاء من التفوه بها. وهذا الكلام مع كونه خبريًا في الشكل لا يحتمل الصدق أو الكذب، أو الصحة أو الخطأ، وهذه طبيعة العبارة القائمة على ما سُمِّـيَ بنظرية الأفعال الكلامية التي أسسها كما قلنا جون أوستن ، وطورها فيما بعد تلميذه جون سيرل (١٩٣٢) الذي شارك أستاذه في وضع النظرية، ثم طورها على نحو يجنّبها المآخذ التي وجهت إليها بالصورة التي قدمها أستاذه.

المعنى التداولي والقول الإنجازي .

ويرى جون أوستن أن الملفوظات الوصفية التقريرية ليست في واقع الأمر سوى ملفوظاتٍ فعلها إنجازي. ويوضح صاحب نظرية الأفعال الكلامية أو الإنجازية أن الفعل الإنجازي مضمر، كما يرى أن إنجازية العبارة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمقصد المتكلم، وأن على السامع أن يبذل الجهد الكافي للوصول إلى هذا القصد، فقولك لأحدهم: "خلف الباب أفعى" يمكن أن يكون من الأفعال الكلامية غير المباشرة أو غير الصريحة، لأنه يحتمل في سياقاتٍ مختلفة أكثر من فعل إنجازي، كتحذيرك المخاطب من الأفعى (احذرها)، أو الطلب إليه أن يقتلها (اقتلها)، أو المساعدة في قتلها (لنتساعد في قتلها) أو إخراجها من البيت، أو طلب الإمساك بها وإيداعها حديقة الحيوانات، والذي يحدد أحد هذه الإنجازيات هو طبيعة العلاقة بين كل من المتحاورَين، واهتمامات كل منهما والمكونات النفسية لكل منهما. ولا شك أن قدرات السامعين على فهم

مقاصد الكلام تختلف باختلاف مستوياتهم العقلية واللغوية والعلمية والثقافية، فإذا كان المتكلم حريصًا على وصول مقصده إلى السامع فعليه مراعاة هذه المستويات في شخص مخاطبه. ولا شك أن لنظرية الأفعال الكلامية هذه من الضوابط والأحكام ما لا يسمح الموقف بالاسترسال في تناولها أكثر مما تقدم.

نظرية الأفعال الكلامية في التراث العربي .

والجدير بالذكر أن مقولة الأفعال الكلامية هذه لم تكن غائبةً عن التراث العربي الإسلامي النحوي والبلاغي، والفقهي والأصولي، فقد كان علماء أصول الفقه مثلًا يسمون عبارات من قبيل: "زوجتُكَ قبلتُ-بعتُكَ اشتريتُ" ألفاظ الأعمال، ومع ذلك تكشف مقولة الأفعال الكلامية عن أن الأساليب الإنشائية في اللغات عامةً والعربية خاصة على نحو أوضح وأوسع من تحديد النحويين والبلاغيين العرب لهذه الأساليب، مما حمل غير واحدٍ من التداوليين العرب على الدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في قضية الإنشاء والخبر في اللغة العربية في ضوء ما جاءت به نظرية الأفعال الكلامية على ما سيتضح فيما سيأتي.

الافتراض السابق =الإضمارات التداولية.

ويسميه البعض الإضمارات التداولية ، المراد بذلك أن المتكلم يوجه حديثه إلى السامع معتمدًا على مشتركاتٍ بينهما تيسِّرُ عملية التواصل ، فقولنا للمخاطب : (جئت البيت، فوجدت النوافذ مفتوحةً، والسقف يكاد يسقط، والباب مفتوح) ، قول مبنيٌّ على افتراضٍ مفاده أن المخاطب يعرف البيت المتحدَّث عنه، كما يعرف أن من لوازم البيت بابًا وسقفًا ونوافذ ، وإذا قال المتكلم لمخاطبه "أغلق النافذة" فالمفترض سلفًا أن النافذة مفتوحة، وأن ثمة ما يدعو إلى إغلاقها، وأن المخاطب قادرٌ على الحركة، وأن المتكلم في منزلة من يُسْمَح لهم بأمر المخاطب، و كل ذلك موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطب. فسؤالك أحدهم مثلًا : كيف حال زوجتك وأولادك؟ يقوم على افتراضٍ سابق، مفاده أن المخاطب متزوج، وأن بينكما من العلاقات ما يسمح لك أن تسأله عن زوجته. وفي المحاكم الأوربية والأمريكية يمنع أن يسأل القاضي الزوجَ المتهم سؤالًا من قبيل: هل توقفت عن ضرب زوجتك؟ لأن السؤال يتضمن افتراضًا سابقًا، مفاده أن المحكمة تبيح ضرب الزوجة. لأن سؤال المحكمة يقوم على افتراض مفاده أنها تعلم بأن الزوج يضرب زوجته، ولم تبادر إلى معاقبته، أو ردعه عن ذلك.

و عبارة من قبيل: (هل تتابع أخبار فلسطين المحتلة ، وإسرائيل المحتلة) يفترض سلفًا أن المخاطب يعرف تاريخيًا أن فلسطين هي التي وقع عليها فعل الاحتلال، وأن إسرائيل الغاصبة هي التي أوقعت هذا الفعل، وإن لم يكن لديه هذه المعلومة التاريخية التبس عليه مراد المتكلم بهذه العبارة، لأنها مجردة من القرينة التاريخية تحتمل المعنى وعكسه .

وقد كان الافتراض اللغوي أو الافتراض السابق مثار اهتمام الباحثين منذ أوائل العقد السابع من القرن العشرين، وذلك لما سببه هذا الافتراض من مشكلاتٍ لكل النظريات التحويلية، ثم برزت هذه المقولة في الثمانينيات إلى الصدارة من

اهتمام الباحثين، وذلك حين أخذت التداولية تزاحم علم الدلالة في دراسة المعنى. علمًا أن مقولة الافتراض اللغوي، أو الافتراض السابق، أو الإضمارات التداولية تنسب في الأصل إلى فيلسوف من جامعة أكسفورد، يدعى ستراوس (١٩٥٢) وإلى الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه.

والجدير بالذكر أن الافتراض اللغوي السابق فيه تفصيلات، وله ضوابط، وتنويعات، لا مجال للتوسع في الحديث عنها هنا، ومن هذا القبيل التمييز بين الافتراض السابق في الحياة اليومية، وفي الاستعمال الاصطلاحي، كما أن بعضهم ميز بين الافتراض السابق الدلالي، والافتراض السابق التداولي إلى غير ذلك من جزئيات هذه المقولة التي يمكن المعنيّ أن يقف عليها في مظانها.

الاستلزام الحواري[١] .

ويسمى أيضًا الاستلزام المحادثي، وهو من مباحث الدرس التداولي، وترجع نشأة البحث فيه إلى **أحد فلاسفة جامعة أكسفورد، وهو بول غرايس** الذي كان مختصًّا في دراسة اللغة الطبيعية، أي الواقعية الحية، ونظريته في ذلك تقوم على أن التواصل الكلامي في طرفيه محكومٌ بمبدأ التعاون، وبمسلماتٍ حوارية بينهما، فقد لاحظ غرايس أن التواصل الجيد يتأسس على التزام المتحاورِين بجملةٍ من القواعد الخفية غير المعلنة، أَطْلَـق عليها مبدأ التعاون، ويتمثل ذلك أساسًا بأن المتحاورِين يتبعون ويقبلون ضمنًا عددًا من القواعد الضمنية اللازمة لنجاح عملية التواصل بينهم، وأن بينهم هدفًا مشتركًا إذا انعدم فلن يكون سبب للتواصل بينهم، وقد لا يتم التواصل على الأرجح، وعن مبدأ التعاون هذا تفرعت عند غرايس أربعة قواعد، أو مسلمات أساسية تضمن النجاح، الأمثل للتواصل بين المتحاورين، وهذه القواعد هي قاعدة الكيفية، وقاعدة الكمية، وقاعدة الجهة، وقاعدة الملاءمة .

الفرق بين ما يقال وما يفهم منه في ضوء الاستلزام الحواري .

وفي ضوء مبدأ التعاون هذا أو ما يعرف بالاستلزام الحواري أو المحادثي نظر غرايس إلى ما يُلاحَظ من أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون ،رو قد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال، وما يقصد، فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية أي : المعجمية والصرفية والنحوية . وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحوٍ غير مباشر اعتمادًا على أن السامع قادرٌ على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فأراد غرايس أن يقيم جسرًا بين ما يحمله القول من معنى صريح، وما يحمله من معنى متضمَّن، وهو ما فسَّره بالاستلزام الحواري.

[١] – انظر:جواد ختام،التداولية :أصولها واتجاهاتها،ص٩٨.....

العُرف والمعنى التداولي في ضوء الاستلزام الحواري.

والمقصود من الاستلزام الحواري هو تعاون كل من المتحاورين في سبيل إيصال مقصد كل منهما إلى الآخر، أو مراعاة كليهما لما يساعد على فهم كل منهما لمقصد الآخر، فمن معالم الاستلزام الحواري مثلًا أن نفهم بحكم العرف أن الدعاء للإنسان بالرحمة، أو المغفرة في بعض السياقات أنه متوفًّى ، فإذا أجابك من تسأله عن شخص ما بعبارة "الله يغفر له" أو "الله يرحمه" تفهم إذا التزمت العرف أنه ميت، ولم يعد من المناسب أن تضيف عباراتٍ أخرى من قبيل (سلِّمْ عليه، أو أين يسكن في هذه الأيام؟) مع أن المنطق العقدي يقول بأن الدعوة بالرحمة، أو الغفران تكون للميت والحي، أي في الدنيا وفي الآخرة، ولكن العرف الاستعمالي قيّد هذه الدعوة بأن تكون إشارةً غير مباشرة إلى موت المدعو لها بهما، وذلك لنفور بعض المجتمعات من التلفظ بلفظ الموت، فيلمَّح إليه تلميحًا، ومن الاستلزام الحواري أخذُ هذا الاستعمال العرفي لهذا الدعاء بعين الاعتبار حتى تتم عملية التواصل بين المتحاورين بنجاحٍ أو سلام.

وكذلك عبارة من قبيل: "يا ذكي" يقصد منه في بعض السياقات الشتيمة، وذلك بموجب المفارقة المتمثلة بأن يقصد من العبارة عكس ما يدل عليه ظاهر لفظها، فالمخاطَب يراعي هذه الظاهرة العرفية، أي يراعي مستلزمات الحوار، فيفهم مرادك الحقيقي، ويشتمك بالطريقة نفسها، فيقول لك شكرا. ولا يخفي ما لأسلوب المفارقة من مساعدة الإنسان على النأي بنفسه عن الإسفاف اللفظي مع تأدية الوظيفة نفسها التي يؤديها الإسفاف اللفظي الذي قد يدين المتكلم مجتمعيًا، أو قد لا يليق بموقعه الاجتماعي.

تجاهل لوازم الاستلزام الحواري .

على أن المتكلم قد يتجاهل ما يسمى بالاستلزام الحواري القاضي بفهم المراد بموجب مقتضيات العرف والسياق، وذلك لضرب من المعاياة، أو حسن التخلص، كالذي يروى من أن الحجاج هدَّدَ خارجيًا بتقييده بالقيد، قائلا: لأحملنَّـك على الأدهم، يريد القيد، فقال الخارجي متغابيًا: مثلُ الأمير يحمل على الأدهم و الأشهب، قال الحجاج :أريد الحديدَ، فقال الخارجي: لأن يكون حديدًا خير من أن يكون بليدًا، وذلك في إشارةٍ من الخارجي إلى أن الحجاج أميرٌ، و مثله خليقٌ بالوعد لا بالوعيد. هذا مما يوضَّح به مفهوم الاستلزام الحواري الذي وضع له صاحبه بول غرايس من التفصيلات والضوابط ما يمكن الوقوف عليها في مظانها.

أثر التداولية في الدرس اللغوي العربي الحديث.

بلغت الدراسة التداولية أوجَها في الغرب في سبعينيات القرن الماضي، فأخذ اهتمام الدارسين العرب بهذا المنهج ينمو، ويتزايد، وقد اقتصرت بعض الجهود العربية على ترجمة المصادر المعنية بالتداولية، واكتفى بعضها بالعرض العام لتفاصيل هذه النظرية، وما يتعلق بها من الدراسات الغربية، وحاولت جهودٌ عربية أخرى أن تفيد من التداولية في دراسة اللغة العربية، وشُغِلَـت جهود أخرى بالبحث عن جذور هذه النظرية في تراثنا اللغوي لتقيم مقارنةً بين الاثنين، وذلك في محاولة

تلمُّسِ وجوه الشبه بينهما، والملاحظ أن الدراسات العربية الحديثة المعنية بالتداولية كثرت كثرةً لافتة، وهو ما نحاول تلمس بعض معالمه من خلال الحديث بإيجاز عن الأمور التالية :

أ- **دراسات عرّفت بالتداولية.**

ب- **اللغة العربية في ضوء التداولية .**

ت- **التداولية في التراث العربي.**

أ- دراسـات عرّفت بالتـداوليـة.

جهود اللغويين العرب المعنية بالتعريف بالدرس التداولي كثيرة. ومنها كتاب "نظرية الفعل الكلامي" للدكتور هشام عبد الله خليفة، وكتاب" التداولية :أصولها واتجاهاتها" لجواد ختام، و"اللسانيات التداولية" لخليفة بوجادي و "النظرية البراغماتية التداولية، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ "لمحمود عكاشة ، يضاف إلى ذلك العديد من الدراسات المنشورة في المجلات التي عنيت أيضا بالتعريف بالتداولية[١]. ولا تخلو دراسةٌ عُنيت بتطبيق مقولات التداولية على مدونةٍ لغوية، أو عنيت بالكشف عن معالم التفكير التداولي في التراث العربي الإسلامي من عرضٍ لأبرز معالم المنهج التداولي عند أبرز أعلامه في الغرب، وفي هذا السياق نُطلّ إطلالةً تعريفية موجزة على الدراسات التالية:

١- **التداولية عند العلماء العرب** .للدكتور مسعود صحراوي الذي قدَّم لما وقف عليه من أفكار تداولية في التراث العربي بفصل، كَسَره للتعريف بالتداولية، وعنوانه: "الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر" وذلك في: ص١٣-٤٧.

٢- **الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية.** لظافر كاظم عبد الرزاق الذي عرَّف بالتداولية مطوّلًا في المبحث الثاني من الفصل الرابع من رسالته هذه، والموسوم بـ(الجمل العربية والحقل التداولي) فقد قدّم الباحث لعمله (ص٣١٨-٣٥١) بعرضٍ ضافٍ وموسَّع لنشأة التداولية وتطورها وأهم آراء أعلامها.

٣- **الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر.** وهو فصل من كتاب "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" ص٧-٥٤. للدكتور محمود أحمد نحلة الذي عرف في هذا المبحث بالتداولية، فتحدث عن نشأتها، وعرَّف بها مُبيِّنا تداخلها مع العديد من العلوم الأخرى، وما تتميز به عن غيرها من اتجاهات البحث اللساني، ثم تحدث عن أهم جوانب الدرس التداولي، وهي الإشاريات الزمنية والمكانية والشخصية، والاجتماعية، والافتراض السابق، والاستلزام الحواري، ونظرية أفعال الكلام التي فصل الحديث عن تصور صاحبيها جون أوستن، وجون سيرل في الكتاب نفسه ص٥٥-٨٤، أي: في مبحثه الثاني الموسوم بـ(نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية).

---

[١] - من ذلك مثلا مقال "في التداولية؛ إشكالية المصطلح بين المفهوم والترجمة و التعريب" لعيد بلبع، في مجلة الأقلام العراقية، ع٥ ، و"التداولية؛ النشأة والمفهوم" لمؤيد عبيد في المجلة نفسها .

٤- **مدخل إلى اللسانيات التداولية**. للجيلالي دلاش، وهو كتيب يُعَـرِّف بالتداولية، كتبه مؤلفه بالفرنسية، ثم ترجمه إلى العربية محمد يحياتن، وقد صدر هذا الكتاب التعريفي التعليمي بلغتيه العربية والفرنسية عن ديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر. وهو بحلّتيه الفرنسية والعربية يسعى إلى أن يقدم للطالب العربي تعريفًا موجزًا بالمنهج التداولي في دراسة الظاهرة اللغوية. ويقع هذا الكتيب في خمس وستين صفحة ، تحدث فيه المؤلف عن تصور كل من تشارلز بيرس، وشارل موريس، وبوهلر للدليل (العلامة اللغوية) موضحًا أن تصورات هؤلاء العلماء لهذه العلامة تشكل أساس اللسانيات التداولية.

ثم تحدث عن جهود الفيلسوف النمساوي فيتجنشتاين في دراسة اللغة ، أي دراسة آلية عمل اللغة، وهذا كما هو معروف من صلب اهتمامات الدرس التداولي. وعرض بإيجاز لنظرية الأفعال الكلامية عند كل من جون أوستن، وتلميذه جون سيرل، وعن مبدأ التعاون بين المتحاورين، أو ما عرف بالاستلزام الحواري عند بول غرايس، وعن الافتراض السابق الذي يقوم عليه الحوار بين المتحاورين كما اتضح من قبل، وختم المؤلف كتابه ببيان أهمية السياق بمفهومه الواسع في الدرس التداولي، وبيان الاختلاف في تعريف التداولية، وانفتاحها على علومٍ عدة كما لا حطنا، كالسيمائية، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم النفس، وعلم الاجتماع وعلم الدلالة، واللسانيات النصية.

ب- اللغـة العربيـة في ضـوء التداوليـة .

يرى بعض التداوليين أن تطبيق التداولية على اللغة العربية يسهم في وصفها ورصد خصائصها، وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية، لذا بذلت في الدرس اللغوي العربي الحديث جهودٌ حرصت على الإفادة من التداولية في دراسة بعض ظواهر العربية ومدوناتها، ومن هذا القبيل " **الجمل العربية والحقل التداولي**" وهو فصل من عمل أشمل هو" الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية. **لظافر كاظم عبد الرزاق**، وقد ناقش فيه الدراسات التي تناولت بنية الجملة العربية في ضوء معطيات الدرس التداولي، ومن هذا القبيل "**الوظائف التداولية في اللغة العربية**" للدكتور **أحمد المتوكل**، و "الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة؛ دراسة نحوية تداولية " **لميلاد خالد**، والجدير بالذكر دعوة بعض التداوليين العرب إلى ضرورة إعادة النظر في فكرة الإنشاء والخبر في اللغة العربية في ضوء معطيات الدرس التداولي ، وذلك لما لوحظ من عدم كفاية المعيار القديم المتبع في التمييز بينهما .

ومما نحن فيه" **النص القرآني والمقاربة اللسانية التداولية**" لعمر بلخير، وأبرز ما في هذه الدراسة إشارته إلى تفسير النص القرآني في ضوء السياق بالمعنى التداولي العام لهذا المصطلح، أو ملابساته الزمانية والمكانية، وفي ضوء الأحداث الداعية لنزول آي الذكر الحكيم، فذلك ممارسةٌ تطبيقية عملية لمعطيات الدرس التداولي القائلة بضرورة تفسير الخطاب أو الحوار في ضوء معطيات السياق بالمفهوم العام لمصطلح السياق الشامل لزمان ومكان حصول هذا الحوار والأحداث المرافقة لحصوله، وفي ما سوى ذلك لم يكن البحث ذا صلة وثيقة بالنص القرآني، وذلك بخلاف ما يوهم به عنوانه .

ج- التداوليـة في التـراث العربـي.

يلاحظ المعنيُّ بالمنهج التداولي عنايته بمسائل كانت مما شُغِـلَتْ به البلاغة العربية ، ومن ذلك قضية تقسيم الكلام إلى إنشاء وخبر، وتنبه البلاغيين والأصوليين العرب والمسلمين لما عُــرِف بنظرية الأفعال الكلامية كما لاحظنا، وقد سمَّى هذه الظاهرة اللغوية الأدائية بعضُ السلف بألفاظ الأعمال، ومن المشتركات بين البلاغة العربية والتداولية عناية كل منهما بتسليط الضوء على دور كلٍّ من المتكلم والمخاطب والسياق والقصد في تحديد معالم الأداء اللغوي أو استعمال اللغة، ولعل هذه المشتركات الكثيرة والعميقة بين الفكر اللغوي العربي التراثي بتجلياته المختلفة النحوية والبلاغية والأصولية الفقهية من جهة، وبين التداولية بمختلف توجهاتها واهتماماتها هي التي تفسر كثرة الدراسات العربية التي عنيت بالكشف عن معالم النهج التداولي في التراث اللغوي العربي الإسلامي.

فقد كثرت الدراسات اللغوية العربية الحديثة المعنية بتلمس معالم الفكر التداولي في هذا التراث العربي كثرةً تشي بغير قليلٍ من الاجترار والتكرار الذي يعكس معلمًا من معالم الاستسهال، والرغبة في السير في الطرق المطروقة، على أن ذلك لا ينفي وجود أعمال رصينة في هذه البابة، ومن ذلك "قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني" **لحامدة ثقبايث** ، و"نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب" لطالب سيد هاشم الطبطبائي، و" في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم " لخليفة بوجادي. وسنقدم فيما يلي عرضًا موجزًا لثلاثة أعمال عُنيت بالكشف عن معالم الفكر التداولي في التراث العربي، وهي:

١- **التداولية عند العلماء العرب . لمسعود صحراوي.**

٢- **نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية. لمحمود أحمد نحلة.**

٣- **تداولية قبل التداولية. لبيار لا رشي.**

١- **التداولية عند العلماء العرب .لمسعود صحراوي.** قدم المؤلف كما قلنا قبل قليل لكشفه الأبعاد التداولية عند العلماء العرب بفصلٍ عرّف فيه بالتداولية، وأبرز مقولاتها وأسسها المعرفية، ثم تلا هذا الفصل فصول أربعة، عنيت بالكشف عن الأبعاد التداولية في معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في التراث العربي، وفي أقسام كلٍّ منهما عندهم، كما درس معالم التفكير بنظرية الأفعال الكلامية عند كل من علماء أصول الفقه والنحاة.

٢- **نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية.** وهو ثاني مباحث كتاب **محمود أحمد نحلة** "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" ص٥٥-١١٨، فبعد أن عرّف كما لاحظنا فيما تقدم بنظرية الأفعال الكلامية في الدرس التداولي شرع في تلمس معالم التفكير في هذه النظرية في أطيافٍ متعدد من التراث العربي، فنبّه على أن في هذا التراث كما في الغرب تيارين عامين - كما ذكرنا من قبل- أحدهما يغلب عليه دراسة اللغة درسًا نظريًا تجريديًا شكليًا لا يهتم كما ينبغي باللغة في ميدان الاستعمال

الحي والطبيعي كالبنيوية والتوليدية، وثانيهما عُني باللغة في هذا الميدان كعلم اللغة الاجتماعي والتداولية، وقال عن تجليات الاتجاه الثاني في التراث العربي: " الثاني يُعنى بالمقام وما يتصل به من قرائن غير لفظية، تشمل منزلة المتكلم والسامع وعلاقة كلٍّ منهما بالآخر، وحالة كل منهما النفسية والذهنية وحركاته الجسمية وسكوته والبيئة المكانية التي تشهد الحدث اللغوي وجمهور المشاركين فيه". ثم بيّن الدكتور نحلة الخصوصية الدينية لهذا الجانب في التراثي العربي ، فقال: "على أنهم لم يكتفوا بالسياق الاجتماعي، بل ضمّوا إليه السياق الثقافي والشرعي، ولست أشك في أن وراء ذلك كله نظريةً تداولية محكمة تنتظر من يكشف عن جانبيها التنظيري والتطبيقي في ضوء معارف العصر، ومن الممكن في إطار هذه النظرية التداولية العامة تطوير نظريات فرعية عديدة منها نظريةٌ عربية الوجه واللسان للأفعال الكلامية" ص٨٤-٨٥.

ثم نبّه هذا الباحث على **ضرورة إعادة النظر في باب الإنشاء والخبر في التراث العربي في ضوء الدرس الدلالي**، فقال: "المدخل الصحيح إلى هذه النظرية العربية للأفعال الكلامية باب من أبواب علم المعاني، هو الخبر والإنشاء، وما ورد فيه من مناقشات تتصل به في كتب أصول الفقه، والفقه والنحو واللغة ، فإذا استطعنا أن نعالج ما فيه من بعض أنواع الخلل والقصور فربما استطعنا أن نصل إلى وضع نظريةٍ عربية للفعل الكلامي موازيةٍ للنظريات الغربية ، تأخذ منها وتعطيها في إطار مثاقفةٍ متكافئة. ص٨٥. ثم شرع الدكتور نحلة في تلمس معالم نظرية الأفعال الكلامية في التراث العربي، وتلمس بعض أسس الدرس التداولي عامةً كالمقام، وعرفية الاستعمال اللغوي، و ضرورة فهم مقصد المتكلم في ضوئها إلى غير ذلك من معالم التفكير التداولي في التراث العربي الإسلامي.

٣- **تداولية قبل التداولية**؛ هي تداولية قروسطية عربية. للساني الفرنسي **بيار لارشي**، ونحرص على تناول هذا العمل مع أنه لباحثٍ غير عربي، مع أننا معنيون بالدرس اللغوي العربي الحديث، وذلك لسببين : **أولهما**: الاطلاع على ضربٍ منصف من ضروب عناية الغرب بالتراث اللغوي العربي، **وثانيهما** : هو أن صاحب هذا البحث بيار لارشي، باحثٌ معروف ببحوثه المعنية بالتفكير اللغوي في الحضارة العربية الإسلامية ، فقد أسهم منذ سنة ١٩٨٠ بأطروحته الموسومة بـ(الإخبار والإنشاء في علوم اللغة العربية الإسلامية) في إبراز الجوانب التداولية في هذه العلوم. وقد دعم ذلك ببحوث أخرى، لم تقتصر على كتب النحو فقط، بل تجاوزت ذلك إلى كتب البلاغة والفقه وأصول الفقه، والمنطق وعلم الكلام مُبَــرْهِنًا في ذلك على حضور الفكر التداولي في الحضارة العربية الإسلامية. ويرى صاحب هذا الكلام ومترجم مبحث "تداولية قبل التداولية" عز الدين المجذوب أن أعمال الباحث الفرنسي نموذج للتقاطع المثمر بين النظريات اللسانية الحديثة والتراث النحوي العربي، وأن البحث الذي بين أيدينا هو خلاصةٌ مركّزة لبحوث بيار لارشي. ولما تقدم كله حرصنا على عرضه في هذا الموجز لبعض الأعمال المعنية بالكشف عن التفكير التداولي في التراث العربي.

واللافت في هذا البحث عنوانُه، ففيه إقرارٌ بأن التراث العربي الإسلامي في القرون الوسطى عرف التداولية قبل أن يعرفها الفكر الغربي في النصف الثاني من القرن العشرين تقريبًا، وهو ما يفهم من قول لا رشي صراحةً "سنبين فيما يلي أن

بعدًا براغماتيًا أو تداوليًا مشتركًا يجمع جمعًا قويًا وطريفًا بين مختلف الاختصاصات التي تتناول اللغة في نطاق الحضارة العربية والإسلامية في الحقبة التاريخية التي تسمى بالقرون الوسطى، ونحن نعني بذلك العلوم التي تختص بدراسة اللغة مثل النحو والبلاغة، أو تلك التي تعتبرها من مقدماتها، مثل علم الكلام والفقه، وتمثل مقولة الإنشاء المتأخرة، وهي النظير العربي لما يسميه جون أوستين صيغة إنجازية ، أو عملًا متضمنًا في القول أكثرَ المفاهيم مدعاةً للدهشة.

ثم أخذ الباحث لارشي يتلمس معالم الفكر التداولي في مختلف العلوم العربية الإسلامية كالنحو والبلاغة والفقه، وأصوله، وغيرها مركّزًا في معظم ذلك على الفكر التداولي في هذه العلوم من خلال تناولها لتقسيم الكلام إلى إنشاء وخبر، مؤكدًا ضرورة أخذ دور السياق بعين الاعتبار في تحديد إنشائية العبارة وخبريتها، فعبارةٌ من قبيل: (بعتك السيارة) في موقف المساومة عبارةٌ إنشائية، والبيع لزمك إذا لاقى قبولًا عند المشتري، وهي خبريةٌ في قولنا: " بعتُك السيارةَ بمبلغٍ زهيد في العام الماضي لضائقةٍ مالية ألمت بي".

وبذلك ننهي محاضراتنا في الدراسات النحوية واللغوية المعاصرة، المحلية الدافِع والعربية الطابَــع من جهة، والمتأثرة بالدرس اللساني الحديث في الغرب من جهة ثانية. و من نافلة القول أن ما قدمناه لا يعدو أن يكون نافذةً ضيقةً جدًا أطللنا من خلالها على الدراسات النحوية واللسانية العربية الحديثة مؤمِّلين أن تكون هذه الإطلالة حافزًا على التوسع في الاطلاع على ما كان موضوعًا لهذه المحاضرات.

***** انتهت المحاضرات *****

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٢
الدراسات النحوية الحديثة العربية الطابع	٤
ابن مضاء والرد على النحاة	٥
أولاً: إلغاء نظرية العامل	٥
ثانياً: إلغاء العلل الثواني والثوالث	١٢
ثالثاً: إلغاء القياس	١٤
رابعاً: إلغاء التمارين غير العملية	١٦
مراجعات نحوية حديثة	١٧
إبراهيم مصطفى و(إحياء النحو)	١٨
أهداف إبراهيم مصطفى من (إحياء النحو)	١٨
مرتكزات إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو)	١٨
أهم اجتهادات إبراهيم مصطفى في إحياء النحو	١٩
أولاً: وظيفة العلامة الإعرابية عند إبراهيم مصطفى	١٩
ثانياً: اسم إنّ منصوب مع أنه متحدَّث عنه	٢١
ثالثاً: تركيب لا النافية للجنس جملة غير إسنادية عند إبراهيم مصطفى	٢٢
رابعاً: المبتدأ والخبر جملة وحيدة الركن عند إبراهيم مصطفى	٢٣
خامساً: التنوين علم التنكير عند إبراهيم مصطفى	٢٣
جهود شوقي ضيف في الدرس النحوي	٢٥
الأسس المعتمدة في تجديد شوقي ضيف للنحو	٢٦
الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو	٢٦
الأساس الثاني: إلغاء الإعرابين المحلي والتقديري	٢٧
الأساس الثالث: اعتماد مبدأ الإعراب الوظيفي	٢٨
الأساس الرابع: إعادة النظر في بعض التعريفات	٣٠
الأساس الخامس: حذف زوائد في أبواب النحو	٣٠

الموضوع	الصفحة
الأساس السادس: إضافة أبواب جديدة ضرورية	٣١
تعليقات على جهود شوقي ضيف	٣١
جهود مهدي المخزومي في الدرس النحوي	٣٢
معالم وظيفية وصفية عند المخزومي	٣٢
تحرر المخزومي من التعصب المذهبي	٣٢
أولاً: أبرز مآخذ المخزومي على النحاة	٣٣
ثانياً: مرتكزات منهج المخزومي في دراسة النحو	٣٥
ثالثاً: تطبيقات عملية من تجديد المخزومي للنحو وتيسيره	٣٦
جهود علي أبو المكارم في الدرس النحوي	٣٩
نظرات في بعض المفاهيم والتقسيمات والقضايا	٤٠
١-ثنائية التذكير والتأنيث	٤٠
٢-ثنائية المعرب والمبني	٤١
٣-ثنائية الجملة الاسمية والفعلية	٤١
٤-دعوته إلى إعادة النظر في مفهوم الجملة	٤٤
٥- دعوته إلى إعادة النظر في نظرية العامل	٤٥
مآخذ أبي المكارم على منهج النحاة	٤٥
أولاً: الخلط بين مستويات الأداء اللغوي	٤٥
ثانياً: التناول الجزئي وطرد الأحكام	٤٧
ثالثاً: التأثير المنهجي لعلوم غير لغوية (التداخل المنهجي)	٤٩
أثر اللسانيات في الدرس اللغوي العربي الحديث	٥٢
تمهيد	٥٢
جمع برجشتراسر بين المنهجين التاريخي والوصفي	٥٢
اللسانيات حلقة في سلسلة	٥٣
اللسانيات والتراث العربي	٥٣
نظرية النظم للجرجاني (٤٧١هـ)	٥٤
مفهوم النظم وبدايات القول فيه	٥٤
الأسباب العقدية لتفكير الجرجاني في النظم	٥٥

الموضوع	الصفحة
النظم عند الجرجاني	٥٥
العلاقة بين التعليق والنظم عند الجرجاني	٥٦
التعليق مفهوم بنيوي	٥٧
فصاحة المفردة مفهوم تركيبي	٥٧
اختلاف الفروق لاختلاف الوجوه	٥٨
اللسانيات التاريخية المقارنة في الدرس اللغوي العربي الحديث	٦٠
التأريخ للسانيات بنشوء علم اللغة التاريخي المقارن	٦٠
ميدان الدرس اللغوي المقارن	٦٠
ميدان الدرس اللغوي التاريخي	٦١
علم اللغة التاريخي المقارن عند العرب المحدثين	٦٢
أثر الدرس اللغوي التاريخي المقارن في دراسة اللغة العربية	٦٣
المنهج الوصفي في الدرس اللغوي الحديث	٦٦
مفهوم الوصفية في الدرس اللغوي	٦٦
نشأة الوصفية	٦٧
فردينان دي سوسير رائد اللسانيات الوصفية	٦٩
ثنائيات سوسير	٧٠
اللغة نظام بنيوي مكون من علامات عند سوسير	٧١
الوصفية في الدرس اللغوي العربي الحديث	٧٢
جهود عبد الرحمن أيوب	٧٣
من مآخذ أيوب على النحو	٧٥
من معالم وصفية عبد الرحمن أيوب	٧٦
١-الاقتصار على الوصف والعزوف عن التعليل	٧٦
٢-الإعراض عن التأويل والتقدير	٧٧
جهود تمام حسان (١٩١٨-٢٠١١)	٧٩
من معالم الوصفية في فكر تمام حسان	٨٠
موقف حسان من التعليل في الدرس اللغوي	٨١
انفتاح حسان على غير المنهج الوصفي	٨٢

الموضوع	الصفحة
وصفية حسان لا تعني إهمال القاعدة	٨٢
وصفية حسان معنية بالمعنى أيضا	٨٣
أبرز مآخذ حسان على النحاة	٨٤
١-التفكير في الجزئي أكثر من التفكير في الكلي	٨٤
٢-عدم التقيد بحقبة زمنية محددة في دراسة اللغة	٨٦
٤-الخلط بين مستويات أدائية لغوية مختلفة	٨٧
أبرز ما شُهر به حسان من الأصول والمقولات	٨٨
١-تقسيم الكلم في العربية عند حسان بين الرباعي والسباعي	٨٨
٢-القيم الخلافية أسّ نظام اللغة	٩٠
نظرية تضافر القرائن	٩٢
القرائن اللغوية عند تمام حسان	٩٣
التعليق أبو القرائن عند حسان	٩٣
القرائن المعنوية عند حسان	٩٤
القرائن اللفظية عند حسان	٩٧
تضافر القرائن؛ تطبيق عملي	١٠٤
القرائن تغني عن العوامل	١٠٥
تضافر القرائن يفسر الشذوذ	١٠٥
نظرية القرائن في الميزان	١٠٦
المنهج التوليدي التحويلي في الدرس اللغوي العربي الحديث	١٠٨
نشأة المنهج التوليدي التحويلي	١٠٨
مآخذ تشومسكي على سلفه	١٠٩
الأساس العقلي للمنهج التحويلي التوليدي	١١٠
أهم أهداف المنهج التحويلي التوليدي	١١١
أهم مقولات المنهج التوليدي التحويلي	١١٢
أثر النحو التحويلي التوليدي في الدرس اللغوي العربي الحديث	١١٧
الدرس التحويلي العربي النظري	١١٧
الدرس التحويلي العربي التطبيقي	١٢١

الموضوع	الصفحة
أثر نحو النص في الدرس اللغوي العربي الحديث	١٢٣
سيادة نحو الجملة في النصف الأول من القرن العشرين	١٢٣
الدواعي المنهجية لنشوء نحو النص	١٢٤
الدواعي التطبيقية لنشوء نحو النص	١٢٥
نحو النص وارث مسترفِد من مختلف العلوم	١٢٧
تبعات استرفاد نحو النص من علوم مختلفة	١٢٧
نحو النص لا يغني عن نحو الجملة	١٢٨
عناية نحو النص بالخصوصية النحوية للنص	١٢٩
مقومات النصية في نحو النص	١٣٠
أصداء نحو النص في الدرس اللغوي العربي الحديث	١٣١
المنهج الوظيفي وأثره في الدرس اللغوي العربي الحديث	١٣٤
المنهج الوظيفي في الدرس اللغوي: مصطلحاً ومفهوماً	١٣٥
الوظيفية: المصطلح والمفهوم	١٣٥
أبرز مقولات النحو الوظيفي١	١٣٥
نشأة الوظيفية	١٣٦
أبرز مقولات النحو الوظيفي٢	١٣٩
المنهج الوظيفي في الدرس اللغوي العربي الحديث	١٣٩
المتوكل والوظيفية في الدرس العربي الحديث	١٤٠
التداولية وأثرها في الدرس اللغوي العربي الحديث	١٤٧
التداولية: مصطلحاً ومفهوماً	١٤٧
التداولية سلة مهملات علوم أخرى	١٤٨
نقد التداولية للسانيات الضيقة	١٤٨
المعنى هو الاستعمال من الوجهة التداولية	١٤٨
الشعر خطاب إنشائي	١٤٩
العبارة بين الكنائية والمباشرة في ضوء التداولية	١٤٩
المفارقة (irony) في ضوء التداولية	١٥٠
أهم مقولات التداولية	١٥٠

الموضوع	الصفحة
نظرية الأفعال الكلامية والإيهام الوصفي	١٥٠
المعنى التداولي والقول الإنجازي	١٥١
نظرية الأفعال الكلامية في التراث العربي	١٥٢
الافتراض السابق=الإضمارات التداولية	١٥٢
الاستلزام الحواري	١٥٣
أثر التداولية في الدرس اللغوي العربي الحديث	١٥٤
أ-دراسات عرّفت بالتداولية	١٥٥
ب-اللغة العربية في ضوء التداولية	١٥٦
ج-التداولية في التراث العربي	١٥٧

****